Al Muntada

A Cultural Journal

Published every four months by

The Arab Thought Forum (ATF)

Amman - Jordan

المنتدى

مجلّة فكريّة ثقافيّة فصليّة

منتدى الفكر العربيّ

عمّان - الأردنّ

عـدد مزدوج (٢٦٤-٢٦٥)

المجلّد الثلاثون (٣ +٤)؛ شتاء ٢٠١٥- ربيع ٢٠١٦

رئيس التحرير

د. محمد أبو حمّور

مدير التّحرير

كايـد هـاشـم

التصميم والإخراج الفنّيّ

ميساء خلف

أمانة السرّ والمتابعة

مـي الحلتـــة

التّنسيق لمساهمات الأعضاء

هنيدا القرالة

لوحة الغلاف
للتشكيلية الأردنية
غدير سعيد حدادين

الهيئة الاستشاريّة للمجلّة

أ. د. عدنان بدران
الأردنّ (الرئيس)

د. صلاح الدّين الزين
السودان

أ. د. صـلاح جـــرّار
الأردنّ

د. عبد الحسين شعبان
العراق

دة. وجيهة البحارنة
البحرين

د. يوسف الحسن
الإمارات

ساهم في تحرير مواد هذا العدد
محمد سلام جميعان

اعتُمِـدَت مجلّـة «المنتدى»، ضـمن قاعدة بيانات وملخّصـات الدوريّات العلميّـة العالميّة، في المركز الإقليمـي للعلـوم والتكنولوجيا في شـيراز/إيران، وذلك وَفْقًا للمؤشّـرات العلميّـة المتّبعة لدى مركز المراجـع الإسـلاميّة الدوليّة، بحسـب ما أقرّته المنظمة الإسـلاميّة للتربيـة والثقافة والعلوم (الإيسيسـكو) في المؤتمر الرّابع لوزراء التعليم العالي (تشـرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٨)، وهي مؤشّـرات تتعلّق بتصـنيف الأداء البحثيّ في البلدان الإسلاميّة.

الآراء الواردة في المجلّة لا تُعبّر بالضّرورة عن رأي منتدى الفكر العربيّ

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنيّة (٢٠٠٣/١٣/د)

إرشادات مهمّة لكُتّاب المجلّة

- تستقبلُ المجلّةُ الدّراساتِ المتعمّقةَ والمقالاتِ الفكريّةَ والمراجعاتِ النّقديّةَ الرّصينةَ لكتبٍ عربيّةٍ وأجنبيّةٍ صادرةٍ حديثًا.
- يُعدّ أعضاء المنتدى حُكّمًا مراسلين للمجلّة في أقطارهم.
- يسرّ المجلّةَ أنْ تنشر تقارير أعضاء المنتدى عن أنشطتهم الفكريّةِ والثّقافيّة؛ إضافةً إلى تقاريرهم عن أيّ أحداث مهمّة يُتابعونها في أقطارهم.
- تخضعُ كلُّ مساهمة للتقييم.
- يُشترط أنْ لا يزيدَ طولُ المادّة المقدّمة للنّشر على عشرين صفحة (مقاس A4)، وأنْ تكونَ مطبوعةً على الحاسوب (الكمبيوتر).
- يُرجى إرسالُ المادّة بالبريد الإلكترونيّ.
- يُشترط أنْ تكونَ المادّة غيرَ منشورة أو مقدّمة للنّشر إلى أيّة جهة أخرى.
- يُرجى من الكاتب ذكرُ عنوانه، بما في ذلك رقم الهاتف والبريد الإلكترونيّ والنّاسوخ (الفاكس)؛ كما يُرجى موافاتُنا بسيرته الموجزة.
- يُرجى العناية بالأسلوب وبمستوى اللّغة عنايةً خاصّة. وستعتذر هيئة التحرير عن قبول المواد التي لا يتوافر فيها الحدّ الأدنى من العناية باللغة.
- تحتفظُ هيئةُ التّحرير بحقّها في إجراء التّعديلات الملائمة على الموضوع المقدّم.
- تعتذرُ الهيئةُ عن عدم إعادة المَوضوعات التي لا تُقبل للنّشر إلى أصحابها.
- يُمنح الكاتبُ مكافأةً رمزيّةً على مساهمته.

دعوة للمشاركة بالدراسات والبحوث المحكّمة في المجلّة (ص ٢٨٣)

مُنتدى الفكر العربي

ص ب ١٥٤١
عمّان ١١٩٤١ الأردنّ
تلفون: ٥٣٣٣٢٦١/٥٣٣٣٦١٧/٥٣٣٣٧١٥ (٦-٩٦٢+)
ناسوخ (فاكس): ٥٣٣١١٩٧ (٦-٩٦٢+)

Arab Thought Forum (Atf)

P. O. Box: 1541
Amman 11941 Jordan
Tel: (+962-6) 5333261/5333617/5333715
Fax: (+962-6) 5331197

E-mail: *atf@atf.org.jo*
URL: *www.atf.org.jo*
facebook.com/atf.jordan

المحتويات

• مدخل: الميثاق الاقتصادي العربي (رئيس التحرير) ٥

قطوف دانية

- كلمة صاحب السُّموِّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال المعظم في إطلاق «الميثاق الاقتصادي العربي» «**نحو تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة**» ٩

- **لماذا الميثاق الاقتصادي العربي؟**

د. جواد العناني ١٩

- **فلسفة الميثاق الاقتصادي العربي**

د. إبراهيم بدران ٢٣

محور العدد

مستقبل التنمية والاقتصاد العربيّ في ظلّ التحوّلات العالميّة

(١) **في المشهد الاقتصادي العالميّ والإقليميّ والعربيّ والمحلّيّ**

د. محمد أبو حمور ٣١

(٢) **نواحي قصور التجربة العربيَّة للتكامل الاقتصادي من خلال مدخل التبادل التجاري**

أ. د. حميد الجميلي ٤١

(٣) **النظرية الثقافية في التنمية**

أ. د. محمد عبد العزيز ربيع ٧٧

(٤) **التمكين الاقتصادي للشباب والعوائق التي تحدّ منه في الوطن العربيّ**

دة. هناء الصديق القلّال ٩٧

(٥) **متطلبات الاقتصاد العربيّ من تأهيل الشباب الجامعيّ نموذج عملي للاستجابة لهذه المتطلبات**

أ. خلدون ضياء الدين ١١٩

(٦) آفاق التعاون الاقتصادي العربي الكوري
أ.د. باسل البستاني ١٤٧

(٧) أثر الائتمان المصرفي في نمو قطاع العقار في الأردن (١٩٩٠ – ٢٠١٢)
أ.د. أحمد العساف..... ١٦١

دراسة العدد

- تأثير البعد «الجيوسياسي» في الأمن الإقليمي العربي: العراق نموذجًا
دة. نادية سعد الدين..... ١٨٧

متابعـــات

- لغتنا العربية
أ. ثابت الطاهر ٢١٣

كتب وقراءات ونقد

- قراءة في كتاب «جمهـوريـتـي» للدكتور نزار يونس
أ.د. صلاح جرار ٢٣٩

- البحث وخيارات المنهج الموضوعي قراءة في كتاب «أصول العقائد البارزانية» للباحث فريد أسـسـرد
أ. يوسف يوسف ٢٤٧

- قـراءة فـي كتـاب «آفـــاق العصـــر الأمـريكـــي: السيادة والنفـوذ في النظـام العالمي الجديد» للدكتور جمال سند السويدي
د. فيصل غرايبه..... ٢٦١

- عن كتاب «النفط والهيمنة Oil & Dominance: القوّة والتحكّم»
تأليف: أ. كمال القيسي ٢٧٣

- قراءة في كتاب «الأصوليّة بين الظلاميّة والتنوير» للدكتور الطيّب تيزيني
قراءة وتعليق: أ. يوسف عبد الله محمود ٢٧٩

دعوة للمشاركة بالدراسات والبحوث المُحكّمة في المجلّة.....٢٨٣

مدخل

الميثاق الاقتصادي العربي

د. محمد أبو حمّور
الأمين العام لمنتدى الفكر العربي
(رئيس التحرير)

جاء إطلاقِ «الميثاق الاقتصاديّ العربيّ»(*)، الذي بادر به منتدى الفكر العربيّ، بتوجيهات كريمة من رئيسه وراعيه صاحب السموّ الملكي الأمير الحسن بن طلال – حفظه الله ورعاه – تعبيرًا عمّا نتطلَّع إليه جميعًا؛ بل ما تتطلّع إليه الأمّة بأسرِها من فتح نوافذ الضوء والأمل من جديد نحو صَلاح الحاضر، وامتلاك تقرير مستقبل أجيالها الحالية والقادمة، مستهديةً بالإيمانِ بأنها أُمّةٌ حَمَلت إلى البشريةِ جمعاء رسالةً من أسمى الرسالات؛ روُحًا وحضارةً وفكرًا وعِلمًا، وكانَ لها إسهامُها المؤثِّر في تقدُّم الحضارة الإنسانية، وفي فتحِ الآفاق الفكرية أمام العَالمَيْن لتكونَ الحضارة سلامًا واستقرارًا وإبداعًا وتنوعًا في المشاركة؛ لا صِدامًا وتفتيتًا لطاقاتِ الإنسان، وتشتيتًا للعقولِ. ذلك قبل أن يكون الصدام والنزاعات تشريدًا للبشر وتقطيعًا لأوصال الإنسانية والأوطان، مما نشأَ عنه في عالم اليوم هذا الضياع للثروات، والتفريط بِهبات الخالق – جلَّت قدرتهُ – على هذا الكوكب.

مِن وحي هذه المعاني، التي لخّصها شعار المنتدى بكلمتيّ «الانتماء والإنماء»، منذُ تأسيسهِ قبل أكثر من ثلاثين عامًا، انطلقت المشروعات والمبادرات التي نهضَ بها، متجاوزًا ظروفًا دقيقةً وحساسة مرَّ بها وطننا العربيّ والإقليم والعالم، ومراحلَ وأوضاعَ كادَ اليأسُ أن يطفىء فيها جذوة الآمال.

(*) من كلمة د. محمد أبو حمور في حفل إطلاق «الميثاق الثقافي العربي»، الذي أقيم برعاية صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظم، في المركز الثقافي الملكي بعمّان، يوم ٢٠١٥/٨/٩.

لكنَّ شعلة الفكر لا تخبو، فظلَّ هذا المنتدى، منارةَ حوارٍ، وخليةَ أفكارٍ ورؤى، ومعهدَ بحثٍ ودرسٍ واستشرافٍ للقضايا العربية المصيرية، على مختلِف الصُّعد وفي كلِّ المجالات.

وما «الميثاق الاقتصاديّ العربي» سوى إحدى حلقات المُنجَز الفكريّ المُنتَمي في إطار الرؤيةِ الشاملة للنهوض العربيّ، وتمكين الشعوب العربية من أخذِ زِمام المبادرة في خياراتِها التنموية، ووضعِ أجندتها بنفسها لبناء المستقبل، على أُسسٍ من الوعي بدورِها ومكانتِها في المحيط الإنسانيّ والاقتصاديّ العالميّ، وحقِّها في الانتقال إلى الاقتصاد الإنتاجيّ، الذي يمكّنها من التشكُّل ككتلةٍ اقتصاديةٍ واحدة، لها قواسِمُها المشتَرَكة، وجغرافيتها المتّصلة، وتتشابه على الإجمال في معدلات النمو، كما تتقارب مواقِعُها في سلَّم التقدّم.

إنَّ واقعيّة النظرة إلى الاقتصادات العربيّة التي صيغَت وَفْقها هذه الوثيقة، تمهيدًا للرؤية الشاملة، من خلال المبادىء المرجعية لإمكانات التطبيق، اتجهت إلى جذر مشكلات التنمية، وفي نفس الوقت أخذت بالاعتبار التمكين للاقتصادات الوطنية ليتسنّى لهذه الاقتصادات أن تتكامل فيما بينها أولاً، ومن ثمَّ لتصبح كتلةً قويةً قادرةً على المنافسة مع الكتل الاقتصادية الدولية.

وهذا التدرّج المنطقيّ يفرضه واقع الحال في كون تلك الاقتصادات ما تزال تعتمدُ على الزراعة والخدمات، وما تزال ثرواتُها الطبيعية غير موظفة بالمستوى المطلوب لدخول مرحلة التصنيع ورفع القيمة المُضافة للثروة، حتى يتسنى تأسيس قاعدة صلبة للاقتصاد.

إنَّ هذه الإشكالية تضعُنا أمام تحدي التغيير العميق في المجال الاقتصادي – الاجتماعي إزاء تهديدات سبق «للميثاق الاجتماعيّ العربيّ» (الذي أعلنه المنتدى في العام ٢٠١٢) أن أشار إليها، ومنها مسائل مثل البطالة والفقر، والفجوة بين الفقراء والأغنياء، وتدنّي الإنتاجيّة، والفئات المهمّشة، وإهمال تنمية القرى والبوادي والأرياف، وظواهر الفساد والمحسوبية والواسطة، ومستوى الحاكمية، وضَعف تنمية الموارد البشرية، والعجز في المعرفة التكنولوجية، فضلاً عن مشكلات المياه والطاقة والبيئة والتجارة البينية والاستثمار.

تلكَ قضايا رأى معها الميثاق الاقتصادي أن الحاجة أصبحت ضروريةً إلى مؤسسات جديدة في بعض هذه المجالات، وإلى إعادة تعريف دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للجامعة العربية وغيره من المؤسسات، ومن منطلق إصلاحيّ لا تثويريّ، قائم على العقلانية وإعادة المؤسسية إلى العمل العربي المشترك.

صحيحٌ أن هذا الميثاق وسابقه «الاجتماعي» جاءا خلال حِقبة يمكن أن تسمّى سنوات «الربيع العربيّ» وتداعيات مرحلة انتقالية للمجتمعات العربية، واستمرار الاضطراب وعدم الاستقرار في أجزاء متعددة من الوطن العربيّ، وفي ظلِّ هواجس من مستقبلٍ ضبابيّ تزيدُ في حدّتها الأطماع الخارجية والفتن الداخليّة.

لكن علينا أن ندركَ أنَّ صنع المستقبل لا يمكن أن يكون قُطريًا، ولا يمكن لدولة أن تبقى بمعزلٍ عن تأثيرات ما حولَها.

وليس تأكيدنا في هذا الميثاق وسواه من أدبيّاتِ خطابنا الفكريّ على «العمل العربيّ المشترك» إلا من باب الواقعيّة لا الأحلام المجنّحة، والدعوة

القائمة على أساسٍ من تفكير وتدبّر في أنَّ الاقتصاد هو محورٌ رئيسيّ في استقلال القرار العربي على المستويات كافة، والضمانة لتحقيق ما نرنو إليه من عدالة اجتماعية وتقدمٍ وكرامةٍ إنسانية.

إنّنا نضعُ كلّ هذه الاعتبارات ضمن رؤية معرفية واسعة تعبِّرُ عنها أهداف منتدى الفكر العربيّ وفلسَفتُها، وطبيعة الأنشطة التي ينهضُ بها.

فبعد الميثاق الاجتماعيّ، وهذا الميثاق الاقتصاديّ، سنعملُ على إصدار ميثاقٍ ثقافيٍّ عربيّ، متطلعين أن يكون من وسائل الاستنارة والتمكين والإسناد الثقافي الضروريّ للتنمية العربية الشاملة بمختلف جوانبها.

وفي الوقت نفسه، فإنَّ المنتدى مستمرّ في مبادراته ومشروعاته الكبرى التي تأخذ بالأبعاد المتنوعة، ومن أبرزها – على سبيل المثال لا الحصر- مشروع «أطلس أوقاف القدس» وقاعدة البيانات حول هذه الأوقاف، خدمة للحقوق العربية والإسلامية في المدينة المقدّسة.

كما نعمل بدأب على متابعة أنشطة الحوارات العربية- العربية، والعربية- العالمية، والمؤتمرات الشبابية، وبحث قضايا أساسية مثل التربية والتعليم، والمواطنة، والإصلاح والديمقراطية، وتوسيع شبكة التعاون والتنسيق مع العديد من مراكز البحوث والجامعات والمؤسسات الثقافية والفكرية، عربيًا وعالميًا، فضلاً عن الأنشطة الجارية من محاضرات ولقاءات حول موضوعات الساعة، والكتب والإصدارات الحديثة.

كلمة صاحب السُّموّ الملكيّ

الأمير الحسن بن طلال المعظم

في إطلاق «الميثاق الاقتصادي العربي»

«نحو تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة»

الأحد؛ ٩ آب/أغسطس ٢٠١٥

المركز الثقافي الملكي - عمّان

«نحو تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة»

الحسن بن طلال

أيها الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

أما بعد، فقبل أشهر كنت إلى جانب الوفود العربية للأمم المتحدة، التي تعمل جاهدة لأنْ تُقدِّم رؤية عربيَّة في التنمية المستدامة، قبيل الحديث في شهر أيلول/سبتمبر (٢٠١٥) عن الصوت العربي المؤسسي في الإسهام في التقريب بين التنمية المستدامة وأهداف الألفية. ونتيجة لغياب الإجماع العربي، نظرًا للظروف الصعبة في العالم العربيّ، وُجِدَ شعور بأن الصوت العربي الاقتصادي والاجتماعي مُغيَّب.

لهذا وددتُ في هذا المعترك جَمْعَ نفرٍ من الأحبّاء، لإطلاق ما يُسمّى بالميثاق، وهو ميثاق داخلي أو خطوط عريضة للحديث عن الوضع العربي بأقلام مفكرين من الوطن العربيّ. وما الماضي إلا قريب؛ إذ كنتُ إلى جانب أخي الملك الحسين- رحمه الله- عندما دعا للقاء الوفاق والاتِّفاق العربيّ، ودعا إلى استراتيجيَّة اقتصاديَّة. وأذكرُ تمامًا أنَّ ولادة منتدى الفكر العربيّ تزامنت مع تلك المناسبة الهامَّة.

وعند الحديث عن الاستدامة لا بد لنا من الاعتراف أنه لا توجد طبقة سياسية في علم الاجتماع. لكن البعض يتحدَّثون عن طبقة سياسيَّة، وعندما توجد طبقة سياسيَّة منتفعة، فذلك يعني غياب الصّالح العامّ. والتَّعاون وإسهام

---

* رئيس منتدى الفكر العربيّ وراعيه.

الجميع في النُّهوض واستعادة المبادرة هو شأننا اليوم في الحديث عن الميثاق الاقتصاديِّ في هذه المدينة الجميلة؛ عمّان العاصمة. وأحيي أمين عمّان الكبرى الذي ساهم معنا، لأنَّ قضيَّة المدن الكبرى من أهمِّ القضايا التي تمَّت الإشارة إليها في صفحات الميثاق.

أتوجَّه بالشُّكر وبكل التَّقدير والاحترام إلى شخص قداسة البابا فرانسيس، الذي استقبلني مرَّتين؛ الأولى للحديث عن الشأن الإنسانيِّ العالميّ، فقد تشرَّفت ذات يوم برئاسة لجنة دولية ضَمَّت من العقول الاقتصاديَّة روبرت ماكنمارا، الذي كان يحتل منصبًا مهمًّا، وهو رئاسة البنك الدولي. كما اشتملت على عضوية المملكة العربية السعودية ممثَّلة في الأمير طلال بن عبد العزيز، والقاضي مجاوي من الجزائر، وسيمون فيل من فرنسا، وسابورو أوكيتا من اليابان. وكان معاونيّ في تلك الفترة الدكتور زياد فريز والدكتور ميشيل مارتو. وأتذكَّر في استقبال هؤلاء الأفذاذ ثمانيًا وعشرين جنسية للحديث عن نظام إنسانيٍّ عالميّ جديد، أمَّا اليوم فيتحدَّثون عن نظام ماديٍّ عالمي جديد، والشَّواهد المادية ماثلة أمامنا الآن.

في اللقاء الثاني جرى الحديث في حاضرة الفاتيكان مع المجلس البابوي عن الأوضاع الإنسانية؛ إذ اشتركنا سُنَّة وشيعة، واشتركوا بروتستانت وكاثوليك. وبكل تقدير واحترام تلقَّينا بعدها رسالة البابا فرانسيس التي حملها المطران نوسيو فالنتينو إلى المُهجَّرين العراقيين في الأردن، وفيها عبَّر عن تعاطفه معهم، وقُربِه من كلِّ المضطهدين وضحايا العُنف، الذين أُجبروا على ترك بيوتهم وأراضيهم. فهنالك ثلاثة مرتكزات مهمة في التحرك المجتمعي والاقتصادي العالمي، وهي: (TIM) المكان والمساحة Territoriality، والهوية Identity، والهجرة Migration.

ولو أتى البنك الدولي غدًا وقال إننا نقدِّر أنَّ سكان المملكة الأردنية الهاشمية هم بضعة ملايين – وأنا لا أصدق الأرقام – فإنَّ ما يثير الاستغراب هو التعامل مع الشعوب على أنَّهم إحصائيّات وأرقام دونما قاعدة معرفيَّة إنسانيَّة. وهنا أُجدِّد الدعوة إلى نظام إنسانيّ عالميّ.

ولربَّما يأتي عَقِب تلك الزيارة من يأتي ويقول أخذنا بعين الاعتبار الملايين المتراكمة التي أتت بصور اللجوء المختلفة لتنال من قدرتكم على تحمُّل تحدّي المياه والطاقة والبيئة الإنسانيَّة، ولكنَّنا إذا ما تحدَّثنا عن هذه المواضيع -بما يخدم الموضوع- فإنَّ الحديث عن الكوارث التي هي من صنع الإنسان سيطول.

نريد أن نكون اليوم إيجابيين في بحث ما يمكن عمله لتحقيق التنمية الإنسانيَّة المستدامة في نطاق الوطن والإقليم والعالم. ولعل السِّمة البارزة في عالمنا اليوم هي التَّكتُّلات الاقتصاديَّة القويَّة المتنافسة؛ أعني: « الاقتصادية القوية المتنافسة على ثرواتنا العربية».

إنَّ الدول العربية التي تحتدم فيها الصراعات- ولا أريد هنا لأسباب موضوعية أن أذكر أسماء ومسمَّيات- تكاد تقتسم لقمة العيش وتنقسم إلى أجزاء ثلاثة. ويتكرَّر هذا المشهد في دولة عربية تلو الأخرى. وعندما نرى حقول النفطِ وحقول الغاز، ونشهد الإقدام على شراء العُدة والعتاد نتساءل: من هو المستفيد؟ وأذكِّر هنا أنَّ اليونان بلد يعاني اقتصاديًا كما نعلم، ويشهد خروج الأموال بالمليارات. وكذلك نرى خروج المليارات من الوطن العربي إلى دول تُقدِّم الحماية الضريبيَّة أو الإعفاء من الضَّريبة لدول كثيرة.

من الصَّعب الحديث عن التَّكامل الاقتصاديِّ والاجتماعيِّ العربيِّ المنشود، لغياب التفاعل بين الكفاءات والمؤهِّلات والقدرات العربيَّة أيًّا كانت وبين الصناعة والإنتاج. وفي هذا المقام ألفت النَّظر إلى الموضوع الذي تناول فيه الأستاذ Paul Collier ، الخبير في موضوع الهجرة في جامعة أوكسفورد، في مقالته في صحيفة *The Spectator* منذ أيام، الوضعَ في العالم العربي.

وأذكِّركم بهذه المناسبة بأنَّ التنمية المستدامة تبحث عن حلول حقيقيَّة لقضيَّة الأمن. والأمن الأساسيّ ليس طاقة وسلاحًا فقط. والأمن الظَّرفي ليس عسكرًا وتدبيرًا شُرَطيًا بالمفهوم التقليدي الكلاسيكي فحسب،أما الأمن الإنسانيّ فهو ما أتى به ربُّ البريَّة في محكم التَّنزيل: ﴿أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾ (قريش: ٤) صدق الله العظيم.

إنَّ تأهيل الكفاءات العربيَّة ليس بالهجرة إلى كندا أو لدول الخليج العربيّ مع احترامي للجميع، ولكنّي أقول ما قاله الخبير في موضوع الهجرة في جامعة أوكسفورد:
"If you really want to help refugees, look beyond the Mediterranean"

قد تتساءلون: ما علاقة هذا بالميثاق؟ أقول لكم إننا وضعنا إلى جانب الميثاق كتابًا أبيض سيتحدث عن القدرة التَّحمُّلية للدول إزاء كافة أنواع أزمات اللجوء، النزوح، مَنْ هم بلا دولة ...إلخ.

عندما يأتي صديقنا غوتيريز المفوض السامي للاجئين ويطالب المجتمع الدولي بـ ٨٠٪ فاقد خدمة للمعسكرات أو المخيمات كما تسمّى، فهذه الإعانة ستكون إعانة ظرفيَّة إن وُجِدت. وكذلك الأمر عندما نعاني من إرهاصات جديدة في موازنة وتمويل وكالة الغوث للاجئين الفلسطينيين. فإنْ أتت المساعدة ستكون ظرفيَّة، إلا إذا قدَّرنا أن استثمارنا الحقيقي هنا وفي بلاد الشام بصفة عامَّة هو فوق الأرض وليس تحت الأرض. فالاستثمار الحقيقيُّ هو لرأس المال الإنسانيّ، إذا وُجِدَ التَّعليم بالمستويات التي تجمع بين المدرسة والجامعة وسوق العمل، والمعهد المهني وسوق العمل. فما جدوى الإنفاق على التعليم إذا كان التعليم سيؤدي إلى البطالة بالنِّسَب المرتفعة التي نشاهدها؟

ستلاحظون في الوثيقة التي بين يديكم الإشارة إلى المبتدأ والخبر؛ الإشارة للأسباب الموجبة. هناك سؤال وجيه في نظري: لماذا تأتي الأسباب الموجبة بعد صدور التشريعات أحيانًا؟ هل هي مُجمَل تفاصيل؟ هل ذلك عُرف؟ لا أدري!

إنَّ القضية الأساسيَّة لا تتعلَّق -في الغالب- بالعدد المقبول من اللاجئين الذين يُمكِنهم الاندماج في المجتمع العصري. فعادةً لا يُصاغ ذلك السؤال بشكل يربط بين المبتدأ والخبر. نتحدَّثُ عن شُحّ مياه، وشُحّ الطاقة، وتآكل البيئة الإنسانية وتضاؤل الإنتاج. وفي هذا السياق يجب أن تكون قضايا التنمية لتحقيق ما هو أفضل للناس دونما تمييز.

لقد ورد في البنود الأُوَل من الميثاق الاجتماعيِّ الدعوة إلى الحَظْر على أشكال التَّمييز كافة، وبشكل خاص مَن هم أقلُّ حظًا، ومَن يبحثون عن ملاذ آمن في المدن وعلى أطراف المدن. فمن الصعب أن نفصل بين هؤلاء المستهلكين إن رغبنا في أن يستمروا كذلك؛ إذ علينا أن نحوِّلهم من خلال هذه المبادرة إلى منتجين، ونمكِّنهم ونفوِّضهم.

ويتحدَّث الفصل الثاني من الميثاق بعد المقدمة عن مبادرة التحوُّل الصناعي. ففي الصين مدينة واحدة تَصنع أزرَّة الملابس كافة. ويسرُّنا أنْ نرى على طريق عمّان مصنعًا كبيرًا لـIKEA لتصنيع الأثاث. ولكن أليس من الأفضل أن نخاطب IKEA المؤسَّسة العالميَّة وأن نأتي بصناعة الأثاث التي يمكن لأي إنسان أن يُقْدِم على تصنيعها؟ أين الصناعات التي أقيمت في المناطق الصناعيَّة؟ ومنها تلك المنطقة الصناعيَّة في المفرق، التي – وهي تحمل اسم أخي الحسين بن طلال – تتوافر فيها البنى التحتية وكافة أنواع الخدمات، والتي ستستوعب أعدادًا كبيرة من فئات المجتمع الراغب في الإنتاج. أين التَّداخل بين المنطقة الصناعية والمنطقة الإنمائيَّة والمنطقة الحرَّة؟ أين الصِّلة بين المعاهد الفنية: «الحجاوي، وحوارة، العلوم والتكنولوجيا، والتطبيقية، وسوق العمل»؟ أين الدراسات الطوليّة للخريجين؟

البند الثالث هو قطاع التربية والتعليم. فثمة لجنةٌ تَعقُب لجنةً، ومؤتمرٌ يَعقُب مؤتمرًا، فنحن نخطُب على بعضنا بعضًا، ولا نخاطب بعضنا بعضًا. ولا أتحدَّث هنا عن الأردن وإنما أتحدَّث عن الاتحادات العربيَّة، وأتحدَّث عن اللقاءات في الأمم المتحدة وغيرها. لقد آن الأوان لنعترف جميعًا بأن رسالة التربية والتعليم مرتبطة برسالة العمل وإدارة الموارد البشرية، ومن أهمِّ الأولويّات لها هو تعزيز دور المرأة في سوق العمل. وكذلك تطوير البحث العلمي والتقني لتعزيز الثِّقة الذاتيَّة والاحترام الذّاتي في الوطن العربيّ. وسنُقبِل بعد أيام على تأسيس مبادرة "JOSTA" العلماء والتقنيين الأردنيين في الخارج، وذلك بعد أن بادرنا في الثمانينات من القرن الماضي في "ASTA" Arab Scientists and Technologist في مبادرة طيِّبة من ابن الأردن الدكتور منير نايفة لجامعة إربان شامبين، ASTA، وهي مبادرة اختفت

للأسف بعد ١١ سبتمبر. ولقد آن الأوان أن نفهم أنَّ التنمية لن تكون إلا إذا تحقَّقت العلاقة التكامليَّة والتَّكافلية؛ علاقة كفاءة بين كفاءاتنا في الخارج وفي الدّاخل.

إنَّ التزام العالم الأخلاقي تجاه طالبي اللجوء هو في واجب الإنقاذ لا في تحقيق الأحلام، فهل نحن العرب نُعنى بواجب الإنقاذ فقط أم بواجب الأحلام بعد مرور قرن على بدايات النهضة العربية الكبرى في ٢٠١٦؟ هل لنا أن نبني معمارًا جديدًا للوطن العربي (أفرادًا وجماعات ومؤسسات) ومشاركة موضوعية للقضايا الكبرى، ومنها قضية المياه وقضية الطاقة وقضية البيئة الإنسانيَّة، وقضية الشَّباب وقضية الإبداع والفكر الخلّاق؟

لقد تأثرت بالغ التأثُّر عندما رأيت رجلاً وامرأة من أسرة مسلمة في تركيا يُقدِّمان الطعام لـ (٤٠٠٠) لاجىء سوري، بدلاً من البذخ في الحفلات وما إلى ذلك...

أعود مرة ثانية وأقول لا بد للدول المضيفة للاجئين من أن توفِّر العمل لكافة بني آدم – وأشكر إخواننا في إيران على استخدامهم مصطلح الآدميات (بني آدم) بدلاً من مصطلح الإنسانيات. وإذا لم نوفِّر ذلك العمل فسيوفِّره غيرنا من مدارس التعصب واستغلال الإنسان وكرامته.

وأشكر كافة الكُتل العالميَّة التي بادرت لتأييدنا في محنتنا، وآخرهم البنك الآسيوي للبُنى التَّحتيَّة والاستثمار بمبادرة الصين وبريكس لتأسيس جامعة صينية لبناء الكوادر الفنية في المجموعة الأوروبية.

وقد حدَّثني الأستاذ عبد اللطيف الحمد قائلاً: «عليك أن تستمر في المسعى». وأرجو أن لا أحرجه في هذا الاقتباس: «لأنَّك معروف عنك الحديث الدائم عن إقامة بنك عربي للاستثمار والبناء والإنماء بعد الحروب». وأعتقد أن الدكتور زياد فريز استضاف مجموعة من المتخصصين في هذا المجال، لإقامة وحدات عمل وإيجاد فرص عمل بما يسهم في صون الكرامة الإنسانيَّة للجميع.

في إطار هذا الحديث أُشير مرَّة أُخرى بقوَّة إلى العجز المالي الذي تعاني منه وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA)

التي قد تضطر إلى تأخير السنة الدراسية مبدئيًا مدة شهر في سبعمئة مدرسة تابعة لها، وتضم ١٧٥ مدرسة في الأردن، في الوقت الذي نرى فيه ٥٦ مدرسة في البادية الأردنية لم تُفلِح في تحقيق نجاح طالب واحد في الثانوية العامَّة.

إنَّ الحلول غير المبتكرة لا تحل مشكلة، والتسويف والتلكُّؤ لا يحل مشكلة، فالموقف يتطلب الجرأة في القولِ وفي العمل، ويتطلب إحياء الروح فينا. وهنا أناشد المجتمع الدولي كما أناشد كافة المسؤولين العرب والمؤتمر الإسلامي- الذي أتشرَّف بأنني من المؤسِّسين لمنظمة العلوم والتكنولوجيا فيه ومقره إسلام أباد- أن ينظروا إلى الدعم المطلوب لرأس مالنا الحقيقي، وهو الإنسان.

ما تشهده المنطقة والإقليم من تطوُّرات متسارعة على صعيد الحرب والإرهاب، والصراعات المذهبيَّة والطائفيَّة، وكذلك الاتفاق النووي في فيينا، تؤكِّد أنَّ مستقبل الإقليم يكمن في الحوار لا في الحروب. فالحوار الإقليمي القائم على المشترَكات والتعاون والاحترام المتبادل لسيادة الدول واستقلالها هو السبيل نحو تحقيق السلام والأمن والاستقرار والتنمية الإنسانية المستدامة.

لا تزال الفرصة أمامنا متاحة لإعادة توجيه الطاقة الكامنة في الوطن العربي نحو البناء، وإنَّني أؤمن بذلك عِوَضًا عن ترك تلك الطاقة الكامنة في حالة من الفوضى والهدر والتنسيق الغائب. فهنالك حاجة إلى تحوُّل في الأولويات نحو العدالة الاجتماعيَّة والتَّمكين، وإيجاد فرص العمل، مما يرسم اتجاه التنمية في المنطقة العربية في إطار الإصلاحات أو السِّياسات الاقتصاديَّة.

وعندما أقول المنطقة العربية- وأذكّركم وأذكّر نفسي ببدر إسلاميّ متكامل؛ لا سُنَّة ولا شيعة ولا عجم ولا عرب- فإنَّني أتحدَّث عن الإقليم. وأذكر في هذا المقام نائب الرئيس الأمريكي الحالي وإلى جانبه السيناتور لوغار عندما سألته: ماذا تعني بالشرق الأوسط؟ فجاءت الإجابة على النحو الآتي: من مراكش إلى بنغلاديش، من الدار البيضاء (كازبلانكا) إلى كالكوتا. فأين الجنوب من ميثاق اقتصادي أو اجتماعي؟

لقد تحدَّثتُ مرارًا حول مقترح إنشاء المؤسسات ومنها مؤسسة عالمية للزكاة والتكافل. فالموضوع أهم من القيادات الدينيَّة، كما أنَّ الحرب أهم من الجنرالات، والتربية أهم من وزراء التربية.

آن الأوان أنْ نفهم وأنْ يتفَّهم الإنسان العربي المسلم أنَّ الطاقات الكامنة متوفِّرة، شريطة أن تكون تلك المبادرة عالميَّة إنسانيَّة ومُحَاسَبة. ولا أتحدَّث هنا عن الزكاة المشروطة أو الهبات، وإنَّما أتحدَّث عن ابن السبيل وفي سبيل الله، فأبواب الزكاة الثمانية تُحقِّق قدرًا كبيرًا من الكرامة الإنسانية لملايين الفقراء والمقتلَعين والعاطلين عن العمل في منطقتنا والعالم الإسلامي. كما أنَّنا بحاجة إلى إيجاد أجندة مستقبليَّة في داخل المنطقة نفسها. فقد أكَّدت المعطيات -نتيجة تداعيات الأحداث خلال السنوات الخمس الأخيرة- أهمِّية المسؤوليَّة الأخلاقيَّة في العمل على تأسيس بنك عربي لإعادة الإعمار والتنمية، فنحن المنطقة الوحيدة في العالم التي تخلو من مؤسَّسة كهذه.

وإذا كانت التغيّرات والتحوُّلات المفصليَّة- التي شهدها العالم العربي خلال الفترة الماضية- قد نجمت عن العوامل الاقتصاديَّة، وتعزيز المشاركة والتَّفاعل بين مختلف مكوِّنات المجتمع في صياغة السِّياسات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، فإنَّنا نشير إلى جوهر فلسفة «الميثاق الاقتصاديِّ العربي» ومنتدى الفكر العربي «إنماءً وانتماءً». والدكتور بسام الساكت كان المبتكر لذلك الشعار في يوم من الأيام. والميثاق الذي نطلقه اليوم كمرجعيَّة لاعتماد السِّياسات الاقتصاديَّة، يركِّز على أُسس مشتركة تُجسِّد هُويَّة الأُمَّة الجامعة. فالكتلة السِّياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة منيعة بقدر ما نستطيع أن نُسهِم بها أو بمعمار جديد لها. فإنْ غابَ العمل فليبقَ الأمل.

أنتم معشر المشتغلين بالأرقام تستعرضون الأرقام، ولكم الحقُّ في أن تتثاقلوا من مثل هذا الكلام. ولكنَّني أختم كلمتي هذه بقول الرسول الكريم ﷺ: (إن قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة فإن استطاع أن لا يقوم حتى يغرسها فليفعل). [رواه أحمد بن حنبل في «المسند»، والبخاري في «الأدب المفرد»، وإسناده صحيح على شرط مسلم].

أحييكم، وأسلم عليكم

لماذا الميثاق الاقتصادي العربي؟

د. جواد العناني*

عند تكليف سمو رئيس مجلس أمناء منتدى الفكر العربي، لي وللدكتور إبراهيم بدران، لإعداد مسودة ميثاق اقتصادي عربي، كان لا بد لنا من التصدّي لعدد من القضايا قبل الولوج في هذه المَهمَّة الثقيلة. فنحن ندرك أن منتدى الفكر العربي برئاسة مفكر كبير كصاحب السمو الأمير الحسن بن طلال، وعضوية عدد كبير من قادة الفكر وأصحاب التجربة في الوطن العربي، يجب أن يقدم منتجًا يرقى إلى ذلك المستوى، ويكون أيضًا استجابة للظروف الدقيقة التي يمر بها وطننا العربي، وأن يكون ذا إطلالة استشرافية على مقبلات الأيام والسنين.

وكان السؤال المنهجي الأول الذي بين أيدينا هو: لماذا نقدِّم ميثاقًا اقتصاديًا عربيًا في هذا الوقت؟ أليس الأجدى بنا أن نتصدى لوضع حلول عملية قابلة للتطبيق في الوقت الحاضر؟ ولكن توجُّهات سمو رئيس مجلس الأمناء كانت واضحة، فنحن معشر المفكرين يجب أن نُبقي جذوة الأمل متقدة مشتعلة حتى في أحلك الظروف وأكثرها ظلمة، وفي الظروف الصعبة التي تهز الوطن العربي أو أقطاره، وتفتح الأبواب مشرعة على احتمالات كبيرة ونظريات متعددة حول

* عضو مجلس الأعيان الأردنيّ، ورئيس مجلس إدارة الشركة الأردنيّة للصحافة والنشر «الدستور»، وعضو منتدى الفكر العربي.

صيرورة الأمور واحتمالات التفتُّت والتشظّي، إلا أنَّ الإشكالية الاقتصادية تبقى سببًا فيما نشهد ورمزًا على أداء النظم العربية، وهدفًا لتحقيق حياة أفضل للشعوب العربية. فمن منا لم يلحظ أن سنوات النمو المرتفعة في الناتج القومي الإجمالي في مختلف الأقطار العربية ، والتي سبقت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، قد تزامنت تلك الطفرة في النمو مع توزيع أسوأ للثروات والمداخيل، وارتفاع نسب البطالة وبخاصة في صفوف الشباب، وزيادة في نسبة الاقتصاد غير الرسمي، وتراجع في الأداء الإداري للحكومات ممثلاً بكبر حجم القطاع العام، وتراجع التنافسية والإنتاجية، وزيادة الهشاشة في البنى الإنتاجية ، وضعف الترابط والتبادل الاقتصادي العربي، وبخاصة في المجالين الاستثماري والتجاري.

وحيث إن المنتدى كان قد أطلق في شهر كانون الثاني (ديسمبر) من عام ٢٠١٢ «الميثاق الاجتماعي العربي»، يصبح من نافلة القول ومن الطبيعي أن يُستكمَل ذلك الجهد بميثاق اقتصادي عربي، يؤكد عمق العلاقة في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، فهما في كثير من جوانب المشكلات والحلول والأهداف وجهان لعملة واحدة. ومن الأمثلة على ذلك العنف والتطرف، وتآكل الطبقة المتوسطة، والفقر، وسوء توزيع الدخل والثروة، وضعف سوق العمل، والهجرة سواء أكانت قسرية أم طوعية، أو كانت مدفوعة أم مجذوبة، جماعية أم فردية.

ولهذا صار من المنطقي، وبعد مرور ما يقارب الثلاث سنوات على إطلاق «الميثاق الاجتماعي العربي» أن يأتي الميثاق الاقتصادي العربي.

وأما الفرضية المنهجية الثانية التي كان لا بد من التصدّي لها في قراءة المشهد الاقتصادي العربي بأسلوب جديد، فقد صدرت كثير من الأبحاث عن الاقتصادات العربية، وعلاقاتها الاقتصادية البيئية، وأسباب ضعف التعاون والتكامل البيني. وقد بقيت أدبيات تلك الدراسات تُطارد عقولنا لسنوات طويلة. وقد كنا نقول إن الخلافات السياسية تعطل التعاون الاقتصادي، وإنَّ تشابه البنى

الإنتاجية يقلِّل من فرص التبادل التجاري، وإنَّ الدول العربية مقسومة إلى دول مصدِّرة للعمالة وأخرى مستوردة للعمالة وهلمَّ جرا. وقد وُصفت دول النفط بالخليج بالدول الغنية، والباقون مقسَّمون بين دول متوسطة الدخل أو متدنية الدخل. ولعل المحاولة الأولى المتميزة التي جاءت لتصنع استراتيجية التنمية العربية، وعقد التنمية العربية، كانت في تلك الدراسات الرصينة التي أعدها زمرة من الخبراء العرب وانتهت بوثائق أقرَّتها أول قمة اقتصادية عربية، التي عقدت في عمّان عام ١٩٨٠، وكانت المناسبة التي أطلق فيها سمو الأمير الحسن مبادرة إنشاء منتدى الفكر العربي.

لكن آن الآوان أن نطور نظرتنا ودراساتنا للوطن العربي، فهنالك مشكلات مشتركة بين الأقطار، وهي جميعًا تعاني من عدم كفاءة إدارة الموارد البشرية والطبيعية والمالية، وتعاني من بطالة بين الشباب، وافتئات على حقوق المرأة، وتراجع في البيئة، وعجز مزمن في المياه، وهشاشة البنى الإنتاجية. ولا يقف الأمر عند هذا الحدّ، بل إن معظمها يعاني من الربحية المفرطة، واعتماد غالبية الناس على القطاع العام في معاشهم. ألا تكفي هذه الأمور أن تكون دافعًا من أجل تعزيز الاقتصاد العربي حتى يتصدّى لمشكلاته الاقتصادية باقتدار؟

الأرقام واضحة ونحن أمام تحديات المياه بأجلى وأدق صورها. ويشك المرء إنْ – لا سمح الله – جُزِّيء المجزّأ، وقُسِّم المقسَّم بين الأقطار أن يستطيع كل قطر أو كيان عربي مواجهة التحديات المستقبلية في تأمين عيش كريم وفرص عمل مجدية، وتجسير الفجوات بين الحاكم والمحكوم، والحفاظ على الكيانات من أن تنفجر من الداخل. ولذلك أصبح التعاون ضرورة قصوى.

من هنا نرى أن ظروف الوطن العربي لم تعد كما كانت، بل على المسؤولين وأولياء الأمور أن يدركوا أن التعاون مع الجيران، والتعاضد لحل المشكلات هو الدافع الأنجع.

ولذلك بدأنا في إعداد الميثاق بتعريف المتغيرات الجديدة والتحديات المشتركة في الوطن العربي.

ومن بعد ذلك تعرضنا لأهم التحديات في القطاعات المختلفة. وهو ما سيتحدث عنه زميلي معالي الدكتور إبراهيم بدران، وكان لا بد أيضًا أن نحدد المسارات الأساسية المطلوبة لتعزيز العمل العربي المشترك، مركِّزين على المياه، والنقل، والبنى التحتية، والاستثمار المتبادل، وتعزيز المبادرة وروح المخاطرة لدى الشباب.

لم يعد التهميش في الوطن العربي مشكلة رفاهية يمكن تأجيلها للغد، ولا إرجاء التعاون المشترك مقبولاً، ولا الشرذمة المالية في عالم صارت التحالفات الاقتصادية والجغرافية فيه طريقة حياة، وأسلوبًا لتعزيز الموقف التفاوضي للأمم فيما بينها.

فلسفة الميثاق الاقتصادي العربي

د. إبراهيم بدران*

١- مدخل

تقوم فلسفة الميثاق على ركائز أساسية أربع:

الأولى: أنَّ نهوض الدولة الوطنية وبناء اقتصادها هو الأساس لأي تعاون عربي.

الثانية: أنَّ التشارُك والتشابه بين الأقطار العربية في عدد من المفردات سيكون عامل دعم لزيادة الكتلة الحرجة في عدد من القطاعات.

الثالثة: أنَّ تصنيع الاقتصاد هو البوابة الرئيسية للنهوض ولبناء اقتصاد عصري.

الرابعة: أنَّ تشارُك الفرقاء (القطاعات) جميعًا، وهي القطاع الرسمي والقطاع الخاص والقطاع الأهلي والأكاديمي بالتكافؤ، هو الضمانة الوحيدة للنجاح.

٢- الدولة الوطنية

لا مندوحة من وضع استراتيجية نهضة وطنية اقتصادية اجتماعية إنسانية لكل دولة عربية بذاتها، تقوم على إمكاناتها الذاتية بالدرجة الأولى، وتهدف إلى تحويل المجتمع بقطاعاته المختلفة إلى مجتمع صناعي، يقوم على العلم والتكنولوجيا والمعرفة، وتكون المشاريع الإنتاجية الكبيرة والمتوسطة الصغيرة هي العمود الفقري للتصنيع، وتتضمن الاستراتيجية المحاور الرئيسية في التغيير المجتمعي.

تعتمد الدولة الوطنية على رأسمالها البشري بالدرجة الأولى. وهذا يستدعي إعطاء التعليم وتحديثه وتطويره وإيلائه أهمية قصوى، وأولوية في

* مستشار رئيس جامعة فيلادلفيا للعلاقات الدولية، وعضو منتدى الفكر العربي/الأردن.

الإنفاق، ودفع التعليم والتدريب والتأهيل للترابط مع الإنتاج، والانفتاح على العلم والفكر والفلسفة والفنون، وتأهيل الطلبة للمهارات الحياتية والتخصصية، وتعزيز قدرتهم على حل المشكلات وإنشاء المشاريع الريادية.

ويستدعي النهوض بالتعليم الاهتمام باللغة والمهارات اللغوية، لأنَّ المطلوب في حالة النهوض أن تصل المعرفة العلمية إلى الشرائح الاجتماعية كافة وليس للنخبة فقط، وفي كل مكان. ويولى التأليف والترجمة أهمية كبيرة. ويمكن تنسيق ذلك مع قطر عربي أو أكثر دون انتظار.

إنَّ التوسُّع في تعليم المرأة وتدريبها وتأهيلها وتحريرها ومشاركتها في العمل والقيادة والإدارة، يمنح المجتمع الفرصة الأوسع للانتقال من حالة الكفاف والفقر إلى حالة الوفر وبناء الثروة.

هذا يعني أن تولي الدولة الوطنية تأهيل القوى العاملة (من ذكور وإناث) كامل الاهتمام، لأن الإنتاج والاستثمار والتوسع في المشاريع يقوم على قوى عاملة مؤهلة بكل المهارات العصرية اللازمة. وسوف تشارك الشركات الكبرى والمتوسطة والصغيرة والمؤسسات الأكاديمية في تنظيم فرص تأهيل القوى العاملة.

تعمل الدولة على استغلال الفرصة السكانية بوجود قطاع كبير للشباب، لتأهيلهم للعمل المنتج، بعيدًا عن الوظائف الحكومية المحدودة، أو تصدير القوى العاملة كبديل للنهوض الاقتصادي الشامل.

وللوصول بالمنتجات إلى القدرة على التنافس في إطار العولمة تعمل الدولة على توسيع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتعميقه، باعتبار ذلك مصدر القيمة المضافة العالية في الاقتصادات. وكذلك لا بد من ربط البحوث الأكاديمية باحتياجات القطاعات المختلفة، بعيدًا عن التوجهات النظرية والترقيات الأكاديمية. وهذا يتطلب من الدولة:

- تطوير التعليم الأساسي والمهني بالاتجاه التكنولوجي.
- جَسْر الفجوة بين الأكاديميا والمجتمع.
- زيادة الإنفاق على البحث والتطوير والإبداع ليصل (٢٪) من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٣٠.

- إنشاء المراكز التكنولوجية الوطنية والعربية المشتركة.
- نشر الثقافة العلمية وثقافة التجديد والإبداع على المستوى المجتمعي، من خلال وسائط الثقافة والإعلام والتواصل المجتمعي.

تعمل الدولة من خلال التعليم بمراحله المختلفة والثقافة المجتمعية والإعلام على نشر وتأصيل روح الريادية وثقافتها وعقليتها وخاصة لدى الشباب، باعتبار الريادية واحدًا من المحركات الرئيسية للدينامية المجتمعية المستدامة، سواء أكانت ريادية اقتصادية أم ثقافية أم علمية أم اجتماعية أم سياسية.

وتدرك الدولة الوطنية أن البوادي والأطراف والمحافظات لن يتم تطويرها وإعمارها إلا من خلال الخطط العملية التي تُخطِّط لها الخبرات المتميزة وينفِّذها الشباب المبدع. لذا سيتم التركيز على تطوير البوادي والأرياف، والخروج من المركزية، وتدريب الشباب لهذه الغاية، وتزويدهم بمهارات الإبداع والابتكار والتجديد بشتى الوسائل والأنظمة، وفي مقدمتها التعليم والتدريب التكنولوجي.

تشكِّل الطاقة والمياه والبيئة والتكنولوجيا في مجموعها مربَّع البقاء. ولأن أكثر من ٨٥٪ من الأراضي هي أراضٍ جافة وحارة، فإنَّ الدولة بإمكاناتها الاقتصادية والبشرية ستعمل على حلٍّ مشكلة المياه من خلال صناعات التحلية بالطاقة الشمسية والتدوير، والإفادة من الطاقة المتجددة في كل شكل من أشكالها، وإنشاء الصناعات الخاصة بها، والمشاريع البيئية الكبرى التي من شأنها تخفيف الآثار السلبية للبيئة، بما في ذلك المسطحات المائية الاصطناعية. وعدم التسرُّع في مشاريع الطاقة النووية.

ستعمل الدولة على إنشاء مراكز تكنولوجية خاصة بالطاقة والبيئة والمياه منفردة أو بالتشارك مع دولة (أو أكثر) عربية مجاورة.

ويستهلك قطاع النقل أكثر من (٤٠٪) من الطاقة، وهو نقل فردي- في معظم الأحيان- يتسبب في تلويث البيئة، وفي الكلفة الاقتصادية العالية. ولذا؛ ستعمل الدولة على إنشاء عواصم اقتصادية في المحافظات، وتصنيع النقل من خلال التوسع في شبكات سكك الحديد والقطارات الكهربائية ومنظومات النقل العام، الأمر الذي سيترك أثرًا إيجابيًا على الحركة الاقتصادية الوطنية، بما في ذلك توزيع مواقع المشاريع وتعزيز السياحة الداخلية من جهة، وعلى إمكانات

التعاون وتبادل السلع والسياحة مع الأقطار العربية المجاورة من جهة أخرى. وسوف يتأتّى عن تصنيع النقل فرص عمل ضخمة تتولد عن مشاريع الصناعات التي يقتضيها النقل.

إنَّ تطوير البنية التحتية هو حجر الزاوية في النهوض الاقتصادي؛ إذ تعمل البنية التحتية بوصفها عامل جذب للمستثمرين، وتمثّل مدخلاً قويًا للتعاون مع الدول العربية المجاورة. ومن شأنها المساعدة على توزع المجتمع وخاصة في الأرياف والبوادي والأطراف، مما سيخفِّف الضغط على المدن، ويساعد على تسهيل التجارة العربية البيئية.

ستعمل الدولة على الخروج من حالة تهميش الزراعة لتعيد لها دورها الحيوي الاستراتيجي، باعتبارها العمود الفقري للأمن الغذائي والاستقرار المجتمعي. وسيتم توجيه الجهود البحثية لتطوير الزراعة وتصنيعها، واستخدام التكنولوجيات المختلفة للوصول إلى سلالات أكثر إنتاجية وأعلى مقاومة للجفاف، وهذا من شأنه فتح المجال للمشاريع الزراعية الكبرى.

يُعدُّ التعليم والأمن والغذاء والصحة والدواء من الحقوق الإنسانية الأساسية للمواطن، التي ستعمل الدولة الوطنية على توفيرها وزيادة الإنفاق عليها لتتعدى ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لكل من التعليم والصحة بحلول عام ٢٠٣٠. وستعمل الدولة على تصنيع الأساسيات منها، إضافة إلى العناية الصحية بالأرياف وتخفيض العجز الدوائي من (٥٠) دولارًا للفرد ليصل إلى (٢٠) دولارًا للفرد عام ٢٠٣٠.

٣- التعاون العربي

يعتمد التعاون العربي الثنائي أو الجماعي على نجاح الخطط الوطنية للنهوض؛ إذ يصعب على الدول المتخلفة أو المتعثرة أو ذات الاقتصادات الهشة أن تجتمع في تكتل اقتصادي قوي ودائم. وتقوم فلسفة التعاون العربي على مرتكزين أساسيين:

- أن المنطقة العربية منطقة حضارية واحدة تتداخل فيها مختلف العوامل والقوى والمؤثرات.
- تعظيم الجوامع المشتركة للتعاون التدريجي يبدأ بالثنائية والجوارية ليمتد إلى المنطقة بكاملها، انطلاقا من مبدأ الشراكات وليس المساعدات.

ستعمل الدولة العربية على إصلاح المؤسسات العربية المشتركة وتطويرها

وتحديثها، وبخاصة المجلس الاقتصادي العربي، وإنشاء المؤسسات التي تتخصص في المسائل المشتركة والأساسية للتنمية المستدامة، وفي مقدمتها: الطاقة والمياه والبيئة والتغيرات المناخية، والتصحُّر وسلالات المناطق الحارة الجافة. وإذا ما أُخذت هذه المواضيع الأربعة بالجدية الكافية فقد تكون مدخلاً جديدًا للتكتل الاقتَصادي العربي، على غرار تكتل الحديد والفحم في أوروبا.

ستكون التوافقات والانسجامات في التشريعات المالية والمصرفية والجمارك وحركة القوى البشرية وتكنولوجيا المعلومات، وأفضلية الاستثمار العربي الإنتاجي هي القاعدة التي تضمن استمرارية التعاون وتعاظمه. وقد يتطلب ذلك إنشاء مؤسسة متخصِّصة لهذه الغاية.

ستعمل الدول العربية على الخروج من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي من خلال وسائل عديدة، مثل الأطلس العربي للمشروعات المشتركة، والصندوق العربي للزكاة، واستثمار ثروات الأوقاف، وتشجيع الرياديين والتعاونيات والشركات الخاصة والمشتركة.

وستعمل الدول العربية على التعاون لجعل (٥) جامعات عربية على الأقل ضمن أفضل (٢٠٠) جامعة في عام ٢٠٢٥، بكل ما يلزم هذا من دعم البحث العلمي وتطوير التأهيل التكنولوجي، وضبط الإنفاق العسكري، والتوسُّع المشترك في الصناعات العسكرية.

ستعمل الأقطار العربية على تنظيم العمالة العربية لتعظيم العائد فيها على البلد المصدِّر والبلد المضيف على حدٍّ سواء.

وستعمل الأقطار العربية على إصدار التقارير السنوية النوعية الموثوقة التي تحلّل البيانات والمؤشرات العلمية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والثقافية.

نظرًا لأهمية التعاون الدائم والمضطرد مع دول الجوار، ستعمل الأقطار العربية على تعزيز العلاقات مع دول الجوار الصديقة، والمجموعات الدولية، وإيلاء اهتمام خاص لإفريقيا جنوب الصحراء.

وتستند الدول الحديثة إلى سيادة القانون والشفافية والمساءلة والمساواة في الحقوق والواجبات، والمواطنة الكاملة، ومحاربة الجريمة والتطرف، وتخفيض مساحات الفقر والأمِّية إلى أقل من ٥٪ مع حلول عام ٢٠٣٠. وسيتم

تنسيق الجهود لمحاربة الجريمة المنظَّمة، وخاصة الجرائم الاقتصادية وتجارة المخدرات والأعضاء والأطفال والنساء.

تدرك الأقطار العربية أنها تتباين في الثروات الطبيعية والقوى البشرية والمساحات والإمكانات، وهذا التباين ينبغي أن يُستثمر في شراكات متكافئة وليس تطلعًا نحو المساعدات التي لا تبني اقتصادات مستقرة؛ إذ لا بد من تعزيز الشراكات بين صاحب المال أو التكنولوجيا والمستثمر الوطني أو العربي. فالشراكات العربية تفتح آفاقًا لا حدود لها من فرص العمل، وتقليص البطالة وإحياء الأراضي الزراعية، وبناء شتى أنواع المشاريع الكبيرة، لتكون الأقطار العربية سوقًا مشتركة مفعمة بالإنتاج العربي من السلع والخدمات.

وستعمل الدول العربية على التغلب على مشكلة نقص الثروات اللازمة لإنشاء المشاريع، من خلال مداخل الاقتصاد الاجتماعي، وتشجيع القطاع الثالث من تعاونيات وصناديق ادخار لصغار المستثمرين. وستعمل الدولة على تجسير التمويل اللازم للمشاريع.

تدرك الأقطار العربية أنها - على المدى البعيد - تسعى للتحوُّل إلى كتلة اقتصادية متماسكة، ربما بحلول عام ٢٠٤٠، وسيكون التكتل العربي دعمًا للقوة الاقتصادية للدولة الوطنية وللدول العربية، من خلال التشارك في المشاريع والاستثمارات والأسواق ومراكز الأبحاث والتكنولوجيا، وتعزيز الرأسمال البشري في الاتجاهات المختلفة.

٤- الخلاصة

إنَّ الاقطار العربية على يقين راسخ بأن التحوُّل إلى الاقتصاد الصناعي الاجتماعي هو حجر الزاوية لاستقرار الدولة الوطنية منفردة والدول العربية مجتمعة وتقدُّمها، لتكون جزءًا فاعلاً في الحضارة الإنسانية لا مستهلكة لمنتجاتها، ولا يتحقق كل ذلك إلا بالمشاركة المجتمعية، وبالتوافق والتكافؤ بين مختلف الشركاء والقوى؛ إذ يستحيل على الحكومات أو أيِّ قوى سياسية منفردة الاضطلاع بمهام النهضة والتحديث. ويترتب على السياسيين والمفكرين والعلماء والمثقفين ومنظمات المجتمع المدني والإعلام دور تاريخي في تعزيز مفاهيم هذا الميثاق، والعمل على تنفيذه بالصورة الأفضل، حتى تحظى المنطقة بمستقبل أكثر ازدهارًا وأعلى شأنًا.

محـور العـدد

مستقبل التنمية والاقتصاد العربيّ
في ظلّ التحوّلات العالميّة

(١)

في المشـهد الاقتصـادي

العالميّ والإقليميّ والعربيّ والمحلّيّ

د. محمد أبو حمور*

أنطلق في هذه المحاضرة** عبر ثلاثة مشاهد، هي: المشهد العالميّ، والمشهد الإقليميّ والعربيّ، ومن ثم المشهد المحلي. ثمَّ أتطرَّق إلى الصندوق الاستثماري الأردني بوصفه مبادرة ملكية وإشراقة في مستقبل الاقتصاد الوطني.

نستحضر في المشهد العالميِّ الأزمةَ العالمية الَّتي عانى منها الاقتصاد العالمي في العام ٢٠٠٨، فما زالت تأثيراتها وتداعياتها تبسط ظلالها على عدد كبير من الدُّول. وقد بدأت الأزمة العالميَّة بانهيار بنوك ومؤسسات، وامتدَّت لتشمل انهيار دول واتحادات، فأدَّت إلى تباطؤٍ في النَّشاط الاقتصادي، ومن ثمَّ تراجع معدَّلات النموِّ بصورة كبيرة.

وفي المشهد العالميِّ يجري الحديث عن تراجع أسعار النّفط بصورة غير مسبوقة خلال العام الأخير. ولا ننسى أنَّ الصين أخذت في التَّفكير في تأسيس بنك استثماريٍّ على غرار البنك الدوليِّ، ووقَّعت قرابة سبع عشرة دولة على

---

* الأمين العام لمنتدى الفكر العربي، ورئيس التحرير.

** ألقيت هذه المحاضـرة في جلسـة حوارية بدعوة من المجلس الاقتصادي الاجتماعي في عمّان برئاسة رئيس المجلس د. منذر الشرع، وعقدت في مقر جمعية البنوك الأردنيّة في نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

تأسيس هذا البنك، ومن ضمنها الأردن، للاستثمار في دول العالم. فالصين تملك صندوقًا سياديًا ضخمًا، غير أنَّ الولايات المتحدة الأمريكيَّة بما لها من قوَّة تصويتيَّة عالية في البنك الدولي وفي صندوق النقد الدوليّ (حوال ١٩٪) قد عارضت تأسيس هذا الصندوق.

وارتفاع معدلات البطالة مشهد آخر من مشاهد الأزمة العالمية؛ إذ تراوحت نسبتها ٨٪-١٠٪ سواء في أمريكا أو في الاتحاد الأوروبي بشكل عام. هذا هو الإطار العام للمشهد العالميِّ، ولا داعي للخوض في تفاصيل كثيرة.

أما المشهد العربيُّ والإقليميُّ فيشهد تراجعًا في معدَّلات النموِّ على نحو واضح. فتراجع معدلات أسعار النفط أدَّت إلى خسارة الدُّول العربيَّة النفطيَّة ما قيمته قرابة نصف تريليون في سنة واحدة؛ أي ٥٠٠ مليار، نتيجة تراجع أسعار النّفط. ولدينا في الوطن العربيِّ معدَّلات بطالة تعادل نسبتها ١٧,٥٪، وهي أعلى نسبة في المجموعات الدوليَّة؛ إذ تعادل ثلاثة أضعاف المتوسط العالميِّ البالغة نسبتها ٦٪ تقريبًا. وسيدخل العالم العربيُّ في العام ٢٠٣٠ في الفرصة السُّكانيَّة، الَّتي تشكِّل تحدِّيًا. ومع اقتراب الأردن من الفرصة السُّكانية، الَّتي يمثِّل فيها قطاع الشَّباب ٥٠٪ من مجموع السُّكّان، فإنَّ الفرصة السكّانية تقترن بوجود العديد من التحدِّيات المستمرَّة، أبرزها معدَّلات البطالة المرتفعة بين الشَّباب، وهي معدَّلات بلغت للعام ٢٠١٤ نحو ٣٠,٦٪، الأمر الَّذي يتطلَّب ضرورة توفير عدد كبير من فرص العمل للشَّباب المتعطِّلين عن العمل في الوقت الحالي، فضلاً عن الأعداد الجديدة من الشَّباب المتوقَّع انضمامهم لأعداد القوى العاملة الَّتي ستواجه العديد من الصُّعوبات خلال السَّنوات القادمة.

ففي العام ٢٠٣٠ ستكون نسبة الشَّباب ٧٠٪، وبالقدر الَّذي يكون فيه هذا الأمر إيجابيًّا فإنَّه سيشكِّل عامل ضغط على الأنظمة السياسيَّة في تلك الدول. فالرَّبيع العربي غير كونه ظاهرة سياسيَّة إلا أنَّ أسبابه الحقيقية اقتصاديَّة. وفي مقدِّمة هذه الأسباب وجود نسبة كبيرة من الشَّباب المتعطِّلين عن العمل، فإذا لم نوفِّر فرص عمل للشَّباب فمعنى هذا أنَّنا سنعاني لسنوات وسنوات من ربيع عربيٍّ دمويٍّ في الدول المجاورة.

وثمَّة ملمح آخر في المشهد العربي يتمثَّل في التجارة العربيَّة البينيَّة. فنسبة الصادرات بين الدول العربيَّة تبلغ ٨٪ فحسب، فإذا أضفنا إليها الواردات على اختلاف نِسَبها، فلن تتجاوز النسبة ١٢٪. وبالمقابل فإنَّ نسبة الاستثمار العربي البينيِّ تبلغ فقط ٢٠٪ من إجمالي الاستثمارات العربيَّة في العالم. وهذا يدلُّ على أنَّ الاستثمار العربي البينيَّ والتجارة العربية البينيَّة في حالة ضعف، مع أنَّ فرص الاستثمار في الوطن العربي متاحة إذا ما وُجدت الإرادة السياسيَّة.

أمّا المشهد المحليُّ في الأردن، فمع أنَّه لا يخلو من جوانب إيجابيَّة وإنجازات متحقِّقة إلا أنَّه لا يخلو من سلبيات، ولكنَّنا مولعون بالحديث عن الإنجازات فحسب. لذا لن أتحدث عن الإنجازات الحكوميَّة الَّتي حقَّقتها الحكومات المتعاقبة. وإنَّما سأتحدَّث عن المشهد الواقعيِّ والصورة الحقيقية للمؤشِّرات السلبيَّة الَّتي يعاني منها الاقتصاد الأردنيُّ، بعيدًا عن أنصاف الحقائق الَّتي يصرِّح بها بعض المسؤولين. فمقدار النموِّ الاقتصادي لدينا مقداره ٢,٢٪ للنِّصف الأول من العام ٢٠١٥، وهذا يعادل تقريبًا النموَّ السُّكانيَّ الطبيعيَّ في الأردن، فحسب. فإذا أخذنا النموَّ السُّكاني غير الطبيعيِّ بالحسبان نتيجة اللجوء السوري الَّذي يعادل ٥٪ فمعنى ذلك أنَّ النموَّ الاقتصاديَّ في الأردن ينبغي أن يكون ٧٪ تقريبًا، حتَّى نتمكَّن من تحقيق مستوىً معيشي لائق للمواطن، فعندما يكون النموُّ الاقتصادي ٢,٢٪ فهو في هذه الحالة أقلُّ معدلٍّ نموٍّ في السنوات الأخيرة، وبخاصَّة في العام ٢٠١٥. حتى وإنْ وصل إلى ٢,٥ – ٢,٩٪ في نهاية العام، غير أنَّه يبقى بمعدَّل نموٍّ أقلَّ من المعدَّل الطبيعي. وإذا طالعنا النشرات الإحصائيَّة فسنجد أنَّها تقسم الدَّخل القوميَّ على عدد السُّكان لاحتساب نصيب الفرد من الدَّخل القوميِّ. وبناءً على هذه المعادلة قالوا إنَّه وصل في نهاية العام إلى ٦,٩ مليون تقريبًا. وهذه معادلة غير دقيقة وغير صحيحة، فبموجبها يكون متوسط نصيب الفرد من الدخل في الأردن حوالي ٥٣٥٠ دولارًا، ومن ثمَّ أصبح الأردن خلال السنوات الأخيرة من الدول High Middle Income دول متوسطة أو ذات الدخل المتوسط المرتفع. وبموجب هذه المعادلة أصبحنا غير مؤهَّلين لجدولة الديون، ولا لشطب الديون، ولا للحصول على مساعدات كبيرة.

ومنذ ثلاث سنوات اقترحت إجراء تعداد سكاني مع بداية اللجوء السوري، لأنَّ التعداد السُّكاني مهمٌّ، وضروريٌّ، لمعرفة العدد الحقيقي للسُّكان في الأردن. فقد تضاربت تقديرات الأعداد السُّكانية في الأردن، فهناك من يرى أنَّ عدد سكّان الأردن بلغ سبعة ملايين، وآخرون يقدِّرونه بعشرة ملايين وأحد عشر مليونًا واثني عشر مليونًا. فإذا قسمنا الدَّخل القومي على عدد السُّكان الموجودين في الأردن فسينخفض متوسط نصيب الفرد، وسنعود إلى ما كنّا عليه للـ Low Middle Income ذات دخل متوسط منخفض. وعندما نعترف بهذه الحقيقة نكون قد وصلنا لنتيجة أننا أصبحنا مؤهلين لجدولة الديون ولشطبها وللحصول على المزيد من المساعدات.

إنَّ أي حكومة في العالم تسعى إلى تحقيق الرفاه لمواطنيها. وتحقيق الرفاه يأتي عن طريق استراتيجيات تنمويَّة متوازنة في كل الأقاليم، ترتقي بالمستوى المعيشي للمواطن، وهو الأمر الَّذي لم يتحقَّق خلال السنوات الأخيرة. بل شهدت تراجعًا، فنسبة البطالة لدينا ١٢,٩٪، وترتيبنا هو الرابع بين الدول العربية من حيث أعلى معدل بطالة بعد تونس والسودان ومصر. ومنذ سنوات طويلة لم تتراجع الصادرات، لكنَّها تراجعت في هذه السنة بنسبة ٧٪، وتراجع التضخُّم بنسبة ٠,٧٪ وفق البيانات المتاحة. ويعتقد بعض النّاس أنَّه إذا تراجع التَّضخُّم يصبح بالسالب -٠,٧٪ بما يعني أقلّ من ١٪ وهو مؤشِّر إيجابيٌّ. ولكنَّني أعتقد من الناحية النظرية والعملية أنَّ تراجع الأسعار إلى دون مستوىً معيَّن أمرٌ ليس إيجابيًّا بل هو سلبيٌّ، لأنَّه يعكس نوعًا من الركود أو الكساد، ومن ثمَّ لا يتحرَّك الاقتصاد باتجاه الانتعاش. والسبب الرئيس في هذا كله هو تراجع أسعار النفط عالميًا. ولهذا سيكون عجز الموازنة في العام ٢٠١٥ ضعف عجز الموازنة للعام ٢٠١٤؛ أي سيزداد العجز من ٤٧٠ مليون دينار ليصبح ٩١٥ مليون دينار. وهذه الأرقام هي الَّتي ذُكِرت في موازنة العام ٢٠١٦ الَّتي قُدِّمت للبرلمان. وتجدر الإشارة إلى أنَّ عجز الموازنة في أول عشرة أشهر من العام ٢٠١٥ بلغ ٨٣٥ مليون دينار، فآخر شهرين في العادة يرفعان من قيمة العجز لعدم وجود إيرادات ولوجود زيادة في النفقات، ولهذا فعجز الموازنة الَّذي أُدرج في الموازنة لإعادة التقدير للعام ٢٠١٥ سيكون أكثر من ٩١٥ مليون دينار.

فمنذ سنوات ونحن ما زلنا نتحدث عن تغطية الاعتماد على الذات، وتغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية، لكنَّ المؤشِّرات كلها تشير إلى الأسوأ. فالمديونية في العام ٢٠١٠ بلغت ١١,٥ مليار، وفي العام ٢٠١٥ بلغت ٢٢,٥ مليار. فمنذ تأسيس المملكة الأردنية الهاشمية لغاية العام ٢٠١٠ كل الَّذي استدنّاه بلغ رصيده غير المسدد ١١,٥ مليار، بينما في آخر خمس سنوات استدنّا ما يعادل الرصيد غير المسدد في العام ٢٠١٠. ففي العقود الماضية كلها كنا نستدين من أجل بنية تحتية، وطرق، ومستشفيات، ومدارس، وجامعات، أما في السنوات الخمس الأخيرة فلم تعد الاستدانة لهذه الأغراض، فالإنفاق الرأسمالي مموَّل من المنحة الخليجية، وهو ما لا يعود بالنفع على الاقتصاد كما يجب أن يكون عليه الحال.

لقد تراجعت إيرادات دائرة الأراضي بنسبة ١٢٪، وتراجع رأسمال الشركات المسجلة لدى مراقب الشركات إلى ٢٨٪، وتراجع عدد الشركات المسجلة إلى ١٨٪. أمّا في ما يخصُّ الائتمان المصرفي فقد بلغت الزيادة الائتمانية فيها ما نسبته ١,٨ في العام ٢٠١٤، وإذا استثنينا جانبًا منها يمثِّل الجدولة وإعادة الجدولة وهيكلة بعض القروض، فقد تصل النسبة إلى أقل من ذلك بكثير.

ويشير المشهد المحلي إلى أنَّ ١٥٠٠ مصنع أغلقت أبوابها في سنة واحدة. وقد تنبّه جلالة الملك لكلِّ هذا، فدعا إلى وضع خطَّة عشريَّة لإنقاذ الوضع. لكنَّ هذه الخطة تحتاج قرابة ٢٠ مليار دولار لتمويلها. فمن أين نأتي بهذا المبلغ؟

منذ أكثر من ١٠ -١٢سنة ونحن نتحدث عن المشاريع الكبرى مثل الطاقة النووية والسكك الحديدية وناقل البحرين، ونعلم أنَّ هذه المشاريع تحتاج إلى ما يقارب ١٥- ٢٠ مليار، فمن أين سنأتي بها؟ وبخاصة أنَّنا نتحدث عن شراكة تحتاج تمويلاً. فإذا أردنا تمويلها من خلال الحكومة فمعنى ذلك أنَّنا سنستدين، ونسبة الدين عندنا ٨٣٪، وهذه النسبة تتجاوز قانون الدين العام، الَّذي يسمح فقط بما نسبته ٦٠٪. وإذا أردنا تمويل هذه المشاريع من خلال الشراكة مع القطاع الخاص باقتراض حكومي مثلما نتحدث عن تمويل المفاعلات النووية، فنحن بحاجة إلى خمسة مليارات للمفاعلين النوويين الاثنين. ومعنى ذلك أنَّ المديونية ستصل إلى ١٠٠٪ إذا ما رغبنا في تمويل المشاريع الكبرى. وسيترتب على هذا أنَّ مؤسسات

التصنيف الدولي (Moody's) و(Fitch) و(Standards & Poor's)، ستغيِّر من تصنيف الأردن ليصبح في الدرجة الأدنى. فمؤسسات التصنيف الدولي هذه تعتمد على ثمانية معايير للتصنيف، أهم معياريين منها هما: عجز الموازنة والمديونية. فهي ترى أنَّ المديونية عبارة عن ضرائب مؤجَّلة. وقد وصلت المديونية لدينا إلى مستويات لم تصل إليها في تاريخ المملكة. ومن المؤكد أنَّ عجز الموازنة سيزداد.

وكون المديونية تعتبر ضرائب مؤجلة في نظر المستثمرين، فهذا يعني فرض ضرائب جديدة لسداد الديون مما سيؤدي إلى عزوفهم عن الاستثمار في الأردن. فالبيئة الاستثمارية لدينا غير مشجِّعة على الاستثمار، وقانون تشجيع الاستثمار ليس بالمستوى المطلوب لجذب الاستثمارات، وبخاصَّة أنَّ قانون تشجيع الاستثمار جزء من منظومة وبيئة تشريعية لجذب الاستثمار، الَّتي ستصطدم بقانون ضريبة الدخل، الَّذي لا يكاد يُقَرُّ حتى تصرِّح الحكومة بأنَّها ستتقدم بقانون آخر في دورة برلمانية قادمة، مما يعني عدم وجود استقرارٍ تشريعيٍّ، وهو الأمر الَّذي يبحث عنه المستثمرون.

مرَّة أخرى رحنا نتحدث عن قانون الشراكة بدعوى أنَّه البديل للتخاصيّة التي صرَّحنا بأنَّنا تخلَّصنا منها، الشراكة الَّتي هي Public-private Partnership والَّتي هي Tribble Piece. وقانون الشراكة الَّذي أقر هو قانون Public-public Partnership مع أنَّه لا يوجد في مجلس الأمة مَن يمثِّل القطاع الخاص إلا أقلية، تريد الشراكة وفق معاييرها الذاتيَّة. ويجري الحديث الآن عن تعديل هذا القانون. فكيف ستجلبُ بيئةٌ تشريعيةٌ متغيِّرة كلَّ يوم مستثمرين؟ ولا ننسى أنَّ عدد الشركات ورؤوس أموالها في تراجُع.

لستُ أُنكِر البيئة الملتهبة من حولنا، فهذه لها دور كبير وتأثير يؤخذ بالحسبان، لكن جلالة الملك لطالما تحدث عن كيفيَّة تحويل التحدِّيات إلى فرص. وللأسف الشديد فإنَّ الحكومات المتعاقبة تحوِّل الفرص إلى تحديات ومستحيلات يصعب تطبيقها. ومثال ذلك تعامل الحكومات مع قضية اللجوء السوري وتأثيراته في خفض متوسط نصيب الفرد من الدخل.

لقد تمكَّن جلالة الملك في زيارته للصين من جلب استثمارات بقيمة سبعة مليارات، والصين لديها فعلاً قوى اقتصادية كبيرة وتملك فوائض تمكِّنها من الاستثمار في كل أنحاء العالم. وزار جلالته كذلك كوريا، واستطاع جذب نسبة لا بأس بها من الاستثمارات. وفضلاً عن كل هذا لدينا سيولة في البنوك تتجاوز الأربعة مليارات، بالإمكان استثمارها، ولدينا حوالات الأردنيين العاملين في الخارج بقيمة ٣,٧ مليار في السنة، يمكن استثمارها كذلك. فإذا لم تستطع الحكومة الاقتراض للمشاريع الكبرى، وإذا كانت الخطة العشرية تحتاج إلى تمويل بما قيمته عشرين مليار دولار، وإذا لم نستطع الإنفاق من المنحة الخليجية لعدم وجود مشاريع مدروسة، فمن أين سنموِّل النفقات الرأسماليَّة الَّتي تمثِّل ١٥٪ من إجمالي الموازنة؟ لذلك كلِّه يجب أن نفكِّر في إيجاد حلول. وقد سبقنا جلالة الملك وطرح فكرة الصَّناديق الاستثماريَّة أو الصندوق الاستثماريّ الأردنيّ.

فكرة الصناديق الاستثماريَّة بدأت في هولندا في القرن التاسع عشر، ثم انتقلت إلى فرنسا وبريطانيا، ثم إلى أمريكا في ثلاثينيات القرن الماضي. وتتعدَّد أنواع هذا الصناديق الاستثماريَّة. وسواء أكانت ذات نهايات مغلقة محدودة، من حيث بيع الأصول أو عدم بيعها، فإنَّ هدفها يحقِّق الاستثمار لأغراض عقاريَّة ولأغراض استثماريَّة في مشاريع معيَّنة تحشد المدَّخَرات وتوجِّهها إلى الاستثمار. وفي مقابل هذه الصَّناديق توجد الصَّناديق السياديَّة، بوصفها مصدرًا من مصادر التمويل.

والصندوق الاستثماريُّ الأردنيُّ هو من الصناديق السيادية. وأول صندوق سيادي تأسس في تكساس في القرن التاسع عشر وكانت غايته عائدات الأراضي، فخصَّصوا جزءًا منها لغايات الصندوق السيادي، وفي الدول العربيَّة أُنشئ أول صندوق في الكويت عام ١٩٥٣ ورأسماله الآن ٣٠٠ مليار. والصندوق الثاني تأسس في المملكة العربية السعوديَّة في العام ١٩٧١ ورأسماله الآن ٦٨٠ مليار. والصندوق الأكبر في الدول العربيَّة هو صندوق أبو ظبي وتأسَّس في العام ١٩٧٦ ورأسماله ٧٧٠ مليار. وثمّة صندوق استثماري أنشئ بين الإمارات والهند بمبالغ طائلة.

أعود فأذكّر بمبادرات جلالة الملك التنموية، ومنها ما يتعلق بمنطقة العقبة الاقتصاديَّة، وصندوق تنمية المحافظات في العام ٢٠١٠. ولدى تقييم صندوق تنمية المحافظات نجد أنَّ الأموال أُودعت ولم تُصرف كاملة أو لم يُصرف معظمها، مع أنَّ تنمية المحافظات مسألة مهمَّة، فالتنمية في عمّان تختلف عن التنمية في الجنوب، أو في المفرق أو في عجلون مثلاً. ومبادرة «سكن كريم عيش كريم» أيضًا من مبادرات جلالة الملك، لكنَّ الرسالة الملكيَّة التُقطت ونُفذّت بطريقة خطأ، فقامت الحكومة ببناء ٨٠٠٠ وحدة سكنية مع أنَّ المبادرة دعت إلى بناء ١٠٠,٠٠٠ وحدة سكنية، وعجزت الحكومة عن تسويقها، لذلك خسر الصُّندوق ٤٤٠ مليون تقريبًا. ولدينا في الأردن، صندوق التقاعد، وكانت العائدات التقاعديَّة الَّتي تقتطع من المشتركين توضع في الصندوق وتتحوَّل إلى استثمار، ومن ثمَّ ألغي هذا الصندوق وحُوِّلت عائداته ورأس ماله كإيرادات للخزينة. وثمَّة صندوق استثماري ربَّما لا تعرفون عنه هو بين الأردن وألمانيا رأسماله ٥٠ مليون، وهو مخصص لمشاريع محدَّدة، بالإضافة إلى صندوق التنمية والتشغيل.

أوَّل ما ينبغي التفكير فيه هو صيغة الصندوق الاستثماري؛ هل نريده مؤسسة أو شركة أو صندوقًا. وفي هذا الجانب علينا الاستفادة من التجارب السابقة للدول. لقد صدر ٢١٣ قانونًا أو مشروع قانون، ومعظم هذه القوانين لا تراعي خصوصيَّة الاقتصاد الأردني والمواطن الأردني والبيئة الإقليميَّة، فإذا أردنا سنَّ مشروع قانون فعلينا أن نراعي هذه الخصوصيَّة.

وبخصوص الصندوق الاستثماري، أشار جلالة الملك أنَّه سيصدر بمشروع قانون يقدَّم لمجلس النواب. لكن لمن ستكون ملكية الصندوق، للقطاع العام أم للقطاع الخاص؟ وهل سيكون الإنفاق على المشاريع المراد تنفيذها من رأسمال الصندوق، على غرار ما هو معمول به في مصر حين قامت بإصدار سندات خزينة اقتراض من الناس لتنفيذ مشروع قناة السويس، وحصلت على التمويل الكامل لهذه المشاريع؟ وهل سنقوم بعمل دراسة جدوى لمشروع الطاقة النووية مثلاً ومن ثم نُصدر سندات أو صكوكًا إسلاميَّة أو غيرها لهذا المشروع؟ وهل مَن يريد المساهمة فيه أو يقوم به يتحمّل رأس مال المشروع؟

لقد تحدَّث جلالة الملك عن صناديق عربيَّة سياديَّة، فهل ستكون هذه الصناديق العربية مساهمة في رأسمال أم ستكون المساهمة في المشاريع؟ وهل سيكون له مجلس إدارة أم مجلس استشاري؟ وهل من الأفضل أن يكون أصحاب الصناديق السياديَّة العربيَّة ممثَّلين معنا في مجلس الإدارة حتى لا يكون هناك تعارض في المصالح، أم يكونون بعيدين ونحن نديره؟ هل تديره الحكومة الَّتي ثبت فشلها في إدارة كثير من المشاريع وبخاصة الخصخصة؟

هذه بعض الأسئلة الَّتي من الممكن أن تُسأل. أما الرقابة على الصندوق فيجب أن تكون وفق أفضل الممارسات العالميَّة، ويجب منح الصندوق حوافز، على أن لا تكون هذه الحوافز مناقضة للصناديق الأخرى، كأنْ نمنح المؤسَّسة الاستهلاكية المدنية والعسكرية إعفاءات، يترتَّب عليها إعفاءات من الضرائب والرسوم، تنعكس إيجابًا على خفض السعر على المستهلك ذي الدخل المتدنّي، في حين لا يحظى التاجر بهذه الميزة. إنَّ هذا من شأنه خلق منافسة غير عادلة، لأنَّنا نمنح مشروعًا إعفاءات فيما مشروع آخر يقوم على أسس تجارية لا يحظى بالإعفاءات.

لقد أوضح جلالة الملك أنَّ هذا الصندوق سيقوم على أُسس ربحيَّة تعود على المساهمين بالخير. فإذا أردنا أن تقوم مشاريعنا على أُسس ربحيَّة فينبغي أن تكون مشاريع مدروسة وذات جدوى اقتصاديَّة واجتماعيَّة وبيئية على الأردن، وتعود بالنَّفع العام. فالبنوك، والمؤسسات، والصناديق السيادية، ومؤسسات القطاع الخاص وتوسعة المشاريع القائمة، والشركات الكبرى، مثل الفوسفات والبوتاس بإمكانها طرح مشاريع كبرى، تقوم على الشَّراكة بين القطاع العام والخاص، ومن هذه المشاريع مشاريع النَّقل في مجال الطاقة وفي مجال المياه، والسِّكك الحديديَّة. وهذه المشاريع لا يمكن أن تقوم إلا بدعم حكومي. فالشراكة بين القطاعين العام والخاص أربعة أنواع:

- مشاركة في العوائد؛ إذ يأتي عائد للمستثمر ويأتي مشاركة بالعوائد ما يسمى بـ Revenue Sharing مثل المطار، حيث تأخذ الحكومة ٥٤,٦ ٪منه.
- ضمان عائد للمستثمر لتحفيزه على الاستثمار.

- تضمين مدخلات الإنتاج، مثل تضمين النفايات الطبية بحد أدنى من الكيلوغرامات أو الطن.
- شراء المخرجات مثل شراء مياه مشروع الديسة، بسعر معين.

ضمن هذا الإطار علينا أن نتحرك؛ بمعنى ما هي علاقة الصندوق بأموال الضمان الاجتماعي والوحدة الاستثمارية، وما هي تأثيراته؟ هل سيعتمد الأنظمة الحكومية وأساليبها أم سيكون قطاعًا خاصًا فيدار بنظام خاص وبأسلوب القطاع الخاص؟ وما هو تأثير هذا الصندوق على البنوك؟. فالبنوك الَّتي لديها فائض يمكنها الاستثمار في هذا الصندوق، أمّا إذا اتجه الصندوق إلى الأخذ من الودائع الموجودة لدى البنوك لتحقيق أهدافه وغاياته فلن يكون دوره مكملاً لدور البنوك. فإذا أردنا الحصول على أموال من صناديق سياديَّة فعندها سيكون دوره مكملاً ولن يكون له تأثير على البنوك. لكن إذا أخذنا من ودائع الأفراد كما حصل في التجربة المصرية عندما طرحت سندات بفائدة قيمتها ١٢,٥٪ تقريبًا وهي أعلى من الفوائد الَّتي تدفعها البنوك، فعندئذٍ سنمتصُّ جزءًا من السيولة الموجودة لدى البنوك باتجاه هذا المشروع، وبالتالي سيرتفع سعر الفائدة لدى البنوك، وستتنافس البنوك لاستقطاب الودائع، وسيرتفع سعر الفائدة، وهذا له تأثيره على الاستثمار من حيث زيادة كلفته.

الباعث على ضرورة الشراكة مع القطاع الخاص، أنَّ هذا القطاع يمثِّل ثلثي الاقتصاد تقريبًا، بينما تمثِّل الحكومة ثلث الاقتصاد كقيمة مضافة، ولكنَّها تمثِّل ٤٥٪ من إجمالي إنفاق القطاع العام من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، بمعنى أنَّ الإنتاجية في الحكومة إلى حدٍّ ما ضعيفة مقارنة بالقطاع الخاص. ولهذا علينا أن نفسح المجال للقطاع الخاص.

أختم الحديث بالمعنى الذي أشار إليه ابن خلدون في مقدمته من أنه يجب على الدولة أن تترك الأنشطة الاقتصادية الَّتي يمكن إداراتها على الأسس التجارية للقطاع الخاص، وأن تمارس دورها في التنظيم والرقابة.

(٢)

نواحي قصور التجربة العربيَّة للتكامل الاقتصادي من خلال مدخل التبادل التجاري

أ. د. حميد الجميلي*

مقدمة

يعد مدخل تحرير التجارة (المدخل التبادلي) لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي أوَّل المداخل التي طبَّقتها الأقطار العربيَّة سنة (١٩٥٣). ويتكوَّن الإطار التنظيمي لهذا المدخل التبادلي مع أربع اتفاقيات جماعية أخرى، هي: اتِّفاقيَّة تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين أقطار الجامعة العربيَّة التي عقدت سنة ١٩٥٣، واتِّفاقيَّة تسديد المدفوعات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين هذه الأقطار والتي أبرمت في التاريخ نفسه، واتِّفاقيَّة تيسير وتنمية التبادل التجاري المعقود عام ١٩٨١، وقرار مجلس الوحدة الاقتصادي رقم (١٧) الذي صدر سنة ١٩٦٤، القاضي بإنشاء السوق العربيَّة المشتركة، كخطوة أُولى في سبيل تحقيق الوحدة بين الأقطار الأعضاء في المجلس المذكور. وهذا القرار لا يقيم سوقًا مشتركة بالمعنى الكامل، ولكنه يقتصر على تحرير التجارة بين هذه الأقطار؛

* أستاذ الاقتصاد في جامعة الزرقاء ومستشار رئيس الجامعة/الأردن، وعضو منتدى الفكر العربي/العراق.

أي إقامة منطقة تجارة حرَّة يتم من خلالها تحرير السلع ذات المنشأ الوطني بين البلدان الأطراف فيها، عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية، أو الإعفاء منها تدريجيًا بنسب محدَّدة حسب نوع المنتجات.

ويعتبر مدخل التبادل التجاري وتحريره خطوة على طريق التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربيَّة، وإن كانت نصوص اتِّفاقيَّة ١٩٨١ تتضمن نظرة أكثر اتساعًا لهذا التكامل، كونها تربط تنمية التبادل التجاري بين الأقطار الأطراف بتقدُّمها في جوانب التكامل والترابط الاقتصادي بينها.

والملاحظ أن الآثار التكاملية لمدخل التبادل التجاري التي طُبِّقت عربيًا منذ عام ١٩٦٤ بدخول قررا السوق العربيَّة حيز التنفيذ، ظلت محدودة جدًا. وإذا اتخذنا معيارًا لقياس هذا الأثر، متمثلاً بنسبة التجارة البينيَّة بين الأقطار العربيَّة إلى مجموع تجارتها الخارجية مع العالم كله، فإنَّ هذا المعيار يؤكد ضآلة هذه النسبة.

وعلى مدى الخمسين سنة الماضية شكَّل مدخل التبادل التجاري القاسم المشترك لكافة الاتفاقيات الاقتصادية الشمولية والثُّنائيَّة. ويُعدُّ هذا المدخل الخطوة الأولى في بناء صرح التكامل الاقتصادي، طبقًا لنظرية المراحل المعروفة في الاقتصاد الرأسمالي التي تبدأ بمنطقة التجارة الحرة، ثم الاتحاد الجمركي، ثم السوق المشتركة، ثم الاتحاد الاقتصادي، ثم الاندماج والوحدة الاقتصادية. وقد قام الاتحاد الأوروبي بتطبيق هذه المراحل بكل شروطها، وانتقل تدريجيًا من مرحلة إلى أُخرى بعد استكمال نجاحها كليًا، إلى أن وصل عبر اتِّفاقيَّة «ماسترخت» إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي.

لقد تبنَّى العملُ الاقتصادي العربي المشترك مدخلَ التبادل التجاري منذ عام ١٩٥٣ حتى الآن، وكانت النتيجة أن تعمقت الاختلالات وزادت حِدَّة

تبعية الاقتصادات العربيَّة، وزادت درجة انفتاحها الانكشافي، وتعرَّض المصير الاقتصادي العربي لتهديدات حقيقية، وأصبحت الاقتصادات العربيَّة مهدَّدة بأطول وأعمق اختراق وانكشاف متعدد الألوان والأشكال.

وفي ظل مدخل التبادل التجاري بات مستقبل الاقتصاد العربي محاطًا بشبكة من المُقيِّدات، وباتت الاقتصادات العربيَّة تعاني من انفتاح انكشافي واسع النطاق. وهذا ما وَلَّد الإحباط من الاتفاقيات التِّجاريَّة العربيَّة الشمولية، وبالمدخل التجاري الذي تبنَّته تلك الاقتصادات، مما دفع عددًا من الاقتصادات العربيَّة لعقد الاتفاقيات الثُّنائيَّة كوسيلة بديلة، بسبب عدم فاعلية الاتفاقيات الجماعيَّة وما رافقها من إحباط وتدني مستوى التنفيذ.

وتشكِّل الاتفاقيات التِّجاريَّة الثُّنائيَّة اليوم العمود الفقري لنظام العلاقات التِّجاريَّة بين الدول العربيَّة على الرغم من كثرة الاتفاقيات الجماعيَّة والمتعدِّدة الأطراف.

وباتت الدول العربيَّة تفضِّل المدخل التِّجاري الثُّنائي الذي تتمخَّض عنه نتائج مباشرة ملموسة وسريعة، في مقابل التباطؤ والتسويف وفقدان الإرادة السياسية في العمل العربي الجماعي، وخاصة المتَّسم بالمحتوى التكاملي منه.

ومع ظهور منظمة التجارة العالمية، استوجب الأمر إعادة صياغة نظام العلاقات التِّجاريَّة العربيَّة الثنائي، القائم على المزايا التفضيلية والذي يشكل العمود الفقري لكل نظام العلاقات التِّجاريَّة العربيَّة، ما أدى إلى التوجُّه مرَّة أُخرى نحو الاتفاقيات الجماعيَّة وتشكيل مناطق التجارة الحرَّة الجماعيَّة.

وبذلك أصبحت الدول العربيَّة التي انضمَّت إلى منظمة التجارة العالمية، أو التي تفكر في الانضمام إليها أمام خيارين لإعادة هندسة علاقاتها التِّجاريَّة، هما:

أولاً: الرضوخ لأحكام الانفتاح التجاري القسري أمام دول العالم، من خلال منظمة التجارة العالمية.

ثانيًا: التكتل العربي من خلال التكامل التجاري، لتشكيل مناطق التجارة الحرَّة أو الجدار الجمركي، أو السوق المشتركة التي تتميز بحرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء فيه. وفي حال تكوين تكتل تجاري عربي حقيقي، فإنَّ دول التَّكتُّل تتمكَّن من تجاوز مبدأ الدولة الأكثر رعاية، طبقًا للمادة ٢٤ من اتِّفاقيَّة الجات، التي أجازت تشكيل التكتلات، ومنح دول التكتل مزايا لبعضها بعضًا دون أن تُعمِّم هذه المزايا على بقية الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

المشكلة البحثية

أدى اهتمام الدول العربيَّة بهذا المدخل كقاسم مشترك للاتفاقيات الإقليمية والمتعددة الأطراف الجماعيَّة إلى جعل مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك منصبَّة على إقامة مناطق التجارة الحرة، دون الاهتمام الكافي بالمراحل المتبقية من مراحل التكامل الاقتصادي العربي، كمرحلة بناء الجدار الجمركي الموحَّد ومرحلة السوق المشتركة، ثم السوق الموحَّدة، ثم الاتحاد الاقتصادي. وخير مثال على ذلك أن السوق العربيَّة المشتركة المقامة في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربيَّة ما تزال في طَوْر منطقة التجارة الحرة، ولم تنتقل بعد بشكل جدي إلى مرحلة الجدار الجمركي الموحَّد، بالرغم من مضي حوالي أربعين سنة على قرار السوق العربيَّة المشتركة.

لقد تجاهل مدخل التبادل التجاري اختلالات الاقتصادات العربيَّة واختلالات هياكلها الإنتاجية، وانطلق من الواقع دون أن يسهم في تغييره، وبذلك تم تحويل قضية التكامل الاقتصادي العربي إلى قضية ذات أبعاد ومصالح تجارية. ومع أن هناك مشروعية لهذه المصالح، إلا أن قضية التكامل الاقتصادي

العربي أبعد بكثير – في مراميها– من تلك المصالح. وعليه يمكن صياغة المشكلة البحثية من خلال التساؤلات الآتية:

١. لماذا أخفق مدخل التبادل التجاري في تحسين نِسَب التجارة العربيَّة البينيَّة، التي بقيت في حدود ١٠٪ خلال الخمسين سنة الماضية؟

٢. لماذا لم يتمكن مدخل التبادل التجاري من الانتقال من منطقة التجارة الحرة إلى الجدار الجمركي العربي الموحد؟

٣. لماذا أخفق هذا المدخل في تصحيح اختلالات هيكل واتجاهات الصادرات والواردات العربيَّة؟

٤. لماذا تم إهمال المدخل الإنتاجي والشروع بمدخل التبادل التجاري دون توفر شروطه الموضوعية؟

فرضيات البحث

١. إن تبنّي مدخل التبادل التجاري لم يسهم في تصحيح اختلالات الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، وتحديدًا تصحيح مساهمات القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي العربي.

٢. إن تبنّي مدخل التبادل التجاري عمَّق من الاكتشاف الاقتصادي العربي، وعمَّق من روابط التبعيَّة الاقتصادية للخارج.

٣. إن تبنّي مدخل التبادل التجاري لم يسهم في تصحيح اختلالات التجارة العربيَّة الخارجية والبينيَّة. ولم يسهم في معالجة اختلالات هيكل الصادرات والواردات العربيَّة.

٤. إن تبنّي مدخل التبادل التجاري لم يُسهِم في تنمية التبادل التجاري العربي البينيِّ.

أهمية البحث

يُعدُّ البحث في موضوع التكامل الاقتصادي، وتحديد البحث في موضوع مدخل التبادل التجاري على قدر كبير من الأهمية لصاحب القرار الاقتصادي وللباحثين عمومًا، خاصة أن مدخل التبادل التجاري يُعدُّ القاسم المشترك لكلٍّ الاتفاقيات الثُّنائيَّة بين الدول العربيَّة، وكل الاتفاقيات العربيَّة متعددة الأطراف، بدءًا بالسوق العربيَّة المشتركة، وصولاً إلى منطقة التجارة الحرة العربيَّة الكبرى، التي دخلت حيِّز التنفيذ عام ١٩٩٨.

وتزداد أهمية البحث في موضوع مدخل التبادل التجاري، نتيجة لاستمرار المعوقات التي حالت وما زالت تحول دون تحسين نِسَب التبادل التجاري البينيِّ على مستوى الصادرات والواردات.

كما أنَّ العوامل التي أعاقت تفعيل الاتفاقيات التي عقدت في مجال هذا المدخل تُعدُّ ذات أهمية لصانع القرار الاقتصادي وللباحثين كذلك.

إن دراسة هذا المدخل والبحث المعمَّق في عناصره ومعوقاته وشروطه، يفتح الطريق أمام الباحثين لإعادة صياغة نظرية التكامل الاقتصادي، والبدء بمدخل التكامل الإنتاجي بدلاً من مدخل التبادل التجاري.

ويؤكِّد هذا المدخل لصاحب القرار الاقتصادي وللباحثين أنَّ تقليد التجربة الأوروبية دون تحقُّق الشروط الموضوعية كان وراء هواجس الإخفاق في تحقيق منجزات ملموسة على مستوى التجارة الخارجية، وعلى مستوى التجارة العربيّة البينية.

ويدعم بحثُ هذا الموضوع التوجُّه العربيَّ نحو تصحيح هياكل الإنتاج العربيَّة، وزيادة القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية، التي تُعدُّ القاعدة الماديَّة لمدخل التبادل التجاري بين الدول العربيَّة.

ومن ناحية أُخرى فإنَّ دراسة مدخل التبادل التجاري يلقي الضوء على عوامل إخفاق المشاريع والاتفاقيات والقرارات العربيَّة، التي تمَّ تبنّيها في إطار مدخل التبادل التجاري، مثل اتِّفاقيَّة الوحدة الاقتصادية العربيَّة، وقراريّ السوق العربيَّة المشتركة، ومنطقة التجارة الحرة العربيَّة الكبرى، واتِّفاقيَّة تنمية وتيسير التبادل التجاري بين الدول العربيَّة.

أمّا فائدة الموضوع لطالب البحث العلمي (من شتى المستويات العلمية) فتكمن في أهمية تعمُّق طالب البحث العلمي في عناصر إخفاق هذا المدخل، وانعكاساته على منجزات العمل التكاملي في المجال التجاري.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحليل طبيعة مدخل التبادل التجاري بوصفه أحد مداخل التكامل الاقتصادي العربي، الذي تبنَّته مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك منذ خمسينيات القرن الماضي، وتحديدًا بتبنّي قرار السوق العربيَّة المشتركة، واتِّفاقيَّة الوحدة الاقتصادية العربيَّة، التي دخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٦٤.

وانطلاقًا من هذا البُعد التأريخي، يهدف البحث إلى:

١. تحليل التجربة العربيَّة للتكامل التجاري من خلال اتِّفاقيَّة الوحدة الاقتصادية العربيَّة، ومن خلال قرار السوق العربية المشتركة.

٢. تحليل علاقة قرار السوق العربيَّة المشتركة بمدخل المشروعات العربيَّة المشتركة والمدخل الإنتاجي.

٣. تحليل نواحي قصور مدخل التبادل التجاري.

٤. تحليل العلاقة بين القصور البنيوي ومدخل التبادل التجاري.

٥. إلقاء الضوء على ضرورة إعادة صياغة نظرية التكامل الاقتصادي العربي.

منهجية البحث

تعتمد منهجية البحث العلمي التي تم تطبيقها في هذا البحث على منهج التحليل الوصفي بالاستعانة بالمنهج التأريخي، المتعلق بالتأصيل التأريخي للاتفاقيات التِّجاريَّة التي عقدت بين الدول العربيَّة منذ عام ١٩٥٣. وقد تم الرجوع إلى أحدث الإحصاءات المتعلقة بالموضوع، لتدعيم المنهج التحليلي الوصفي. وتم اعتماد الإحصاءات الواردة في التقرير الاقتصادي العربي الموحَّد لعام ٢٠١٣. كما تم الرجوع إلى عدد من المصادر العلمية المعتمدة والموثوقة التي تناولت تحليل هذا المدخل من كل جوانبه؛ العلمية والتحليلية والنقدية والموضوعية.

التأصيل التاريخي لمدخل تحرير المبادلات التِّجاريَّة العربيَّة

يشكل مدخل تحرير المبادلات التِّجاريَّة من الناحية النظرية الخطوة الأولى في بناء التكامل الاقتصادي بين دول مجموعة إقليمية ترغب في تحقيق تعاون اقتصادي، يصل في نهاية الأمر إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية فيما بينها، طبقًا لنظرية المراحل المتدرجة للتكامل الاقتصادي، بدءًا بمنطقة التجارة الحرة، مرورًا بالاتحاد الجمركي الذي يفترض توحيد الرسوم الجمركية تجاه العالم الخارجي؛ والسوق المشتركة التي تضيف حرية انتقال عناصر الإنتاج ورأس المال إلى حرية حركة السلع؛ وصولاً إلى الاتحاد الاقتصادي الذي يهدف إلى تنسيق السياسات الاقتصادية القطرية والخارجية، وإلى الوحدة الاقتصادية والاندماج الاقتصادي، بوصفها أعلى مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي، حيث يتم توحيد المؤسسات والتشريعات والقوانين والسياسات المالية والنقدية والاقتصادية.

ويمكن القول إنَّ المدخل التبادلي ارتبط أساسًا وتاريخيًا بنمط الإنتاج الرأسمالي، لأن هذا المفهوم ينسجم مع قاعدة أساسية من قواعد الرأسمالية، وهي قاعدة توسيع الأسواق خارجيًا مع تعميقها داخليًا.

والمُلاحظ أنَّ مجموعة الدول العربيَّة كانت من أُولى مجموعات الدول النامية التي تبنَّت المدخل التبادلي في تكاملها الاقتصادي، واتَّضح هذا في الاتفاقيات التِّجاريَّة الجماعيَّة العربيَّة الرامية للتحرير المتعدد الأطراف للمبادلات التِّجاريَّة العربيَّة، التي عقدت منذ بداية الخمسينيات؛ إذ كان تحرير المبادلات التِّجاريَّة بين الدول العربيَّة في مقدمة مجالات التعاون الاقتصادي فيما بينها. وعُقِدت أوَّل اتِّفاقيَّة لتسهيل التبادل التجاري فيما بينها عام ١٩٥٣، بشأن تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربيَّة. وهذه الاتِّفاقيَّة جاءت تحقيقًا لما نصَّت عليه المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربيَّة بوجوب قيام تعاون وثيق بين دول الجامعة في الشؤون الاقتصادية والمالية، بما في ذلك تسهيل التبادل التجاري والجمارك وأمور الزراعة والصناعة.

ثم جاءت اتِّفاقيَّة الوحدة الاقتصادية العربيَّة التي صادق عليها المجلس الاقتصادي عام ١٩٥٧ ودخلت حيِّز التنفيذ عام ١٩٦٤ لتشكِّل نقلة نوعية في العمل الاقتصادي العربي المشترك؛ إذ ارتفعت به من مستوى التعاون الاقتصادي والتعامل التفضيلي إلى مستوى الوحدة الاقتصادية العربيَّة الكاملة وتحقيقها بصورة متدرجة، بدءًا من إطلاق حرية المبادلات التِّجاريَّة للبضائع والمنتجات العربيَّة والأجنبية، وإقامة منطقة جمركية واحدة، ومن ثم سوق مشتركة، وصولاً إلى تشكيل اتحاد اقتصادي بتوحيد سياسة الاستيراد والتصدير وتنسيق السياسات النقدية والمالية والزراعية والصناعية والتجارة الداخلية، وتنسيق تشريعات الضرائب والرسوم الحكومية والعمل والضمان الاجتماعي، وصولاً إلى

تحقيق الوحدة الاقتصادية المنشودة والمنصوص عليها في ديباجة الاتِّفاقيَّة وفي نص المادة الأولى منها. ولتحقيق المرحلة الأولى من التكامل الاقتصادي وهي حرية التبادل التجاري وإقامة منطقة تجارة حرة بين الأطراف الاقتصادية، أنشأ مجلس الوحدة الاقتصادي السوق العربيَّة المشتركة بموجب قراره رقم ١٧ بتاريخ ١٩٦٤/٨/١٣، وقد اقتصر قرار إنشاء السوق على تحرير المبادلات التِّجاريَّة وفق جدول زمني معين للبضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية، ولم يتطرق القرار إلى توحيد التعرفة الجمركية كجزء مكمِّل للسوق المشتركة إلا في قراره رقم ٤١١ لسنة ١٩٧٠، الذي أضاف فصلاً جديدًا إلى قرار إنشاء السوق (التعرفة الجمركية الموحدة) يكون البدء في تنفيذها في ١٩٧٢/١/١.

وقد اشترط قرار السوق لتحرير السلع العربيَّة أن تكون مصحوبة بشهادة منشأ تنص على أن «نسبة المواد الأولية واليد العاملة المحلية تؤلف ٤٠٪ على الأقل من كلفة الإنتاج الكلية». ولم يشر القرار إلى نسبة المكوِّن العربيَّة في صناعة التجميع التي أشارت إليها اتِّفاقيَّة عام ١٩٥٣.

وتعتبر اتِّفاقيَّة الوحدة الاقتصادية العربيَّة وتعديلاتها أول اتِّفاقيَّة تتضمن المراحل الخمس لنظرية بيلابلاسا. ثم جاءت اتِّفاقيَّة تنمية وتيسير التبادل التجاري بين الدول العربيَّة التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراره المرقم ٨٤٨ في ١٩٨١/٧/١٢، وتضمنت إقامة منطقة تجارة حرة، تنصُّ على تحرير التبادل التجاري بين الدول العربيَّة من الرسوم الجمركية وكافة القيود المختلفة المفروضة على التبادل. كما نصت على الربط بين إنتاج السلع وتبادلها.

وتهدف هذه الاتِّفاقيَّة أصلاً إلى إقامة منطقة تجارية حرة بين الدول العربيَّة، مع توفير حدّ أدنى موحَّد ومناسب من الحماية، كخطوة أولى في التكامل الاقتصادي، ولا تستهدف الوصول بهذه المنطقة إلى منطقة جمركية موحدة،

إذ تعتبر المبادئ المتفق عليها في الاتِّفاقيَّة حدًّا أدنى للتعاون التجاري بين الدول الأطراف، وبالتالي فإن ما زِيدَ على هذا الحد يكون من شأن اتفاقات أُخرى ثنائية أو متعددة الأطراف. وقد اشترطت الاتِّفاقيَّة لاعتبار السلعة عربية لأغراض الاتِّفاقيَّة أن تتوفر فيها قواعد المنشأ، وأن لا تَقلّ نِسبة القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في الدولة الطرف عن ٤٠٪ كحد أدنى بالنسبة لصناعات التجميع العربيَّة، ويقوم المجلس بوضع جدول زمني لزيادة هاتين النسبتين تدريجيًا.

ثم أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي قراره (١٣١٧) في دورته ٥٩ بالموافقة على (البرنامج التنفيذي) لاتِّفاقيَّة تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربيَّة، بهدف الوصول إلى إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى. فقد تم الإعلان عن قيام منطقة تجارة حرة عربية كبرى خلال عشر سنوات ابتداءً من ١٩٩٨/١/١، وما تزال في مراحلها الأولى.

مدخل تحرير المبادلات التِّجاريَّة العربيَّة ومدى ملاءمته لطبيعة الإنتاج العربيَّة

اعتمدت الاتفاقيات الاقتصادية العربيَّة الشمولية مدخل تحرير المبادلات التِّجاريَّة لتحقيق أهدافها التكاملية، وقد كان هدف تحرير المبادلات التِّجاريَّة هدفًا قائمًا بذاته في بعضها (كاتِّفاقيَّة تسهيل التبادل التجاري لعام ١٩٥٣) واتِّفاقيَّة تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربيَّة ١٩٨١، حيث أناطت الاتِّفاقيَّة الأخيرة مَهمَّة تحقيق ما هو أبعد من تحرير المبادلات التِّجاريَّة إلى اتفاقيات أُخرى، بينما تضمَّنت اتفاقيات أُخرى كاتِّفاقيَّة الوحدة الاقتصادية العربيَّة، وقرار السوق العربيَّة المشتركة، كافَّةَ مراحل التكامل الكلاسيكية.

وبالرغم من تعدُّد هذه الاتفاقيات، إلا أنَّ الدول العربيَّة لم تتمكَّن حتى الآن من تحقيق المرحلة الأولى من مراحل التكامل الاقتصادي. فاعتماد المدخل التبادلي يفترض زيادة مستمرَّة في نِسبة المبادلات التِّجاريَّة داخل المجموعة،

وهذا ما لم يتحقق في إطار المجموعة العربيَّة. ولا شك في أنَّ هناك مجموعة من العوامل قد ساهمت في عرقلة تحقيق الخطوة الأولى من التكامل الاقتصادي وإقامة منطقة تجارة حرة، وبالتالي توسيع السوق العربيَّة أمام المنتجات العربيَّة المنشأ.

وفي ضوء هذا الفشل لا يمكن اعتبار المدخل التبادلي مدخلاً مناسبًا، لوجود صعوباتٍ متعدِّدة تحول دون تطبيقه، ولهذا لا بد من التخلي عنه لصالح مداخل تكاملية جديدة.

فمن الناحية النظرية يعد المدخل التبادلي مدخلاً مناسبًا في ظل شروط موضوعية معينة، وعدم توفر هذه الشروط يجعل المدخل التبادلي غير مناسب لعملية التكامل الاقتصادي. ومن هذا يُفترَض البحث عن مداخل تكاملية تتلاءم والشروط الموضوعية لكل مجموعة دولية، لكون مدخل التبادل التجاري لا ينسجم وطبيعة الاقتصاديات العربيَّة التي تفتقر إلى القاعدة الإنتاجية المطلوبة اللازمة للتبادل التجاري بين الدول العربيَّة.

ومع كل هذا فإنَّه لا يمكن اعتبار المدخل التبادلي خاطئًا في حد ذاته، بل هو سليم في حال توفر شروطه الموضوعية، ولكنه مدخل لا يتلاءم وطبيعة نمط وهياكل الإنتاج السائدة في الدول العربيَّة. فتبنّى المدخل التبادلي في المحيط العربي يدفع باتجاه الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ويجعل من الاقتصادات العربيَّة تعمل لصالح مراكز الرأسمالية العالمية، وهذا ما أوضحته التجارب العربيَّة؛ إذ كان من نتائجها زيادة اندماج الاقتصادات العربيَّة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي على حساب التكامل الاقتصادي العربي المستقل. فالمدخل التبادلي في الإطار العربي ليس فقط غير مناسب وإنما يؤدي إلى زيادة تهميش هذه الاقتصادات عن محيطها العربي واندماجها في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وهذا ليس نتيجة خلل في المدخل التبادلي وإنما في شروطه الموضوعية.

العوامل التي أسهمت في هامشية منجزات التبادل التجاري العربي البيئي

لا يكمن الخلل في مدخل التبادلي التجاري من الناحية النظرية، لأن نجاحه أو فشله يعتمد على طبيعة نمط الإنتاج السائد، وعلى مدى تطور القواعد الإنتاجية. فهذا المدخل ينجح في الأنماط الإنتاجية المستقلة ويفشل في الأنماط التبعية.

وتواجه اليوم الاتفاقيات التِّجاريَّة العربيَّة كافَّة العديد من المعوقات التي تحدُّ من فاعليتها ودورها في تنمية التجارة العربيَّة البينيَّة وتطويرها. ولا نتجاوز الحقيقة إذا قلنا إن تلك المعوقات هي ذاتها التي تجعل من التجارة العربيَّة البينيَّة تجارة هامشيَّة، وهي:

١. الضعف البنيوي للقواعد الإنتاجية العربيَّة، وقصورها عن تحقيق الانسجام الضروري بين العرض والطلب.
٢. غياب التنسيق الصناعي بين الأقطار العربيَّة على أُسس اقتصادية سليمة، واستمرار تراكم الانعكاسات السلبية الناجمة عن ترسيخ نهج إقامة صناعات متماثلة ومتزاحمة، مما يقضي في النهاية إلى النزوع نحو اتِّباع الأساليب الحمائيَّة التي تحول دون تبادل السلع العربيَّة المتماثلة.
٣. عدم اهتمام الأقطار العربيَّة بتوفير الحماية للمنتجات العربيَّة، وتخلي بعضها عن السيطرة على تجارتها الخارجية، رغبة منها في اتِّباع سياسات الانفتاح، مما أتاح تدفُّق السلع الأجنبية إلى الأسواق العربيَّة بكميات هائلة، الأمر الذي أفقد كثيرًا من السلع العربيَّة قدرتها التنافسية في أسواقها التقليدية، وذلك تحت وطأة منافسة تلك السلع التي ترد إلى المنطقة العربيَّة بأسماء تجارية شتَّى.

حتى التنمية القُطريَّة التي تعتمد سياسة التصنيع لإحلال الواردات لن تغيِّر في الأمر شيئًا، فالذي تغيَّر هو هيكل المستوردات من المنتجات الصناعية، حيث أصبح يشمل سلعًا استهلاكية واستثمارية ووسيطة، مما يؤشِّر على عمق الخلل في استراتيجية التصنيع من أجل إحلال الواردات التي طبقتها الدول العربيَّة خلال العقود الخمسة الماضية.

٤. من شأن تحرير المبادلات التِّجاريَّة؛ أي إقامة مناطق التجارة الحرة أن يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري في ظل هياكل إنتاج متطورة، وفي ظل قاعدة إنتاجية وتكنولوجية متطورة. وضعف هذه الهياكل وتلك القاعدة أدى إلى تدهور نِسب التبادل التجاري العربي البينيّ.

٥. ساهم عدم التزام الأطراف المتعاقدة بقواعد تحرير المبادلات التِّجاريَّة والقفز فوق الواقع في عدم بلورة منطقة تجارة حرة عربية متكاملة حتى الوقت الحاضر، لذلك لم يتحقق في الواقع تحليل المبادلات التِّجاريَّة على النطاق العربي الجماعي.

٦. أدى ضعف قاعدة الإنتاج الصناعي إلى محدودية السلع الداخلة في عملية تحرير المبادلات التِّجاريَّة. وإذا أضفنا إلى ذلك تشابُه مفردات الإنتاج في أقطار منطقة التجارة الحرة، نجد أن صادرات المنطقة لا بد وأن تتَّجه خارج المنطقة، فالسوق المحلي لدول المنطقة لا يستطيع استيعاب الإنتاج المتشابه.

٧. عدم استكمال شروط الانتقال من مرحلة لأُخرى. وهذا ما أدى إلى تعثر مرحلية التكامل وحدوث التجاوز على هذه المرحلية.

٨. عدم الجدية في تنفيذ القرارات التي تتم الموافقة عليها، وكثرة الاستثناءات التي تحتويها مناطق التجارة الحرة، فضلاً عن كثرة طلبات الدول لاستثناء سلعها من قواعد التحرير.

وفي ضوء ما تقدم نرى أن تدني مستويات التجارة البينية، إنما هو انعكاس لسلبيات الواقع الراهن للهياكل الإنتاجية القائمة في الأقطار العربيَّة.

ومع التسليم بأهمية مدخل تحرير المبادلات التِّجاريَّة العربيَّة في تنظيم العلاقات التِّجاريَّة بين الدول العربيَّة، فإن المدخل الإنتاجي بمعناه الواسع ومقوِّماته الفعلية هو الصيغة الأكثر ملاءمة للواقع الاقتصادي العربي.

التجربة العربيَّة للتكامل التجاري من خلال السوق العربيَّة المشتركة كمدخل للتبادل التجاري

بتاريخ ١٩٦٤/٨/١٣ أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربيَّة قرار رقم (١٧) بإنشاء السوق العربيَّة المشتركة، وهو أحد الوسائل التي يسعى مجلس الوحدة الاقتصادية بموجبها إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة، استنادًا إلى ما جاء في الاتِّفاقيَّة الاقتصادية العربيَّة بين دول الجامعة العربيَّة، التي دخلت مرحلة التنفيذ بتاريخ ١٩٦٤/٤/٣٠م.

والملاحظ أن قرار السوق العربيَّة المشتركة غير مُلزِم لجميع الدول العربيَّة، فصفة الإلزام تشمل فقط الدول التي توافق على إنشائه من بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربيَّة ؛ إذ إنَّ تنفيذ القرار لا يكون إلا طبقًا للأصول الدستورية لديها.

كما أن قرار السوق العربيَّة المشتركة هو مجرد قرار بإقامة منطقة تجارة حرة بين الدول الأطراف، يتم فيها تحرير تبادل السلع في ما بينها، على مراحل تدريجية. فهو لا يتضمن إنشاء سوقٍ مشتركة بالمعنى العلمي السليم، ولا يضمن توحيد التعرفة الجمركية لأعضائه، في مواجهة مَن هم خارج الاتفاق. وهذا أحد الأسباب الرئيسية الكامنة وراء عدم تنفيذ قرار السوق العربيَّة المشتركة.

وبالرغم من فشل قرار السوق العربيَّة المشتركة، فإن إنشاء السوق العربيَّة المشتركة يعتبر خطوة أكثر تقدمًا من بقية الاتفاقيات التِّجاريَّة بين الدول العربيَّة. فهذا القرار بوصفه مدخلاً للتبادل التجاري فإنَّه يربط بين زيادة تحرير التبادل التجاري وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي. كما أن قرار السوق العربيَّة المشتركة يتجاوز القصور الموجود في اتِّفاقيَّة تسهيل التبادل التجاري، المتمثلة في تخفيض الرسوم الجمركية إلى حدٍّ معين أو بِنسبة معينة، دون النظر إلى العوامل الأُخرى التي قد تتأثر بهذا الإجراء، ومنها الجهاز الإنتاجي. وقد وضَّح قرار السوق العربيَّة المشتركة قواعد لتحرير تبادل السلع بين الأقطار الأعضاء في السوق، من مثل: الرسوم الجمركية والقيود الإدارية والرسوم والضرائب الأُخرى، على أن يتم ذلك بخطوات تدريجية ومراحل متتالية، الهدف منها في نهاية المطاف تحرير التجارة البينية.

لقد اعتمد قرار السوق المشتركة مجموعة من القواعد لم تتضمنها اتِّفاقيَّة تسهيل التبادل التجاري، ومن أبرز هذه القواعد الآتي:

- تثبيت مستويات القيود والضرائب والرسوم عند مستواها المطبَّق في أثناء صدور قرار إنشاء السوق، ولا يُسمح بزيادة أو فرض قيود أو ضرائب أو رسوم جديدة على تبادل المنتجات بين الدول العربيَّة الموقِّعة على اتِّفاقيَّة قرار الإنشاء، بهدف إجراء التخفيض التدريجي حسب ما ورد في القرار.
- الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والضرائب وأية رسوم أُخرى للمنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية المنتَجَة في أحد دول الأطراف في أثناء تبادلها بين الدول الأعضاء. كما نصَّ القرار على الإعفاء التدريجي بمعدل ٢٠٪ سنويًا، من جميع الرسوم والضرائب

للمنتجات المدرجة في الجدول (أ) الملحق باتِّفاقيَّة تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت، وذلك اعتبارًا من بداية سنة ١٩٦٥.

- وفي ما يتعلق بالمنتجات الصناعية ذات المنشأ العربي، فيتم تخفيض الرسوم الجمركية وجميع الرسوم الأُخرى بنسبة ١٠٪ سنويًا، على أن يبدأ في تطبيق ذلك اعتبارًا من أول عام ١٩٦٥.

وطبقًا لقرار السوق، فإنَّ لكل قطر من الأقطار بموجب المادة الرابعة عشرة من القرار (قرار إنشاء السوق العربيَّة المشتركة) الحق في استثناء بعض المنتجات من إعفائها أو من التخفيض المطبَّق عليها. ويتم ذلك بطلب من المجلس بناءً على أسباب ومبررات جذرية، على ألا تتجاوز الاستثناءات مراحل التدرج الكاملة المقررة للتحرُّر الكامل.

وألزمَ قرار السوق العربيَّة المشتركة البلدانَ الأعضاء فيه بمجموعة من المبادئ، من أهمها الآتي:

- عدم خضوع المنتجات المتبادلة بينها لرسم تصدير جمركي.
- منع فرض أية رسوم أو ضرائب داخلية على المنتجات المتبادلة تفوق الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة أو موادها الأولية.
- منع إعادة تصدير المنتجات المتبادلة إلى خارج السوق، إلا بعد الحصول على موافقة الدولة المصدِّرة، ويستثنى من ذلك المنتجات التي أجريت عليها عمليات تحويل صناعية تجعلها ضمن المنتجات المحلية في الدولة المستوردة.
- لا يجوز قيام أي دولة بمنح أي دعم لصادراتها من المنتجات الوطنية للدول الأعضاء في حال وجود إنتاج مماثل للسلعة المراد دعمها.

علاقة قرار السوق العربيَّة المشتركة بمدخل المشروعات العربيَّة المشتركة

أدرك مجلس الوحدة الاقتصادية العربيَّة أهمية تعزيز دعائم السوق العربيَّة المشتركة، كما أدرك أنَّ العلاقة بين مَدخلي السوق العربيَّة المشتركة والتنسيق الإنمائي، تفتقر إلى عناصر الربط العملي بين أهداف التنمية في مجالات الاستثمار والإنتاج والتوسع المنشود في السوق المشتركة، وتنمية التبادل التجاري بين الدول الأعضاء. ومع تسارع التغيرات الاقتصادية في المنطقة بعد عام ١٩٧٣ التي تمثلت في عدة ظواهر بارزة، كالزيادة الكبيرة في القدرات المالية العربيَّة، ومُضيِّ الدول قُدُمًا في الأخذ بتخطيط التنمية الشاملة، وتضمين الخطط أهدافًا محددة في مجال النهوض بالتصنيع، وتوسيع القواعد الإنتاجية وتنويعها، بالإضافة إلى التوسُّع الملحوظ في الأطر المؤسسية الإنمائية والتمويلية قُطريًّا وقوميًا، وإقرار العديد من الاتفاقيات القومية التي تُنظِّم الاستثمار المشترك، وتوفير ضمان له، كاتِّفاقيَّة استثمار رؤوس الأموال العربيَّة في الدول العربيَّة، واتجاه الدول العربيَّة لإصدار القوانين والتشريعات المُنظِّمة للاستثمار ومنح مزايا تفضيلية له؛ في ظل كل هذه الظروف المواتية، انبثقت الدعوة لتبنّي مدخل المشروعات العربيَّة المشتركة، لتفعيل قرار السوق العربيَّة المشتركة.

ولقد بادر المجلس بذلك فأصدر القرار رقم ٦١٢/د. ٢١ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٩ الذي أكَّد إعطاء الأهمية للمشروعات العربيَّة المشتركة، وأن تتم الدراسات المتعلقة بذلك في إطار دراسة الجدوى الاقتصادية، وأن يكون الأساس فيها مُنطلِقًا من تصوُّر مستقبلي معين لكل دولة من دول مجلس الوحدة، وتصوُّر لاتجاهات التنسيق بين اقتصادياتها بما يضمن الأمور الآتية:

- الوصول إلى الوحدة الاقتصادية في نهاية المطاف.
- أن تتم دراسات التنسيق الهادفة للتوحيد طبقًا لمبدأ المنافع المتبادلة،

بحيث تُقابِل تضحية كل دولة في مشروع مشترك معين فائدة توازيها أو تقاربها في مشروع عربي مشترك آخر، وبحيث تتوافق التضحيات زمنيًا.

- أن يترتب على إنشاء المشروعات العربيَّة المشتركة زيادة معدلات النمو الاقتصادي للدول المشاركة في تلك المشاريع.

تميُّز قرار السوق العربيَّة المشتركة عن اتِّفاقيَّة تسهيل التبادل التجاري

يختلف قرار إنشاء العربيَّة المشتركة عن اتِّفاقيَّة تسهيل التبادل التجاري بين الدول العربيَّة المعقودة سنة ١٩٥٣ في نواحٍ عديدة، من حيث إنه قد وضع الأُسس للوصول إلى الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية على الاستيراد بين أعضائه، وإلزام أعضائه بإلغاء جميع أنواع القيود الإدارية على التجارة في ما بينهم، وَوضْعِ تنظيمٍ لتسديد المدفوعات الجارية بين أعضائه.

ويمكن التأكيد أن ديباجة القرار المذكور تدل على أنه قد صدر عن خلفية تحليلية صحيحة؛ إذ تربط هذه الديباجة بوضوح بين تحرير التجارة التي صدر القرار لتحقيقها، وبين إقامة (التنمية الاقتصادية المتناسقة المستمرة) بين البلدان العربيَّة، مما يدل على أنه يرى في هذه التنمية أساسًا لازمًا لتنمية التجارة بين هذه البلدان.

واعتبَرت اتِّفاقيَّة تسهيل التبادل التجاري المبرمة سنة ١٩٥٣ أن تسهيل التبادل التجاري إنما يستهدف مجرد (تنمية الروابط الاقتصادية) و(قيام تعاون وثيق بين دول الجامعة العربيَّة في الشؤون الاقتصادية)، أما قرار إنشاء السوق فيمثِّل صيغة أكثر تقدُّمًا؛ كونه يربط في ديباجته، بين تحرير التبادل التجاري (وتحقيق التكامل الاقتصادي) بين البلدان العربيَّة، بما يتضمنه هذا (التكامل من التنمية الاقتصادية المتناسقة المستمرة). وعليه فإنَّ قرار إنشاء السوق العربيَّة المشتركة قد عالج نقطة القصور الأساسية في اتِّفاقيَّة تسهيل التبادل التجاري المبرمة سنة ١٩٥٣، ولكنَّه بدوره تضمَّن نواحي قصور جديدة في نصوصه.

مما يميِّز قرار السوق العربيَّة المشتركة كمدخل للتبادل التجاري تحديده الأسس والقواعد اللازمة للربط بين تقوية التبادل التجاري والتنمية المترابطة المتناسقة والمستمرة، التي تستهدف تحقيق التكامل بين اقتصادات الأقطار الأعضاء في السوق. فنصوص قرار إنشاء السوق العربيَّة المشتركة، وضع قواعد لتحرير تبادل السلع بين الأقطار الأعضاء في السوق من الرسوم الجمركية، وغيرها من الرسوم والضرائب ومن القيود الإدارية، بخطوات تدريجية، وطبقًا لمراحل متتالية يتم في نهايتها التحرير الكامل للتجارة من هذه الرسوم والقيود جميعًا بين هذه الأقطار.

نواحي قصور مدخل التبادل التجاري من خلال قرار السوق العربيَّة المشتركة

- ليس في أحكام القرار رقم ١٧ لسنة ١٩٦٤ الخاص بإنشاء السوق العربيَّة المشتركة في أي مادة من مواد السبع عشرة ما يشير إلى أنه قرار لإنشاء السوق العربيَّة المشتركة في معناها المعرف في نظرية التكامل الاقتصادي. فالقرار وفق النصوص التي جاء بها يهدف إلى تحرير التبادل التجاري وإقامة منطقة تجارة حرَّة.

  وبالرغم من اعتبار قرار السوق العربيَّة المشتركة أكثر تقدمًا من اتِّفاقيَّة ١٩٥٣، إلا أنه لا يمكن القول إنها حققت أثرًا إيجابيًا للتكامل الاقتصادي بين أعضائها، شأنها في ذلك شأن الاتِّفاقيَّة المذكورة.

- إن قصور هذه السوق في تحقيق أثر تكاملي بين أعضائها إنما يرجع، بصفة أساسية، إلى أنها طُبِّقت (كمدخل تبادلي) دون أن تقترن بأية استراتيجية وخطط وسياسات لزيادة الطاقات الإنتاجية للأقطار الأعضاء فيها، وتوقيتها وتنويعها، على نحو يولِّد ترابطًا عضويًا إنتاجيًا وتبادليًا بين هذه الأقطار.

- يعود فشل السوق العربيَّة المشتركة كمدخل للتبادل التجاري إلى الخطأ الذي

وقعت فيه الأطراف المعنية في تقليد السوق الأوروبية المشتركة، دون الالتفات إلى اختلاف البيئات الأساسية، ودرجة التطور الاقتصادي والاجتماعي القائمة بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والوطن العربي. فنموذج السوق الأوروبية المشتركة قد يصلح كأداة تكاملية لبلدان متقدمة، ومتقاربة في نُظُمها الاقتصادية ومستويات نموِّها، ولكنه غير مضمون النجاح في البلدان النامية التي لا تملك الجهاز الإنتاجي المتطور والمتنوِّع والاقتصاد المتوازن. فمن المعروف أن دول السوق الأوروبية ذات جهاز إنتاجي بلغ درجة كبيرة من التطور، أما في التجربة العربيَّة فقد حصل العكس.

- الاختلافات الكبيرة بين النُّظم الجمركية والضريبة فيما بين الدول الأعضاء من جانب، والدول العربيَّة الأُخرى من جانب آخر، مما زاد من صعوبات عملية التنسيق بين إجراءات التحرير من التعريفات وحرية انتقال السلع، وخضوع المنتجات المعفاة من الرسوم الجمركية داخل دول السوق العربيَّة المشتركة للقيود الكمية (الحصص والرقابة على الصرف)، الأمر الذي كان يعيق حرية انتقال السلع.

- اقتصر قرار السوق العربيَّة المشتركة كمدخل للتبادل التجاري على وضع قواعد تحرير التجارة بين أعضائه، وإعفائها من الرسوم والضرائب الجمركية والقيود الإدارية، ولم يتعرَّض للتنمية المتناسقة والمستمرة، مع أنَّ هذا المصطلح موجود في ديباجة القرار.

- بالنظر إلى المادة (١٤) من قرار إنشاء السوق العربيَّة المشتركة، التي منحت الحق في استثناء بعض السلع من الإعفاءات أو التخفيض، أو من تحريرها من القيود الإدارية، فإن ذلك يمثِّل ضعفًا أو قصورًا خطيرًا يشوب نصوص القرار، مما يعني قصور القرار في وضع أساس فعّال ومتين ومستمر للتوسُّع المتنامي في التجارة البيئية، والقصور في تحقيق تكامل اقتصادي حقيقي بين أعضائه.

- يتضمن قرار إنشاء السوق العربيَّة المشتركة كمدخل للتبادل التجاري ما يتطلبه إنشاء السوق المشتركة بصفة عامة، فهو لم يضع نظامًا خاصًا بتوحيد التعرفة الجمركية الواجب تطبيقها لمواجهة العالم الخارجي.

- عدم معالجة نصوص القرار ظروف الدول الأقل نموًا من خلال إقرار معاملة تفضيلية لصادراتها وتأمين وارداتها، وتقرير التعويض لها من إنشاء صندوق لهذا الغرض. كما أنه لم يتقرر لهذه الدول الترخيص باتخاذ إجراءات خاصة بها تتواءم مع تطلعاتها واهتماماتها التي تتباين من دولة إلى أُخرى. وهذا ما يفسر عدم دخول دول عربية عديدة إلى عضوية السوق.

- خُلوّ قرار إنشاء السوق العربيَّة لمشتركة من التنسيق بين سياسات الإنتاج والسياسة التبادلية بالرغم من التكامل العضوي بينهما.

- عدم تنفيذ القرار رقم ١٩ الخاص بتكوين الاتحاد الجمركي، وعدم البت حتى الآن في موضوع توحيد المصطلحات الجمركية ونماذج البيانات، وتنسيق تبادل المعلومات الجمركية، والتنسيق بين المعاهد الجمركية بالرغم من أهميتها لهدف توحيد الإدارة الجمركية، وهو ما يؤكد فشل قرار السوق العربيَّة المشتركة في تحقيق الانتقال من منطقة التجارة الحرة إلى منطقة الاتحاد الجمركي.

- أدَّت الثغرات الموجودة في نصوص قرار السوق نفسه إلى تحديد أثره في أن يكون عاملاً ناجحًا في اقتصاديات السوق العربيَّة. ويشار بهذا الصدد إلى المادة الخامسة عشرة من قرار السوق الخاصة بمنح الدول الأعضاء الحق باستثناء بعض المنتجات من الضرائب والرسوم الجمركية والقيود الإدارية لأسباب مبرَّرة وجديَّة، وقد قلَّل هذا الاستثناء من فاعلية السوق.

- إن قرار السوق العربيَّة المشتركة كمدخل للتبادل التجاري خطوة إلى الوراء بالقياس إلى مشروع الوحدة الاقتصادية العربيَّة الطموح، لأنه اقتصر على

إنشاء منطقة تجارة حرة، ومحاولة تكوين اتحاد جمركي. لذلك بدت السوق العربيَّة المشتركة في نظر القائمين عليها على أنها مجرد مرحلة نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية، ولكنَّها ظلت مجرد مرحلة، ذلك أن السوق المشتركة لا تنطوي على شيء من بنود اتِّفاقيَّة الوحدة الخاصة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية، وتوحيد التشريعات الاقتصادية والاجتماعية.

- صحيح أنه توجد في مقدمة القرار رقم ١٧ للسوق العربيَّة المشتركة بعض الأهداف المماثلة لتلك التي صيغت لاتِّفاقيَّة الوحدة الاقتصادية، كحرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، وحرية تبادل المنتجات الوطنية والأجنبية، وحرية الإقامة والاستخدام، وحرية النقل والانتقال والترانزيت. فالقرار لم يهدف سوى إلى تكوين منطقة تجارة حرة والتوجه بعد ذلك إلى الاتحاد الجمركي.

- على الرغم من أن القرارات التي أصدرها مجلس الوحدة الاقتصادية تهدف إلى تحقيق التنمية المتناسبة المستمرة، وكان أهمها القرار رقم ٤٦٤ ورقم ٦١٥ اللذان يهدفان إلى الربط بين تحرير التجارة وتنسيق التنمية في الدول العربيَّة، إلا أن الدول الأعضاء لم تلتزم بهذه القرارات، ولم توضع موضع التنفيذ، وبالتالي بقي قرار السوق إنشاء السوق العربيَّة المشتركة مجرد قرار لتحرير التجارة بين أعضاء السوق. وفضلاً عن ذلك لا توجد في نصوص القرار أي إشارة إلى ربط التكامل بالتنمية الاقتصادية.

- إن قرار السوق العربيَّة المشتركة شأنه شأن قرارات مجلس الوحدة لا يُلزِم إلا البلدان التي توافق عليها، ولا يكون نافذًا إلا طبقًا للأصول الدستورية المرعية لديها. ولهذا السبب نلاحظ أنه ليست كل بلدان اتِّفاقيَّة الوحدة الاقتصادية العربيَّة، التي يبلغ عددها حاليًا عشر بلدان كلها أعضاء في السوق المشتركة، التي لم تنضم إليها وتلتزم بقرارها إلا ثمانية دول من الدول الأعضاء في المجلس (سورية، الأردن، مصر، العراق، ليبيا، موريتانيا، اليمن، فلسطين).

- يرجع الضعف البالغ لأثر السوق العربيَّة المشتركة كمدخل للتبادل التجاري بصفة رئيسية، إلى ضعف جهازها الإنتاجي وعدم تنوُّعه، مما يجعله غير قادر على إنتاج أنواع السلع وكمياتها بالأحكام التي يمكن أن تكون أساسًا للارتقاء بالأهمية النسبية لتجارتها البينية. يضاف إلى ذلك أن التكوين السلعي للصادرات والواردات العربيَّة يُعدُّ انعكاسًا لجهازها وهيكلها الإنتاجي.

نواحي قصور مدخل التبادل التجاري في التطبيق العملي (القصور الهيكلي)

في ما يتعلَّق بمصادر توريد الواردات العربيَّة، نلاحظ أن ٤٠٪ من الواردات العربيَّة تأتي من الاتحاد الأوروبي، وأن ١٣,٢٪ من الواردات العربيَّة تأتي من الولايات المتحدة الأمريكية.

أما الواردات العربيَّة القادمة من اليابان فقد بلغت ٩,٢٪ من مجموع الواردات العربيَّة الكلية، وأنَّ ٦,٣٪ من الواردات العربيَّة الكلية تأتي من دول جنوب شرق آسيا.

وبذلك تبلغ نسبة الواردات العربيَّة القادمة من الاتحاد الأوروبي وأمريكا واليابان ودول جنوب شرق آسيا ٦٦,٣٪ من مجموع الواردات العربية الكلية. وهذا ما يؤشر على عمق اعتماد الدول العربيَّة على هذه المراكز تصديرًا واستيرادًا.

وما تزال التجارة العربيَّة البينية تتمحور حول ١٠٪ تصديرًا واستيرادًا. فقد بلغت نسبة الصادرات العربيَّة المتَّجهة إلى الدول العربيَّة ٩٪ من مجموع الصادرات العربيَّة المقدَّمَة من الدول العربيَّة بما نسبته ٨,٤٪ من مجموع الواردات العربيَّة.

وهذه المؤشرات تؤكد فشل مدخل التبادل التجاري في تنمية التجارة العربيَّة البينية، والذي هو أهم هدف لهذا المدخل. ويعكس هذا المؤشر كذلك عدم ملاءمة هذا المدخل للاقتصادات العربيَّة، كما أنه لم يسهم في تصحيح اختلالات التجارة الخارجية البينية. أما في جانب هيكل الصادرات العربية فلا

تزال فئة الوقود المعدني تستأثر بالنصيب الأعلى من الصادرات العربيَّة بنسبة ٧١٪ من إجمالي الصادرات العربيَّة. ويلاحظ التدني الكبير لمساهمة الآلات ومعدات النقل من الصادرات العربيَّة التي بلغت نسبتها ٣,٨٪ من الصادرات العربيَّة الكلية. ويلاحظ تدني مساهمة المواد الكيماوية في الصادرات العربيَّة.

وفي جانب هيكل الواردات العربيَّة ما يزال بند الآلات والمعدات يحتل المرتبة الأولى في إجمالي الواردات العربيَّة؛ إذ بلغت حصة الواردات من الآلات والمعدات ٣٤٪ من مجموع الواردات العربيَّة الإجمالية.

وعليه؛ فإن حصة الواردات من الآلات ومعدات النقل والمصنوعات ما نسبته ٦٤٪ من مجموع الواردات العربيَّة الكلية، أما الواردات من الأغذية والمشروبات فقد بلغت حصتها الكلية ١٥٪.

إن فشل مدخل التبادل التجاري في تحقيق منجزات ملموسة يؤكد أن إقامة المدخل الإنتاجي، والشروع بإقامة منطقة إنتاجية عربية موحَّدة أكثر جدوى في تصحيح اختلالات هياكل الإنتاج العربيَّة من مدخل التبادل التجاري. وستظلُّ الدعوة لتبني مدخل التبادل التجاري في إطار السوق العربيَّة المشتركة أو في إطار منطقة التجارة الحرة العربيَّة الكبرى خطوة قاصرة على توليد نمط اقتصادي تكاملي بين الاقتصادات العربيَّة. وقد يكون من الأسباب الرئيسية لتعثر مسيرة التكامل العربي هو تبني مدخل التبادل التجاري، انطلاقًا من واقع الاختلالات في الاقتصادات العربيَّة.

وبناء على ذلك فالأمر يتطلب إعادة النظر في الدعوات التي تقصر نظرية التكامل الاقتصادي العربي على مجرد إقامة منطقة تجارة حرة. فالمشروع الاندماجي العربي لا يمكن أن يتحقق إلا عبر الانطلاق من مرحلة التكامل الإنتاجي، وليس من مدخل التبادل التجاري.

إن مدخل التبادل التجاري من خلال السوق العربيَّة المشتركة ومنطقة التجارة الحرة العربيَّة الكبرى، ومن خلال الاتفاقيات الثُّنائيَّة والمتعددة الأطراف يظل قاصرًا إذا بقي بعيدًا عن دائرة تكامل المشروعات والاستثمار؛ أي بعيدًا عن المدخل الإنتاجي.

ومن غير المؤكد أن المدخل التجاري سيتمكن من معالجة اختلالات وانكشاف الاقتصاد العربي البالغة العمق والتجذُّر.

ويمكن تأكيد أن الاتحاد الأوروبي قد انتقل من مرحلة التجارة الحرة إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي والنقدي والعملة الموحدة على مدى أكثر من أربعين عامًا، ولم ينتقل إلى مرحلة أعلى إلا بعد استكمال المرحلة السابقة بكل مقومات نجاحها.

إنَّ استمرار هذه الاختلالات يهدِّد مستقبل الاقتصاد العربي، وتدفعه نحو مزيد من الارتباط غير المتكافئ بالعالم الخارجي، ونحو مزيد من اتِّباع السياسات الاقتصادية الانعزالية، نحو مزيد من عدم التكافؤ في العلاقات الاقتصادية العربيَّة الخارجية، ونحو مزيد من تهميش وزن الاقتصاديات العربيَّة في الاقتصاد العالمي. وسيؤدي استمرار هذه الاختلالات إلى أن تصبح الاقتصاديات العربيَّة أكثر اختراقًا وأكثر انكشافًا، وتصبح هياكلها الإنتاجية أكثر اعوجاجًا وتشوُّهًا.

وعلى الرغم مما بذلته الأقطار العربيَّة من موارد مالية في مجال تحديث هياكلها الإنتاجية، فقد ظلت هياكل الإنتاج العربيَّة أحادية الجانب، تسيطر عليها قطاعات النشاط الأولى، ولا سيما الصناعات الاستخراجية وقطاع التوزيع والخدمات.

كما ظلت هياكل الإنتاج العربيَّة تنتج سلعًا ومنتجات أولية تعتمد جزئيًا أو كليًا في تصديرها على المراكز الصناعية في العالم، ونتيجة لذلك فقد تحقق

ارتباط غير متكافئ بين اقتصاديات البلاد العربيَّة بين هذه المراكز، الأمر الذي أدى إلى تحوُّل جانب كبير من الهيكل الإنتاجي العربي لصالح هذه المراكز، وإلى مزيد من التفكك الاقتصادي.

لذا لم تتمكن التجربة العربيَّة للتكامل الاقتصادي من خلال مدخل التبادل التجاري من تصحيح الاختلالات التي سادت هياكل الإنتاج العربيَّة، كما لم تتمكن تلك المنجزات من إحداث تغيرات في بنية الاقتصاد العربي الربعية، فبقيت هياكل الإنتاجي العربيَّة مشوَّهة.

ويمكن التعرف على طبيعة الخلل في الهيكل الإنتاجي عن طريق قياس التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي على قطاعات النشاط الاقتصادي، وإسهام كل قطاع فيه. فالهيكل الإنتاجي العربي يعكس بشكل عام الخصائص المميزة للاقتصاديات العربيَّة، المتمثلة بالاعتماد الكبير على مجمل النشاط الخدمي والاستخراجي، وخاصة تضخُّم قطاعات الخدمات، وزيادة نصيبها في الناتج الإجمالي الذي يتجاوز ٤٨٪ في حالة الاقتصاد العربي.

وبفعل تشوُّهات الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربيَّة، ظلت القطاعات السِّلَعية، خاصة الزراعة والصناعة التحويلية، تؤدي دورًا هامشيًا في توليد الناتج المحلي الإجمالي للدول العربيَّة، وظلت مساهمتها في توليد القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي متدنية جدًا.

وهذا يؤكد فشل مدخل التبادل التجاري في تطوير الهياكل الإنتاجية، فضلاً عن فشلها في تنويع مصادر الدخل وزيادة مساهمة القطاعات السِّلَعية بشكل ملموس في الناتج المحلي الإجمالي العربي.

وكذلك يتَّسم الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بهيمنة قطاع الصناعة الاستخراجية على حصص بقية قطاعات الإنتاج السلعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي العربي (الزراعة والصناعة التحويلية والتشييد

والكهرباء والغاز والماء). فقد ارتبط تطوُّر القطاعات السِّلعية بشكل كبير بالتطور في الصناعات الاستخراجية. وهذا ما يؤشر على ضعف القاعدة الصناعية التحويلية والزراعية العربيَّة، ويعكس بدوره ضعف درجة استغلال الموارد الوطنية وضعف درجة التصنيع، وضعف مساهمة قطاع الزراعة في القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي العربي، وضعف درجة استغلال الإمكانات الزراعية العربيَّة.

ومن الملاحظ أن تزايد حصة الخدمات لا يعكس مظهرًا من مظاهر التقدُّم كما هو الحال في الدول الصناعية المتقدمة؛ أي إن ارتفاع حصة قطاعات الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربيَّة لا يعكس تطورًا اقتصاديًا حقيقيًا على نسق ما هو معروف في الدول المتقدمة، وإنما يكشف لنا ضعف القاعدة الإنتاجية ونقص الهياكل السياسية اللازمة للتنمية واللازمة لتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات الفعالية.

إنَّ نُموَّ قطاع الخدمات في معظم الأقطار العربيَّة، وبخاصَّة في الدول غير النفطية بشكل كبير لم يكن متصلاً بتقدُّم ونموّ القطاعات الاقتصادية الرئيسية كالصناعة، أو بارتفاع معدل نصيب الفرد من الناتج وارتفاع مستوى المعيشة، كما هو الحال في الدول الصناعية المتقدمة. وبالتالي فإن النموَّ المشوَّه لهذا القطاع يعكس انخفاض مستوى الإنتاجية في الاقتصادات العربيَّة. كما أن استمرار نموّ قطاع الخدمات بشكل كبير يؤدي إلى تزايد استنزاف الموارد الاقتصادية الأُخرى، وبذلك يمكن أن نصف الاقتصاد العربي بأنه اقتصاد استخراجي – خدمي.

ويتصف الهيكل القطاعي المحلي الإجمالي العربي بإطار عام بخاصية ضعف مساهمة القطاعات السلعية في تكوين الناتج الإجمالي، الأمر الذي يؤدي إلى عدم تناسب الطلب المحلي على الإنتاج السلعي مع المعروض منه، بحيث يتم تلبية النقص في المعروض السلعي المحلي عن طريق الاستيراد. وهذا الإخلال يؤشر على العجز المُزمِن في موازين المدفوعات. وهذا يعني أن الاقتصاد العربي

أصبح يتمحور حول أنشطة الخدمات والتوزيع أُسوة بالبلدان متقدِّمة النُّموّ دون المرور بمرحلة النموِّ الصناعي إلا مرورًا عابرًا.

ولم يطرأ تغيير جوهري على الهيكل الإجمالي للقطاعات السِّلعية خلال العقود الخمسة الماضية، باستثناء قطاع النفط. أما التطوُّر الذي حصل في قطاعيّ الزراعة والصناعة فلم يكن بصورة تتمكَّن معها الاقتصاديات العربيَّة من تصحيح اختلالاتها الهيكلية، ولم تأخذ الصناعة التحويلية والزراعة دورها كقطاعات قائدة في عمليات التنمية الاقتصادية، وهذا يؤكد فشل مدخل التبادل التجاري في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

أما ارتفاع المساهمة النسبية لبعض القطاعات الإنتاجية في توليد الناتج المحلي فلم يكن نتيجة تطوُّر فعلي في هيكل الناتج، بل كان نتيجةً حسابيَّةً فقط، بسبب انخفاض مساهمة قطاع النفط. فإذا ما استبعد ناتج قطاع النفط اتَّضح أنَّ مساهمة القطاعات السلعية (باستثناء النفط) كانت غاية في التواضع.

إن انخفاض مساهمة القطاعات السلعية مقارنة بمساهمة قطاعات التوزيع والخدمات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي يمثِّل اختلالاً جوهريًا ينعكس في صورة ضغوط من جانب قوى الطلب على الإنتاج السلعي لا تتناسب مع العرض لها، الأمر الذي يزيد من الحاجة إلى الاعتماد على الاستيراد لمواجهة الطلب المحلي. ويؤدي هذا الوضع إلى مزيد من الطلب على النَّقد الأجنبي (الواردات) لأغراض الاستهلاك النهائي، فضلاً عن مزيد من الضغوط التَّضخُّميَّة الخارجية.

إن اختلال الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي العربي سوف يستمر طوال السنوات القادمة في ظل السياسات الاقتصادية القائمة، الأمر الذي يعكس استمرار ضعف القاعدة الصناعية والزراعية العربيَّة، كما يعكس استمرار الاقتصاد العربي على الخارج لسدِّ متطلباته من السلع الزراعية والصناعية، كما يعكس هذا الاختلال ضعف التشابك القطاعي الصناعي الزراعي، وتدني درجة التصنيع ودرجة استغلال الموارد المتاحة.

إن إيًّا من الاقتصاديات العربيَّة لم يبلغ فيها القطاع الصناعي التحويلي لأن يكون القوة المحركة للاقتصاد القومي. ويعد نصيب الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي متواضعًا جدًا قياسًا بالاستثمارات الكبيرة التي توجهت نحو هذا القطاع. فلا تتجاوز نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية العربيَّة في الناتج الإجمالي المحلي للدولة العربيَّة ١١٪ طوال الخمسة عقود الماضية، وهو ما يشير إلى ما تصدُّع القاعدة الصناعية التحويلية العربيَّة.

الاحتباس التجاري في ظل مدخل التبادل التجاري

على الرغم من الجهود العربيَّة التي بُذِلت في إطار مدخل التبادل التجاري، إلا أنَّ منجزات هذا المدخل ظلت متواضعة محدودة الوزن والأثر ولا تشكل نقلة نوعية. كما لم تتمكن من تجسيد الارتباط العضوي بين هذه الاقتصاديات. بل نلاحظ أن صورة الاقتصاديات العربيَّة تزداد قتامة مع موجة الانفتاح الجديدة. ومع موجهة تباطؤ العمل الاقتصادي العربي المشترك.

وفي ضوء هذا الواقع باتت الاقتصاديات العربيَّة مهدَّدة بأطول اختراق متعدِّد الألوان والأشكال. وباتت عملية صنع القرار الاقتصادي العربي تكتنفها الضغوط من كل الاتجاهات، وتخضع لعدد لا حصر له من المقيِّدات الخارجية.

كما أضحت عملية التنمية والخيارات التنموية العربيَّة موضع تساؤل، وأصبح خيار الانفتاح التجاري في ظل سياسة التحررية التِّجاريَّة الجديدة هو الخيار المتاح تبنّيه دون تقدير كافٍ للكلف الاقتصادية والاجتماعية الباهظة التي ستدفعها على المدى البعيد، والتي تتمثل بنقل الكثير من مقوِّمات السيادة الاقتصادية الوطنية إلى مراكز الرأسمالية المتقدمة والشركات عبر الوطنية، والمؤسسات الكونية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

لقد خرجت الاقتصاديات العربيَّة من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وهي تعاني من احتباس تجاري شديد، يتمثل في تدهور كبير في مستوى أدائها التجاري، وزيادة درجة حساسيتها للمتغيِّرات الاقتصادية الدولية، كما تعاني من ضعف كبير في درجة التحكُّم في مواردها القومية ومسارات برامجها الاقتصادية والتِّجاريَّة.

كما ساهم تبني المدخل التبادلي بدلاً من المدخل الإنتاجي في الاحتباس التجاري، الذي خلق اتجاهات نحو التشتت الاقتصادي. فالدول العربيَّة في انتهاجها المدخل التبادلي لم تسلك الطريق الطبيعي، وهو اختيار مدخل الإنتاجي الإنمائي والتكامل الإنتاجي المعزِّز لبناء القاعدة الإنتاجية وتنويعها، وتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة، ولتوفير الفائض الإنتاجي للتبادل.

أما قضية تنامي العلاقات التِّجاريَّة العربيَّة في حجمها المطلق، فيجب أن لا يحجب حقيقة تدني أهميتها النسبية وخاصة في مجالها التجاري، حيث لم تتجاوز نسبة التبادل التجاري العربي البيني ٥ , ٨٪ طوال العقود الخمسة الماضية.

لقد تعمق الاحتباس التجاري بفعل عدم القدرة على تفعيل مدخل التكامل الإنتاجي العربي، وبسبب الانفتاح التجاري وما رافقه من تحررية، تهدف إلى حماية الأسواق التي تسيطر عليها الاحتكارات الدولية، وفتح الأسواق أمام السلع والاستثمارات والخدمات الأجنبية، فضلاً عن تبنّي مشاريع الاندماج في الاقتصاد العالمي من موقع اللاتكافؤ، وتبنّي المشاريع الإقليمية الجديدة، كمشروع الشرق أوسطية ومشروع المتوسطية، وكذلك توجُّه بعض الاقتصاديات العربيَّة نحو تبنّي مشاريع مناطق التجارة الحرة الأجنبية العربيَّة.

إضافة إلى كل ذلك، فقد اتبعت العديد من الاقتصاديات العربيَّة برامج وسياسات للتصحيح والتكيف الهيكلي شملت العديد من المجالات الاقتصادية، وأدت إلى فتح الأسواق العربيَّة وإزالة نظم الرقابة الحكومية، وتصفية قواعد القطاع العام. وقد ارتبطت معظم تلك البرامج والسياسات بشروط التمويل

الدولية بعيدة عن قرارات السوق العربيَّة المشتركة وعن أهداف التكامل التجاري العربي. ففي ظل هذه السياسات والبرامج لم يتمكن مدخل التبادل التجاري من معالجة اختلال الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، وفشلت تلك السياسات في زيادة مساهمة القطاعات السِّلعية في ذلك الناتج (الاحتباس الهيكلي).

وفي ظل الاحتباس التجاري القائم الذي تعاني منه الاقتصاديات العربيَّة، أصبحت القاعدة الاقتصادية العربيَّة أكثر تصدُّعًا، وباتت أسوارها أكثر انخفاضًا، بل إن الاقتصاديات العربيَّة أضحت فاقدة لسيطرتها على عملية صنع القرار الاقتصادي.

ولعل إشكالية خيار الانفتاح التجاري تتجلى في تبنّي العديد من الاقتصاديات العربيَّة، هذا الخيار وهي تعاني من تدهور كبير في مستوى بناء اقتصادياتها الوطنية، وفي زيادة درجة حساسيتها للمتغيرات الاقتصادية الدولية، كما تعاني من ضعف كبير في درجة التحكُّم في مواردها القومية ومسارات برامجها التنموية.

ومما يُخشى منه هو استمرار معاناة الاقتصاديات العربيَّة من الاحتباس التجاري الناتج عن تبنّي سياسات الانفتاح التجاري، ومن ثمَّ ضياع الخطوات الإيجابية التي تحققت عربيًا كاتِّفاقيَّة الوحدة الاقتصادية العربيَّة، والمشروعات التكاملية الأُخرى، في ظل غياب أيِّ تصوُّر عربي واضح للإنماء التكاملي العربي.

لقد قامت معظم الدول العربيَّة بإصلاحات هيكلية في اقتصادياتها بهدف الانفتاح التجاري على الاقتصاد العالمي على حساب الانفتاح التجاري العربي البيني. وهيمنت سياسة السوق على ما عداها من سياسات. وبفعل هذه السياسات تشهد الاقتصاديات العربيَّة تيارًا كاسحًا يدعو إلى تفكيك القطاع العام، وإزالة القوانين والتشريعات والإجراءات الإدارية، وانسحاب الدولة من إدارة الأنشطة الاقتصادية. وقد أخذ هذا التيار ينتقد مجمل النظريات التي تؤكد على دور القطاع العام، واصفًا له بأنه السبب في الاختلالات الاقتصادية

الداخلية والخارجية. وضمن موجة الليبرالية الاقتصادية، أخذ القطاع العام ينحسر تاركًا المجال للشركات متعددة الجنسية والاستثمار الأجنبي، ليملأ الفراغ بعيدًا عن أي اعتبار يتعلق بالكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد، وبعيدًا عن أي اعتبار يتعلق بمشاكل التنمية طويلة الأجل.

لا شك في أنَّ تحريك مصادر النمو بتطبيق سياسات الانفتاح التجاري يُعدُّ استراتيجية طوباوية بحتة، فمثل هذه السياسات لا ينتج عنها سوى هياكل طَرَفية أكثر اندماجًا تبعيًا في المنظومة العالمية. وسيؤدّي التمسك بهذه السياسات في نهاية المطاف إلى التمسُّك بأذيال الشركات متعددة الجنسيات. لذا ترفع الشركات متعددة الجنسية شعار التخلص من القطاع العام، لكي تتمكن من الحصول على مواقع إنتاجية بأقل تكلفة، ويتمكن رأس مال متعددي الجنسية من السيطرة على المجتمعات الطَرَفية.

وبعد مضي أكثر من نصف قرن على تبني مدخل التبادل التجاري، لا بد من الوقوف على أهم عوامل إخفاقها. ومما يلاحظ هنا أن محاكمة وتقليد نماذج التكامل الأوروبية، ونقل مراحلها نقلاً عشوائيًا من دون الأخذ بنظر الاعتبار الواقع العربي وتعقيداته الاقتصادية، تسهم في إخفاق تجربة التكامل العربي الرسمية. فلقد تبنت المؤسسة الاقتصادية العربية نظرية التكامل الرأسمالية عبر مراحل متدرجة، تبدأ بمرحلة منطقة التجارة الحرة، ثم الاتحاد الجمركي، ثم السوق المشتركة ثم الاتحاد الاقتصادي والنقدي، ثم المرحلة الأخيرة وهي مرحلة الاندماج والتوحيد الاقتصادي العربيَّة في حين كان المفروض أن تطبق الجامعة العربيَّة ومجلس الوحدة الاقتصادية العربيَّة نظرية تبدأ بالمدخل الإنتاجي وليس بالمدخل التبادلي.

لذا، فالتجربة العربيَّة للتكامل التجاري من خلال مدخل السوق العربيَّة المشتركة تعاني اليوم من الاحتباس التجاري بسبب تقليدها للتجربة الأوروبية للتكامل الاقتصادي، دون أن تأخذ وتلتزم بشروط تطبيقها، لا من حيث الآليات ولا من حيث كيفية تنفيذ القرارات، كما أنها لم تأخذ بنظر الاعتبار الواقع الاقتصادي للأقطار العربيَّة، فقفزت فوق ذلك الواقع، وعليه ظلت نسبة التبادل التجاري البيني في حدود الـ١٠٪ منذ عام ١٩٦٤ حتى الوقت الحاضر.

الخاتمة

تعاني مسيرة التكامل التجاري العربي من احتباس شديد في منجزاتها التكاملية، فهذه المنجزات كانت وما تزال غاية في التواضع، استنادًا إلى حجم الإمكانات والموارد والطموحات العربيَّة. ومع أنَّ تجربة التكامل التجاري العربي الرسمية تعود إلى عام ١٩٥٣، إلا أن منجزات هذه التجربة ظلت غاية في المحدودية والتواضع حتى الآن.

ومما يسهم في الاحتباس الاقتصادي لمنجزات التجربة الرسمية للتكامل الاقتصادي العربي سرعة الانتقال من مدخل لآخر، ومن تجربة لأُخرى، دون استكمال شروط التجربة السابقة ومراحلها، فالانتقال مثلاً إلى السوق الموحَّدة يحتاج إلى استكمال شروط الجدار الجمركي الموحَّد، كما أن استكمال مرحلة التكامل الاقتصادي والنقدي تستوجب استكمال شروط السوق الموحَّدة.

في التجربة الأوروبية للتكامل الاقتصادي نرى التزامًا من قبل الدول الأعضاء بشروط كل مرحلة قبل الانتقال إلى المرحلة التالية أو الجديدة. أما في التجربة العربيَّة فنلاحظ أنه كلما أخفقنا في تجربة اقتصادية تكاملية انتقلنا إلى تجربة أُخرى وتركنا التجربة السابقة، دون أن نعالج أسباب فشلنا في التجربة الأولى.

ولو تفحصنا التجربة العربيَّة الرسمية للتكامل الاقتصادي لرأينا أنها بدأت بمسيرة التعاون، ثم انتقلت إلى صيغة المراحل في اتِّفاقيَّة الوحدة عام ١٩٦٤. وفي عام ١٩٨٠ انتقلت التجربة إلى مدخل جديد هو مدخل الاستراتيجية،

الذي تزامن مع المداخل الإقليمية للمجالس التعاونيَّة. ونظرًا لعدم دخول الاستراتيجية حيِّز التطبيق، عادت المؤسسة الاقتصادية العربيَّة إلى تبنّي (من جديد) المدخل الكلاسيكي. وهو المدخل التبادلي القائم على منطقة التجارة الحرة العربيَّة، استجابة لظروف وتطورات الاقتصاد العالمي، وليس استجابة لظروف التكامل الاقتصادي العربي. ومن هنا جاءت الدعوة لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربيَّة الكبرى، التي دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٩٨، متجاوزة تجربة السوق العربيَّة المشتركة في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربيَّة، التي كانت تجربة ناجحة بكل مقاييس التكامل الاقتصادي. وقد خطا مجلس الوحدة الاقتصادية العربيَّة في إطار هذه التجربة خطوات متقدمة أوصلته إلى إصدار القانون الجمركي الموحَّد.

وعليه، تكمن إشكالية المسيرة الرسمية للتكامل التجاري العربي في عدم بلورة رؤية تكاملية واضحة. فعدم وضوح الرؤية التكاملية جعل هذه المسيرة تنتقل في تبني المداخل التكاملية من النقيض إلى النقيض، بينما كان من المفروض أن تقوم التجربة العربيَّة التكاملية على وضوح الرؤية المنطلقة من نظرية التكامل الاقتصادي العربيَّة، المستندة إلى المدخل الإنتاجي بدلاً من مدخل التبادل التجاري، ومنطلقة من واقع الاقتصاد العربي والمصالح الاقتصادية القومية، وأن تقوم على التزام واضح باستكمال إجراءات كل مرحلة وشروطها.

إن ضبابية تطبيق مدخل التبادل التجاري من خلال السوق العربيَّة المشتركة، ومن خلال منطقة التجارة الحرة العربيَّة الكبرى، ومن خلال الاتفاقيات الثُّنائيَّة والمتعددة الأطراف، أدى إلى فشل هذا المدخل في الانتقال من المرحلة الأولى إلى مرحلة الاتحاد الجمركي، وهي المرحلة الثانية من مراحل التكامل الاقتصادي.

لقد آن الأوان لإعادة صياغة جديدة لنظرية التكامل الاقتصادي العربي، بعيدًا عن مدخل التبادل التجاري، لعدم توفر شروط تطبيق هذا المدخل، وتبنّي بدلاً منه المدخل الإنتاجي الذي يؤسس القاعدة الإنتاجية لمدخل التبادل التجاري.

مصادر البحث

- إسماعيل صبري عبد الله وآخرون، **التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة**، ومؤسسة عبد الحميد شومان وناشرون، الأردن، ٢٠٠٠.
- حميد الجميلي، **دراسات في العمل الاقتصادي العربي المشترك**، الدار الأكاديمية للنشر والتأليف والترجمة، طرابلس – ليبيا، ٢٠٠٥.
- حميد الجميلي، **مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك**، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١.
- حميد الجميلي، **تحليل وتقويم منجزات العمل الاقتصادي العربي المشترك خلال مرحلة التعاون والتوحيد**، مجلة **آفاق عربية**، العدد السادس، حزيران ١٩٩٤.
- لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربيَّة، تجاربها وتوقعاتها**، الجزء الثاني، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت، ١٩٨٥.
- جامعة الدول العربية، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، لسنوات مختلفة آخرها لعام ٢٠١١.
- محمود الإمام، **السوق العربيَّة المشتركة في ظل المتغيرات الإقليمية الدولية**، ورقة العمل الرئيسية للندوة المعقودة في القاهرة، ٧–٨ إبريل/ نيسان ١٩٩٦.
- جامعة الدول العربيَّة، **وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك**، وثيقة اقتصادية رقم (١)، تونس ١٩٨٢.
- جامعة الدول العربيَّة، **نحو عمل اقتصادي عربي مشترك**، الورقة الرئيسية المقدمة لمؤتمر القمة العربيَّة الحادي عشر المنعقد في عمّان، ١٩٨٠، سلسلة وثائق اقتصادية.
- محمود الإمام، **الانعكاسات الاقتصادية للمتغيرات الإقليمية والدولية على السوق العربيَّة المشتركة**، دراسة قدمت إلى ندوة القاهرة حول السوق العربيَّة المشتركة، ٧–٨ إبريل/نيسان ١٩٩٦.
- برهان الدجاني، **تطوير النظام العربي للتجارة في ضوء اتفاقيات الجات والمتغيرات الدولية**، ورقة عمل قدمت إلى ندوة التجارة العربيَّة ٢٥–٢٩ حزيران ١٩٩٥.
- عبدالرحمن السجباني. **تحرير التبادل التجاري العربي: منطقة التجارة الحرة العربيَّة**، مجلة **أوراق اقتصادية**، العدد ١٣، أيلول ١٩٩٧.
- معتصم سليمان، **المدخل التبادل في التكامل الاقتصادي العربي**، بحث مقدم إلى المؤتمر الحادي عشر لاتحاد الاقتصاديين العرب، الدار البيضاء، ١٩٨٩.
- معتصم سليمان، **منطقة التجارة الحرة العربيَّة الكبرى بين الشروط والالتزامات**، الجامعة العربيَّة، إدارة المال والتجارة والاستثمار.

• **تم دعم هذا البحث من قِبل عمادة البحث العلمي في جامعة الزرقاء ٢٠١٥.**

(٣)

النظرية الثقافية في التنمية

أ.د. محمد عبد العزيز ربيع*

تعاني الدول النامية عامة مشكلات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية معقدة، وتواجه تحديات كبيرة تُبطّئ حركتها نحو التنمية والتصنيع واللحاق بالعصر، كما أن المعونات والقروض التي قدمها البنك الدولي والمؤسسات الدولية المعنية بالتنمية لم تُفلح في تحقيق أهدافها المنشودة؛ إذ لم تستطع تلك الأموال التي تقدَّر بمئات المليارات من الدولارات تغييرَ الهياكل الاقتصادية وتحسين أداء الاقتصاديات الوطنية بشكل يجعلها قادرة على النموّ الذاتي. وفي الواقع، بعد نحو سبعين سنة من العمل في العالم الثالث، لم يستطع البنك الدولي مساعدة دولة واحدة على تحقيق التنمية، وبالتالي ليس لديه قصة نجاح واحدة يمكن تقليدها والاستفادة منها. من ناحية ثانية، جاءت سياسات الهيكلة الاقتصادية التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين لتنقل العديدَ من الدول النامية من حالة سيئة إلى حالة أسوأ تتصف بزيادة حدة الفقر، وتوسعة فجوتَي الدخْل والثروة بين الفقراء والأثرياء، ورفع معدّلات البطالة، وشُيوع الفساد، وبيع الكثير من ثرَوات البلاد لشركاتٍ أجنبية.

إن اخفاق المعونات والقروض الدولية في تحقيق تنمية اقتصادية، يعني اخفاق نظريات التنمية المختلفة وعدمَ قدرتها على تفسير التخلف وتحديد أسبابه وأبعاده بدقة، وبالتالي كيفية الخروج منه. وهذا يعني أن الفرضيات التي قامت عليها تلك النظريات كانت إما خاطئة أو ناقصة، الأمر الذي جعل

---

* أستاذ مميّز في الاقتصاد السياسي الدولي، وعضو منتدى الفكر العربي/الأردن.

السياسات التنموية المنبثقة عنها تفشل في تحقيق أهدافها المنشودة، وذلك لأن الدولَ النامية والفقيرة تواجهُ مشكلات سياسية وثقافية واجتماعية لم تأخُذها نظريات التنمية القديمة في الحُسبان، ما يخلق حاجة لنظريات جديدة تنظر إلى المجتمع بوصفهِ وحدة متكاملة، تعترف بتأثير الثقافة في الاقتصاد، وتأثير الاقتصاد في الثقافة.

لقد جاء انتقال النمور الآسيوية من عصر الزراعة إلى عصر الصناعة بناء على استراتيجية اقتصادية ثقافية غير تقليدية ليدفع بعض مفكري الغرب من اقتصاديين وسياسيين إلى البحث عن سبب نجاح تلك الشعوب في تحقيق التنمية، وفشل غالبية شعوب العالم الثالث الأخرى في تحقيق نهضة مجتمعية مماثلة. الأمر الذي أوصل أولئك المفكرين إلى تطوير نظرية جديدة تدعّي بأن الثقافة تلعب الدور الأهم في تحديد مصير العملية التنموية، وبالتالي مستقبل الشعوب المختلفة. ولما كانت الثقافة، كما يدعي هؤلاء، لا تتغير كثيرًا عبر الزمن، فإن بعضَ الشعوب مكتوب لها أن تحقق النجاح، وبعضها الآخر مكتوب عليها أن تبقى متخلفة. لذلك رأينا أن نطلق على هذه الرؤية «**الحتمية الثقافية**». وبناء على هذه الفلسفة، اتجه أتباع المدرسة الثقافية إلى التركيز على رأس المال الاجتماعي والادّعاء بأنه العامل الأكثر تأثيرًا في التنمية المجتمعية.

مع أن مفهوم رأس المال الاجتماعي ظهر منذ عقود، إلا أن الاهتمام به عنصرًا من عناصر الإنتاج لم يبرز إلا بعد تبلور دور المعرفة في العملية الإنتاجية، والتأكد من وجود علاقة قوية بين كفاءة الإنتاج والقيم الثقافية والعلاقات الاجتماعية. لكن رأس المالِ الاجتماعي، وإن كان أهم رؤوس الأموال التي تحتاجها العملية التنموية، لا ينبثق من القيم الثقافية فحسب، بل ويشمل أيضًا القوانينَ المرعية والسياسات الحكومية. ويعتمد رأس المال الاجتماعي في الواقع على مَدى شيوع الثقة في المجتمع والتي تعتمد بدورها على نوعيةِ القوانين المطبّقة، وطبيعة سياسات الدولة وأهدافها، وموقف المواطنين منها. لهذا يمكن القول: إن رأس المال الاجتماعي هو جوهر العلاقات والشبكات الاجتماعية، وروح القوانين المرعية، واليد الخفية التي تنظم تفاعل الشبكات المختلفة وتشكيل سلوكيات المشاركين فيها بشكل يضمن سلامتها وتكاملها.

من ناحية ثانية، ينظر معظم المعنيين بالقضية الثقافية إلى رأس المال الاجتماعي بوصفه أحد أوجه الثقافة الموروثة غير القابلة للتغير، ما يجعلهم يقولون إن بعض الثقافات تملك قدرة كبيرة على إنتاج الكثير من رأس المال الاجتماعي هذا، فيما لا يملك بعضها الآخر سوى قدرة ضعيفة على إنتاجه. وبناء على ذلك، تكون الثقافات الأولى أقدر على تحقيق التنمية والنمو من الثانية. لكن رأس المال الاجتماعي ليس ميزة ثقافية موروثة وإنما ميزة ثقافية مكتسبة إلى حدّ كبير، شأنه شأن الميزة الاقتصادية التنافسية. وفي العادة، يكتسب المجتمع رأسمال اجتماعي من خلال المرور بتجارب حياتية واعية وغير واعية، تترسخ دروسها في وجدانه الثقافي، ما يجعله يطوّر ما لديه من قوانين وشبكات تواصل وتفاعل اجتماعية ونظم ليعيش حياةً أكثر متعة وإنتاجية.

تعكس العلاقات التي يقيمها الناس مع بعضهم بعضًا ومع مكونات بيئتهم الطبيعية والتكنولوجية قيمًا ومواقف وحاجات وقوانين ونظمًا تحددها أهداف المجتمع ومرحلة التطور الحضاري التي يمر فيها، إذ يقوم المجتمع عادة، غالبًا من دون وعي، بتطوير ما لديه من قيم وتقاليد موروثة، وسن قوانين وتشريعات جديدة، وتشييد نظم ومؤسسات غير تقليدية تؤدي في مجموعها إلى خلق رأسمال اجتماعي يُسهم في تنمية الاقتصاد والمجتمع. وهذا يجعل رأس المال الاجتماعي سمَة سلوكية مُكتسبة أكثر منه سمة ثقافية موروثة، تخضع للقوانين المرعية والعلاقات المجتمعية. وفي الواقع، تعدّ كل السلوكيات والمواقف سمات ثقافية موروثة جزئيًا بحكم التقاليد والقيم التقليدية، وسمات ثقافية مكتسبة بحكم القوانين والنظرة العلمية العقلانية للتراث والذات والآخر. وعلى سبيل المثال، تميل العلاقات العائلية إلى كونها سمة ثقافية موروثة ترتبط بالتقاليد والقيم وطرق تربية الأطفال في البيت أكثر من كونها سمة مكتسبة، لكن ميلها إلى التأثر بالقوانين المتعلقة بحقوق الأطفال والمرأة ونزعة الإنسان نحو الحرية يجعلها سمة مكتسبة جزئيًا. في المقابل تعدّ علاقات الإنتاج سمة مكتسبة؛ لأنها تخضع لقوانين العمل وتقاليده وحوافز العمل والإنتاج، لكن ميلها إلى التأثر بالعادات والتقاليد الشعبية يجعلها سمَة ثقافية موروثة جزئيًا. ولما كان من غير الممكن عزل أيّ علاقة عن محيطها الثقافي والتكنولوجي، فإن كل المواقف، مهما كانت طبيعتها وأسبابها، تعتبر سمات ثقافية موروثة جزئيًا ومكتسبة جزئيًا، وإن تفاوتت درجة تأثير الثقافة والقانون في السلوك الفردي والجماعي بين علاقة وأخرى، وزمن وآخر.

الثقة ورأس المال الاجتماعي

إن البحث عن تفسير لسر نجاح التجارب التنموية الآسيوية غير المتوقع دفع بعض المفكرين في الغرب إلى الادعاء بأن الثقافة الآسيوية، والقيم الكنفوشية بالذات، هي المسؤول الأول عن نهضة آسيا. يقول فرانسيس فوكوياما على سبيل المثال: إن العامل المهم في معجزة آسيا «ليس السياسة الصناعية وإنما الثقافة» (Francis Fukuyama, *Trust*, 12). أما فيما يتعلق بدور القيم الكنفوشية، فيقول فوكوياما: «قامت الكنفوشية بتحديد جوهر العلاقات الاجتماعية في المجتمع الصيني على مدى ٢٥٠٠ سنة، وهو جوهر يتكون من مجموعة من المبادئ الأخلاقية التي تنظم حياة مجتمع سويّ» تسوده الثقة. (Fukuyama, *Trust*, 84) وتعزيزًا لهذا المنطق، قال ألان جرينسبان، الرئيس الأسبق للبنك المركزي الأمريكي: «إن معظم ما كنا نراه في نظامنا الحر جزءًا من طبيعة الإنسان، لم يكن شيئًا طبيعيًا، وإنما ثقافيًا».
(Cited by Jim Hoagland, "All Globalization is Local," The Washington post, August 28, 1997 A21)

لكن إذا كانت الثقافة الكنفوشية هي العامل الأهم الذي يقف خلف المعجزة الاقتصادية الآسيوية، وأن هذه الثقافة قديمة جدًا، فلماذا انتظرت شعوب هونغ كونغ وسنغافورا وكوريا الجنوبية وتايوان والصين حتى النصف الثاني من القرن العشرين لتبدأ نهضتها الصناعية؟ وإذا كانت القيم الكنفوشية تشكل جوهرَ الثقافة الصينية منذ ٢٥٠٠ سنة على الأقل، فلماذا فشلت تلك الثقافة وجوهرها «الأخلاقي» في قيادة الصين وغيرها من مجتمعات آسيوية ذات ثقافات مشابهة إلى تحقيق نهضة اقتصادية قبل قرون؟ لماذا كان على تلك الدول أن تنتظر نحو ٢٠٠ سنة بعد حدوث الثورة الصناعية في أوروبا لتقتحم عصر الصناعة؟ ولماذا لم تستطع كوريا الشمالية التي تشترك مع كوريا الجنوبية في الثقافة والموقع الجغرافي والتاريخ واللغة وحتى الترابط العائلي أن تنهض وتدخل عصر الصناعة كجارتها؟ ليس هناك شك في أن الثقافة تشكل وجهًا مهمًا من أوجه الحياة الإنسانية، وعاملاً رئيسيًا من العوامل المنظمة للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية، ما يجعلها تؤثر في حوافز العمل والإنتاج، لكنها ليست العامل الوحيد أو الأهم.

تشير السجلات التاريخية إلى أن الصين كانت أكثرَ الدول تقدمًا من النواحي الصناعية والعلمية خلال العهود التي سُمّيت عصور الظلام الأوروبية. إذ كان لدى الصين حينئذ نُظم حياتية وإدارية متقدمة، كما كان لديها أفضل السجلات وأدقها فيما يتعلق بماضيها ونظامها البيروقراطي. وعلى سبيل المثال، قام الصينيون والكوريون بتطوير فن الطباعة واستخدامه قبل أن يتوصل الأوروبيون إليه بمئةِ سنة على الأقل. يقول ليستر ثورو: «أنظر إلى الصين في بداية القرن الخامس عشر، ما كان لديها من غريزة استكشاف وحب استطلاع، والإقدام على خلق التكنولوجيا الضرورية لبدء ثورة صناعية.. شيء لم يحدث إلا بعد مرور ٤٠٠ سنة أخرى». (Lester Thurow, "Building Wealth," *The Atlantic Monthly*, June 1999, 63) إن ما حدث للصين في تلك الفترة حدث أيضًا للعرب.

الثقة وجه من أوجه الثقافة بلا شك، لكن اختلاف الثقافات من مكان لآخر، ومن زمن لآخر، يجعل لكل ثقافة طريقتها الخاصة في التعبير عما لديها وحجم ما لديها من ثقة. حين تسود الثقة في مجتمع ما، بغضّ النظر عن الشكل الذي تأخذه، يستحوذ المجتمع المعني على رأس مال اجتماعي يوفر له عنصرًا مهمًا من عناصر النمو والتنمية. يُعرف فوكوياما رأس المال الاجتماعي بأنه «القدرة التي تنبع من شيوع الثقة في المجتمع، أو في قطاعات منه». (Fukuyama, Trust, 26) إلى جانب ذلك، يقول فوكوياما إن هناك مجتمعات تملك من الثقة الاجتماعية الكثير (مجتمعات عالية الثقة)، وأخرى لا تملك من تلك الثقة سوى القليل (مجتمعات قليلة الثقة)، وإن المجتمعات التي تملك ثقة أكثر تنتج رأسمال اجتماعي أكبر، ما يجعلها أكثر استعدادًا لتحقيق التقدم والازدهار.

يُسهم رأس المال الاجتماعي، الذي ينبع من الثقة الاجتماعية التي تنبع بدورها من الثقافة، في تكوين تشكيلات مجتمعية يُعد وجودها أمرًا حيويًا لحُدوث نمو اقتصادي وتنمية. وهذا يعني أن الثقافة هي العامل الأساسي الذي

يحدد عمق ومدى انتشار الثقة الاجتماعية، وإن هذه الثقة هي التي تحدد قابلية المجتمع لإنتاج رأسمال اجتماعي، والذي يحدد بدوره قدرة المجتمع على خلق التشكيلات المجتمعية التي لا بد من وجودها لحدوث نهضة اقتصادية.

«إن رأس المال الاجتماعي، صلب الثقة الاجتماعية والعنصر الأهم في وجود اقتصاد حيوي، يعتمد على الثقافة»، ما يجعل الثقافة تحدد حظوظ كل مجتمع من النواحي الاقتصادية. (Fukuyama, *Trust*, 33) أما ديفيد لانديس فيقول: «إذا كان لنا أن نتعلم شيئًا من تاريخ التنمية الاقتصادية، فإن ذلك الشيء هو أن الثقافة هي كلُّ شيء» (David S. Landes, The Wealth and Poverty of Nations, 1999, 516)

إن الأفكار التي جاءت في كتابات فوكوياما ولانديس وغيرهما تستمد منطقها، وربما رُوحها، من كتابات ماكس فيبر عالم الاجتماع الألماني الذي ركز بشكل أساسي على دور القيم والمواقف الثقافية في تحفيز الناس على العمل والإنتاج والمثابرة والادخار، وليس على الثقافة بوجه عام، لأن فيبر رأى أن التباين في القيم والمواقف يعود إلى المعتقدات الدينية وليس إلى الثقافات بشكل عام. لكن كتابات كارل ماركس تتناقض مع المقولات الثقافية، إذ يرى ماركس أن الأنماط الإنتاجية وعلاقات الإنتاج تُشكل الثقافات، وليس العكس. وهذا يعني أن هناك مفكرين يرون القيم والتقاليد والمواقف الثقافية بوصفها القوى الرئيسة التي تقوم بتشكيل المؤسسات المجتمعية التي تحدد قدرة الشعوب على تحقيق التقدم الاقتصادي، فيما يرى آخرون أنماطَ الإنتاج وعلاقات الإنتاج بوصفها القوى التي تُشكل الثقافات وما ينبثق عنها من قيم وتقاليد ومؤسسات وهياكل اجتماعية. إضافة إلى هذا وذاك، هناك من يعتقد، أو يزعم بأن الثقافات هي جزء من جينات الشعوب غير القابلة للتغير، ما يعني أن هناك شعوبًا مكتوبًا لها، بسبب جيناتها الثقافية، أن تنجح وتنهض، وأن شعوبًا مكتوبًا عليها أن تعيش حياة تخلف وبؤس، وأنه ليس بالإمكان تغيير هذه الحقيقة.

كان ماكس فيبر مصيبًا حين قادته ملاحظاته التي استقاها من الإنجازات الاقتصادية المتباينة للطوائف الدينية المختلفة في أمريكا إلى الاستنتاج بأن تباين المعتقدات الدينية يتسبب في حدوث نتائج اقتصادية متباينة. إذ إن المواقف

المختلفة من قِيم العمل والمثابرة والادّخار، واختلاف النظرة إلى الحياة المرتبطة أساسًا بالدين هي سِمات ثقافية من شأنها أن تفرز تشكيلات اجتماعية مختلفة ذات قدرات متباينة على الإسهام في تنمية الاقتصادات. من ناحية أخرى، كان كارل ماركس مصيبًا أيضًا حين قال إن التحولات في أنماط الإنتاج وعلاقات الإنتاج تؤدّي بالحتمية إلى إحداثِ تحولات في الهياكل الاجتماعية والقِيم والمواقف الثقافية، وذلك في ضوء دراسته لمدى قيام النزعة المادية للرأسمالية بتدمير عناصر الثقافة التقليدية وما ينبثق عنها من علاقات اجتماعية وقيم. وحيث إن الثورة الصناعية قامت بتغيير أنماط الإنتاج وعلاقات الإنتاج والمواقف والقيم الثقافية والعلاقات الاجتماعية في الوقت نفسه، فإن النظرية المادية والنظرية الثقافية تبدو عاجزةً بمفردها عن تفسير ما جرَى في أوروبا قبل وأثناء حدوث الثورة الصناعية. لذلك لا يجوز الجزم بأن الثقافة مسؤولة بمفردها عن خلق العلاقات القادرة على تحقيق التنمية والنمو، أو أن الأوضاع الاقتصادية مسؤولة بمفردها عن تغيير المواقف والقِيم الثقافية.

الثقافة والاقتصاد وجهان متلاصقان ومتكاملان لحياة مجتمعية واحدة، ما يجعل كلَّ وجه يؤثر في الوجه الآخر ويتأثر به بشكل متواصل، بوعي أحيانًا ومن دون وعي في أغلب الأحيان الأخرى. وعلى سبيل المثال، حين طور الإنسان فن فلاحة الأرض، أسهم نمط الإنتاج الزراعي في تغيير الثقافة القبلية القديمة والمجتمع القبلي بشكل جَذري، نتج عنه بلورة تقاليد وأعراف وهياكل اجتماعية جديدة ونظرة مختلفة إلى الوقت والعمل والآخرين. لكن بعد استقرار نمط الإنتاج الزراعي وطريقة حياته، أصبحت الثقافة، بعناصرها المختلفة، هي المنظمَ لحياة المجتمع الجديد، ما جعلها تؤدي الدور الرئيسي في حياة ذلك المجتمع وما مر به لاحقًا من تحولات مجتمعية اقتصادية وغير اقتصادية.

إن كون الثقة سمة ثقافية لا يمكن لها أن تفسر تعقيدات الحياة بمفردها، لأن الثقة توجد في كل مجتمع تقليدي ومتقدم، ثري وفقير، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة وصور مختلفة. إذ لا يمكن بناء علاقة اجتماعية أو اقتصادية من دون

قدر من الثقة يمنح المشاركين في العلاقة المعنية شعورًا بالقدرة على التعامل معًا بارتياح. لكن شكل الثقة يختلف من مجتمع لآخر بسبب تباين الهياكل الاجتماعية ومراحل التطور الحضارية التي يعيش كل مجتمع في كنفها، ففي المجتمعات التي ما تزال تعيش في عصور ما قبل الصناعة، تأخذ الثقة سِمة العادة المترسخة في تقاليد المجتمع وقيمه ونسيجه الاجتماعي، ما يجعلها ثقة تقليدية، أما في المجتمعات التي تعيش في عصر الصناعة وما بعدها، فإن الثقة تأخُذ سمة الموقف الذي يعكس تفكيرًا عقلانيًا والتزامًا بقوانين وضعية ما يجعلها ثقة اجتماعية، وهذا يجعل الأولى تهتم أساسًا بالعلاقات الاجتماعية التي تنظمها التقاليد والقيم السائدة في المجتمع، ويجعل الثانية تركز أساسًا على العلاقات الاقتصادية التي تشكلها القوانين المرعية وتنظمها المبادئ التي تحكم السلوكيات العامة.

الثقة التقليدية والثقة الاجتماعية

تسود الثقة التقليدية ضمن حلقات الانتماء الصغرى، في نطاق العائلة والجِوار والعشيرة والقرية، وضِمن التجمّعات الصغيرة التي تقوم على مبادئ عقائدية مشتركة. أما الثقة الاجتماعية فتسود ضمن حَلقات الانتماء الكبرى، في نطاق المنظمات المهنية والدوائر الحكومية والتجمعات القائمة على مصالح متبادلة. وحيث إن العلاقات ضمن حلقات الانتماء الصغرى تميل بطبيعتها إلى البساطة والثبات ولا تخضع عادة لقانون، فإن الثقة التقليدية تميل أيضًا إلى الثبات، ما يجعلها تقوم بأدوار متشابهة في حياة المجتمعات التقليدية عامة. في المقابل، تميل الثقة الاجتماعية إلى التحول باستمرار بسبب تغير المصالح وتعديل القوانين، ما يجعلها تقوم بأدوار مختلفة في حياة المجتمعات الصناعية والمنظمات الاقتصادية وغير الاقتصادية. ولما كانت الثقة التقليدية سمة ثقافية، فإن صورها قلما تغيرت في حياة مجتمع تقليدي، فيما تتغير صور الثقة الاجتماعية في حياة كل جماعة تعيش في مجتمع حديث بسبب تغير المصالح والقوانين.

لما كان عالمنا يزداد تعقيدًا وتداخلاً كل يوم، حيث يزيد عدد المعاملات التعاقدية عبر العالم على المليار كل دقيقة، فقد أصبح من غير الممكن أن يعمل نظام بشكل طبيعي من دون ثقة اجتماعية. فالثقة التقليدية، وإن كان بإمكانها

أن تجعل الأمور أقلّ تعقيدًا والحياة مريحة، إلا أنها لا تستطيع ضمان سلامة المعاملات المالية والتجارية عبر المدن والدول والقارات. إذ لـيـس من الممكن، ولا من الحكمة، الثقة في شركاء تجاريين ينظرون إلى الأشياء من زوايا متباينة، ويقيّمونها تبعًا لمعاييرَ نابعة من ثقافات مختلفة. وهذا يجعل الثقة الاجتماعية المؤسسة على قوانين معترف بها وتعاقدات رسمية هي الوسيلة الوحيدة لضمان مصالح المتعاقدين كافة في صفقات تجارية والمشاركين في منظمات جماعية. مع ذلك، حين تنتقل المجتمعات من حضارة لأخرى، تشهد الحياة مزيدًا من التعقيد، وتشهد المجتمعات مزيدًا من التفسخ، ما يجعل القيم والتقاليد والأعراف، أي أسس الثقة التقليدية تنهار بسرعة. وهذا يتسبب في كل الحالات والأحيان في انحسار تلك الثقة قبل أن تتطور القوانين والمؤسسات في المجتمع الجديد بالقدر الكافي لخلق ثقة اجتماعية بديلة. من ناحية ثانية، لما كانت المؤسسات والقوانين تتغير ببطء فيما تتغير المصالح بسرعة، فإن كل المجتمعات التي تمر في مراحل انتقال حضارية تعاني عجزًا في الثقة، ما يقود إلى زيادة الاعتماد على الثقة التقليدية التي ينحصر دورُها ضمن نطاق حلقات الانتماء الصغيرة، وهذا يجعل من الممكن أن يكون هناك شخص أهلاً للثقة على مستوى العائلة، ولكن غير أهل للثقة على مستوى المجتمع، ما يؤدي إلى انتشار الشك والفساد والمحسوبية والازدواجية وضعف المسؤولية الاجتماعية في المجتمع.

دخلت الشعوب العريقة التي ازدهرت حضاراتُها في العصور القديمة والوسطى مثل العرب والفرس والهنود والصينيين مرحلة من الجمود الثقافي والتخلف العلمي والاقتصادي في القرن الخامس عشر، ما جعلها تغدو فريسة سهلة لقوى الاستعمار الغربي والرأسمالية العالمية. وما كادت شعوب آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية تتخلص من عبوديتها حتى وجدت نفسها أمام تحدياتٍ صعبة، كان من بينها حدوثُ انفجار سكاني، ونزوحٌ واسع من البادية والأرياف إلى المدن، وبطالة مستشرية، وتوجهات استهلاكية، وعولمة اقتصادية وثقافية. وقد تسببت تلك التحديات وما رافقَها من مشكلات في تراجع الثقة

التقليدية وحدوث عجْز كبير في الثقة في المجتمع، إذ فيما كانت الثقة التقليدية تتراجعُ بسرعة في المدن الكبيرة، لم تتطور القوانين بسرعةٍ موازية لتخلق ثقةً اجتماعية تحُل محلها، ما تسبب في فقدان الثقة بين الشعب والسلطة، وحدوث احتجاجات شعبية وقع آخرها في عام، إذ جاءت الاضطرابات التي اجتاحت تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا والبحرين لتعلنَ الثورة على الفقر والكبت السياسي والاستغلال. أما الاحتجاجات في الهند فقد جاءت كردّ فعل على تفشي الفساد، فيما تواصلت احتجاجات الفلاحين في الصين ضدّ رموز الدولة الذين قاموا بالاستيلاء على أراضيهم ومصادرةِ حقوقِهم والاستهانة بإنسانيتهم.

إن المجتمعات «**قليلة الثقة**» تملك الكثير من الثقة التقليدية ولكن القليل من الثقة الاجتماعية، ما يجعل العلاقات القائمة على العواطف والروابط العائلية تزدهر، فيما تتراجع العلاقات القائمة على العمل والإنتاج والمصالح. وبعكس ذلك تمامًا، تملك المجتمعات «**عالية الثقة**» الكثير من الثقة الاجتماعية، ولكن القليل من الثقة التقليدية، ما يجعل العلاقات القائمة على المصالح، وما يرتبط بها من نشاطاتٍ اقتصادية وعلاقاتِ إنتاج ومؤسسات تزدهر، فيما تتراجع العلاقات القائمة على العواطف والروابط العائلية. ولما كانت الثقة الاجتماعية أمرًا مهمًا لتنظيم العمليات المعقّدة، فإن المجتمعات «**عالية الثقة**» استطاعت تحقيق درجةٍ عالية من التصنيع والتقدم، فيما فشلت المجتمعات التقليدية في مجاراتِها وتحقيق نهضةٍ مماثلة. في المقابل، نجحت المجتمعات التي تستحوذ على الكثير من الثقة التقليدية في تعريف هُوياتها الطائفية والدينية، والحفاظ على تماسُك عائلاتها وتجمعاتها العقائدية.

إن أزمة الركود الاقتصادي الكبير التي بدأت في عام ٢٠٠٧ في الغرب تعطي مثالاً جيدًا على ما يمكن أن يحدُث في مجتمع يعاني عجزًا في الثقة. إذ إن مرور أمريكا في مرحلةٍ انتقالية من عصر الصناعة إلى عصر المعرفة جعلها

تخسرُ معظم ما كان لديها من ثقة اجتماعية بسبب تقادُم القوانين والتشريعات بسرعة، وفشلها في تطوير قوانين وتشريعات جديدة تحلُّ محل المتقادمة. وفي غياب الثقة تلك تراجعت المسؤولية الاجتماعية، ما شجع مديري البنوك ومؤسسات التمويل والاستثمار وشركات التأمين، المُتسلحين بسلاح الجشَع، على استباحة القوانين المرعية والتقاليد المتّبعة في محيط عملِهم، والتلاعب في الأسواق المالية وأسعار الفائدة وخلق «**منتجات مالية**» (Financial Products) استهدفت أساسًا استغلال الفقراء وكبار السن والمتقاعدين والأجانب والإثراء على حسابهم. ويمكن القول إن ما حدث منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين من تحولات مجتمعية تسبب في انحسار الثقة الاجتماعية التي نشأت في العصر الصناعي، ما جعل مجتمعات الغرب تعاني أزمةَ ثقة سيكون من الصعب استردادُها في ظلِّ هيمنة فلسفة السوق الحر، وثقافة الجشَع على المجتمع. أما الهند والمكسيك فتعطي أفضل الأمثلة على تراجع الثقة التقليدية وتخلف الثقة الاجتماعية وحدوث عجز في الثقة نتيجة لمرورها في مرحلة انتقال حضارية من الزراعة إلى الصناعة، ما يؤدي إلى شُيوع الفساد وغياب العدالة واستغلال الفقراء والضعفاء.

تعدّ اليابان، بناءً على تصنيف فوكوياما، مجتمعًا يتمتع بدرجة عالية من الثقة الاجتماعية، ما يجعلها قادرة على إدارة اقتصادها بكفاءة، وزيادة إنتاجية العامل باستمرار، وضمان سلامةِ المعاملات التجارية والمالية المختلفة، وتحسين مستوى معيشة المواطنين. كما أنَ من المفروض أن تكون اليابان قادرة أيضًا على ممارسة عمليات الخلق والابتكار بشكل طبيعي، وإدارة ما ينبثق عن تلك العمليات من نظم وعلاقات بسهولة. وهذا يعني أنه من المفروض أن يكون لدى اليابان، بسبب ما تتمتع به من ثقة اجتماعية عالية، اقتصادًا دائم التطور، وشركات خلاقة، ومؤسسات قادرة على خلق الثروات وتراكمها. لكن اليابان شهدت منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين مشكلات سياسية واقتصادية كثيرة تسببت في تراجع معدلاتِ النمو بوجه عام، وفشل النظام السياسي في

إدارةِ التحديات الجديدة، واتجاه الاقتصاد إلى الركود. وفي الواقع، كان عقد التسعينيات بالنسبة لليابان هو «**العقد الضائع**»، خرجت منه وقد فقدت روح الخلق والابتكار التي ميزت مؤسساتها الاقتصادية والعلمية لعقودٍ، وأضاعت إرادة التجديد والتطوير، وغابت عن سمائها تلك المقدرة السحرية على خلق الثروات وتكديسها.

يميل الناس في المجتمعات المفتوحة ذات الاقتصاديات الدينامية إلى الاهتمام بالمصالح أكثر من اهتمامهم بالقِيم والمبادئ، ما يؤدي إلى زيادةِ أهمية الثقة الاجتماعية وتراجع أهمية الثقة التقليدية. وتعدّ أمريكا مثالاً لمجتمع انعطفَ بسرعةٍ من الاهتمام بالمبادئ والقيم إلى إعطاء الأولوية للمصالح المجردة من القيم، حيث جاء الانعطاف مع التحوُّل إلى نظام السوق الحر وحدوث ثورتي المعلومات والاتصالات. ومع تراجع أهمية القِيم والمبادئ من الحياة الأمريكية، أصبحت التعاقدات الرسمية هي المُنظم لكل علاقة تقريبًا، ما جعل النجاح والفشل يفقدان بُعدهما المجتمعي، ويصبحان أحداثًا عادية لا تحمل تبعات اجتماعية أو حتى اقتصادية كبيرة. وهذا تسبب في تراجع المسؤولية الاجتماعية لدى رجال المال والأعمال والسياسة والإعلام على السواء، وجعَل من السهل التهرُّب من دفع الضرائب، وغضّ النظر عن مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص، وإهمال الفقراء، وشُيوع الفساد السياسي والاقتصادي على نطاق واسع.

وعلى سبيل المثال، باستطاعة أيّ أمريكي أن يعلن إفلاسَه قانونيًا، ويتخلص من ديونه من دون تبعاتٍ اقتصادية أو اجتماعية تذكر، ما جعل أكثر من ١,٦ ملايين أمريكي يعلنون إفلاسهم في عام ٢٠١١. ومع قيام العشرات من سماسرة المال بخداع الفقراء خلال السنوات القليلة التي سبقت أزمة الركود الكبير، إلا أن معظمهم احتفظ بالأموال التي سرقها ولم يخضع لمساءلة قانونية. إن هناك العديد من الأمريكيين الذين أصبحوا نجومَ مجتمع بارزين بعد إدانتهم بسرقة أموال عامة وارتكاب جرائم جنسية. وفي الواقع، تعدّ أمريكا الدولة الوحيدة في العالم التي يتمتع فيها شخصٌ مجرم وسيء السيرة بفرصة جيدة ليصبح

نجمًا وثريًا، فيما يتمتع شخصٌ أمين وحسنُ السيرة بفرصة أكبر ليموت من دون نجومية أو ثروة. أما في اليابان، حيث تؤدي القِيم والمبادئ دورًا مهمًا في حياة المجتمع، فإن الفشل الاقتصاديَّ تسبب في انتحار عدد من مديري الشركات في التسعينات هربًا من الوصمة الاجتماعية التي ترافق الفشل والفاشلين.

يقول فوكوياما إن المجتمع الصيني «لا يُنظمه دستور وقوانين تنبع منه، بل مبادئ أخلاقية كنفوشية تُغرس في النفوس» منذ الصغر. (Fukuyama, *Trust,* 84) لكن دور المبادئ الكنفوشية في الصين لا يختلف عن دور المبادئ الإسلامية في مصر وإيران والسعودية، أو دور المبادئ الكاثوليكية في إسبانيا والمكسيك والفلبين. وهذا يعني أنه ليس بإمكان عملية غرس مبادئ أخلاقية مرتبطة بدين أو فلسفة اجتماعية شمولية أن تفسر سبب تفاوت معدلات التقدم الاقتصادي والتصنيع في مجتمعات مختلفة. إنَّ سبب نهضة الصين اقتصاديًا، وفشل معظم المجتمعات الإسلامية والكاثوليكية في تحقيق نهضة مماثلة لا يعود إلى المبادئ الأخلاقية الكنفوشية، بل إلى قيام الصين بتقليدِ اليابان والتخلي عن الكثير من عاداتها وتقاليدها القديمة، وبدء عملية تحول ثقافي اجتماعي واسعة بعيدًا عن القيم الكنفوشية والماركسية على السواء. وهذا يعني أن بناءَ ثقة اجتماعية وتحقيق تنمية اقتصادية هما هدفان مجتمعيان لا يتحققان إلا من خلال خلق بيئة ثقافية اجتماعية وقانونية مواتية لحدوث نقلة حضارية.

وفي الواقع، وُصفتْ المبادئ الأخلاقية الصينية التي تحدث عنها فوكوياما وغيره بإعجاب بأسوأ ما يمكن أن توصف به أخلاقياتُ مجتمع. كتب هيجل قبل نحو ١٥٠ سنة يقول عن المجتمع الصيني: «لا يوجد هناك شرف، وليس لأي شخص حقوق فردية أمام الآخرين، إن ثقافة الاحتقار والانتقاص من قدر الآخرين مترسخة في الوعي الجماعي، إن الصينيين معروفون بالخداع كلما سنحت الفرصة، فالصديقُ يَخدع صديقه، ولا يوجَد شخص يمقُت الخداع، وإنهم يقومون بهذه الأعمال بحرفية كبيرة». (Georg Wilhelm Friedrich Hegel, *The Philosophy of History,* Dover Publications, 131).

إن ثقافة تُوصف بمثل هذه الصفات لا يمكن لها أن تخلق ثقة اجتماعية، ولا أن تُسهم في نهضة مجتمع، ما يعني أن نهضة الصين تعود لأسباب لا علاقة لها بأخلاقيات كنفوشية. وكما لم يُسأل هيجل في تلك الأيام عن مدى معرفته بثقافة الصين، وعما إذا عاش في قرية صينية ليتعرف إلى عادات وتقاليد الفلاحين فيها، لم يُسأل ألان جرينسبان أو لانديز عن مدى تمرسهم في عادات الصينيين أو المسلمين وتقاليدهم. إن خطورة مثل هذه الأحكام لا تقتصر على تزييف الحقائق، بل تحمل في طياتها نزعة عُنصرية تحاول التقليلَ من شأن شعوبٍ وديانات معيّنة. إن كل المدن الكبيرة في الدول النامية، مثل القاهرة ولاجوس ومانيلا، تشهدُ موت الثقة التقليدية بسرعةٍ، وميلاد ثقة اجتماعية مشوهة ببطء شديد. في المقابل، تشهد المدن الكبيرة في الدول الصناعية المتقدمة مثل باريس ولندن وروما ونيويورك، موت الثقة الاجتماعية ببطء، فيما يقف المجتمع عاجزًا عن وعي ما يجري حوله، غير قادر على إدراك الحاجة لتطوير القوانين والتشريعات القائمة لوقف تدهور ما لديه من ثقة اجتماعية. وفي الواقع لا يوجد فيلسوف غربي أو شرقي استطاع أن يشخص الحالة الراهنة في دول الشرق أو الغرب، بصرف النظر عن مدى تخلفها أو تقدمها، لأن إشكالية العجز في الثقة هي جزء من نظرية جديدة في فهم التاريخ قمت بتطويرها في كتاب نشر في عام ٢٠١٣ تحت عنوان: Global Economic and Cultural Transformation، وقامت بنشره دار Palgrave Macmillan

إن أيّ خطة لبدء عملية تنمية اقتصادية لا يمكن لها أن تنجح ما لم تكن الحوافر والعقبات مرنة بقدر كافٍ لتسهيل حُدوث تغير اقتصادي. لهذا يعود نجاح التجربة التنموية في دول جنوب شرق آسيا إلى قيام الدولة برسم خطة لإحداثِ تغيّرات أساسية في أوجه الحياة الاقتصادية وتحولات عميقة في أوجه الحياة الثقافية. وعلى العكس من ذلك، قامت خطط التنمية الاقتصادية في مصر وفنزويلا ونيجيريا بمحاولة إحداث تغيرات أساسية في الهياكل الاقتصادية من دون أن يصاحب ذلك خطط مماثلة لإحداث تحولات ثقافية اجتماعية، ما أدى

إلى فشل تلك الخطط وإضاعة عقود من التنمية والنمو. إن محاولات الحفاظ على التقاليد والقيم القديمة وإحياء العلاقات المنبثقة عنها، والفشل في خلق ثقة اجتماعية يقود في كل الحالات إلى حدوث عجز في الثقة، وانتشار الفساد، وتراجع المسؤولية الاجتماعية، وتكريس التخلف والتبعية.

تحافظ القيم والتقاليد والمواقف الثقافية على صلاحيتها طوال الفترة التي يعيشها المجتمع المعني في الحقبة الحضارية التي وُلدتْ الثقافة فيها وترعرعتْ في رحابها؛ لذا حين يدخل مجتمع فترةً انتقالية إلى حقبة حضارية لاحقة، تبدأ صلاحية العناصر الثقافية التقليدية في التراجع، ما يجعلها تتحول مع الأيام إلى عقبة تحول دون استكمال الفترة الانتقالية ودخول المجتمع الحقبة الحضارية التالية. وهذا يعني أن العادات والتقاليد والمواقف أمورٌ نسبية، وأن ما يصلح منها لزمن من المؤكد أن لا يصلح لزمن آخر، ما يجعل من الخطأ، ومن غير العدل أيضًا، مقارنة ثقافتين تعيشان في حقبتين حضاريتين مختلفتين. وعلى سبيل المثال، فيما يمكن مقارنة تقاليد ثقافية مصرية مع مثيلاتها في الهند أو الفلبين، لأن ثقافاتِ تلك البلاد تمرُّ بفترة انتقالية بين عصري الزراعة والصناعة، لا يجوز مقارنة تقاليد مصرية أو مكسيكية بتقاليدَ فرنسية أو أمريكية أو يابانية مشابهة.

إن تصنيف المجتمعات إلى فئتين تتمتع إحداهما بثقة اجتماعية كبيرة، فيما تتمتع الثانية بثقة اجتماعية قليلة، هي محاولةٌ لتفسير التفاوت في الإنجازات الاقتصادية بين مجتمع وآخر، إلا أنها لا تقدم تحليلاً لمشكلة التخلف، ولا وسيلة لمساعدة المجتمعات المتخلفة على النمو والنهضة، بل قد تُسهم في تكريس الشعور بالإحباط والقبول بالتخلف باعتباره قدرًا لا يمكن تغييره. إلى جانب ذلك، تهمل هذه النظرية حقائق مهمة تجعل الافتراضات التي تقوم عليها غير واقعية، والنتائج التي قد تتوصل إليها غير سليمة، إن لم تكن مضرة. ومما تهمله هذه النظرية:

١. أن الثقافة سمة حضارية تتحول عناصرها كثيرًا وجذريًا مع انتقال كلٍّ مجتمع من حقبة حضارية لأخرى.

٢. أن كل المجتمعات المتقدمة تنتمي لثقافة واحدة هي ثقافة الصناعة، ما يجعل تقاليدها ومواقفها وقِيمها وإنجازاتها الاقتصادية والتكنولوجية وما لديها من ثقة اجتماعية متقاربة.

٣. أن أثر الثقافة في الاقتصاد يعادل أثر الاقتصاد في الثقافة، وإن كانت الثقافة أكثر تأثيرًا في الاقتصاد حين يكون المجتمع مستقرًا، فيما يكون الاقتصاد أكثر تأثيرًا في الثقافة حين يمرّ المجتمع بفترة انتقال حضارية.

يحتاج كل فرد إلى مجموعة من الناس ينتمي إليها ويحصُل من خلالها على وجود اجتماعي ودور مجتمعي، لكن الفرد في سعيه للحصول على مركز اجتماعي يجد نفسه جزءًا من مجموعات عدة أو حلقات انتماء متعددة، يقوم من خلالها بأدوار مختلفة. وتبدأ تلك الحلقات بالأسرة، وتمرّ بحلقات طلابية وربما مهنية وطائفية ودينية وحزبية قبل أن تصل إلى الحلقة النهائية التي تجسدها الدولة والوطن والأمة. وعلى الطريق من حلقة الانتماء الصغرى إلى الحلقة الكبرى تتقلص درجة التزام الفرد تجاه كل حلقة يمر فيها، وما تقوم عليه من أفكار ومبادئ وقيم. وهذا يعني أن الثقة تكون قوية في محيط العائلة، جيدة في محيط العشيرة والقرية، ضعيفة في محيط المنظمة، وواهية في نطاق الدولة، وغير موجودة تقريبًا بين الفئات الاجتماعية المنتمية لعقائد متباينة. وبناء على هذا التحليل، يمكن القول إن ضعف الثقة الاجتماعية في المجتمعات التقليدية لا يعود إلى الثقافة أو الدين بقدر ما يعود إلى طبيعة الهياكل الاجتماعية والاقتصادية السائدة. فحلقات الانتماء الرئيسة في المجتمعات التقليدية هي تنظيمات هرمية تعطي رأس الهرم قوة كبيرة للتحكم في القاعدة، ما يقلص حرية الفرد وقدرته على تسلّق الهرم الاجتماعي وبناء علاقات مصلحية. وهذا يضعف إمكانات بناء ثقة اجتماعية، لأن الثقة التقليدية والثقة الاجتماعية لا تتعايشان جنبًا إلى جنب في مجتمع واحد، كما لا تستطيع إحداهما تعويض ضعف الأخرى، ولذا حيث تكون إحداهما قوية تكون الثانية ضعيفة.

حين يكون أساس تشكيل الجمعيات والجماعات هرميًا، كما هو الحال في المجتمعات التقليدية ومن بينها المجتمعات العربية، تزدهر الأنظمة الفردية

التسلطية وتتراجع الروح الديمقراطية. وحيث يكون تنظيم الجمعيات والجماعات أفقيًا، كما هو الحال في مجتمعات الغرب الصناعية، تزدهر الديمقراطية وتتراجع السلوكيات الاستبدادية. من ناحية ثانية، حيث تسود التنظيمات الهرمية مثل الجماعات العقائدية والطائفية، يصبح من المتعذر على أي عضو أن يحصُل على موقع اجتماعي أفضل من دون أن يخسَر شخص آخر موقعه أو جزءًا كبيرًا منه، ما يجعل حصيلة الحراك الاجتماعي تقترب من الصفر. وهذا يقود عادة إلى كبت المبادرات الفردية، وإضعاف قدرة المجتمع على تحقيق التنمية والنهضة. وحيث تسود التنظيمات الأفقية، يصبح من السهل أن يحصل شخص على موقع اجتماعي أفضل من دون أن يكون ذلك على حساب شخص آخر. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى إطلاق العنان للمبادرات الفردية الخلّاقة، ويجعل حصيلة الحراك الاجتماعي إيجابية، ما يُمكِّن المجتمع من تحقيق الكثير من التقدم بمفهومه المجتمعي الشامل.

تتصف الشعوب التي تعيش في عصور ما قبل الصناعة بضعف قدراتها على الإنتاج والاستثمار حتى حين يتوفر لها المال من دون عناء يذكر، إذ تميل تلك الشعوب إلى إنفاق أموالها على نشاطات استهلاكية وليس إنتاجية، كما تفعل أغلب الشعوب العربية والإفريقية المصدرة للنفط، وفيما قامت معظم الدول العربية النفطية بتشييد بُنية تحتية جيدة، فشلت في تنمية مواردها البشرية، وبناء رأسمال اجتماعي وتطوير ثقة اجتماعية، ما جعلها تفشل في تحقيق تنمية اقتصادية تمكنها من تقليل الاعتماد على صادرات النفط. وبدلاً من تبني استراتيجيات تنموية تقوم على إحداث تغيُّرات اقتصادية هيكلية وتحولات ثقافية اجتماعية، اتجهت النخب السياسة الحاكمة والنخب الثقافية المهيمنة على النشاطات الاجتماعية والثقافية في تلك الدول إلى تعزيز الروابطِ القبلية وتعميق الخلافات المذهبية، واستخدام المال والرشوة السياسية لتعزيز مواقعها السلطوية، والاهتمام بالحاضر على حساب المستقبل.

يتوقع روبرت لوكاس أن يشهد القرن الحادي والعشرون تنمية كل المجتمعات، إذ يقول «عاجلاً أم آجلاً سينضم كل شخص إلى الثورة الصناعية،

وإن اقتصادات كل الدول ستنمو بمعدلات تقترب من المعدلات السائدة في الاقتصادات الثرية، وإن الفروق في مستويات الدخل النسبية ستتلاشى، لأن من الممكن إطلاق الأفكار لتبدع، وانتقال الموارد إلى الأماكن التي تتيح لها الفرصة للحصول على عائدات مرتفعة». (Lucas, 166) هذه وجهة نظر تفاؤلية لا تعتمد على فرضيات واقعية، ما يجعلها ضربًا من خيال لا يمت لواقع الحال بصلة. ليس هناك شك في أن بإمكان كل شعب أن يتعلم ويستفيد من تجارب غيره وأن يحقق تنمية مجتمعية، لكن ليس لدى كل شعب ما يكفي من القدرة لاستيعاب المعارف التكنولوجية والعلمية المتراكمة بالسرعة المطلوبة لتحقيق النهضة واللحاق بركب الحضارة قريبًا. من المؤكد أن تحقق العديد من الشعوب تحسنًا ملموسًا في مستويات المعيشة في المستقبل، لكن من المشكوك فيه أن تتمكن كافة المجتمعات من الوصول إلى مستويات معرفية وتكنولوجية وثقافية واقتصادية واحدة أو حتى متقاربة. إذ إن اختلاف الثقافات وتباينُ مستويات التعليم وتباعد مستويات الدخل يجعل من شبه المستحيل أن تتباطأ خطوات الشعوب الثرية كثيرًا وأن تتسارع خطوات الشعوب الفقيرة في المقابل لغلق الفجوة بين الطرفين خلال سنوات أو عقود. مع ذلك، هناك احتمال أن ينهار الاقتصاد العالمي بسبب أزمة الديون التي تكاد تخنق اقتصادات دول الغرب الصناعية، ما يجعل الدول الغنية تتراجع وتقترب قطاعات شعبية كبيرة فيها من الدول الفقيرة؛ وهذا هو ما يحدث اليوم في اليونان وإسبانيا والبرتغال، وحتى فرنسا وبريطانيا وأمريكا.

فيما تقوم الثقة التقليدية بتعزيز الالتزامات المتبادلة والمسؤوليات الفردية في نطاق حلقاتِ الانتماء الصغرى، تقوم بإضعافِ الالتزامات والمسؤوليات في نطاق حلقات الانتماء الكبرى، لأن الأولى تأتي غالبًا على حساب الثانية. نتيجة لذلك، فيما تُسهم الثقة التقليدية وما ينبثق عنها من التزامات في تعزيز تماسك الأسرة والطائفة، والعناية بالفقراء وكبار السن والمرضى والمشردين، والحد من الجريمة والعنف، يُسهم ضعف الالتزامات المتبادلة في نطاق حلقات الانتماء الكبرى في خلق شكوك ومخاوف متبادلة تجعل من السهل وقوع نزاعات طائفية يصعب حلها أو حتى إداراتها بسهولة واحتواء تبعاتها.

وباختصار، الثقة الاجتماعية لا تنبع أساسًا من الثقافة، ورأس المال الاجتماعي ليس وجهًا من أوجه الثقة الاجتماعية، لأن الاثنين من صنع مجتمع غير تقليدي تغلب على حياته المصالح وتنظمه قوانين، وليس من نتاج ثقافة تقليدية موروثة، لكن هذا لا يمنع قيام ثقافة تقليدية بخلق ثقة اجتماعية ورأسمال اجتماعي، شريطة أن يتم إحداث تحولات عميقة واعية في بنية تلك الثقافة، وهو أمر بإمكان العمليتين الاقتصادية والسياسية المساهمة في تحقيقه؛ إذ تملك المجتمعات التقليدية التي لا تعتمد على جوهر عقائدي مقدس قدرة متواضعة على التحول والتغير بسبب مرونة ثقافاتها، ما يجعل بإمكانها خلق ثقة اجتماعية ورأسمال اجتماعي يمكن استثماره لبدء عملية تنموية، كما فعلت العديد من شعوب آسيا. لكن الثقافات التي تُشكل المعتقدات الدينية جوهرها تتصف بضعف قدراتها على التحول، لأنه لا يمكن لها أن تتحول بالقدر الكافي من دون أن يشمل التحول جوهرها الديني وما يرتبط به من أفكار وطقوس. وهذا يعني أن رأس المال الثقافي الذي يعكس قابلية الثقافة للتطور والتكيف يجب أن يضاف إلى غيره من رؤوس أموال مادية وبشرية واجتماعية وتكنولوجية، إذ فيما يُسهم وجوده في تعزيز فرص حدوث تحول ثقافي وتنمية، يُسهم غيابُه في إضعاف احتمالات التحول وتحقيق نهضة تقضي على أسباب التخلف والفقر والتبعية.

إنَّ التنمية رؤية استراتيجية لتطوير واقع اقتصادي واجتماعي وثقافي وسياسي إلى واقع أفضل، وبرنامج عمل لتغيير الواقع القائم كي يجسّد الرؤية المنشودة على الأرض. لذلك يمكن تعريف التنمية بأنها «**عملية مجتمعية تستهدف توظيف الموارد الطبيعية والبشرية والتكنولوجية المتاحة لنقل مجتمع تقليدي يعاني عوارض التخلف الثقافي والاجتماعي والعلمي والجمود الاقتصادي؛ إلى حالة تتصف بالتنمية المُستدامة تقوم بتحرير الناس من الحاجة المادية والظلم والبُؤس والجهل والمرض، ورفع مستوى حياة كلّ أفراد المجتمع**». وهذا يجعل الإنسانَ أداةَ العملية التنموية والمستفيدَ الأول من إنجازاتها.

إن الانتقالَ من عصر لآخر، أي الانتقال من عصر الزراعة والقبلية إلى عصر الصناعة، يعني في حقيقة الأمر نهضةً حضارية تشمَل مكوناتِ الثقافة وطريقة الحياة ونمط الإنتاج والهياكل الاجتماعية والاقتصادية السائدة. وهذا يعني أنه ليس بالإمكان تحقيق «نهضة اقتصادية» من دون تحوُّلات ثقافية واجتماعية عميقة، وأنه ليس بالإمكان تحقيق «نهضة ثقافية» من دون تطورات اقتصادية نوعية؛ في المقابل، تعني محاولات تحقيق نهضةٍ حضارية بالرجوع إلى التراث والعمل على إحيائه السير نحو الخلف بدلاً من السير نحو الأمام، ما يجعلُها شطحات فكرية ضالَّة تقود إلى تبديدِ المَوارد، وتكريس التخلف والإحباط، وإضعاف إمكانات حُدوث نهضةٍ في المستقبل تحرر الاقتصاد والإنسانَ والوطن من أمراضه.

التنمية المجتمعية عبارة عن عصفور جميل بحاجة لجناحين سليمين لكي يطير ويتمتع بحريته. وفيما يشكل المجتمع جسد ذلك العصفور، تشكل التطورات الاقتصادية والتحولات الاجتماعية الثقافية جناحيه، ومع أنه بإمكان كل عصفور أن يقفز ويركض في المكان بجناح واحدٍ، إلا أنه لا يستطيع أن يحلّق في الفضاء ويحافظ على حياته وتوازنه إلا بجناحين سليمين.

(٤)

التمكيـن الاقـتصـادي لـلشبـاب

والعوائق التي تحدّ منه في الوطن العربيّ

دة. هناء الصديق القلّال*

مقدّمة

يهدف هذا البحث إلى تحفيز التعلّم، وتبادل وجهات النظر في التحدِّيات، والفرص المتاحة، والحلول الممكنة لقضية التمكين الاقتصادي للشباب، بوصفه سبيلاً رئيسًا نحو استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في البلدان العربية. ويأتي التمكين الاقتصادي على رأس أولويات هذا الاهتمام. ومن هذا المنطلق فإن العمل على تضافر الجهود كافة أصبح ضرورة قصوى لمواجهة التحديات التي يتعرَّض لها الشباب، خاصة في سوق العمل وعلى المستوى الاقتصادي. فلا يمكننا تحقيق التمكين الاقتصادي دون أن إحداث تمكين في كل مجالات الحياة والعمل، فالتمكين الاقتصادي سيفرض التطرّق إلى كل العوائق التي تعرقل التنمية المستدامة للشباب.

والشباب هم مورد بشري رئيس للتنمية، وعناصر فاعلة في التغيير الاجتماعي الإيجابي. وتوظيفهم واستثمار حماستهم وقابليتهم للإبداع، مع

---

* أكاديمية متخصصة في القانون الدولي، ووزيرة سابقة للتعليم العالي في ليبيا ٢٠١١، وباحثة في مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنيّة، وعضو منتدى الفكر العربي/ليبيا.

توفُّر دعم الإبداع التكنولوجي لديهم بشكل خاص، سيساهم إلى درجة كبيرة في تحقيق الأهداف الإنمائية للمنطقة العربية. وإن توسيع الخيارات والفرص وبناء رأس المال البشري المطلوب لتقدُّم البلدان، من أجل مجتمع متنوع مبنيٍّ على المعرفة، سيتطلب تركيزًا أكثر وتنسيقًا أكبر، واستثمارًا للموارد لتمكين الشباب.

لقد عزَّزت الأمم المتحدة التزامها بالشباب (من سنّ ١٥ إلى سنّ ٢٤)، وذلك من خلال توجيه وتنسيق استجابات المجتمع الدولي للتحدّيات التي تواجه الشباب في القرن الحادي والعشرين، عن طريق تبنّي استراتيجية دولية «برنامج العمل العالمي للشباب لغاية سنة ٢٠٠٠ وما بعدها» لمعالجة شؤون الشبان والشابات بفاعلية أقوى، ولزيادة فرصهم للمشاركة في المجتمع، وبالتالي تمكينهم اقتصاديًا.

ومن أجل تمكين الشباب اقتصاديًا وتعزيز انتمائهم ومشاركتهم بصورة فعلية وفعّالة والاستفادة من خدماتهم، تحتاج الدولة إلى تنمية قدراتهم ومهاراتهم الشخصية والعلمية والعملية، لتتيح لهم فرصة التقدُّم والتطور في الساحة السياسية، لضمان مستقبل الوطن.

ولتمكين الشباب اقتصاديًا يجب أن يُتاح لهم التعبير عن آرائهم وأفكارهم تجاه جميع القضايا العامة التي تهم المجتمع. ويجب منحهم فرصة المشاركة في تحديد الأولويات التي يحتاجها المجتمع، والمشاركة في اتخاذ القرارات. وللحفاظ على قدرات الشباب لا بد من أن نقف على مشكلاتهم ومعالجتها قدر المستطاع.

وإلى اليوم لم تنجح المنطقة العربية في تمكين الشباب وتوفير التنمية المستدامة لهم، بالرغم من وجود إدارات ومؤسسات تعنى بالشباب، وبرامج كثيرة تدعم الحركة الشبابية وتستثمر المواهب. فبالرغم من وجود عدد كبير من الأشخاص ذوي الكفاءة والقادرين على قيادة هذه البرامج، ما زالت المنطقة العربية غير قادرة على القيام بالتنمية والتمكين المطلوبين للشباب، مما ترتب عليه توجُّه كثير منهم إلى الالتحاق بالجماعات المتطرفة.

أولاً: التمكين الاقتصادي للشباب

كان التشغيل الكامل هدفًا محوريًا في سياسات الاقتصاد الكلي في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي. لكن هذا الهدف لم يعد جزءًا من الخطط العالمية في فترة تثبيت الاستقرار عقب الصدمة النفطية في عامي١٩٧٣ و١٩٧٩. واليوم يجب التركيز على السياسات التي تلتزم بالتشغيل الكامل، وتشجيعها، لكي يكون التقدم مستندًا على أُسس متينة، قابلاً للاستمرار. فمن الضروري العمل بمبدأ التعميم على سوق العمل، ويقصد به حصول كل فرد على فرصة للعمل لقاء أجر لائق. وقد لا يكون الانخراط في العمل المدفوع الأجر خيار كل فرد، ولكن مبدأ التعميم يفتح الباب لأن يكون الخيار متاحًا لكل فرد.[١]

وينطوي مبدأ التشغيل الكامل على فوائد اجتماعية؛ إذ تترتب على البطالة تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة، وتؤدي إلى خسائر دائمة في الإنتاج، وتراجع مهارات العاملين وإنتاجيتهم. ونتيجة للخسائر في الإنتاج وما يرافقها من تراجع في الإيرادات الضريبية، لا بد من زيادة الإنفاق العام لدفع تعويضات البطالة. فالبطالة لفترة طويلة مصدر مخاطر على صحة الإنسان النفسية والجسدية، وتؤثر على نوعية الحياة وعلى مستوى تعليم الأطفال. وترتبط البطالة أيضًا بارتفاع معدلات الجريمة والانتحار والعنف، وتعاطي المخدرات، وغيرها من المشكلات الاجتماعية. فالفوائد التي تعود على المجتمع من التمكين الاقتصادي لا تُعَدُّ ولا تحصى.[٢]

ويساهم العملُ في تحقيق الاستقرار والتماسك الاجتماعي، ويبني قدرة الفرد على التصدي للصدمات ولحالات عدم اليقين التي قد تجعله فريسة سهلة لمن يغرونه للانخراط في الجماعات المتطرفة. وبالرغم من كل النوايا

---

(١) تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤: المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر، مكتب الأمم المتحدة الإنمائي. http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr14.pdf

(2) *Ibid*

الحسنة ما زال الشباب في المنطقة العربية يعانون، وبالرغم من كل الوعود والمحاولات ما زال تمكين الشباب اقتصاديًا ضعيفًا جدًا، نتيجة لكثير من العوائق التي تحدُّ من تمكينهم.

ثانيًا: العوائق التي تحد من تمكين الشباب اقتصاديًا

بالرغم من تمكُّن المنطقة العربية- في القرن العشرين- من إحراز تطور في العديد من نواحي التنمية الإنسانية، وتمكُّنها من خَفْض معدل الفقر وعدم المساواة بدرجة كبيرة، وقدرتها على تحقيق ذلك مرة أخرى في القرن الحادي والعشرين، إلا أنها لم تتطور بالسرعة التي تطورت بها مناطق أخرى. ويعود ذلك بشكل رئيسي لافتقار المؤسسات الحكومية للشفافية والمساءلة. ونجد كذلك أن مشاركة المرأة في العمل وفي الحياة السياسية والمهنية أقل مما هي عليه في بلدان العالم الأخرى، وما زال الوضع الحالي للبلدان العربية في عام ٢٠١٥ غير بعيد- بل أسوأ مع الصراعات وانتشار التطرف والحروب- عمّا تمت الإشارة إليه في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢[٣]، الذي يتعلق بخلق الفرص للأجيال القادمة. فالمنطقة العربية تعاني من توفير الخيارات الاجتماعية والاقتصادية للشباب لإبعادهم عن التطرف، وأيضًا لم تستطع إلى اليوم تحقيق ما يجب عليها للانضمام كشريك كامل إلى مجتمع المعلومات والاقتصاد العالمي القائم على المعرفة، لتتمكن من التصدي لآفة البطالة بشقّيْها الإنساني والاقتصادي، والتي تؤثر على البلدان العربية أكثر من تأثيرها على أي منطقة نامية أخرى.

وتعاني البلدان العربية اليوم من التحديات نفسها التي أظهرها التقرير الصادر في العام ٢٠٠٢، إضافةً إلى انتشار التطرف، وظهور داعش في أغلب البلدان العربية، وسلبياتها على الشباب وعرقلة تمكينهم اقتصاديًا. فالبلدان

(٣) تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢ -http://www.palestineremembered.com/download/UNDP/ArabicVersion/Ar-Human-Dev-2002-ArabicVersion.pdf

العربية لم تتمكن من تمثُّل العناصر التي تساعد في بناء التنمية الإنسانية في الوطن العربي، وهي:

- احترام الحقوق والحريات الإنسانية بوصفها حجر الزاوية في بناء الحكم الصالح الذي يحقق التنمية الإنسانية.
- تمكين المرأة العربية عبر إتاحة جميع الفرص، خاصة تلك التي تمكِّن من بناء القدرات البشرية للبنات والنساء على قدم المساواة.
- تكريس اكتساب المعرفة وتوظيفها بفعالية في بناء القدرات البشرية، وتوظيفها بكفاءة في جميع صنوف النشاط في المجتمع.

ونجد أنَّ واقع الشباب العربي يعاني من جملة أزمات تقف في طريق تمكينه اقتصاديًا، أبرزها:

١. النزاعات والعقوبات والاضطراب السياسي تحبط التنمية وبالتالي التمكين الاقتصادي[٤]

أضر الاضطراب السياسي والنزاعات العسكرية والعقوبات الدولية والحصار باقتصادات عديدة في المنطقة العربية، مما أدى إلى انخفاض الإنتاجية وإلى عدم استقرار الأسواق. وما تزال بعض البلدان تناضل لتسترد عافيتها من تداعيات الحروب؛ إذ خرجت منها مثقلة بالديون، الأمر الذي ضَيَّق خياراتها في مجال الإنفاق العام. فقد وجدت جميع البلدان المتضررة نفسها تواجه مشكلات اجتماعية وسياسية واقتصادية. وعادة ما ينتج عن الحروب نموٌّ بطيء وبنى أساسية مدمَّرة، وتشرذم اجتماعي وركود في القطاع العام. كما عانت بعض البلدان من تضخُّم مفرط وانخفاض حاد في قيمة العملة، وانخفاض عائدات العملة الأجنبية. وقدً انعكس هذا كله مباشرة على تنمية الشباب وتمكينه اقتصاديًا.

(٤) تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢.

وقد جاء في «تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩»[٥] تحت عنوان: «تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية» أن أمن الإنسان شرط ضروري لتحقيق التنمية البشرية، وأنَّ انعدام وجوده في البلدان العربية يزعزع خيارات الناس الذين يعيشون فيها. ولا يُختَصَر مفهوم أمن الإنسان بمسألة البقاء على قيد الحياة وحسب، بل يشمل أيضًا الحاجات الأساسية، مثل الحصول على المياه النظيفة والمسائل المتعلقة بنوعية الحياة. وغالبًا ما تهدّد أمن الإنسان في البلدان العربية مجموعةٌ من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية غير العادلة، كما يهدّده التنافس على السلطة والموارد بين فئات منقسمة.

وقد حدّد التقرير عددًا من الوسائل التي يمكن للبلدان العربية من خلالها تدعيم أمن الإنسان، منها: تعزيز حكم القانون، وحماية البيئة، والمحافظة على حقوق المرأة، ومجابهة الفقر والجوع، ورفع مستوى الصحة العامة، وإنهاء الاحتلال والنزاع المسلح، لتوفير بيئة سليمة لتمكين الشباب اقتصاديًا.

٢. نقص الحرية[٦]

قمع الحريات في البلدان العربية من الأسباب التي تُضعِف التنمية الإنسانية، ويُعدُّ أحد أكثر مظاهر تخلُّف التنمية السياسية. فنمط الحكم يتَّسم بوجود جهاز تنفيذي قوي يسيطر على جميع أجهزة الدولة. ويشير استخدام مقياس نقص الحرية إلى أن الناس في المنطقة العربية كانوا الأقل استمتاعًا بالحرية على الصعيد العالمي في تسعينيات الألفية الأخيرة، وأيضًا في ٢٠١٥. وبعد بارقة أمل قصيرة نتجت عن بدايات ثورات الربيع العربي، عادت أغلبية بلدان المنطقة إلى تقييد الحريات وانتهاكات الحقوق الإنسانية.

(5) http://www.un.org/ar/esa/ahdr/ahdr09.shtml

(٦) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢.

وتؤكد مجموعة المؤشرات للتمثيل والمساءلة المشتقة من قاعدة أخرى من البيانات الدولية، المستوى المتدني للحرية في المنطقة العربية. وتشتمل هذه المجموعة على عدد من المؤشرات التي تقيس مظاهر متنوعة للعملية السياسية والحريات المدنية والحقوق السياسية واستقلال الإعلام. وتأتي المنطقة العربية في المرتبة الأخيرة وفق ترتيب مناطق العالم على أساس حرية التمثيل والمساءلة.

٣. نقص تمكين المرأة[٧]

تعاني المرأة في غالبية البلدان العربية من عدم المساواة في المواطنة وفي الحقوق القانونية، وعدم الاستفادة من قدراتها اقتصاديًا، مما يجعلها أكثر عرضة للبطالة. وتعاني الشابات من عدم المساواة في الفرص، وهو ما يتضح من الوضع الوظيفي والأجور، ومن التمييز الوظيفي القائم ضد المرأة، مما يؤثر على شريحة واسعة من الشباب، وبالتالي يؤثر على التنمية وإنتاجية المجتمع.

٤. نقص الحكم الصالح[٨]

لا يمكن إدراك درجات التنمية الإنسانية، ومن ثمَّ تحقيق التمكين الاقتصادي للشباب في الأقطار العربية ما لم تُوفَّر أسبابُها، وتؤسَّس شروطها، من خلال تحقيق الحكم الصالح. وهذا يتطلب إصلاح جوهر الحكم، من خلال إصلاح مؤسَّسات الدولة وإعلاء صوت الناس. ومن أهم المؤسسات التي يجب أن يتصدى لها الإصلاح مؤسَّسة التشريع، التي تعتبر حلقة الوصل الأساسية بين جهاز الحكم والشعب. فتحرير الطاقات البشرية ليتم تمكينها اقتصاديًا في الأقطار العربية يتطلب تمثيلاً سياسيًا شاملاً في مجالس تشريعية فاعلة، تقوم على انتخابات حرة وأمينة وكفؤة ومنتظمة. كما ينبغي أن يستصحب هذا الإصلاح إعادة هيكلة الإدارة العامة. فالحكومات وموظفو القطاع العام بحاجة

(7) *Ibid*.
(8) *Ibid*.

إلى أداء مهامهم بشفافية وبشكل فعال وكفؤ. كما أن مؤسسات القطاع العام بحاجة إلى إعادة هيكلة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار والنمو، من أجل القضاء على الاحتكار، والتخلُّص من الفساد والمحاباة. فالحزم في محاربة الفساد والمحاباة من الخطوات المهمة لتمكين الشباب اقتصاديًا. فمثل هذه التجاوزات تحبط مبادرات الشباب، وتحرم الجدارة والإبداع مما يستحقانه من مكأفاة وتقدير. فالحرمان واللامساواة في القدرات والفرص أكثر استشراء وفتكًا من فقر الدَّخل.

ويشكل التطوير القانوني صلب عملية التطوير المؤسسي في الدول العربية، لأن سيادة القانون -كما تتمثل في المؤسسات القانونية والقضائية- هي حجر الأساس الذي تبنى عليه مؤسسات الحكم الأخرى، بما في ذلك نزاهة التمثيل النيابي وعدالته، وكفاءة مؤسسات الدولة. وينبغي أن يركز إصلاح النظام القضائي في البلدان العربية على أن يكفل القانون والإجراءات الإدارية المرتبطة به حقوق المواطنين، وأن يكون متَّسقًا مع حقوق الإنسان الأساسية، وبخاصَّة الحقوق المتصلة بحرية التعبير والتنظيم، التي يكفلها ويحميها قضاء مستقل ينفِّذ حكم القانون بنزاهة. وقد تم وضع برنامج عمل لتحقيق ذلك في أول مؤتمر عربي معنيٍّ بالعدالة في عام ١٩٩٩، الذي أصدر إعلانًا باسم «إعلان بيروت بشأن العدالة.»

٥. نقص المعرفة[٩]

إضافةً لنقص القدرات الذي تسببه نواقص النظام التعليمي، توجد ثغرات خطيرة في المعرفة تتضمن الآتي:

(٩) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣: نحو إقامة مجتمع معرفي
http://www.palestineremembered.com/download/UNDP/ArabicVersion/Ar-Human-Dev-2003-ArabicVersion.pdf

وأيضًا أنظر تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢.

شكَّلت النفقات العلمية عام ١٩٩٦ نسبة ١٤ , ٠٪ فقط من الناتج الإجمالي العربي، مقارنة بـ ٦ , ٢٪ لكوبا و٩ , ٢٪ لليابان عام ١٩٩٥. ونجد أن الاستثمار في البحث والتطوير أقل من سُبع المعدل العالمي.

إن استخدام المعلوماتية في الدول العربية أقل من أي منطقة أخرى في العالم، فلا تتجاوز نسبة مستخدمي الإنترنت ٦ , ٠٪، ويملك ٢ , ١٪ فقط من المواطنين العرب حاسوبًا شخصيًا.

لقد اتسعت الفجوة الرقمية بين البلدان العربية والعالم المتقدِّم. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى أن تقانة المعلومات والاتصالات بحكم طبيعتها ذات قابلية عالية للاحتكار والدمج، وإلى ارتفاع كلفة إنشاء البنية التحتية لقنوات المعلومات فائقة السرعة، وإلى تزايد هجرة العقول العربية إلى الخارج، وأخيرًا إلى الاختلال الشديد في توزيع نطاق موجات الاتصال الأثيري بين الدول المتقدمة والنامية. فقد أصبح الفضاء المعلوماتي مكانًا تسود فيه القوى العالمية المتقدمة معظم مناطقه وزواياه.

وثمَّة تفاوت معلوماتي كبير بين البلدان العربية، حتى تلك التي تتساوى في مستوى التنمية البشرية. وتوجد عوائق تعمل على توسيع هذه الفجوة الرقمية داخل كل دولة عربية، أهمها عامل اللغة. فما زالت السياسات العربية التي تحاول التصدي لفجوة المعلومات تركِّز على البنية التحتية لقطاع الاتصالات. ومع أهمية هذا فإن مثل هذه السياسات لن تؤدي إلى النتائج المرجوة ما لم تقم الدول العربية بإيلاء اهتمام مماثل لعنصر المحتوى. فمعظم المواد المتاحة على الإنترنت متاحة باللغة الإنجليزية، وهي لغة لا يتقنها إلا قليل من المواطنين في المنطقة. وستؤدي قلَّة المواد المتوفرة على الإنترنت باللغة العربية إلى حرمان المواطن العربي من المنافع المرجوة في عصر المعلومات.

٦. أزمة التعليم والبحث العلمي والتأهيل المستمر

المعرفة هي عماد التنمية، وتزداد أهميتها في عصر العولمة الذي يتسارع فيه التغيير التكنولوجي على نحو لم يُعهَد من قبلُ. فالمعرفة سلعة ذات منفعة عامة تدعم الاقتصاديات والبيئة السياسية والاجتماعية. ولن يكون ممكنًا التغلُّب على فجوة المعرفة إلا من خلال العمل في ثلاثة ميادين مترابطة ومتكاملة، وهي: استيعاب المعرفة، واكتسابها، ونشرها.

ويعتبر التعليم أهم طريقة لاستيعاب المعرفة. ومن الأولويات ضمان تعليم أساسي شامل عالي الجودة، والنهوض بالتعليم العالي، والقضاء على الأمية، فضلاً عن ضرورة توفير فرص التعليم مدى الحياة لخريجي النظام التعليمي. فالتعليم مدى الحياة لم يعد مسألة كمالية، بل ضرورة لاستيعاب المعرفة في عالم متطور متسارع في زمن المنافسة الدولية الحادة. والتعليم حق إنساني أساسي وغاية في حد ذاته، وهو وسيلة مهمة لتحسين الرفاه، من خلال تأثيره على الإنتاجية وجوانب الحياة الأخرى، مثل الصحة، وفي المجال الاقتصادي، مما يحفِّز على التمكين الاقتصادي للشباب، ويفتح الأبواب للخروج من كثير من الأزمات الاجتماعية.

وإلى جانب استيعاب المعرفة من الضروري اكتساب المعرفة من خلال احترام العلم والمعرفة وتشجيع الإبداع والابتكار، واستخدام الاكتشافات الجديدة، لزيادة الإنتاجية والدخل وتحسين رفاهية الإنسان. ومن الضروري تشجيع نشاطات البحث العلمي والتطوير المرتبط بالعملية الإنتاجية، ودعم بيئة تمكين القطاع الخاص من استخدام المعارف الجديدة في الاستجابة لقوى السوق، إضافةً إلى جني المعرفة المنتشرة في أماكن أخرى وتكييفها، وذلك عن طريق الانفتاح على ما تقدِّمه بقية الدول، مع ضرورة نشر المعرفة، من خلال نشر المعلومات وتخفيض تكاليف الحصول على هذه المعلومات، من خلال تقوية تقنية المعلومات والاتصالات، وتوفير فرص لا سابق لها في التعليم.

- **أزمة التعليم**[١٠]

كشف التقرير الذي أصدره مركز التعليم العالمي في مؤسسة بروكينجز "Brookings" المختصة بقضايا جودة التعليم في العالم النامي[١١] الصادر في فبراير ٢٠١٤ عن التحديات التي تواجه النظم التعليمية في العالم العربي، وأبرزها افتقاد الربط بين التعليم من أجل حياة منتجة وتوظيف الشباب، وأوصى بضرورة اتخاذ إجراء عاجل لتطوير المهارات الأساسية لدى الأطفال والشباب، لتمكينهم من التقدُّم في المدارس، وإيجاد فرص عمل لائقة تناسب سوق العمل في المستقبل الذي سيحيون فيه.

كما ذكر التقرير أن الاستثمار المبكِّر في حياة الأطفال هو أحد أهم الاستثمارات التي يمكن للدول القيام بها، وأكَّد أن التعليم المبكِّر يحسِّن من قدرات التعلُّم والتحصيل المدرسي وإنتاجية سوق العمل. وأشار إلى أنه كلما بكّرنا بالاستثمار زاد العائد الاقتصادي. وينتقد التقرير عدم الاهتمام بقضايا التعليم في الوطن العربي، ويدعو لتسليط الضوء على قضية التعليم وفتح حوار مجتمعي حول هذه القضية المحورية. عدم التركيز في البلدان العربية على مرحلة الطفولة التي تسبق مرحلة الشباب- وهي الأساس الذي يتحدد على ضوئه واقع ومستقبل جيل الشباب، والطفولة بواقعها الراهن- يفرض عليها العيش في أزمات متنوعة. فالطفل بدءًا من تكوينه لا يلقى العناية الكافية من أسرته من حيث الغذاء والعناية الصحية والنفسية والاجتماعية، وبخاصة في الأسر الفقيرة؛ إذ يقدَّر عدد السكان الفقراء في الوطن العربي حاليًا بـ ٩٠ مليونًا، فانصراف رب الأسرة لأكثر من عمل واحد بغية تأمين الحد الأدنى لمعيشة الأسرة يؤدي إلى عدم التعايش مع أطفاله، وعدم مشاركته لمشكلاتهم وتطلعاتهم. أضف لذلك جهل كثير من الأمهات بأصول تربية الأطفال، وارتفاع

---

(١٠) تقرير التنمية الإنسانية العربية للأعوام ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٩.

(11) http://www.brookings.edu/~/media/research/files/interactives/2014/arab%20world%20learning%20barometer/arabworld_learningbarometer_en.pdf.

عدد الأشخاص في الأسرة الواحدة، وصعوبة الحصول على منزل مناسب. زد على ذلك عدم توافر رياض الأطفال المناسبة كمًّا ونوعًا، واكتظاظ الطلبة في المرحلة الابتدائية في صفوف لا تصلح مطلقًا للعملية التعليمية، فعدم إتاحة فرص لتنمية مواهب الأطفال، يحرم الأطفال من نيل حقهم في الرعاية المادية أو المعنوية، بل ينشأ معظمهم في أجواء متوترة قلقة غير متوازنة، تؤثر جميعها على مستقبل مسيرة حياتهم برمتها.

إننا إذ أردنا حقًا العناية بالشباب فلا بد لنا من العناية أولاً بالأطفال. فأيُّ تربية لا تبدأ في هذه المرحلة بالذات تعتبر ناقصة ومبتورة، وبالتالي لا يمكن تعويضها. ويشدد التقرير على أنه لا يمكن تحسين نتاجات التعلّم من دون معالجة مشكلة النقص في أعداد المعلمين وفي جودة التدريس، وأشار إلى دراسة أجرتها منظمة اليونسكو، تؤكد أنه توجد في الوطن العربي ثاني أكبر فجوة على مستوى العالم من حيث التدريس بعد الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

كما نجد أن الوطن العربي يحتاج إلى إيجاد ٥٠٠ ألف وظيفة إضافية، واستبدال ١,٤ مليون مدرّس ممّن سيتركون المهنة، حتى يصل إلى مستوى التعليم الأساسي العالمي. ويشدد التقرير على أن الحكومات وحدها لا يمكن أن تحسِّن جودة التعليم، ويؤكِّد أن القطاعات الخاصة والأهلية لا بد أن تشارك في عملية التحسين، لأنها من أهم المستفيدين من نتائج التعلّم عالي المستوى، وذلك بسبب أنَّ الأطفال والشباب سيشكلون الكوادر العاملة لديها في المستقبل.

ويرصد تقرير *Brookings* الانخفاض الكبير في عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس بمقدار ٣,١ ملايين طفل عربي منذ العام ٢٠٠٢ حتى الآن، كما أن هناك ٨,٥ ملايين طفل بعيدون عن التعليم، أغلبهم فتيات من المجتمعات الفقيرة والريفية، المتضررة من النزاعات والصراعات. فـ ٥٦٪ من الأطفال في المرحلة الابتدائية لا يتعلمون شيئًا في أثناء وجودهم في المدرسة، و٤٨٪ في المرحلة الإعدادية. ومع أن الفتيات أقل التحاقًا بالمدارس من الفتيان،

إلا أنهن أكثر نجاحًا في الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى الإعدادية والثانوية، كما يتفوّقن على الفتيان من حيث التعلّم، ولكنهنَّ أقل حظًا في التعيين في الوظائف من الشباب.

ويقدَّر عدد طلبة الوطن العربي في المراحل كافة بأكثر من ٧٥ مليونًا في عام ٢٠٠٠. وهذا العدد الهائل سلاح ذو حدين، فإن استطعنا تحقيق تعليم فعالٍ ينسجم مع حاجات المجتمع ويلبي طموحات خطط التنمية، ويواكب التغيرات والتطورات العالمية، فإنَّ كل ذلك سيُحدِث ثورة اجتماعية واقتصادية في غضون سنوات محدودة.

أما إذا بقي التعليم في الوطن العربي على وضعه الراهن- مع كل الجهود التي بُذِلت للرفع من مستواه، ومع الطفرة المالية التي أصابت أكثر أرجاء الوطن العربي في السبعينيات نتيجة ارتفاع أسعار البترول، وبالتالي عائدات الوطن العربي، والآن قد زالت هذه الطفرة والوطن العربي يعيش تراجعًا مستمرًا في دخله القومي، ويُتوقَّع له مزيد من التراجع في السنوات القادمة بسبب عوامل عديدة داخلية وخارجية- فإن مخارج التعليم على مختلف مستوياتها ستشكل مزيدًا من العبء على المجتمع بكامله. وبدلاً من أن تقوده للأمام، فإنها ستكون قوة كابحة لتقدُّمه وتطوره، وبخاصة أنَّ عدد خريجي الجامعات في عام ٢٠٠٠ أصبح قريبًا من ١٢مليون إنسان.

إن من أهم الصعوبات التي تواجه عملية التعليم في الوطن العربي، ضعف الإنفاق على التعليم في الوقت الراهن، فلا يتجاوز الإنفاق ٣٠ مليار دولار سنويًا، والمطلوب كحد أدنى لكي يكون هذا التعليم فعالاً ونافعًا، إنفاق ما لا يقل عن ٦٠ مليار دولار سنويًا، ومع الزمن سترتفع الحاجة إلى ١٠٠ مليار دولار، وهو ما يعادل مجمل عائدات النفط العربي الحالي.

وما زالت المدارس والجامعات تعاني من عدم فعالية الخطط الدراسية والمناهج، وسوء النظام التعليمي، وضعف وسائل التعليم، ونقص الكوادر

التعليمية والإدارية وعدم تطويرها. ويغلب على هذا التعليم الأسلوب النظري والتعليب، كما أنه لا يخضع للمراقبة والتقييم والمتابعة بل يسير على هواه، وينأى عن التعليم التطبيقي العملي. كما يعجز هذا التعليم عن خلق عقول مبدعة وأيدٍ ماهرة، وما زال التعليم بمراحله كافة بعيدًا عن إمكانية ربطه بحاجات المجتمع وسوق العمل ومطالب التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا ما يجعله عاجزًا عن مواكبة روح العصر علميًا وتكنولوجيًا.

وعلى البلدان العربية إدراك الحقيقة التالية، وهي أن كل ما تنفقه على التعليم يتحول إلى قوة كامنة، سرعان ما تنطلق من عقالها وتحقق ريعية متصاعدة. ويجب التذكر أن أصحاب التعليم الفعال هم من ذوي المردودية العالية في الربح والتطور الاقتصادي والاجتماعي.

- **أزمة البحث العلمي**[١٢]

تتنافس جميع دول العالم حاليًا فيما بينها على من يملك أكثر عدد من العلماء والباحثين ولا سيما الشباب منهم. ويعتمد أهم مقياس للتقدم في العالم على نسب الشباب المبدعين، وعلى نسب العلماء الذين تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة، فكلما كان الشاب عالمًا في سنٍّ مبكرة كانت أمامه فرص زمنية أطول لتطوير إبداعه وعلمه والوصول إلى أرقى المستويات. وتدرك جميع دول العالم أهمية العلماء، فهم الأساس لتطور المجتمع وزيادة الدخل الوطني، ومستوى متوسط دخل الفرد. ولا يمكن لأمة من الأمم بلوغ مرحلة الرفاهية دون العلم والتكنولوجيا. ويؤدي الإنسان والتنمية البشرية الدور الأساسي والأهم في الارتقاء بالعلم والتكنولوجيا. فلم تستطع أمريكا الوصول إلى هذا المستوى الرفيع في

(١٢) التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية: البحث العلمي في الوطن العربي: مؤشرات التخلف.. ومؤشرات التميز، مؤسسة الفكر العربي، ٢٠٠٩، http://www.arabthought.org/sites/default/files/report٣.pdf

وأيضًا: علي البومحمد وسميرة البدري، واقع البحث العلمي في العالم العربي ومعوقاته، The Second International Arab Conference on Quality Assurance in Higher Education (IACQA›2012), http://se.uofk.edu/multisites/UofK_se/images/stories/se/papers/51.pdf

العلوم والتكنولوجيا إلا بعد أن استقطبت الكثير من العلماء من الداخل والخارج، ويقدَّر حاليًا أن نحو ٥٧٪ من حملة الدكتوراه ليسوا من أصل أمريكي، كما أن ثلث الذين حازوا على جوائز نوبل ليسوا أيضًا من أصل أمريكي.

وتشير كثير من الإحصائيات إلى أن إجمالي الإنفاق على البحث والإنماء في الجامعات وفي مراكز البحث والإنماء بلغ ٢,٣ مليار دولار عام ١٩٩٠، بعد أن كان في حدود ٢,٣ مليار دولار عام ١٩٨٥ ؛ أي ما يعادل ٠,٥٧ من إجمالي الناتج القومي في المنطقة العربية. وهذه النسبة ضئيلة إذا ما قورنت بالدول المتقدمة، فهي بالمتوسط ٢,٩٢٪ من إجمالي الناتج القومي. إن الباحثين مؤهلون أكثر من غيرهم لكي يصبحوا علماء حقيقيين، ولا يجوز بحال من الأحوال الاستهانة بهذا العدد؛ إذ يفوق ما كانت تمتلكه أمريكا أو إنكلترا أو ألمانيا إبان الحرب العالمية الثانية. لكن من المؤسف أن علماء العرب في ميدان البحوث والإنماء دون المستوى المطلوب كمًّا ونوعًا، ولا يتعدى أداؤهم ١٠٪ مما هو مطلوب عالميًا، حيث من المفروض على العالِم أن يقدِّم بحثًا واحدًا أو اثنين على الأقل في كل سنة، كما أن أكثر البحوث العلمية التي تُقدَّر بـ ٦٠٪ من مجمل البحوث هي لصالح الدول الأجنبية، وأن الثروة العلمية العربية على ضآلتها وشدة حاجة الوطن العربي لها لا تحسن الاستفادة منها؛ إذ يستفيد منها الغريب أكثر.

ويعود ضعف إنتاجية الباحثين إلى أبرز الأسباب الآتية[١٣]:

١. ضعف دخل العالِم أو الباحث مقارنة بغيره من الذين لم يحصلوا على شهادات جامعية عليا ويعملون في مجالات التجارة أو إدارة الأعمال، أو في الصناعة والخدمات، ناهيك عن التباينات بين أجور العاملين في القطاعين العام والخاص.

٢. ضعف الإنفاق على البحث العلمي.

٣. غياب التخطيط العلمي السليم، وعدم توافر التجهيزات والوسائل

(١٣) عبد الرحمن التيشوري، **الشباب العربي مشاكل وحلول**، الشبكة العربية للصحة النفسية الاجتماعية، ٢٠٠٥، أيضًا **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣**.

العلمية الجيدة والمتطورة في مراكز البحوث والجامعات في أكثر الدول العربية، فالمتوافر منها لا يستفاد منه. كما نجد كذلك عدم توافر المراجع العلمية، وعدم دخول الحاسوب على نطاق واسع في هذه المراكز.

٤. عدم قناعة معظم الحكومات العربية بجدوى الأبحاث العلمية في رفع مستوى الإنتاجية والدخل القومي ومستوى دخل الفرد، وعزوف القطاع الخاص بشكل شبه نهائي عن إجراء البحوث العلمية لديه، بخلاف ما هو حاصل في الدول الصناعية المتقدمة، حيث يشارك القطاع الخاص بـ ٤٠-٦٠٪ من مجمل البحوث الصادرة.

٥. سيطرة البيروقراطية والروتين والمركزية الشديدة على كثير من مراكز البحوث، مما يؤدي إلى إضعاف دورها وانزياحه تدريجيًا إلى الهامش.

الحاجة للتأهيل المستمر[١٤]

يعاني التعليم النظامي بمختلف مراحله من التخلف والقصور، وعدم القدرة على اللحاق بركب التقدم العلمي والتطور التكنولوجي الحاصل في العالم، مما وضع كثيرًا من الدول في المأزق المحرج، ولا سيما المشرفين على الأمور التربوية وعلى التنمية الاقتصادية. والسؤال الكبير الذي يمكن أن يُطرح هو: كيف يمكن أن نطوِّر خريجي المدارس والمعاهد والجامعات بحيث يكون بمقدورهم استيعاب العلوم الحديثة والتطورات الصناعية المتلاحقة، مع العلم أن جميع الكتب العلمية والتكنولوجية لمختلف مراحل التعليم، بما في ذلك التعليم الجامعي في العالم، أصبحت متخلفة، وما إن تتم طباعة كتاب إلا وتكون نظريات وتطورات تكنولوجية جديدة قد ظهرت؟ وبمعنى آخر؛ لا يوجد كتاب علمي يُدرَّس أو كتاب علمي متوافر في المكتبات إلا وأصبح متخلفًا عن عصره، حتى إن المتابع يركض وراء النشرات الدورية والمجلات العلمية لعلَّه يجد فيها ما ينشده، مما حدا بجميع الدول وبخاصة الدول المتقدمة إلى اعتماد نظام التأهيل المستمر، الذي يمكن أن يخضع له، بدءًا من العامل العادي حتى المسؤول بمستوى رئيس

(14) *Ibid*.

مجلس الوزراء، وبات على الجميع ضرورة حضور ندوات نظرية وعملية تمتد من عدة أيام لعدة أسابيع بل لعدة أشهر، كل سنة أو بين فترة وأخرى.

وإذا أراد الوطن العربي الارتقاء إلى مستوى الدول المتقدمة لا بد له من إيلاء نظام التأهيل المستمر الأهمية التي يستحقها. ولا يمكن لعملية التأهيل المستمر أن تتم وتتحقق إلا إذا أعاد الوطن العربي ترتيب أولوياته، وشارك في تبنيها الحكومات والمؤسسات العامة والخاصة والأسر والأفراد، من أجل إعداد الشباب للحاضر والمستقبل؛ إذ ثبت أن التأهيل المستمر استطاع رفع إنتاجية الإنسان في الدول المتقدمة سبعة أضعاف خلال القرن الماضي، بينما نجد أن إنتاجية الإنسان العربي تتراوح من ١٥-٢٠٪ من إنتاجية الإنسان في الدول المتقدمة على أحسن تقدير، بل تشير كثير من الإحصائيات إلى أن إنتاجية الإنسان العربي لا تتجاوز ٣٦ دقيقة عمل فعلية يوميًا.

٧. الفجوة بين متطلبات سوق العمل والمهارات[١٥]

وصل تقرير Brookings إلى خلاصةٍ هي أن الدراسات المسحية التي أجراها القطاع الخاص في الوطن العربي تؤكد أن أزمة المهارات في المنطقة ساهمت في تعميق أزمة العمالة، وأشار إلى تفاقم الأزمة مع النمو السريع في التعداد السكاني للشباب. فـ ٥٥٪ من السكان هم دون سن الـ ٢٤ عامًا، أما من هم دون سن الـ٣٠ عامًا، فيبلغ عددهم ٦٧٪. وعلى الرغم من ذلك، فإن معدل التوظيف الإجمالي يزداد بنسبة ٣,٣٪ سنويًا، إلا أن هذا النمو لا يكفي لاستيعاب التزايد في أعداد الفئة العمرية العاملة.

---

(١٥) أحمد العشماوي، **التنافر بين المهارات وسوق العمل في العالم العربي**،
http://www.britishcouncil.org.eg/symposium/thought-pieces/skills-mismatch-arab-world-critical-view

وأحمد العشماوي، مبادرة منظمة التمويل الدولية الإقليمية «**التعليم من أجل التوظيف**»،
http://www.alaraby.co.uk/supplementeducation

ويعطي التقرير[١٦] مثالاً على مصر، ففي منتصف السبعينيات من القرن الماضي وجد حوالي ٨٠٪ من الشباب وظائف لهم في المؤسسات العامة أو الحكومية، إلا أن مثل هذه الفرص لم تعد موجودة اليوم، حيث إن عوامل العرض والطلب هذه قد أدت مجتمعة إلى رفع معدلات البطالة بمعدل ١٠٪.

ومع تراجع القطاع العام أصبح الشباب العرب يعتمدون أكثر على الفرص التي يقدِّمها لهم القطاع الخاص. وفي حين أن الاستثمار الخاص يشهد نموًا إلا أن الدراسات تشير إلى انعدام المؤهلات المتوافرة، مما يشكل عائقًا أمام عملية التوظيف.

وفي هذا السياق أصدر البنك الدولي تقريرًا عام ٢٠١٣[١٧] منطلقًا من الدراسات المسحية التي تجريها شركات القطاع الخاص، أوضح فيه أن حوالي٤٠٪ من أصحاب الأعمال في القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يَعتبرون النقص في المهارات من أهم العوائق التي تقف في طريق تيسير الأعمال ونموِّ الشركات. وتُعدُّ هذه النسبة هي الأكبر مقارنة بجميع المناطق النامية حول العالم.

ويصاحِبُ أزمة امتلاك المهارات بين الشباب وتأثيرها على التوظيف وارتفاع معدلات البطالة، ظهور أزمة أخرى، هي ظروف العمل السيئة لمن يعملون. فمن بين الشبان والشابات الحاصلين على وظائف في مصر يوجد ما نسبته ٢٨٪ يعملون في القطاع الرسمي العام والخاص، منهم ١٨٪ يعملون في القطاع العام و١٠٪ يعملون في القطاع الخاص، أما الباقي٧٢٪، فيعملون في القطاعات الصغيرة والصغيرة جدًا دون عقد عمل، أو ضمان وظيفي أو ضمان اجتماعي.

---

(١٦) مركز التعليم العالمي في مؤسسة بروكينجز
http://www.brookings.edu/~/media/research/files/interactives/2014/arab%20world%20learning%20barometer/arabworld_learningbarometer_en.pdf

(١٧) التقرير السنوي للبنك الدولي ٢٠١٣
https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/16091/9780821399385Arabic.pdf?sequence=2

ويجب التأكيد أن نقص المهارات الفنية تؤثر على قابلية التوظيف لدى القوى العاملة، وتشكِّل عائقًا كبيرًا يحد من التنمية الاقتصادية وتحسين التنافسية العالمية في معظم دول المنطقة. ومن الضروري في هذه المرحلة التي تمر بها البلدان العربية التركيز على الحاجة الماسَّة لتغيير العقلية التي تعتقد أن التدريب والتعليم المهني والتقني هما أداة هامشية للتقليل من الأثر الاجتماعي للمتسربين من المدارس وذوي الأداء الضعيف، حتى تنظر إلى هذا الفرع كأداة لجعل جانب العرض في العمل متناسبًا مع طلبات القطاع من العمال المهرة المطلوبين لتيسير التنمية الاقتصادية المستدامة.

إن سوء أداء قطاع التدريب والتعليم المهني والتقني بشكل عام، والفجوات بين المهارات من جهة والمطلوب في سوق العمل من جهة أخرى، إنما هي نتائج ممارسات متجذرة في النظام، أو نتجت عن غياب بعض جوانب الممارسات الحسنة التي أثبتت نجاعتها في بعض الأقاليم في إنشاء بيئة تعلُّم قائمة على الطلب. وتفتقر معظم أنظمة التدريب والتعليم المهني والتقني في المنطقة إلى النوعية المطلوبة، والارتباط المطلوب بسوق العمل، وتفشل في خلق قوى عاملة تنافسية.[١٨]

وفي ظل المنافسة العالمية المتنامية، والتغيرات الديمغرافية التي بدأت تظهر، والتقدم التكنولوجي المتسارع، والعوامل السياسية في المنطقة التي تشهد انتفاضات شبابية، فإن قضية الفجوة بين المهارات وسوق العمل أصبحت في واجهة الجدل السياسي في معظم الدول العربية. وهذا التنافر بين المهارات ومتطلبات سوق العمل لا يقتصر فقط على نقصها، وإنما يشير أيضًا إلى حالة يكون فيها الخريجون يتمتعون بمؤهلات ومعرفة ومهارات تفوق متطلبات الوظيفة في بعض الأحيان، فقد تعاني بعض القطاعات من النقص، بينما تواجه أخرى فائضًا في التعليم الذي يفوق الحاجة. وكلما استغرقت هذه الفجوة وقتًا لردمها، فإنها تفرض تكاليف حقيقية على الأفراد والمؤسسات والمجتمعات.

(١٨) أحمد العشماوي، **التنافر بين المهارات وسوق العمل في العالم العربي** (مرجع سابق).

ونظرًا لأهمية وجود المهارات المناسبة للوظائف، وأهمية النظر في تبعثر المعلومات حول هذه الفجوة، تقدِّم الأقسام الفرعية التالية نظرة معمقة لصانعي القرار على مستوى الإقليم، والممارسين حول أهم الأسباب التي إما أن تساهم في خلق هذا التنافر بين العرض والطلب من ناحية المهارات، أو تتسبب في غيابها كليًا في النظام، مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين العرض والطلب.[١٩]

الخلاصة

إن غياب النظم الوطنية الشاملة والناجحة للمعايير الوظيفية[٢٠] تسبب الكثير من المشكلات والعوائق التي تحد من تمكين الشباب اقتصاديًا. وقد نجد في بعض دول المنطقة جوانب محدودة لضمان الجودة من خلال عمل مؤسسات متخصصة، ولكننا لا نجد نظامًا وطنيًا شاملاً للمعايير الوظيفية يتيح لمؤسسات التعليم الأساسي والعالي ومراكز التدريب والتعليم المهني والتقني استخدامه عند تطوير برامجها، أو يمكِّن أرباب العمل من الرجوع إليه عند تقييم حاجاتهم واتخاذ قرارات التوظيف. علاوة على ذلك، فقلَّما يُدعى أرباب العمل للمشاركة في وضع البرامج القائمة والمؤهلات بحسب طلباتهم، بينما بدأت العديد من الدول في مناطق أخرى غير المنطقة العربية بوضع أطر عمل وطنية للمؤهلات، أو طوّرت أوصافًا وظيفية لهذه العملية، بالتركيز على قطاعات رئيسة منحتها الأولوية، بوجود تعاون وثيق ومشاركة واسعة من أرباب العمل من خلال جهات أو اتحادات ناجزة لأرباب العمل.

وإلى جانب العمل على خلق نظام شامل لضمان الجودة والمعايير الوظيفية، فسوف تحتاج المنطقة إلى النظر في عملية تطوير المناهج وتدريب المعلمين، والتفاعل مع أصحاب العمل لخلق توازن، ومزيج صحي بين المهارات العملية والنظرية والتخصص المحدد، والمهارات العامة المتعلقة بقابلية التوظيف لدى الطلبة، حتى يكون لديهم خيارات أوسع عند التخرج. وكذلك العمل على الحكم

---

(19) Ibid.

(٢٠) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠١٣.

الصالح، وتمكين المرأة، وتوطين المعرفة مع توفير مناخ قانوني يحمي سيادة القانون، وبالتالي محاربة الفساد وانتهاكات الحقوق الإنسانية، ومحاربة الإفلات من العقاب، وتوفير بيئة منفتحة تحمي الحريات الإنسانية، وتحمي الشباب من التهميش والضياع، ومن ثمَّ الوقوع فريسة للانحراف أو التطرف.

الاقتراحات والتوصيات

١. ضرورة وعي الحكومات والشعوب، وإدراك الحاضر وما يتربص بنا في الحاضر والمستقبل؛ إذ من دون الوعي وإرادة التغيير والعمل لا يمكن أن نفعل شيئًا، أو أن نصل إلى أي هدف، وخاصة مع انتشار الإرهاب في المنطقة.

٢. استغلال كل الطاقات والموارد للخروج بالشباب من دائرة الإحباط والمواقف السلبية إلى دائرة النور والمشاركة الفعالة الإيجابية في بناء الوطن.

٣. الارتقاء بالجودة وإتقان ما نعمل.

٤. ضرورة الاعتماد على العلم والتكنولوجيا والبحث العلمي، بوصفها المصادر الأساسية من أجل نهوض المجتمع العربي، كذلك لا بد من الحفاظ على الكفاءات العلمية وتطويرها وتحقيق طموحاتها كمًّا ونوعًا.

٥. ضرورة السعي الجاد للانتهاء من الأمية في الوطن العربي لكونها تمنع أي تقدم حقيقي في الوطن، أو تخفيضها على الأقل.

٦. ضرورة الاهتمام بالمرأة وتفعيل دورها في جميع أنشطة الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٧. ضرورة زيادة الحريات الديمقراطية وتشجيع المنظمات والأندية الشبيبية والاتحادات الطلابية والنقابات، وكل ما يرتبط بالشباب من أنشطة ومجالات الإبداع الرياضية والفنية والثقافية، وتشجيع أنواع الهوايات كافة.

٨. ضرورة إعادة النظر في كافة مراحل التعليم النظامي، وتطوير خططه ومناهجه وطرق تدريسه ووسائل الإيضاح، ونوع الكتب المدرسية والجامعية، وربطها بخطط التنمية والأهداف الاستراتيجية. كما أن المطلوب تحسين الأوضاع المالية والمعاشية والعلمية للعاملين كافة في هذا المجال، واعتماد التأهيل المستمر للجميع.

٩. ضرورة اعتبار الإنسان العربي أسمى ما في الوجود، وهو الوسيلة والغاية، وضرورة ترجيح القيم الإنسانية والروح الجماعية على القيم المادية والفردية والاستهلاكية.

١٠. ضرورة الاهتمام المتزايد بالطفولة ورعايتها وتأمين حقوقها وحاجاتها، وتحسين دور الحضانة والمدارس وتطويرها، وتشجيع الأطفال على اللعب وممارسة الهوايات المختلفة، وتفجير الطاقات الخلّاقة لديهم، وتشجيعهم على التعبير عن الذات لنخلق منهم مبدعين مستقبلاً.

١١. ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، ولا سيما ذات التجربة الحديثة الناجحة مثل اليابان، وبعض الدول النامية التي تطورت حديثًا مثل الصين، والهند، وتايوان، وكوريا الجنوبية، وكوبا، والبرازيل، وغيرها.

المراجع باللغة الإنجليزية

1. WEF Youth Unemployment Arab World Report 2012. http://www.weforum.org/community/global-agenda-councils/youth-unemployment-visualization-2013
2. A Generation on the Move: Insights on the Conditions, Aspirations and Activism of Arab Youth. http://www.unicef.org/media/files/Summary__Report__A__GENERATION__ON__THE__MOVE__AUB__IFI__UNICEF__MENARO__.pdf
3. UNESCO science report. 2010: the current status of science. http://unesdoc.unesco.org/images/0018/001899/189958e.pdf
4. Regional Overview: Youth in the Arab Region. 2010. http://social.un.org/youthyear/docs/Regional%20Overview%20Youth%20in%20the%20Arab%20Region-Western%20Asia.pdf
5. Arab Youth Strategising for the Millennium Development Goals (MDGs). United Nations Development Programme.. 2006. http://www.un.org/esa/socdev/unyin/documents/arabyouthmdgs.pdf
6. The Arab World Learning Barometer. Arab Youth: Missing Educational Foundations For A Productive Life? http://www.brookings.edu/~/media/research/files/interactives/2014/arab-world-learning-barometer/arabworld__learningbarometer__en.pdf

(٥)

متطلبات الاقتصاد العربيّ من تأهيل الشباب الجامعيّ

نموذج عملي للاستجابة لهذه المتطلبات

أ. خلدون ضياء الدين*

مقدمة من خلال خبرة شخصية

أمضيت في عملي مهندسَ تطوير عشر سنوات في شركتين سويسريتين من أعرق الشركات في مجالهما. وفي هذه السنوات العشر لم يكن باستطاعتي إتمام إنجاز ما كان مطلوبًا من حلول ومن أعمال تقنية ما لم أتلقَّ المساعدة الفنية اللازمة لإتمام هذه الأعمال من فريق الفنيين المتخصصين، الذين كانوا يقومون بعملهم بناء على ما كنت أتصوره وأُصمِّمه وأُدرِّسه.

لاحقًا؛ في عملي الحالي في الجامعة، لا يمكنني أن أتصور نفسي أعمل ما أعمل وأنتج ما أنتج لولا مساعدة فريق من المساعدين المتخصصين، الذين يكملون العمل بناء على التعليمات المُعطاة لهم على نحو دقيق وفعّال.

---

* رئيس مركز الشرق الأوسط وإفريقيا لإدارة الأعمال - جامعة زيوريخ للعلوم التطبيقية/سويسرا.

في هاتين المرحلتين من حياتي المهنية وجدت أن الدور الذي يؤدّيه هؤلاء الفنيون- وليسوا كلهم من خريجي الجامعات- دور أساسي في تقدُّم العمل؛ إذ إنه يسمح لأمثالي بالتفرغ لمهام التصميم والتخطيط والتفكير الاستراتيجي دون الاهتمام بتفاصيل التنفيذ، مما يجعل نتيجة هذا العمل الجماعي جد منتجة، ويميز العمل بالسرعة والحِرَفية.

ذات يوم سألت أحد الفنيين البارعين ممن عملوا معي: لماذا لا تدرس الهندسة وتكون مهندسًا؟ فأجابني: لماذا؟ قلت له: يزيد راتبك وتكون النظرة الاجتماعية لك أفضل. فقال: لا يهمُّني أن أكسب بضع مئات قليلة من الفرنكات شهريًا مقابل أن أبذل جهدًا كبيرًا في تحصيل علم أنا أملك جزءًا لا يستهان به منه، ثم إنني اجتماعيًا مرتاح، فالجميع يقدِّرون دوري في العمل، سواء في المعمل هنا أو في إطار الأسرة أو بين الأصدقاء.

الشباب، العلم، والاقتصاد

هذا الثلاثي مرتبط ببعضه ارتباطًا وثيقًا. فالشباب عماد أي إنتاج وتقدُّم اقتصادي، فهم الذين يحملون على عاتقهم المنظومة الاجتماعية في مجتمع ما، وهم الذين يضعون اللَّبِنات الواحدة تلو الأخرى لبناء اقتصاد دائم ومتطور. فالنموّ الاقتصادي لا يتم ما لم يساهم فيه العنصر الفعال في المجتمع وهم الشباب. والاقتصاد هو شريان الحياة وأُسُّها الذي من دونه لا تستقيم الأمور في أي مجتمع. ومن البَدَهِيِّ أن عمل الشباب هذا يحتاج إلى إمكانيات، أهمها القدرة على العمل، والمؤهلات والكفاءات التي تأتي قبل الإمكانيات المالية مثلاً، أو القوانين الناظمة للعمل. فأكبر الطاقات المالية لا يمكن توظيفها بشكل مثمر دون المؤهلات والكفاءات، ولا القوانين الناظمة يمكنها أن تقيم اقتصادًا، حيث لا يوجد من تنطبق عليه القوانين! ومن المفروغ منه أن أفضل المؤهلات والكفاءات لا يمكنها العمل في فراغ أو فوضى قانونيين، أو من دون مردود اقتصادي.

من هنا يمكن القول إن العلاقة بين هذا الثلاثي علاقة تكامل وترابط وتأثير متبادل. ومن دون إهمال العناصر الأخرى في هذه العلاقة، يمكننا تلخيص هذا الترابط عبر الشكل الآتي:

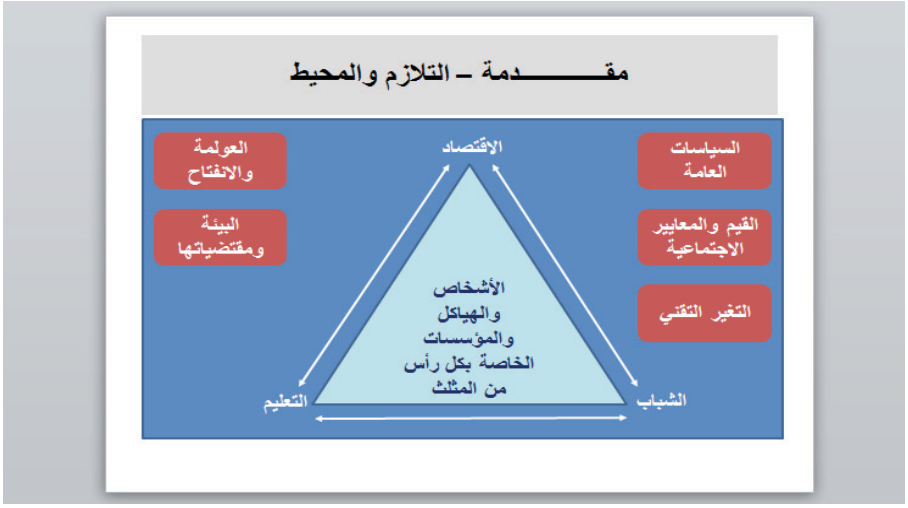

ويمكن تلخيص ما فيه بأن الاقتصاد الناجح هو الذي يقوم على سواعد شباب يمتلكون مؤهلات وكفاءات تؤهلهم للقيام ببناء هذا الاقتصاد الناجح، الذي بدوره يدعم المؤسسات العلمية القادرة على تأهيل هؤلاء الشباب. وهذا الاقتصاد نفسه هو الذي يحقق من خلال مردوده تطلعات الشباب نحو حياة أفضل. أما بقية العناصر في الشكل، فهي عناصر مهمة ومكملة للثلاثي الأساسي.

وبسبب ضيق المجال، ومن أجل سلاسة الدراسة سنركز في البحث على الشباب وأحد أكبر همومه وهي البطالة، وعلى الاقتصاد ومطلبه من تأهيل الشباب حتى يستوعبهم ويلبوا احتياجاته، ليكون محقِّقًا بدوره لتطلعات المجتمع، وعلى التعليم بوصفه وسيلة لجعل الشباب قابلين للاستيعاب في ذاك الاقتصاد. وفي هذا الصدد سنحدد أنفسنا بالعالم العربي، مع نظرات مقارنة إلى العالم بشكل عام، قبل أن نستقي بعض الخبرات والتجارب من دول أخرى سبقتنا على طريق التقدم الاقتصادي.

البطالة الشبابية والتركيبة السكانية في العالم العربي

من المسلَّم به اليوم أن النقص في احتمالات العثور على عمل مناسب كهدف لتحقيق المشاركة الاقتصادية لقطاع واسع من المجتمع العربي، وبشكل خاص الشباب، شكَّل حافزًا من الحوافز الأساسية لما سُمِّيَ بالثورات العربية التي مرت وتمرُّ بها منطقتنا.

فسوق العمل غير المنظم وغير الفاعل كمنظومة، وضعف الطلب على العمالة بسبب ضعف الحالة الاقتصادية العامة، وعدم وجود تطلعات على المستوى الاستراتيجي، ونقصان التوافق بين السياسة الوطنية أو القومية وبين قطاع الاقتصاد، والتنافس بين القطاعين العام والخاص، مع تدخل لقطاع غريب الشكل في بلادنا وهو القطاع المسمى بالمشترك، وضعف الإدارة، ونقص الكفاءات، كلُّها لم تستطع استيعاب الطاقات الشبابية المنخرطة في سوق العمل.

ومن العناصر الأساسية التي ذكرناها قضية ضعف الطلب على العمالة. ويكمن خلف هذا الموضوع أمر خطير على المجتمع، وهو ضعف التوافق بين المطلوب من مهارات في سوق العمل والمؤهلات المقدمة من النظم التعليمية لشريحة الشباب تحديدًا (وهم الذين يمثلون٥٠٪ من السكان) مما يحول دون مشاركتهم الفاعلة في سوق العمل، ومن ثمَّ فاقم الوضع، وربما ساعد على قيام ثورات الربيع العربي.[1]

ولو نظرنا إلى هذه الثورات لرأينا أنها لم تنطلق –عمومًا– على يد شباب متعلم تعليمًا جيدًا، بل انطلقت من رحم مطالبات واحتياجات شباب فَقَدَ التعليم

(1) Source: Assaad, R. and F. Roudi-Fahimi (2007), 'Youth in the Middle East and North Africa: Demographic opportunity or challenge?'. Reference Bureau MENA Policy Brief, April, 2014.

الجيد؛ شباب لا تتواءم معلوماتهم ولا تدريبهم ولا مهاراتهم مع متطلبات عالم متقدِّم ومتغيِّر بسرعة[٢].

ومما يزيدُ في خطورة البطالة الشبابية وضعف المشاركة الشبابية في الحياة الاقتصادية، اتساعُ القاعدة الشبابية في البلاد العربية مقارنة مع متوسط القاعدة الشبابية في العالم.

فالإحصاءات تخبرنا أن ٥٠٪ من السكان في العالم العربي تحت ٢٥ سنة! وأن ٨٥ مليون شاب يعيشون اليوم في المنطقة العربية، وأن هذه النسب ستزداد في السنوات القادمة؟ ولو قارناها مع مناطق أخرى في العالم لوجدنا أن الفارق كبير، مما يسمح لنا بالقول– دون الدخول في التفاصيل– إن التركيبة السكانية عنصر مهم عندما نفكِّر في الواقع الاقتصادي للمنطقة العربية.

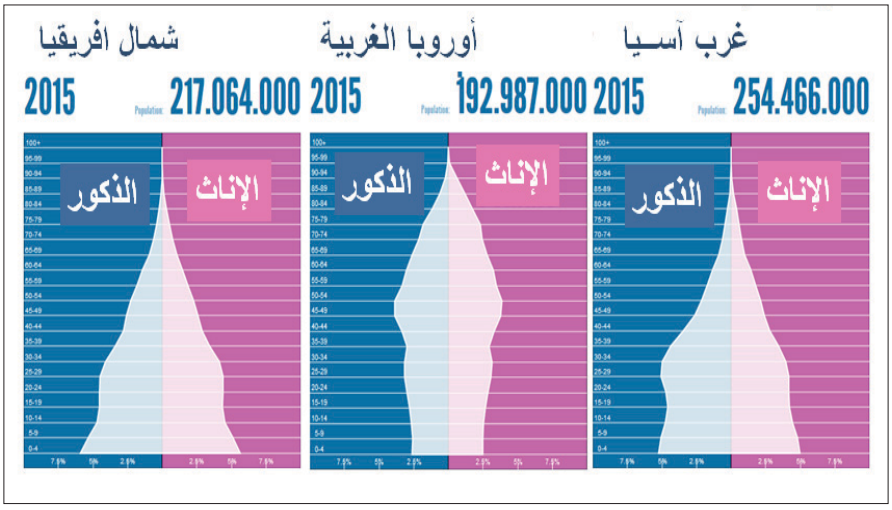

(2) Source: The Role of Education in the Arab World Revolutions ; By: Anda Adams and Rebecca Winthrop center for universal education at Brookings.

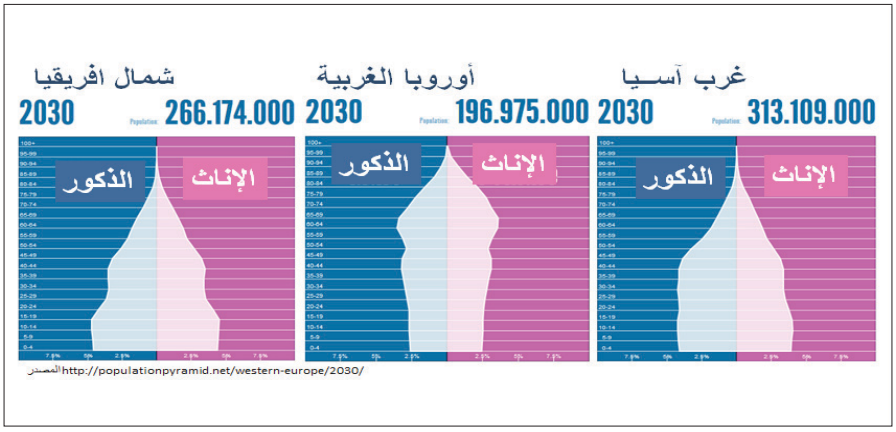

وفي الحقيقة فإنَّ لهذه التركيبة السكانية حدَّين:

١. حدّ إيجابي، إذا ما تم استغلال التركيبة السكانية وخاصة شريحة الشباب كمقوم من مقومات النجاح والتميز والتفوق، وتم الإعداد والتأطير الصحيحين لجعل هذه الشريحة منتجة وفاعلة.

٢. حدّ سلبي، إذا أصبحت هذه التركيبة السكانية وشبابها- الذين يشكلون غالبيتها- عبئًا على المجتمع والدولة والشباب أنفسهم.

البطالة الشبابية وظواهرها وعلاقتها بالتعليم

تُعدُّ البطالة ثاني مشكلة تؤرق الشباب العربي بعد غلاء المعيشة، التي حصلت على٦٧٪ من اهتمام الشباب، بينما حصلت البطالة على ٤٩٪ من اهتمام الشباب، مع وجود فوارق بين البلدان المختلفة. ففي مصر بلغت النسبة٦٢٪ وفي الجزائر بلغت ٥٩٪ من اهتمام الشباب، بينما بلغت في الأردن ٥٦٪، وذلك بحسب استطلاع «أصداء» عن الشباب العربي للعام ٢٠١٤، كما هو مبين في الشكل الآتي[٣]:

(3) Assda'a Burson-Marsteller-Arab youth survey, 2014.

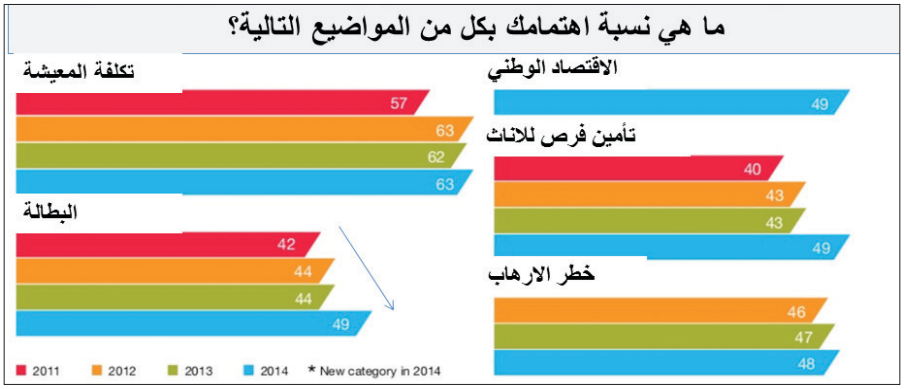

وتدلُّ الدراسات على أن العالم العربي عالم فتيٌّ، فسِنُّ ثلث العرب يقل عن١٥عامًا، وثلث آخر يتراوح سِنُّه بين ١٥ و٢٩ سنة. وفي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تبدو أعلى نسبة بطالة بين الشباب في العالم (٢٥-٣٠٪)، مما يمثِّل أكثر من ضعف المعدل العالمي، كما جاء في تقرير لمنظمة العمل الدولية[٤] وكما هو مبين لاحقًا. كما أن منظمة التمويل الدولية الإقليمية: «التعليم من أجل التوظيف» قدَّرت أن كلفة البطالة الشبابية وضَعف الإنتاجية في المنطقة العربية يبلغ سنويًا ٤٠-٥٠ مليار دولار، بسبب الفرص المهدورة.

(4) ILO, Trends Econometric Models, April 2015.

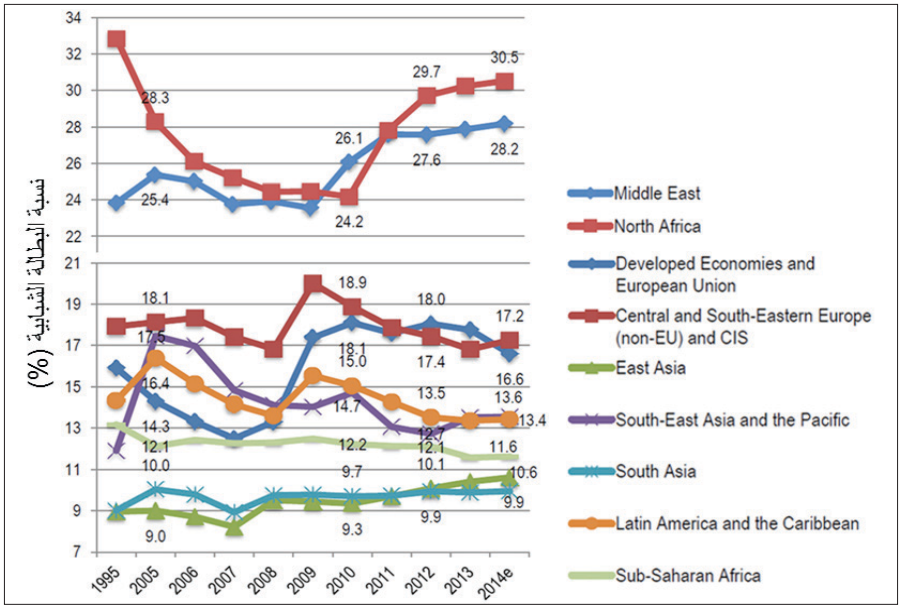

ومن ظواهر هذه البطالة أنَّها مستمرة ولها جذور تاريخية، ومن ثمَّ فهي تعكس حالة متأصِّلة لها أسباب تدعو إلى دوامها، وهذا ما تشير إليه معدلات بطالة الشباب في الدول العربية، كما جاءت به منظمة العمل الدولية:

تطور معدلات بطالة الشباب في الدول العربية*
(2013-2003)

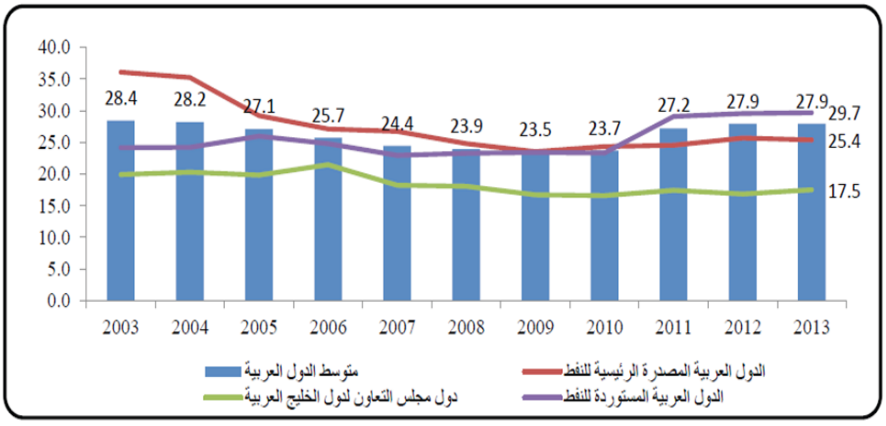

ومن الأمور المعروفة علميًا، التي أوردتها دراسة صندوق النقد العربي في بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحَّد، وجود علاقة تناسبية بين متوسط معدلات النموفي الدول العربية ومتوسط معدلات البطالة الشبابية في هذه الدول.

ومن ظواهر مشكلة البطالة الشبابية في العالم العربي تفضيل العمل في القطاع العام لأسباب تختلف من بلد لآخر؛ فالعمل في القطاع العام أقصى طموحات الشباب في بعض البلدان، بما توفِّره هذه الوظائف من ضمانات ووجاهة اجتماعية. ويؤدي هذا التفضيل إلى نتائج على العمل وفاعليته. فمن المعروف أن ثمَّة فرقًا في فاعلية كل من القطاعين الخاص والعام. كما يؤثر ذلك على قابلية استيعاب العمالة الناشئة، التي تدخل السوق وهي غير مؤهَّلة لوظائف وأعمال القطاع الخاص، وإنما تم تأهيلها- إلى حد بعيد- لتتجاوب مع وظائف القطاع العام؛ أي إن هذا التفضيل ينعكس على مناهج التعليم واختيارات الدراسة والمتابعة للشباب، مؤديًا بذلك إلى قلة التنوُّع والاختصاص. وقد دلَّت بعض الدراسات على أن درجة التفضيل تختلف من بلد لآخر، كما تبينه إحصائيات البنك الدولي:

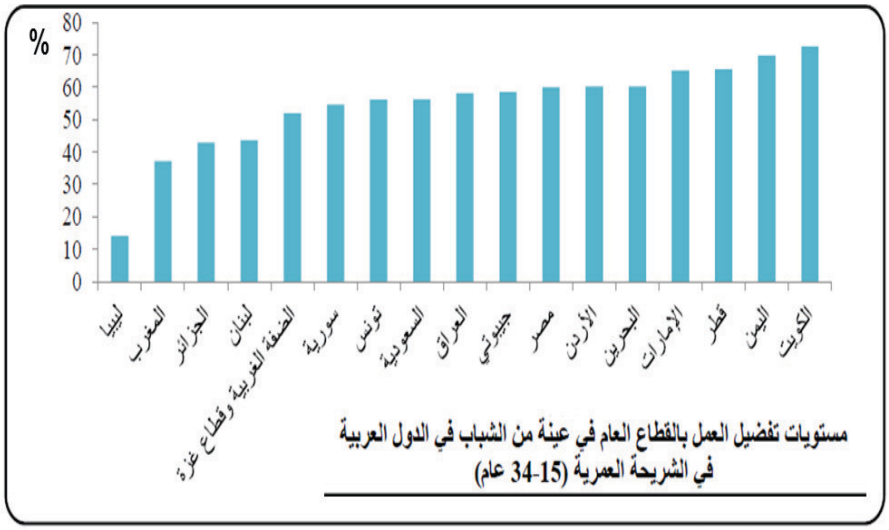

المصدر: البنك الدولي.

وتبعًا لسياسات الدول الداخلية فإننا نلاحظ تضخُّم التوظيف في القطاع العام، مع كل ما يترتَّب عليه من نتائج أبرزها العبء على الخزينة العامة، فضلاً عن ضرورة استيراد اليد العاملة الأجنبية، إضافة إلى تشكُّل رَتْلٍ من منتظري هذه الوظائف محدودة العدد، مما يزيد في نسبة البطالة، وقد يفتح الباب لظواهر متعلقة بها من مثل التوريث الوظيفي والرشوة، ونتائج أخرى ليست مجال بحثنا هنا. وتختلف البلدان العربية في نسبة التوظيف في القطاع العام مقارنة مع القطاع الخاص:

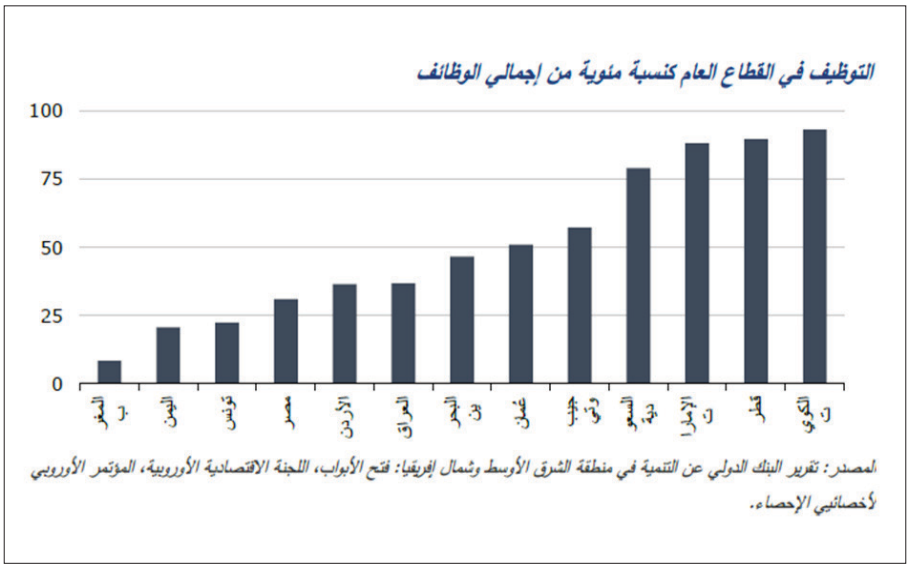

المصدر: تقرير البنك الدولي عن التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: فتح الأبواب، اللجنة الاقتصادية الأوروبية، المؤتمر الأوروبي لأخصائيي الإحصاء.

وثمة ظاهرة إضافية من ظواهر البطالة الشبابية تُلاحَظ أيضًا، هي أن التعليم الموجود حاليًا في البلدان العربية لا يشكِّل وقاية من البطالة. فكثير من المتعلمين تعليمًا عاليًا يجدون صعوبة في الحصول على الوظائف، مع أنهم يحوزون شهادات علمية، مما يؤدي إلى أن يعمل كثيرٌ منهم في مجالات غير مجالات تخصصهم العلمي، ومن ثمَّ فهم يشعرون بالنقص في تحقيق الذات، والنقص في المردود المادي، مما يدفعهم إلى العمل في وظائف متعدِّدة لتغطية الاحتياجات المادية، وعدم الاحترافية والتخصص، مما ينعكس على فاعلية ومردودية الإنتاج الفردي والجماعي.

ويزداد الموضوع تفاقمًا إذا نظرنا إلى قطاع المرأة والبطالة فيه، مع العلم بأن الإناث يشكلن أغلبية في نسب الطلبة في الجامعات في كثير من دول العالم العربي. وتؤدي النظرة الخاصة للمرأة وعدم الثقة في إمكانياتها، ونظرة المجتمع الوظيفية إليها بكونها ربَّة بيت أو شخصًا قد يتغيب أكثر أو ينقطع أكثر عن العمل مقارنة بزميلٍ ذَكر، يؤدي إلى أن نسبة البطالة بين الإناث الشابات أعلى من النسبة بين الشباب. فإذا أضفنا إلى ذلك حقيقة أن عدد النساء المتخرجات في كثير من المهن أعلى من عدد الرجال، وأن التعليم لا يشكل حاجزًا أمام البطالة، نفهم عندئذ بعض أسباب ظاهرة البطالة الأعلى بين الإناث المتعلمات عنها بين الشباب. وتؤكد الإحصاءات ذلك بوضوح، كما في إحصائية منظمة العمل الدولية:

إجمالي بطالة الشباب من الإناث* مقارنة ببطالة الشباب من الذكور %
(2013-2003)

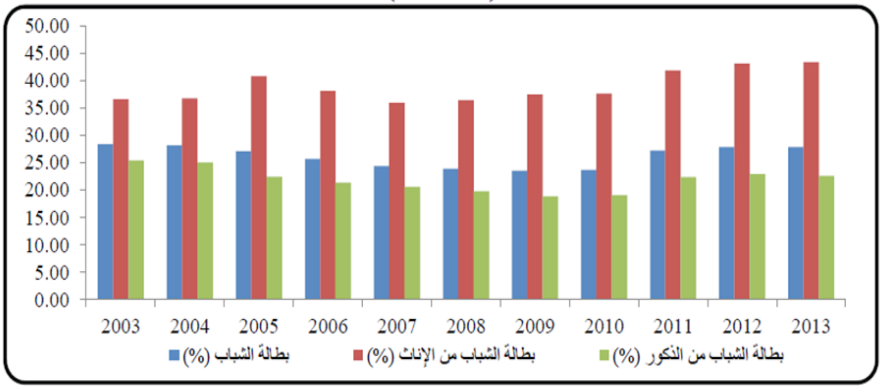

* كنسبة من إجمالي القوى العاملة من الإناث في الفئة العمرية (15-24) عاماً.

ونتيجة كل هذه المفارقات فإنَّ هناك تشويهًا في المطلوب من الجهاز التعليمي، وبالتالي فإن السياسات التعليمية قاصرة في الرد على الاحتياجات السوقية وتحقيق تطلعات الشباب، فتضيع الاستثمارات في مجال التعليم هباء.

وتتعاظم هذه الظاهرة أذا أخذنا بالحسبان ظاهرة نمت في السنوات الأخيرة بشكل كبير، على الرغم من قِدَمها النسبي، وهي العلاقة الطردية بين الحافز على الهجرة والمستوى التعليمي. فكلما كانت احتمالات الهجرة أو التطلع إليها أعلى، كان المستوى التعليمي أعلى. وليس هذا في حد ذاته عيبًا، ولكنه نقيصة إذا لم يكن يلبي تطلعات سوق العمل المحلية؛ أي حينما يتطلع الشاب أو الشابة إلى ما يحتاجه سوق عمل خارجي، فيدرس ليحصل على مكانه في ذلك الخارج بدلاً من أن يدرس ما يحتاجه سوقه المحلي، فإن ذلك يعتبر ضياعًا استثماريًا للمجتمع. وقد أثبتت دراسات عديدة مثل هذا التناسب بين مستويي التعليم والهجرة. وليست ظاهرة التطلع إلى الهجرة ظاهرة هامشية كما يبينه الجدول التالي[٥]:

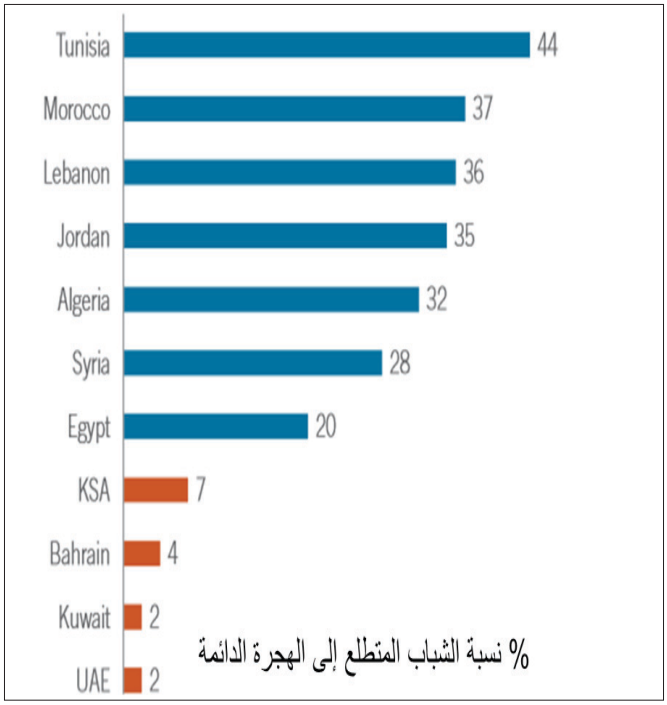

(5) Silatech. 2010. The Silatech Index: Voices of Young Arabs: 2010, prepared in partnership with Gallup Organization (Doha).

ردود الأفعال وقصورها في حل مشكلة البطالة الشبابية

تختلف ردود أفعال الدول فيما بينها، ولكن الكثير منها تتبع من رغبتها في تحييد تحرك طبقة الشباب بسرعة، وخاصة بعد بداية ما سُمِّي بالربيع العربي، مما جعل الفاعلية الاقتصادية غير ذات جدوى على المدى الطويل، لأنَّ الهدف منها في كثير من الأحيان كان هدفًا غير اقتصادي. فهناك إجراءات اتخذت لتأخير دخول الشباب إلى سوق العمل، منها سياسات الاستيعاب الجامعي والخدمة الإلزامية والخدمة الريفية(على ضرورة وواقعية أفكار هذه الحلول). وهناك إجراءات لتسكين الألم، وكان من الممكن القيام بها بسبب ارتفاع أسعار البترول يومها، كزيادة الحد الأدنى للأجور، أو زيادة التوظيف الرسمي، واستيعاب عدد أكبر من خريجي الجامعات والمعاهد، على الرغم من ضعف إمكانية الاستيعاب الفعلي والعملي، مما زاد في الإحباط وفي البطالة المقنَّعة. ومن الإجراءات التي اتخذتها بعض البلدان تشجيع الشباب على فتح مشاريعهم الخاصة مع تمويل جزئي أو كامل لهذه المشاريع. ولأن مثل هذه القرارات هي قرارات تتسم برد الفعل فهي غير مبنية على استراتيجيات مدروسة، وأهداف واضحة، فانتهت النتيجة إلى سوء مآلِ أكثر هذه المشاريع، التي لم تزد عن كونها حبة مهدئة لألم دفين، أدت إلى هدر موارد كبيرة دون عائد يذكر. ويمكن إجمال الخطوات والسياسات المتبعة في الجدول التالي[٦] الذي يُظهِر أنَّ التعليم والتدريب المهنيين نالا أقلَّ اهتمام من بين الاستثمارات والحلول المبينة في الجدول:

(6) UNDP and ILO, RETHINKING ECONOMIC GROWTH: Towards Productive and Inclusive Arab Societies, 2012.

البـــلدان	التغيير في الرواتب العامة	التغيير في الحد الادنى للرواتب	زيادة التوظيف الرسمي	التدريب والتأهيل المهنيين	البنية التحتية
BAHRAIN	x	x	x	x	x
EGYPT	x	x	x	x	x
IRAQ	x				x
JORDAN	x	x	x	x	x
KUWAIT	x				x
LEBANON	x	x			
LIBYA	x	x	x		
MOROCCO	x	x	x	x	
OMAN	x	x	x	x	
QATAR	x				x
SAUDI ARABIA	x	x	x	x	x
SYRIA	x			x	
TUNISIA	x		x	x	
UAE	x	x			x
YEMEN	x		x	x	

وهكذا تصبح الاستثمارات في التعليم هامشية وضعيفة الجدوى ومحبطة، وفيها كثير من الهدر على مستويات مختلفة. ومما يؤكد ذلك أن رجال الأعمال ومُديريهم يشتكون على الدوام من عدم توفر الكفاءات، وأن طالب العمل يشتكي في الآن نفسه من عدم قبوله في الوظائف.

وقد دلت دراسات المنتدى الاقتصادي العالمي على أن ١٤,٤٪ من مديري الأعمال في الخليج العربي لا يعثرون على المهارات المطلوبة، بينما تبلغ هذه النسبة ٦,٦٪ في البلاد العربية غير المنتجة للنفط.

وتبيَّن أن ٦٩٪ من المديرين التنفيذيين في الوطن العربي- الذين شملهم استطلاع إنجاز العرب- يرون أن نقص المواهب وفجوة المهارات سوف يشكل عائقًا رئيسيًا لنمو قطاع الأعمال في المستقبل. كما أعرب٦٢٪ منهم في الاستطلاع، عن ترددهم في توظيف الشباب العربي، بسبب عدم رضاهم بشكل

عام عن نوعية المهارات التي توفرها المؤسسات التعليمية. ويرى ٥٤٪ من مديري المشاريع في المنطقة العربية أن مهارات الخريجين من الجامعات والمعاهد العربية لا تتواءم ومتطلباتهم، بينما تبلغ هذه النسبة في الشرق الأقصى٢٥٪ وفي إفريقيا تبلغ النسبة ٣٣٪، أما في كوريا وألمانيا فتبلغ النسبة ٧٪ فقط.

ومن ناحية ثانية فإن ٦٧٪ من الشباب العربي ممن شملهم استطلاع إنجاز العرب ٢٠١٢ اعترفوا بأن دراستهم ليست ملائمة لاحتياجات سوق العمل، وخاصة في القطاع الخاص.

التحديات أمام الشباب العربي

يواجه خريجو النظم التعليمية في العالم العربي تحديات مختلفة، تتمثَّل في:

- **تعليميًا:** عدم قدرة النظم التعليمية على تعزيز مستوى القابلية للتوظيف، بسبب ضعف التواؤم والتنسيق بين عالمي الدراسة والأعمال.

- **سوقيًا:** تعتمد أسواق العمل معايير لا تستند إلى آليات السوق في التوظيف، وبالتالي فإن الإشارات الصادرة عن هذه الأسواق لا تعطي المؤشرات الصحيحة للنظام التعليمي كي يقوم بتصحيح مستوى مخرجات العملية التعليمية، ورفع العائد من الاستثمار في مجال التعليم[٧].

- **تقنيًا:** «نحن ندرِّس طلابنا حتى يقوموا بأعمال لا توجد اليوم باستخدام تكنولوجيا لم تخترع بعد، لكي يحلوا مشكلات لا نعرف بعدُ أنها مشكلات»[٨].

(٧) **البطالة الشبابية في العالم العربي**، صندوق النقد العربي ٢٠١٥.

(8) Fisch (2007) presented at Sony annual 2009 shareholder meeting-Innovation America

- **اجتماعيًا:** يجب أن تلبّي الدراسة والتدريب والتأهيل حاجة طالب العمل. وهنا تجب الإجابة عن سؤال مهم، وهو طبيعة نظر طالب العمل أو عائلته إلى التأهيل المهني. فالقبول في المجتمع العربي عمومًا ليس إلا للمسار الجامعي بالدرجة الأولى.

ويقودنا هذا إلى الإصرار على ضرورة إحداث التواؤم بين العرض والطلب في سوق العمل، وعلى أن يكون التدريب والتعليم المهنيان أداة أساسية لجعل جانب العرض في العمل متناسبًا مع طلبات المنظومة الاقتصادية من العمال المهرة، وذلك لتيسير التنمية الاقتصادية المستدامة[٩].

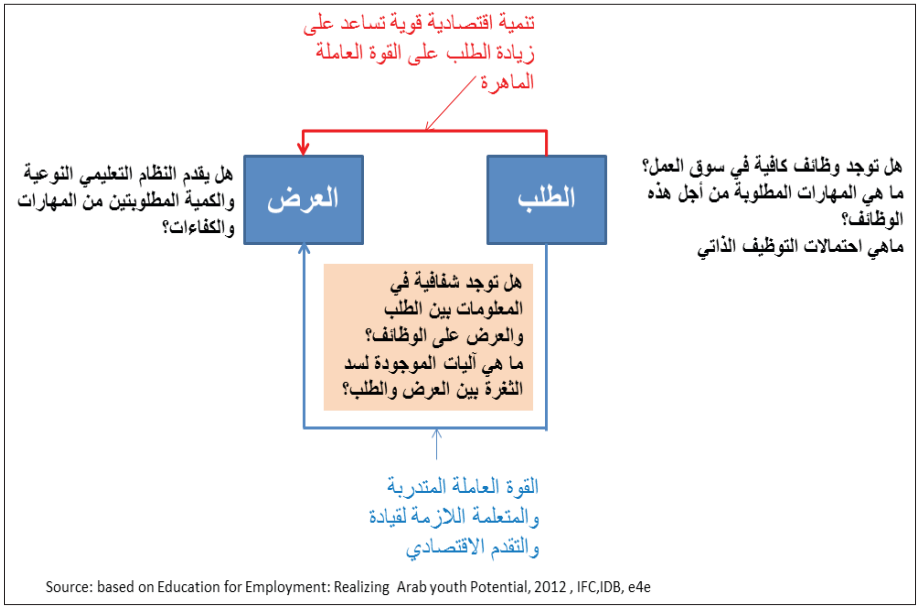

Source: based on Education for Employment: Realizing Arab youth Potential, 2012 , IFC,IDB, e4e

وفضلاً عن عجز الشركات عن العثور على اليد العاملة الماهرة فإنها تعجز أيضًا في كثير من الأحيان عن تدريب تلك اليد العاملة. وهذا ما تفصح عنه إحصائيات ودراسات كثيرة. ولكن هذه الدراسات تبيِّن أيضًا أن نسبة الشركات

(9) UNDP (2003 and 2011a), World Bank (2008a), UNESCO and Economic Research Forum

التي تقدِّم تدريبًا وتأهيلاً لمنتسبيها في العالم العربي، هي الأدنى عالميًا، كما يبيِّنه الجدول البياني الآتي[١٠]:

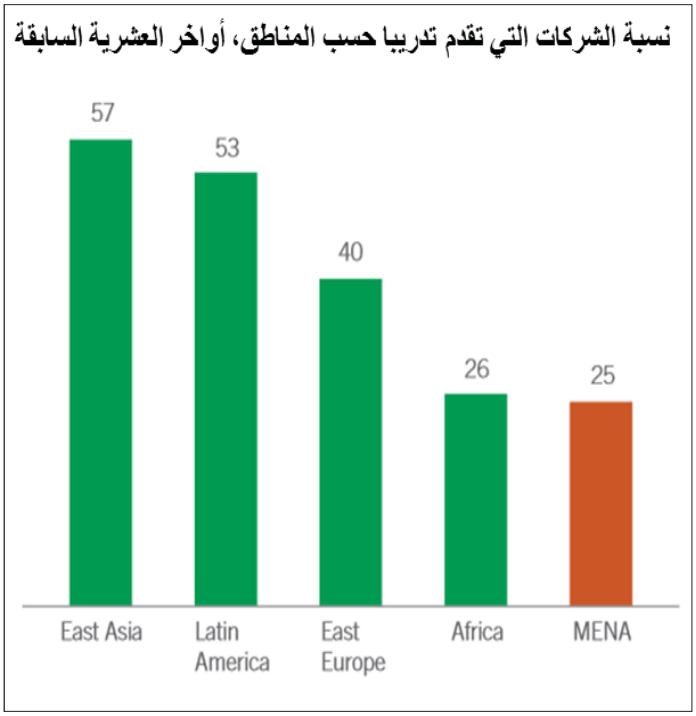

ولو أضفنا إلى كل ذلك **النقصَ في تكوين ومؤهلات أرباب العمل**، لوجدنا أن الموضوع ذا تحدٍّ من نوع خاص، لوجود حاجة لأن يكون مديرو الشركات وأرباب العمل واعين لأهمية وأبعاد موضوع تدريب الشباب وتأهيلهم، وأن يكونوا قادرين على تأهيل الشباب العاملين لديهم، وهما مَهمَّتان صعبتان، إذا أخذنا بالحسبان أن كثيرًا من أرباب العمل لم يتموا المرحلة الثانوية من التعليم، وخاصة في قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وهذه النسبة من أعلى النسب في العالم[١١]:

(10) Almeida and Reyes 2010.

(11) UNDP and ILO, RETHINKING ECONOMIC GROWTH: Towards Productive and Inclusive Arab Societies, 2012.

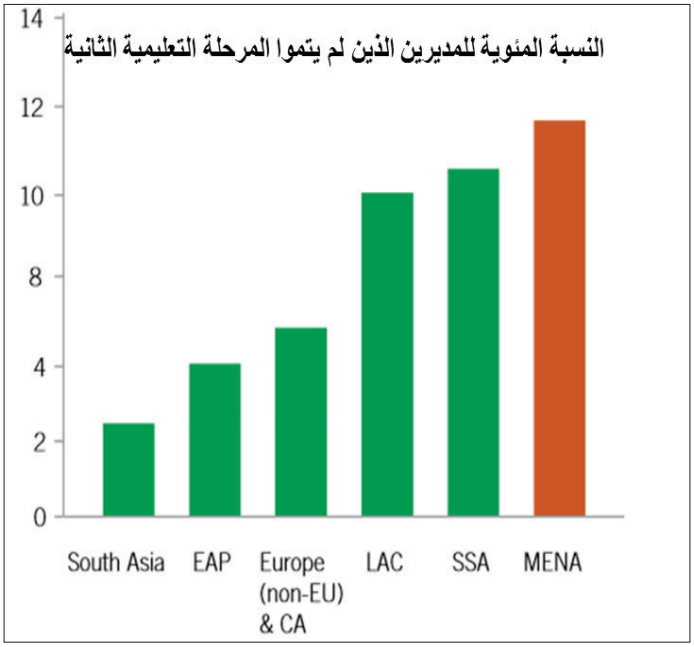

وفي هذه الحالة تلجأ الشركات إلى أحد حَلَّين: إما استقدام عمالة من مصادر أخرى، أو عدم تغطية الوظيفة بشخص إضافي والاكتفاء بالموجود. ونادرًا ما يكون الحل هو التأهيل الداخلي مع الاستغناء في أغلب الحالات عن المتخرجين من المعاهد والجامعات. وكل الحلول المختارة لها مساوئها على عدة مستويات، منها الاقتصادي من ناحية التكلفة أو التوظيف، ثم العلمي من حيث المستوى وإمكانية النفع في مواقع أخرى.

مقترحات وتوصيات طرحت على الساحة العربية [١٢]

من الطبيعي أن كثيرًا من الجهات والمؤسسات في العالم العربي قد أحسَّت بالخطر من هذه الظاهرة وهذه الحالة، فقامت بوضع توصيات ومقترحات لحل المشكلة والتخفيف من آثارها.

(١٢) المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الندوة التنموية العربية الثالثة، **إصلاح المنظومة التعليمية من أجل تحسين آفاق التشغيل في الدول العربية**.

ونعرض هنا لما قدَّمه الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي من حلول للتخفيف من ظاهرة البطالة الشبابية كمثال. ومما انتقيناه لهذا العرض:

- توجيه السياسات العامة نحو الاهتمام بجودة التعليم، ورفع كفاءة مخرجاته، ووضع التعليم أولوية قصوى في السياسات الحكومية، ورفع مستوى ضمان الجودة.
- سد الفجوة المعلوماتية بين إحصاءات التعليم وإحصاءات العمل.
- اعتماد الشراكة مع القطاع الخاص، لتطوير مخرجات العملية التعليمية، وخاصة في مجال التدريب (لتغطية مواضيع التنسيق والاستدامة والتمويل).
- توفير بديل أو مسار آخر عوضًا عن نظم التعليم الحالية، من خلال تشجيع نشر التعليم الفني والمهني، والتعليم المرتبط بالأنشطة الصناعية.

قامت بعض الجهات والحكومات والمؤسسات بمبادرات عملية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- عدة برامج ومبادرات في الأردن، منها ما هو بالتعاون مع اليونسكو، ككرسي اليونسكو للتعليم الفني والتدريب المهني في جامعة البلقاء التطبيقية. ومبادرات أخرى بإشراف وزارة العمل مثل مؤسسة التدريب المهني (١٩٧٦).
- تجربة سلطنة عُمان؛ إذ تم تطوير البرامج والمناهج التدريبية والتوسع في التخصصات المهنية بمشاركة القطاع الخاص.
- برنامج مبارك كول في مصر بالتعاون مع الحكومة الألمانية ممثلة بالوكالة الألمانية للتنمية GIZ.
- برنامج الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في الكويت (داكوم)، خاصة في مجال الصناعات النفطية.

- برنامج اليمن بالتعاون مع منظمة العمل الدولية والبنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية.
- تجربة تونس في التسعينيات لتعزيز دور التعليم التقني والتدريب المهني في التشغيل (تم أيضًا إصدار تشريعات لتحصيل ضرائب من الشركات لتمويل التدريب المهني).
- قيام الجزائر بإنشاء عدد كبير من المراكز والمعاهد الوطنية للتدريب المهني.
- البرنامج العربي للبحث والتقويم في مجال جودة التعليم: يحتضن هذا البرنامج المكتب الإقليمي لليونسكو في بيروت.
- البرنامج العربي للارتقاء بالمدرّسين معرفيًا ومهنيًا: تحتضنه أكاديمية الملكة رانيا لتدريب المعلمين في عمّان.
- البرنامج العربي لتطوير مناهج التعليم وتوظيف تقنيات المعلومات والاتّصال في التعليم والتعلّم: يحتضنه المركز الوطني للتكنولوجيات في التربية في تونس.
- البرنامج العربي للتّربية على المبادرة وريادة الأعمال. وتحتضن هذا البرنامج الفرعي مؤسسة «إنجاز العرب» في عمّان.

مدخل إلى نظام التعليم المزدوج

وُجِد في عديد من الدراسات المقارنة أنَّ الدول التي لديها نظام تعليمي مزدوج، مثل النمسا وسويسرا وألمانيا والدانمرك، يكون فيها الانتقال من عالم الدراسة إلى سوق العمل أكثر سهولة ويُسرًا من ذلك الانتقال في دول لا تملك مثل هذا النظام المزدوج، ومن نتائج ذلك[١٣]:

(13) Cahuc, P., S. Carcillo, U. Rinne, and K. F. Zimmermann (2013),'Youth unemployment in Old Europe: The polar cases of France and Germany'. IZA Discussion Paper 7490.

- ضعف ظاهرة الانقطاع عن الدراسة، وظهور ما يسمى بـ NEET؛ أي الذين لا يدرسون ولا يتدربون ولا يعملون.
- قلة البطالة الشبابية (في سويسرا ٤,٩٪ مقارنة مع دول منظمة التعاون الأوروبي ١٦,٧٪).
- قلة ظاهرة البطالة المتكررة.

ويظهر الجدولان التاليان العلاقة بين البطالة الشبابية ونظامي التعليم والتأهيل، بحسب البلدان؛ إذ نرى أن بلدانًا مثل سويسرا وهولندا وألمانيا والنمسا والدنمرك ذات مستوى بطالة شبابية منخفض، بينما ترتفع النسبة في الدول الأخرى التي لا تملك مثل هذا النظام:

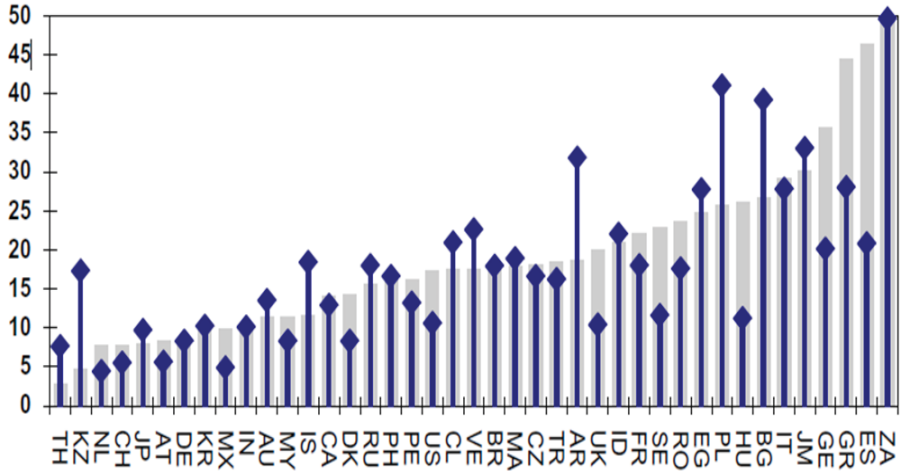

النسب المئوية للبطالة الشبابية ٢٠٠١ و٢٠١١ [١٤]

(14) Youth unemployment and vocational training; Foundations and Trends in Microeconomics, Vol. 9, Nos. 1–2 (2013) 1–157; 2013 Zimmermann, K. F & AL.

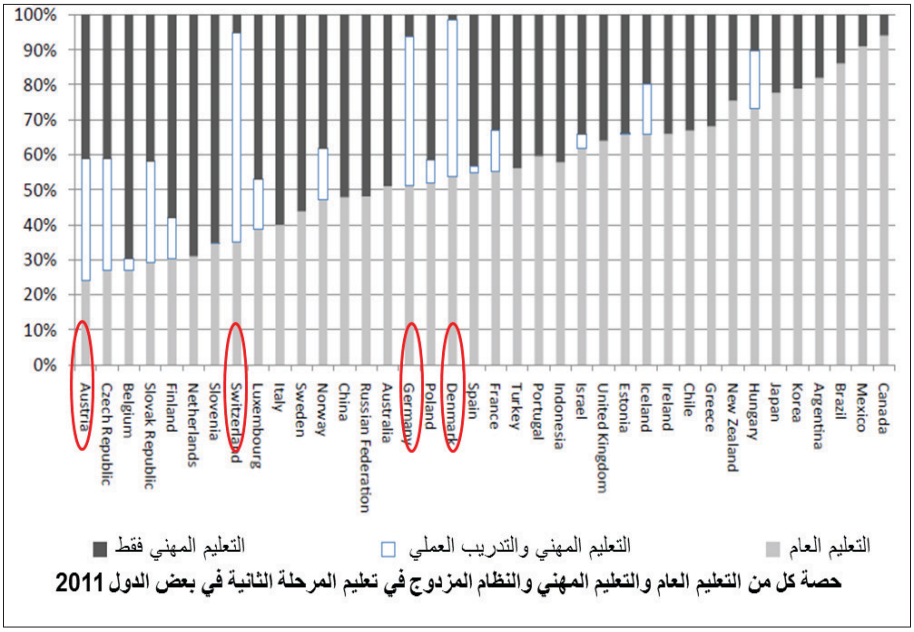

حصة كل من التعليم العام والتعليم المهني والنظام المزدوج في تعليم المرحلة الثانية في بعض الدول 2011

التجارب الأوروبية الرائدة في التعليم والتدريب المهنيين - سويسرا كحالة دراسية

من المؤكد أنَّه لا تمكن المقارنة بين المجتمعات الأوروبية والمجتمعات العربية، لا من الناحية الاقتصادية ولا السياسية ولا الاجتماعية. ولكن الهدف - بعد أن عرضنا بعضًا من الظواهر في البلاد العربية وحددنا إطارًا معينًا - هو أخذ العبرة من تجارب أخرى باتت موضع الدراسة عالميًا، ولا أدل على ذلك من زيارة زوجة نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن لسويسرا، بهدف الاطّلاع على نظام التعليم المزدوج، وكذلك زيارة الرئيس الفرنسي فرنسوا هولند لسويسرا واطّلاعه هو الآخر على هذه التجربة، ثم زيارة وفود عديدة من الصين وأنغولا والكاميرون وغيرها بأشكال ومستويات مختلفة، لفهم وتجربة ما يجري في سويسرا بهذا الخصوص. وفي منطقنا فإنَّ فهم التجربة بعد فهم الواقع لا بد أن يعقبه تطبيق يتوافق مع الحالة الخاصة والبيئة والثقافة والإمكانيات الموجودة في منطقتنا.

ولو نظرنا إلى سويسرا لرأينا أن نسبة البطالة الشبابية منخفضة على نحو ملفت للانتباه مقارنة مع دول منظمة التعاون والأمن الأوروبي:

	Unit	2000	2009	2010	2010 OECD Total
نسبة البطالة	% of labour force	2.7	4.2	4.4	8.5
نسبة البطالة الشبابية	% of youth labour force (15-24)	4.9	8.4	7.2	16.7
نسبة البطالة الطويلة	% of total unemployment	29	30.1	34.3	32.4
نسبة البطالة النسائية	% of female population (15-64)	69.4	73.6	72.3	56.7
نسبة البطالة الجزئية	% of total employment	24.4	26.5	26.3	16.6
نسبة النمو السنوية	% change from previous year	3.6	-1.9	2.6	2.9

Source: OECD (2011b), "OECD Economic Outlook No. 89", *OECD Economic Outlook: Statistics and Projections* (database). doi: http://dx.doi.org/10.1787/data-00539-en

وقد يكون السبب في ذلك – كما تدل العديد من الدراسات – نظام التعليم المزدوج، الذي يجمع في الحقيقة بين التعلم في المدرسة وفي المؤسسة الإنتاجية معًا، وذلك بعد الانتهاء من مرحلة التعليم الأساسي.

فيمكن للتلاميذ في ألمانيا مثلاً أن يقرروا وهم في سنّ الـ١٥، ما إذا كانوا يريدون اختيار الاتجاه المهني في تعليمهم، وعندها يغادرون المدارس العامة للانتقال إلى المؤسسات والمصانع والشركات التي يرغبون في العمل فيها ليصبحوا نجّارين، أو طباخين، أو ممرضين، أو ميكانيكيين أو مصرفيين، أو غير ذلك.

ويمكن لمن يتخذ قراره، الاختيار حاليًا بين ٣٤٤ مهنة في ألمانيا. ويعمل المتدربون أربعة أيام في الأسبوع في أماكن عملهم في المؤسسات، ويتلقّون في يوم خامس دراسة مهنية نظرية. وخلال فترة التدريب والتعليم يتعرَّف أرباب العمل والمتدربون على بعضهم بعضًا، ما يشكّل فرصة مهمة للحصول على عمل في المؤسسة بعد انتهاء التحصيل.

وللعلم؛ فإن نسبة الالتحاق بالقسم المهني والتأهيلي تبلغ في سويسرا (المستوى الثالث – ب) ١٩٪ وهي ضعف النسبة الموجودة في بقية دول التعاون الأوروبي (٩٪)، بينما تبلغ نسبة الالتحاق بالتعليم العالي (المستوى الثالث – آ) ٣٢٪ وهي أقل من مثيلاتها في دول منظمة التعاون الأوروبي التي تبلغ ٣٨٪.[١٥]

وفي الشكل المدرج لاحقًا نرى ملخصًا لنظام التعليم السويسري، الذي يُظهِر بوضوح وجود طريقين أساسيين للارتقاء العلمي: أولهما التعليم العالي بشقيه الأكاديمي والتطبيقي، والثاني هو التدريب المهني بمستوياته المختلفة مع إمكانية الانتقال من طريق إلى آخر عبر وسائل وآليات ينظمها القانون، بحيث لا يكون قرار شخص شاب في الخامسة عشرة من عمره مؤثرًا في توجُّهاته المستقبلية نهائيًا.

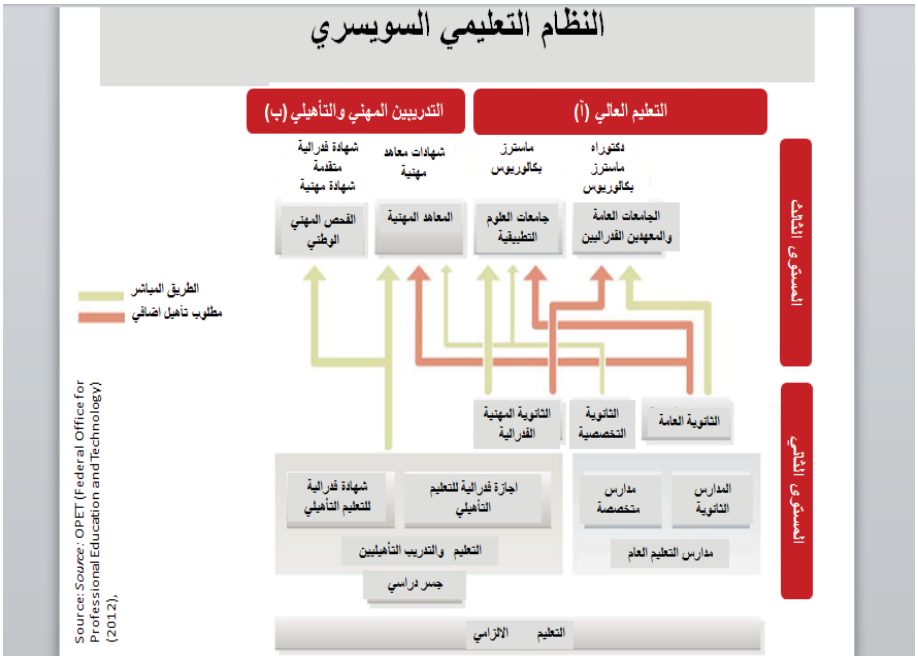

(15) Source: Cahuc, P., S. Carcillo, U. Rinne, and K. F. Zimmermann (2013),'Youth unemployment in Old Europe: The polar cases of France and Germany'. IZA Discussion Paper 7490.

نقاط القوة في النظام التعليمي المهني السويسري

١- تشترك منظمات أصحاب الأعمال والمؤسسات المهنية والتدريبية والتعليمية في التدريب المهني. وتسمح هذه التركيبة – التي تمثل أغلبية اللاعبين في سوق العمل- بالاستجابة المثلى لاحتياجات سوق العمل وتغيراته.

٢- وجود هيئة مركزية (السكرتارية الفدرالية للتعليم والبحث العلمي) ذات قوة تدير تطوير السياسات، وتحاور دائمًا كل أصحاب المصلحة.

٣- يقدم النظام إجابة سلسة وفاعلة لمتطلبات الطلبة المختلفة واحتياجاتهم.

٤- يندمج التدريب المرتبط بالعمل على نحو فاعل في برامج التدريب والتعليم المهنيين ككل، وبالتالي فإن الامتحانات تعكس العملية التراكمية في التعليم. وبهذا يصل الطالب إلى مستوى «المعلمية»، مع ما يتضمن ذلك من احتراف ونوعية، وإمكانية نقل المعلومة والخبرة إلى آخرين.

٥- ضمان المستوى التعليمي للمدرسين والمدربين، عن طريق التدريب المستمر لهذه الكوادر، سواء بربطهم بالمؤسسات الإنتاجية أو عن طريق دورات تعليم مستمر.

كلمة أخيرة وبعض التوصيات

قد يظن بعضهم أن الذي نتكلم عنه تتوقف حدوده عند التعليم التقني الفني. ولكن الحقيقة أن الخبرة تدلنا على أن الموضوع لا يتوقف عند النواحي التقنية والفنية، وإنما يتعداه إلى الأمور التنظيمية والإدارية، وأخص هنا بالذكر إدارة المشاريع. فمن خلال العديد من المشاريع التي عملتُ بها مع شركات عربية ومع أشخاص عرب، وجدت مشكلة كبيرة بين ما يعرفه الإنسان العربي الشاب وما يستطيع تطبيقه. فالملاحظ إذن هو ضعف إمكانية الموظف لتطبيق ما تعلمه في الجامعة أو المعهد من نظريات ومبادئ قد تكون من الناحية النظرية سليمة تمامًا.

فأسئلة بسيطة ولكنها أساسية مثل: كيف يبدأ المشروع؟ كيف يتعامل مع أصحاب المشروع أو العاملين فيه Stakeholders؟ ما هي أقسام المشروع وأجزائه؟ كيف يقوم بعمل الافتراضات Assumptions اللازمة للتخطيط للمشروع؟ من أين يحصل على المعلومات والمؤشرات؟ كيف يفسر ما يسمعه في السوق؟ ما كيفية تقدير المخاطر وأخذ الاحتياط اللازم لها بعد تصنيفها Risk management؟ كيف يطبق النظم واللوائح أو يستنبطها لحالته؟ كيف يراقب تقدُّم المشروع Controlling؟ إلخ ... كلها نقاط يحتار الموظف وخاصة الشاب في الإجابة عنها وتنفيذها دون توجيه أو تدريب، وبالتالي فهو يحتاج إلى فترة تمرين تطول أو تقصر، وهي فترة غير إنتاجية في عمر علاقته مع الشركة التي يعمل بها.

وهنا يأتي دور ما نقوم بعمله من خلال جامعات العلوم التطبيقية في سويسرا. إن لُبَّ ما نقوم به من تدريب طلبتنا في كل المواد يتم عن طريق دمج قسم نظري متكامل ومركَّز مع دراسات حالات Case Studies إضافة إلى تمرينات في المحاكاة Simulations وزيارات لشركات أو تدريب فيها –حينما لا يكون الطالب أصلاً يعمل في إحداها إلى جانب دراسته– إضافة إلى تشجيع الطلبة للإقامة في بلد آخر وجامعة أخرى مدة فصل دراسي على الأقل، ليتعرف على أنظمة مختلفة وعقليات وخبرات جديدة، إضافة إلى مشاركته أحيانًا في أبحاث ومشاريع تقوم بها الجامعة لصالح شركات يُؤجَّر إليها الطالب، فيستفيد منها خبرة وتحصيلاً وعلمًا. وأخيرًا يأتي دور رسائل التخرج ومشاريعها التي تكون متعلقة بمشروع أو مشكلة أو فكرة تريد شركة ما – بالتعاون مع الجامعة – حلها أو التقدُّم فيها، ويقوم الطالب من خلال تنفيذه لرسالة أو مشروع تخرُّجه بحل ما هو مطلوب منه، بالتعاون مع خبراء الشركات.

تضاف هذه العملية التعليمية إلى تأهيل الطالب وخبرته السابقة، سواء في التعليم العام أو التعليم المهني، كل حسب مساقه.

ومن نتائج هذا النظام أن ٨٥٪ من الطَّلبة يحصلون على وظيفة خلال ثلاثة أشهر من تخرجهم، ويسافر بقيتهم إلى الخارج للتحصيل العلمي أو للسياحة قبل أن يعودوا إلى مجال العمل، أو يتأخرون في العثور على عمل. ولكن في خلال سنة من التخرج يبقى بحدود ٥-٦ ٪ منهم فقط من دون وظيفة.

ويمكن القول إن من نتائج هذا النظام قلَّة البطالة الشبابية من ناحية -كما ذكرنا- مما أدى إلى اعتراف عالمي بالنظام السويسري للتعليم المزدوج، وهناك مجالات متعددة مثل السياحة والفندقة والتقنيات الدقيقة التي ما عادت تحتاج إلى إشهار، مما جعل كثيرًا من المعاهد والجامعات حول العالم تسعى لأن تنشئ تعاونًا مع المعاهد والمؤسسات التدريبية والتعليمية السويسرية.

كما أن هيئات عالمية مثل منظمة الأمن والتعاون الأوروبي قامت بالاستفادة من التجربة السويسرية ومثيلاتها الألمانية والنمساوية والدانمركية، لتوجيه مقترحات لتحسين أنظمة التعليم في الدول الأعضاء. ونضع بين أيدي القراء هنا بعضًا من توصيات المنظمة [١٦] المتعلقة بتعزيز فرص عمل الشباب (مختصرة وبتصرف)، وهي توصيات قد يكون من الملائم الأخذ بها بحسب الحاجة والظرف:

- تعزيز نظام التعليم والعمل على إعداد الشباب وتجهيزهم لسوق العمل (المواءمة).

(١٦) **البطالة الشبابية في العالم العربي**، صندوق النقد العربي ٢٠١٥.

- تعزيز دور وفعالية التعليم والتدريب المهني للشباب (القوانين والدعم السياسي والمالي).
- تشجيع رجال الأعمال وأصحاب المصانع على التوسع في برامج التدريب الداخلي وبرامج التلمذة الصناعية (التوعية، وربما إنشاء هيئة مركزية متخصصة كما في سويسرا).
- مساعدة الشباب ودعمهم للالتحاق بسوق العمل بأشكال شتى، من بينها الدورات التدريبية المتخصصة للعاطلين عن العمل لإعادة تأهيلهم (بالتعاون مع القطاع الخاص).
- إعادة تشكيل مؤسسات سوق العمل لتسهيل الحصول على فرص العمل وتنظيم تدفق المعلومات بين النظام التعليمي وسوق العمل.
- معالجة ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي بما فيها تغيير النظرة الاجتماعية تجاه التعليم والتدريب المهنيين.

(٦)

آفاق التعاون الاقتصادي العربي الكوري

أ.د. باسل البستاني*

مقدمة

ما شكَّل خصوصية التجربة الكورية هو ظروفُ تطوُّرِها التاريخي المعاصر الذي اتَّخذ مراحل متتابعة ومختلفة الأبعاد. فعقب انفصال كوريا إلى دولتين شمالية وجنوبية بعد الحرب العالمية الثانية، تبايَنَ المسار التنموي فيهما بصورة واضحة. لكنَّ هذا التطور ما كاد يستقر حتى دخلت الدولتان في أتون حرب ماحقة تركتهما في حالة دمار شامل.

في كوريا الجنوبية، وهي مقصد البحث، مثّلت الفترة منذ نهاية الحرب بينهما في ١٩٥٣ حتى مطلع الستينيات مرحلة انتقالية غير مستقرة في كليّة جوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ولكن سرعان ما استقرت بذور تحوُّل نوعيٍّ جاء في نهايته، حيث بدأت عملية هائلة وشاملة للبناء السياسي وبالتالي الاجتماعي والاقتصادي والتي أثمرت في بحر جيل واحد في تحوّل الاقتصاد الكوري إلى عملاق دولي ما جعله يستحق بجدارة سمة «المعجزة على نهر الهان». إنَّها قصة استثنائية في كونها ذاتية البناء والعطاء، عميقة في الانتماء والأداء، ما يجعلها جديرة بالاحتذاء.

---

* مستشار في التنمية الاقتصادية الدولية/العراق.

ولا بد للرؤية العربية للتجربة الاقتصادية الكورية المثيرة من أن تكون مبعثًا لأمرين حيويين، هما:

- ماهيّة العوامل التي تسببت في إحداث المعجزة الاقتصادية فيها، ولربما الأهم من ذلك الكيفية التي تآلفت فيها تلك العوامل على تحقيق الإنجاز.
- ماهيّة الحوافز الدافعة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي العربي – الكوري، وهل السجل التنموي الرائع للاقتصاد الكوري يشكل نموذجًا يمكن أن يُستأنَس به في التجربة التنموية العربية.

أولاً: تمهيد

البدايات: انفصال الكوريتين عن بعضهما أفرز مباشرة تباينًا واضحًا على الصعيد الاقتصادي وإمكانات التنمية فيهما. فكوريا الشمالية امتلكت المعادن والثروات الطبيعية، ويضاف إليها الدعم المباشر والكبير من اليابان، ما جعل فُرص التطوُّر فيها حاضرة. أمّا كوريا الجنوبية، فمع أنها حظيت بقطاعات جيدة من الكوادر المتعلمة وتشريع واضح لحقوق المِلكية، يضاف إليه وجود مؤسسات رأسمالية حديثة وفعّالة، إلاّ أنها افتقدت إلى الموارد المالية والمادية، ترافقها محدودية القاعدة الزراعية، وتدني الدخول وسوق وطنية ضيقة. ومن ناحية ثانية، فإنَّ حجم السكان الكبير نسبيًا ولَّد ضغوطًا كبيرة ومستمرة على الموارد المتاحة، وبالتالي فُرص المسيرة التنموية.

لقد سبَّبت الحرب الكورية في مطلع الخمسينيات صدمة قاسية لكوريا الجنوبية؛ إذ تركت اقتصادها هشيمًا مدمرًا، وهي حالة طالت عقد الخمسينيات برمته. فصورة الاقتصاد فيها لم تزد عن كونه كيانًا ريفيًا فقيرًا يعتمد على الموارد الخارجية في غذائه ومستلزمات إدامة وجوده. ولكن في مطلع الستينيات حصل تغير حاسم في النظام السياسي، حيث استلم قيادة البلاد حاكم، وإن يكن

دكتاتورًا، لكنه كان - كما أثبتت الوقائع - حصيفًا واعيًا حين استطاع أن يؤسس لمرتكزات قفزة اقتصادية عارمة، ارتقت فيها كوريا الجنوبية إلى اقتصاد يُشار إليه بالبنان في نهاية القرن العشرين.

ويمكن إرجاع الإطار العام لملامح الإنجاز إلى عدد من المنطلقات المركزية، وأهمها:

- **الجوهر**: ويكمن هذا في نوعية وفاعلية «رأس المال البشري» الكوري. فهو عنصر منضبط السلوك وأخلاقيُّ الممارسة، يظلّله شعور عالٍ بالكرامة الوطنية ودوافع الإنجاز.
- **الأطر**: اعتماد رؤية شاملة وواضحة للمسارات، يدعم تنفيذها واستمرارية زخمها استراتيجيات وبرامج متشابكة وسياسات فاعلة الأداء.
- **الآليات**: يبرز هنا بصورة خاصة اعتماد استراتيجية التخطيط المركزي بريادة الدولة، والذي تتابعت حلقاته بنمط هادف المسار وديناميّ التفاعل الذاتي والقرار.
- **نوعية المسار**: إن حصيلة النتاج الذي تولَّد عن تفاعل هذه المرتكزات قد ولّد اندفاعًا تنمويًا متميزًا في رصانة تتابعه، وثيقًا في ترابطه، تراكميًا في زخمه، فكانت حتمية معجزته.

ثانيًا - الرؤية والتخطيط والسياسات: تناغم الآليات

تُظهِر حركة الآليات في مسارها وتفاعلها تناسقًا ومرونة مثيرة للانتباه في تجسيد أهداف الرؤية في تعدُّد أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فالخطط الاقتصادية تشكِّل الإطار العام للأولويات التنفيذية في حدودها الزمنية، لتأتي البرامج لتؤدي مَهمَّتها في توثيق وربط ومتابعة مكوِّنات الخطط في أولوياتها. أما السياسات فدورها الأساسي يأتي ثنائيًا: فهو تنفيذ ومتابعة تطبيق محتويات البرامج، وفي الوقت ذاته السعي للاستجابة السريعة للأحداث، وتفادي الثغرات التي قد تبرز في المسار التنموي والتطوري.

بالنسبة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، فيمكن أن ننظر إلى موقعه ودوره من خلال مستويين متداخلين؛ الأول، يتضمَّن مكوِّنات كلِّ خُطّة تم إقراراها ومسار تنفيذها بالتتابع. والثاني، التحوُّل المتتابع في الأولويات وتداخل المكوِّنات والاتجاهات خلال العقود الأربعة المتتابعة، ابتداء من أول الستينات حتى نهاية القرن.

(١) التخطيط الاقتصادي

خلال الفترة ١٩٦٢ – ١٩٩٦، تم إقرار سبع خطط خمسية (الجدول ١)، قام بإعدادها وتنفيذها مجلس التخطيط الذي أنشىء في العام ١٩٦١. وقد جاءت الأزمة المالية في العام ١٩٩٧ حدًّا فاصلاً لتوقف سلسلة الخطط الاقتصادية في كوريا، حيث تمّ تحويل المسؤولية الأساسية في قيادة التطوير الاقتصادي والاجتماعي إلى الوزارات والمؤسسات المتخصصة في إطار السياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية.

الجدول (١): الخطط الاقتصادية والاجتماعية: ١٩٦٢ - ١٩٩٦

الخطة	السنوات	الأولويات
الأولى	١٩٦٢/١٩٦٦	الطاقة الكهربائية، إنتاج الأسمدة، تصفية البترول، الإسمنت، الألياف الصناعية.
الثانية	١٩٦٧/١٩٧١	الفولاذ، المكائن، الكيماويات، تحديث الصناعة.
الثالثة	١٩٧٢/١٩٧٦	الحديد والفولاذ، آليات المواصلات، المكائن، السفن، الكيماويات النفطية، الإلكترونيات.
الرابعة	١٩٧٧/١٩٨١	الحديد والفولاذ، المكائن، السفن، الكيماويات النفطية، الإلكترونيات، المعادن غير الحديدية.
الخامسة	١٩٨٢/١٩٨٦	المكائن الدقيقة، الإلكترونيات، الصناعات التقنية المتقدمة.
السادسة	١٩٨٧/١٩٩١	التقنية المتقدمة، البحث والتطوير، تدريب القوى العاملة.
السابعة	١٩٩٢/١٩٩٦	الإلكترونيات الدقيقة، الهندسة الحيوية، الفضائيات، الكيماويات الدقيقة.

Source: T. Walknis, The Economic Development Plans of South Korea, San Jose University (Home Page).

(٢) تحليل الأولويات عقديًا

انبثقت العوامل التي تحكَّمت، ومن ثمَّ صبغت ملامح المسار التنموي، من طبيعة الهيكل الاقتصادي وموارده المتاحة. فبسبب المحدودية الواضحة للموارد المادية (وبخاصة المعدنية والزراعية) والمالية مع استمرار الحاجة إليها من ناحية، ثم حتمية وحيوية الحصول على احتياطيات النقد الأجنبي اللازمة لشراء هذه الاحتياجات من المصادر الخارجية؛ كل هذا فرض الانفتاح الخارجي الواسع وحتمية الاعتماد على القطاع الخارجي لضمان متطلبات التنمية. ونتيجة لذلك، جاءت الأولوية في الإنتاج في التوجُّه للتصدير باعتباره القوة المحرِّكة والمتحكمة في المسار منذ البداية، يقابله الاستيرادات والاقتراض والمساعدات المالية المطلوبة لتأمين الاحتياجات المجتمعية. وهذا ما جعل نسبة حجم التجارة الخارجية (الصادرات زائدًا الاستيرادات) لا تقل عن (٧٥٪) في الناتج المحلي الإجمالي.

وتضمنت فترة العقود الأربعة أهم التطورات الآتية:

- **العقد الأول: الستينيات**

- تأكيد استخدام الموارد البشرية كهدف مركزي.
- التأكيد على المشاريع الكثيفة الاستخدام للقوى العاملة.
- تطوير الصناعات الخفيفة لدعم توجه التصدير.
- العناية الخاصة بالصناعات الغذائية.
- تأكيد الصناعات الإنشائية كجزء مهم في الصادرات المولِّدة للعوائد الاحتياطية.
- إقامة البنى التحتيَّة الكبيرة وبخاصة في المواصلات.
- الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي وبخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض.

- **العقد الثاني: السبعينيات**

- وصول كوريا إلى مستوى الدول الصناعية الناشئة، والتحول من الصناعات الخفيفة إلى الصناعات كثيفة رأس المال بما فيها الصناعات الكيماوية والثقيلة.

- **العقد الثالث: الثمانينيات**

سياسيًا: تحوُّل الاهتمام إلى تأكيد الممارسات الديمقراطية. اقتصاديًا: تعزيز التوجه نحو الخصخصة والليبرالية، وتأكيد أهمية التعاون الإقليمي لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، وتوسُّع محسوس في صناعة السيارات، واستمرارية الدور الريادي الحكومي في توجيه القطاعات الاقتصادية.

- **العقد الرابع: التسعينيات**

- إعادة تفعيل كفاءة أداء القطاع العام وتقليص دوره.
- زيادة مساهمة القطاع الخاص في التنمية.
- الانفتاح الدولي، والانفتاح على المشاركة في المنظمات الاقتصادية الدولية.
- تأكيد تطوير الصناعات التقنية المتقدمة.
- دعم مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية.

- **الألفية الثالثة**

- توسيع قاعدة المشاركة في القرار الاقتصادي الدولي.
- تأكيد السياسة الاقتصادية الليبرالية.
- تأكيد التركيز على الصناعات التقنية المتقدمة وتوسيعها.
- دعم العدالة في أنماط توزيع الدخول والثروة تخفيفًا للتناقضات الاجتماعية بين النمو والمساواة.
- تعميق الاهتمام برأس المال البشري وبخاصة في مجال التعليم والتدريب.

ثالثًا - دينامية التفاعل: الإستجابة للتحديات

إذ تؤكِّد المؤشرات الإيجابية للمسيرة التنموية في محصلتها، واقعة الإنجاز، فإنها في الوقت ذاته تشكِّل حصول تفاعل بين التحديات والاستجابة الدينامية لها. وتلك على الصعيد التطبيقي دومًا تشكل حقيقة التفاعل بين التحديات والاستجابة الدينامية لها. وهذه ممارسة عملية مستمرة بين القوى المتداخلة والمتضادة.

(١) محصلة المؤشرات

يكفي للدلالة على عِظَم الإنجاز الذي حقَّقته كوريا أن نرصد معالمه في مؤشراته –اختصارًا- على أساس مقارنة الترتيب العالمي كالآتي:

- الناتج المحلي الإجمالي (٢٠١٤) – رقم (١٥) بالقياس الاسمي.
- رقم (١٢) بقياس معادلة القوة الشرائية.
- خلال العقود من الستينيات إلى التسعينيات، تم تحقيق أعلى معدلات للنمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي بواقع (٧٪).
- معدل دخل الفرد / الناتج المحلي الإجمالي - (٣٢ر٠٠٠) دولار سنويًا.
- الصادرات والاستيرادات – رقم (٧).
- احتياطي العملات الأجنبية – رقم (٦).
- بناء السفن رقم (٢). بالإضافة إلى الاستحواذ على (٣٤٪) من طلبات بناء السفن عالميًا.
- الهواتف النقالة رقم (٢).
- إنتاج السيارات رقم (٥).
- إنتاج الفولاذ رقم (٦).
- أشباه الموصولات – رائدة بحصة (٥٠٪) من السوق العالمية

شركة سامسونغ رقم (١) وهاينكس رقم (٢).

(٢) مرتكزات الإنجازات

لا ريب في أن نموذج كوريا في التنمية قد تحقق بنجاح متميز. وهنا نتوقف للتأكيد ليس على واقعة الإنجاز الذي حصل بالفعل، وإنما لنبيِّن أسباب وجوده واستمراريته. في هذا المجال، يمكن الإشارة إلى العوامل الدافعة الآتية:

- قيادة سياسية امتلكت إرادة القرار وفرضت الاستقرار.
- دور ريادي للحكومة في حشد الإمكانات المتاحة وفَسْح المجال لآفاق التعاون للقطاعين الخاص والمدني.
- اعتماد سياسات اقتصادية واجتماعية عالية المرونة، وبفاعلية واضحة في استجابتها للتغيُّرات والتقلُّبات في الظروف القائمة محليًا ودوليًا.
- اعتماد رؤى واضحة المسار ومحكمة التنفيذ والاستمرار.
- توازن وترابط المسار التنموي بكل مكوِّناته وتدرّجه من إقامة بنى تحتية رصينة، وزيادة معدلات الادخار دعمًا لتمويل الإنفاق والاستثمار، وتعظيم الموارد عن طريق الصادرات الصناعية، وتأكيد الإبداع وتعزيز التقدم التقني، والعناية بالتطور الاجتماعي والانفتاح السياسي والديمقراطي.
- تعظيم مساهمة رأس المال البشري تعويضًا عن نقص الموارد المادية والمالية.
- تأكيد نوعية عمل متميزة (وهي تفوق في ديمومة ساعات عملها وإنتاجيتها المعدل العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، والداعمة التجديد عن طريق التعليم والتدريب.
- وجود بيروقراطية حكومية جيدة التدريب والقدرة في تحويل الرؤى الاقتصادية إلى برامج وسياسات اقتصادية واجتماعية فاعلة.

(٣) تجدد التحديات

يُظهِر سِجلّ التطورات في الدول المتقدمة بروز ظاهرة محتواها التوافق الزمني لتفاقم العديد من المشكلات والمعوقات ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والهيكلية، التي يمكن أن نطلق عليها ظاهرة «متزامنة النضوج

Maturity Syndrome». وترافق بلوغ المجتمع الكوري مرحلة التقدم الواضح والناضج في السنوات منذ مطلع الألفية الثالثة مع تكرار وجود وانتشار مؤشرات هذه الظاهرة في وقت زمني واحد. وبروز هذه الظاهرة في تعدُّد أوجهها وتبعاتها لم تغب عن إدراك أبعادها مراكزُ القرار، دافعًا بها إلى التحرُّك السريع والواسع لإحداث الإصلاحات المطلوبة، للمحافظة على زخم التطوُّر والتقدُّم.

ويمكن - باختصار- تتبُّع أهم ملامح هذه الظاهرة كالآتي:

- **اقتصاديًا:**

- تعاظم الضغوط التضخمية، بسبب محدودية الموارد الأولية الإنتاجية، وكذلك الغذائية والطاقة الذاتية.
- بداية بروز مشكلة المديونية الأهلية الداخلية.
- تراجُع معدلات النمو الاقتصادي.
- فتور الطلب الكلّي بسبب تعثُّر الاستهلاك والاستثمار.
- تحوُّل بطالة الشباب إلى حالة مزمنة.
- تأكيد فاعلية ومرونة السياسات الاقتصادية الكلية في قدرتها على مواجهة المشكلات القائمة.

- **اجتماعيًا:**

- إعادة تدريب وتأهيل القوى العاملة لدعم سياسة محاربة البطالة.
- الاهتمام المتزايد بتحقيق نمط لتوزيع الدخل أكثر عدالة في محاولة لتقليص اتجاهات عدم المساواة المتزايدة.
- تراجع مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي.
- ارتفاع معدلات المعمِّرين الذين أصبحت نسبتهم سكانيًا أكثر من الشباب، مع تفاقم مستويات معيشتهم سُوءًا وانتشار الفقر بينهم.
- تراجُع معدَّلات الولادة التي هي الآن الأدنى عالميًا.
- توجُّه السياسات الكلِّية نحو توسيع قاعدة السياسات الاجتماعية دعمًا لتثبيت مرتكزات الرفاهية.

- **هيكليًا:**

- السعي لدفع مستوى نوعية الهيكل الصناعي، وبخاصة تطوير القطاع الخدمي المعرفي.
- إعادة هيكلة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بهدف التمكين من رفع مستوى أدائها وقدرتها على احتواء مشكلة البطالة القائمة.
- المواجهة الجدِّية للتعامل مع الآثار السلبية وعدم الاستقرار المتولِّدة من الاعتماد الاقتصادي المزمن على القطاع الخارجي.
- إعادة هيكلة الشركات الاحتكارية الكبرى المهيمنة على الإنتاج، بهدف توسيع آفاق الإبداع وديناميات الاستثمار والمخاطرة.
- تعاظم الإدراك بالحاجة إلى إحداث إصلاحات جدية في مرافق القطاع العام، وسوق العمل، وقطاع الصناعة المالية.

رابعًا - الآفاق الرحيبة: انفتاح المسارات

(١) **البُعد الدولي:** بعدما تأكَّدت كوريا الجنوبية من أنها قد وصلت إلى مستوى من التطور يضاهي العديد من الاقتصادات المتقدِّمة، بدأت تستشعر أهمية دورها على الصعيدين الإقليمي والدولي وتحاول ممارسته. فالرَّخاء الذي حقَّقته فتَح لها آفاقًا واسعة للتغيير والتأثير. كل ذلك انعكس في حصول تحوُّلات كبيرة (ابتداء من منتصف تسعينيات القرن الماضي) في سياستها الخارجية، بحكم زيادة وتنوُّع الوسائل للوصول إلى أهدافها، وتوسع نطاق الاهتمامات والمصالح، والتحول الديمقراطي الداخلي، والسعي لمشاركة أوسع في القرارات الدولية. ونشير- باختصار- إلى جوانب هذا التطور كالآتي:

- المشاركة في المنظمات الدولية وبخاصة الاقتصادية، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ومجموعة العشرين (G20)، والانضمام إلى نادي ٢٠-٥٠ للدول الأحد عشر المتعاظمة النموّ والتطور.
- تحوُّلها في ٢٠٠٩ من حالة اقتصاد مقترض بكثافة واستمرارية إلى اقتصاد واهب للمساعدات الخارجية الكبيرة، مع انضمامها إلى مجموعة الدول الغنية المانحة للمساعدات (DAC).

- تصاعد حجم استثماراتها الخارجية لتصل إلى (٢٢٣) مليار دولار في نهاية ٢٠١٣.
- تعاظُم دورها الفعال كجسر بين الدول النامية والمتقدمة.
- تنامي دورها في أهم منظمات الحاكمية الاقتصادية الدولية، وهي صندوق النقد الدولي (IMF)، البنك الدولي (WB)، ومنظمة التجارة الدولية (WTO).

(٢) **البُعد الإقليمي:** يبدو واضحًا أن كوريا الجنوبية وبخاصة منذ (٢٠١٠) قد بدأت تستلهم دورها كقوة اقتصادية إقليمية صاعدة وبشكل مؤثر. وقد تعدَّدت جوانب هذا التوجُّه مع صعيد دول الإقليم، سعيًا وراء شراكة اقتصادية إقليمية شاملة.

- ماليزيا – دعوة كوريا الجنوبية إلى المساعدة في تطوير حقول واسعة مثل تقنية المعلومات والاتصالات، والإلكترونيات المتقدمة، ورأس المال البشري، والقطاعات الاستراتيجية كالسيارات، والبحث والتطوير (٢٠١٤/١٢).
- الفلبين – السعي لتوسيع آفاق التعاون في مجالات الإنتاج والسياحة (٢٠١٤/١٢).
- الآسيان (Asean) – طَلبُ هذه المجموعة المؤلَّفة من عشر دول آسيوية من كوريا دعمها في مجهودها التنموي (٢٠١٤/١٢).
- أوزبكستان – التوجُّه لعقد اتفاق مع كوريا الجنوبية في مجال الطاقة، وذلك في إطار مبادرة التعاون الآسيوي الأوروبي (٢٠١٤/٧).
- الانفتاح الواسع لكوريا الجنوبية على الدول الإسلامية، بدءًا من حقول السياحة والإنتاج الغذائي.

خامسًا - البعد العربي: تعميق العلاقات

(١) **دوافع التعاون:** يوجد ما يكفي من العوامل الإيجابية للدفع إلى تعزيز التعاون العربي – الكوري، وبخاصة في المجال الاقتصادي.

- إن كوريا الجنوبية كانت حتى الأمس القريب دولة نامية، وما زال أهلوها يعيشون ماضيهم في ذاكرة حاضرهم.

- أنها دولة فتيَّة قد حققت من الإنجاز المادي والبشري ما يُبهر، وبمدة قصيرة نسبيًا في عمر الأمم.
- ليس لكوريا الجنوبية مطامع أو سِجلّ استعماري في المنطقة العربية، كما هي الحال للعديد من الدول المتقدمة.
- تعاظم دورها حاليًا كجسر بين الدول المتقدمة والنامية.

(٢) العلاقات الاقتصادية التاريخية

- قبل بداية الستينيات في القرن الماضي، لم تكن هناك علاقات قائمة تُذكر على هذا الصعيد.
- بداية تكوين العلاقات تزامن مع وقوع «الثورة النفطية» في سبعينيات القرن الماضي، حيث بدأت أمواج من العاملين للدخول إلى الأقطار العربية المشرقية بخاصة (مثل الكويت والسعودية والعراق).
- أهم الفعاليات تضمَّنت مجيء العمّال المرتبط مع نمو قطاع الإنشاءات.
- مسار تدفق العمالة إلى الأقطار العربية شهد تقلُّبات كثيرة بين مدٍّ وجَزْر.

(٣) التطورات المعاصرة

شهدت السنوات القليلة الماضية تطوّرات لافتة في تجدُّد العلاقات الاقتصادية بين الأقطار العربية (وبخاصة الخليجية) وكوريا الجنوبية. ويبرز في هذا الصدد حالتان للتعاون المشترك وهما الإمارات والسعودية.

- الإمارات العربية المتحدة (٢٠١٣/٥):
- استندت منطلقات الاتفاق التعاوني إلى تأكيد تميُّز التجربة الكورية على الصعيد التنموي، وتعاظُم تقدمها وإنجازاتها، وهو ما حوَّلها من دولة نامية إلى أخرى متقدمة.
- تضمنت أبعاد الاتفاق مشاركة قطاعات فاعلة حكومية ورجال الأعمال.
- شملت مجالات النشاط التعاوني حقول الإبداع والتقنية، والاستثمار في مشاريع مشتركة، والعلاقات التجارية المتبادلة، والسياحة.

- بلغ حجم الاستثمار الإماراتي في كوريا الجنوبية (٢ر٧٠٠) مليون دولار، مقابل (٥٣٠) مليون دولار لكوريا (٢٠١٢).
- وصلت أحجام الاستثمارات التعاقدية المشتركة الجديدة إلى (٢٨) مليار دولار (في نهاية ٢٠١٣).
- تضمنت العقود الجديدة استثمارات متعدِّدة المجالات من إنشاء مواقع لإنتاج الطاقة النووية في الإمارات، ومشاريع في قطاع الخدمات والمستلزمات الأخرى، والقطاع الصحي.
- المملكة العربية السعودية (٢٠١٤/١٠):
- يسعى الاتفاق إلى توسيع إطار التعاون الاقتصادي المشترك في مجالات جديدة، تجاوزًا لما هو قائم حاليًا في قطاع الإنشاءات.
- تغطّي القطاعات المستهدفة: الصحية والخدمات الطبية، وتقنية المعلومات والاتصالات، والطاقة المتجددة، والموارد البشرية.

سادسًا - آفاق التعاون الاقتصادي المشترك

لا ريب في أن آفاق التعاون تبدو أوسع بكثير مما هي عليه في واقعها الراهن. ويتأكد هذا من خلال مراجعة المجالات التي يمكن أن تتفتَّح لتعزيز التعاون، ومن أهمها الآتي:

- النفط والغاز: افتقار كوريا إلى موارد الطاقة يفسح المجال واسعًا (كما يحصل فعليًا) للتزوُّد به من العديد من الأقطار العربية وبخاصة الخليجية.
- التبادل التجاري: العديد من الصادرات الكورية يجد له أسواقًا عربية جيدة مثل السيارات والمكائن والإلكترونيات وغيرها.
- استراتيجيات التخطيط والبناء المؤسسي: غنى تجربة كوريا في هذا المجال، ما يمكّنها من تقديم خبراتها الواسعة فيها.
- العمالة التقنية والفنية: المجال واسع هنا أمام الجانب الكوري لتقديم مساعدته، بما فيها المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة.
- الاستثمارات الكورية: يمكنها أن تلقى ترحيبًا واسعًا في الأسواق العربية، وخاصة بما يرافقها من خبرات تنظيمية وإدارية وتقنية وتسويقية.

- الصناعات التمويلية: يمكن للخبرة الكورية أن تكون فعّالة في هذا المجال، دعمًا لإقامة صناعات عربية متنوعة.
- الصناعة العسكرية: وهي الأخرى قد تُشكل مصدرًا للاستيراد ابتداءً ثم للتصنيع في مرحلة لاحقة.
- التبادل العلمي والثقافي: ويبدو مجال التعاون المتبادل واسعًا في آفاقه.

مصادر مختارة

- Zenawi, M. "Trends and Prospects of Korean Economic Development: From Intellectual Points of View", 12/2008, pp. 1 – 8.
- Wikipedia. "Economy of South Korea", 11/2014, pp. 1 - 7.
- Watkins, T. "The Economic Development Plans of South Korea," San Jose University, Home Page, pp. 1 – 2.
- Gurria, A. "Launch of the Economic Survey of Korea", OECD Secretary General, 4/2012, pp. 1 – 3.
- Gutierrez, N. "Aquino to Forge Stronger Ties, with South Korea", 12/2014, pp. 1 – 8.
- Free Malaysia Today, "Malaysia, Korea to continue Win-Win Partnership", 12/2014, pp. 1 – 7.
- Bayern, K. "The Rise of South Korea", The Economist, 5/2012, pp. 1 – 26.
- Lim, W. "Lessons from the Korean Development Experience", 6/2010, pp. 1 – 7.
- Park, K. "Korea's Role in Global Development", 2/2010, pp. 2 – 5.
- Choi, W. and Richard Dobbs, "Renewing the South Korean Economic Miracle", 3/2013, pp. 1 – 3.
- Chan, J. "South Korean Economy Faces Mounting Problem", 7/2008, pp. 1-4.
- The Economist, "What Do You Do when you Reach The Top", 11/2011, pp. 1-7.
- Wikipedia. "Koreans in the Arab World", 11/2014, pp. 1 – 5.

(٧)

أثر الائتمان المصرفي في نمو قطاع العقار في الأردن

(١٩٩٠ – ٢٠١٢)

أ.د. أحمد العساف*

ملخص البحث

يتوجّه الأردن، كغيره من دول العالم، إلى زيادة الاعتماد على القطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية، ذلك القطاع الذي يعتمد بدوره على ما تقدّمه له البنوك التجارية من ائتمان لتحقيق هذا الغرض. وبالتالي، فإن الوصول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية يعتمد بشكل كبير على مدى فاعلية الائتمان المقدّم لقطاعات الاقتصاد الأردني ومن ضمنها قطاع العقار. ولذلك جاءت هذه الدراسة بهدف التحقّق من تأثير الائتمان المصرفي المقدّم من هذه البنوك التجارية على النشاط الاقتصادي الأردني ممثلاً بقطاع العقار خلال الفترة (١٩٩٠– ٢٠١٢)، وذلك بأسلوب تحليل يعتمد أساسًا على السلاسل الزمنية - الفترة الزمنية أكثر منه على الأساليب القياسية التقليدية مما يزيد من أهمية الدراسة.

اعتمدت الدراسة على التقارير السنوية للائتمان المصرفي الصادرة عن البنك المركزي الأردني عن الفترة (١٩٩٠– ٢٠١٢)، أما البيانات المتعلّقة بحجم التداول في سوق العقار الأردني فقد اعتمدت على نشرات دائرة المساحة والأراضي الأردنية لذات الفترة. أي أن هذه الدراسة تعتمد على البيانات الثانوية الصادرة عن البنك المركزي الأردني ودائرة المساحة والأراضي الأردنية للفترة

* عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة الزرقاء/ الأردن.

المشار إليها. واعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) لمتغيرين هما متغير حجم الائتمان ومتغير حجم التداول في سوق العقار الأردني كمتغير ممثِّل للنشاط الاقتصادي. وأظهرت النتائج وجود أثر له دلالة إحصائية لحجم الائتمان المصرفي في نمو قطاع العقار بالأردن المتمثّل بحجم التداول في سوق العقار، عند مستوى المعنوية (١٪). وهذا يعني بأن حجم الائتمان المصرفي يساهم بشكل كبير في نمو قطاع العقار بالأردن.

الكلمات المفتاحية: الائتمان المصرفي، قطاع العقار، الأردن.

Abstract

Jordan, like other countries of the world, seeks to increase reliance on the private sector to achieve economic development, this sector, which in turn depends on what they offer it credit from commercial banks to achieve this purpose. Thus, the access to economic development largely depends on the extent of the credit given to the effectiveness of the sectors of the Jordanian economy, including the real estate sector. Therefore, this study aims to verify of bank credit effect provided by the commercial banks on the Jordanian economic activity represented by the real estate sector during the period (1990- 2012). The way of analysis is mainly based on the time series - the time period more than traditional standard methods which increase importance of the study. the study relied on the annual reports of the bank credit issued by the Central Bank of Jordan for the period (1990- 2012), the data on the volume of trading in the Jordanian real estate market has relied on bulletins circle of Department of Land and Survey of Jordan for the same period. in other words, this study is based on secondary data issued by the Central Bank of Jordan and the Department of Land and Survey of Jordan for the period referred to. The study relied on Vector autoregression (VAR) for the two variables credit and the trading volume in the Jordanian real estate market as a variable representative of economic activity. the results showed the existence of the effect is statistically significant for the bank credit growth in the volume of trading in the real estate market of the real estate sector in Jordan. This means that the volume of bank credit significantly contributes to the .growth of the real estate sector in Jordan

.Keywords: bank credit, real estate sector, Jordan

تقديم

تؤدي البنوك التجارية دورًا محوريًا في التنمية الاقتصادية، فدورها يتجاوز حفظ الأموال إلى تدويرها في الاقتصاد عن طريق منح الائتمان لمنشآت القطاع الخاص، وفتح خطابات الضمان والاعتمادات المستندية، والاستثمار، وغير ذلك من الخدمات التي تصبّ في خدمة الاقتصاد، وهذا لن يتأتى إلا من خلال ظهور القدرة العالية للمصارف على خلق ائتمان يفوق ما لديها من احتياطيات نقدية ورأس مال مدفوع، وودائع متنوّعة ناتجة عن ادخار نقدي حالي أو ادخارات من دخول سابقة، وتلك الودائع تتوجّه نحو القروض، أي تُقدَّم إلى أصحاب المشروعات على شكل قروض تمكّنهم من تحقيق استثمارات تعمل على خلق توسّع اقتصادي في المجالات كافة بما يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي. وكلما توسعت البنوك في منح الائتمان، زاد حجم الاستثمارات الجديدة أو توسعت المشاريع القائمة، وهذا مهم لحفز الاقتصاد وتحقيق نسب نمو جيدة ترفع إجمالي الناتج الإجمالي وتزيد من حجم الصادرات.

في خضم أزمة المال العالمية عانت الأنظمة المصرفية في كثير من دول العالم أزمة خانقة في توفير السيولة التي تساعدها على تحقيق أهدافها السابقة. من هنا لجأت الدول الغربية لضخّ سيولة نقدية ضخمة في أنظمتها المصرفية من أجل مساعدة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه عملائها والبنوك الأخرى، وهذه الأموال التي ضخت ليست مساعدات أو هبات بل قروض مسترجعة، لكن غرضها تسييل الدم الجامد في عروق النظام المصرفي إذا جاز لنا التعبير.

الائتمان المصرفي

تعد السوق الائتمانية سوقًا لتسهيل تبادل السلع والخدمات عبر الفترات الزمنية المختلفة، إذ يتم التخلي عن شيء في فترة زمنية مقابل الحصول على شيء أكبر في فترة زمنية لاحقة أو بالعكس. وفي المقابل، يتم دفع مبالغ مستقبلية تشمل أصل القرض إضافة إلى مدفوعات الفائدة كتعويض عن الزمن. ولذلك، فإن سعر الفائدة يمثل السعر النسبي في السوق للتبادل عبر الفترات الزمنية المختلفة. وتقوم البنوك بدور مهم في سوق الائتمان من خلال

قيامها بعملية الوساطة المالية بين الوحدات الاقتصادية ذات الفائض المالي والوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي. وقد أدى التطوّر في الوسائط المالية عن طريق تعبئة المدخرات وتسهيل المعاملات وغيرها إلى زيادة حرية الوحدات الاقتصادية في اتخاذ القرارات المناسبة عبر الزمن.

ويعتبر (Fisher 1930) أن الدور الرئيس للاقتراض هو فصل قرارات الإنتاج عن قرارات الاستهلاك مما أسهم في تعزيز فرص النمو الاقتصادي وعليه، فإن وظيفة السوق الائتمانية تتمثل في تمكين الأفراد من نقل القوة الشرائية للمستقبل أو للماضي، ومن ثم اختلاف زمن تيار الاستهلاك عن وقت استلام عوائد الإنتاج. ويؤدي الفصل بين قرارات الاستهلاك والإنتاج عبر الزمن إلى الاستخدام الأمثل للموارد من خلال تعظيم الإنتاج من الموارد المتاحة وتعظيم المنفعة من الاستهلاك المتاح.

وبحسب (Spellman,1982) فإن وجود نظام مالي متقدم تصاحبه أدوات مالية وسيطة متطورة، يؤدي إلى انتقال منحنى إمكانات الإنتاج إلى اليمين بسبب التغير في حجم الموارد الكلية أو الاستغلال الأمثل لتلك الموارد. ويؤدي وجود سوق مالية ونقدية ذات كفاءة للائتمان إلى اختيار الزمن المفضل للاستهلاك، إما بتعجيل الاستهلاك عن طريق الاقتراض، أو بتأجيل الاستهلاك عن طريق الادخار.

وتعد كتابات (Schumbeter, 1873) و(Bagehot, 1912)، من أهم الكتابات التي تطرقت إلى أهمية دور البنوك التجارية في توفير التمويل الضروري لتحفيز النمو الاقتصادي. إذ يعتقد شومبيتر أن الموارد المالية مهمة بالنسبة للمنظم لأنها إحدى أساسيات العملية الإنتاجية. ويعتبر شومبيتر أن كون المنظم وقد وجدت دراسة (McKinnon, 1973) و(Shaw, 1973) أن السياسات التحررية في الدول النامية المتعلقة بالقطاع المصرفي التي من شأنها التخفيف من وضع قيود على السقف الأعلى لسعر الفائدة، والاحتياطات القانونية العالية، والتحيز لبعض برامج الائتمان، وغيرها، تحفز النمو الاقتصادي عن طريق تحسين نوعية الاستثمار وكميته، في حين يؤدي فرض قيود كمية على النظام المصرفي إلى تقييد

كمية الاستثمارات وإنتاجيتها، ومن ثم إعاقة النمو الاقتصادي. وعلى الرغم من أن السياسات المتحررة أسهمت في رفع أسعار الفائدة إلى معدلات عالية، فإن ذلك سيؤدي إلى تحفيز الادخار الخاص وتشجيع الوساطة المالية والتوزيع الأمثل للموارد، ومن ثم زيادة عرض الائتمان إلى القطاع الخاص الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الاستثمار وارتفاع معدل النمو.

مفهوم السياسة الائتمانية

هي مجموعة من المبادئ التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية وأنواع الأنشطة والقطاعات الاقتصادية التي يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها وأنواعها وأجال استحقاقها وشروطها الرئيسية، كما تحدد الخطوط العامة التي تحكم نشاط المصرف في مجالات قرار منح التسهيلات الائتمانية ومتابعتها بما يكفل سلامة توظيف وحسن استخدام أمواله بهدف تحقيق أفضل عائد واتخاذ ما قد يلزم من احتياطات إذا ما طرأت أي تطورات سلبية على أي عنصر من العناصر التي استند إليها المصرف في قرار منح الائتمان، والذي تسعى من خلاله تحقيق الأمور التالية: الأمان والربحية والسيولة وتوفير احتياجات المجتمع (السيسي، ١٩٩٨).

هدف الدراسة وأهميتها

تنبع أهمية هذه الدراسة بشكل أساسي من توجه الأردن، كغيره من دول العالم، إلى زيادة الاعتماد على القطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية، ذلك القطاع الذي يعتمد بدوره على ما تقدمه له البنوك التجارية من ائتمان لتحقيق هذا الغرض. وبالتالي، فإن الحصول على النتائج المرجوة من عملية الخصخصة هذه يعتمد بشكل كبير على مدى فاعلية الائتمان المقدم لقطاعات الاقتصاد الأردني ومن ضمنها قطاع العقار. ولذلك جاءت هذه الدراسة بهدف دراسة تأثير الائتمان المصرفي المقدم من هذه البنوك التجارية على النشاط الاقتصادي الأردني ممثلاً بقطاع العقار خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٢) وذلك بأسلوب تحليل يعتمد أساسًا على السلاسل الزمنية أكثر - الفترة الزمنية (منه على الأساليب القياسية التقليدية مما يزيد من أهمية الدراسة.

مجتمع الدراسة ومحدداته

تعتبر التقارير السنوية للائتمان المصرفي الصادرة عن البنك المركزي الأردني عن الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٢) هو المصدر الرئيسي للبيانات في هذه الدراسة، أما البيانات المتعلقة بحجم التداول في سوق العقار الأردني فقد اعتمدت على نشرات دائرة المساحة والأراضي الأردنية لذات الفترة. أي أن هذه الدراسة تعتمد على البيانات الثانوية الصادرة عن البنك المركزي الأردني ودائرة المساحة والأراضي الأردنية للفترة المشار إليها.

أما محددات الدراسة فتكمن في النقاط التالية:

١. إن البيانات السنوية المتوفرة عن الائتمان المصرفي المقدم من قبل البنوك التجارية للاقتصاد الأردني لا تمثل ما تم ويتم تقديمه في كل سنة على انفراد، بل تمثل الرصيد القائم غير المسدد لهذا الائتمان خلال السنوات السابقة.

٢. عدم توفر بيانات شهرية أو ربعية لمتغيرات الدراسة يقلل من دقة نتائج الدراسة.

تطور الائتمان المصرفي في الأردن

إن نمو التسهيلات الائتمانية ما هو إلا مؤشر يشير بكل وضوح إلى مدى أهمية دور البنوك العاملة في المملكة في تحريك النشاطات الاقتصادية والأنشطة التجارية، وأن منح التسهيلات كانت متاحة لجميع المقترضين المؤهلين سواء كان ذلك على مستوى الشركات أو الأفراد. وبنظرة متفحصة للجدول رقم (١) يتبين ان الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية البنكية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة العاملة في المملكة مع نهاية عام ٢٠١٢ سجّل مستويات قياسية غير مسبوقة ليبلغ نحو ١٧٨١٧,٠مليون دينار مقارنة مع ١٥٨٥١,٢ مليون دينار بنهاية العام الذي سبقه ليسجل بذلك زيادة بقيمة ١٩٦٥,٨ مليون دينار كما سجل نموّا بنسبة ١٢,٥٪ إن قطاع العقار كان الأوفر حظّا في حجم التسهيلات الممنوحة من البنوك المحلية حيث إن حصّة هذا القطاع حظي بنسبة ٢١,٢٪ من مجمل الرصيد القائم لحجم التسهيلات الكلية الممنوحة لباقي القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى إذ بلغ الرصيد القائم

للتسهيلات الممنوحة لقطاع الإنشاءات (العقار) ما يقرب من ٣,٨ مليار دينار من أصل ١٧,٨ مليار يمثل الحجم الكلي للتسهيلات تلاه التسهيلات الممنوحة لقطاع التجارة العامة التي بلغت حوالي ٣,٧ مليار دينار وشكّلت ما نسبته ٢١,١٪ من مجمل إجمالي الرصيد القائم للتسهيلات الكلية الممنوحة.

في حين استحوذ قطاع الصناعات المحلية على المرتبة الثالثة من حيث توزيع التسهيلات الائتمانية ليبلغ الرصيد القائم لحجم تسهيلاته حوالي ٢٥٨٦ مليون دينار مشكلا ما نسبته ١٤,٥٪ من مجمل الحجم الكلي للرصيد القائم للتسهيلات لمختلف القطاعات ثم تلاه التسهيلات الائتمانية لقطاع الخدمات والمرافق العامة الذي استحوذ على ما مقداره حوالي ٢٠٠٥ مليون دينار بنسبة ١١,٢٪ من المجمل فيما توزعت أرصدة باقي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك في المملكة على باقي القطاعات والأنشطة الاقتصادية.

وكانت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية والأنشطة التجارية في المملكة شهدت تطوراً خلال السنوات ٢٠٠٦-٢٠١٢ وفقاً للبيانات والإحصائيات الصادرة عن البنك المركزي الأردني في هذا المجال إذ بلغت أرصدة التسهيلات القائمة بنهاية العام ٢٠٠٦ حوالي ٩٧٦٢ مليون دينار ثم ارتفعت إلى ١١٢٩٦ مليون دينار مع نهاية العام ٢٠٠٧ وواصلت ارتفاعها خلال العام ٢٠٠٨ لتبلغ حوالي ١٣٠٤٤ مليون دينار وفي عام ٢٠٠٩ وهو العام الذي شهد تطورات انعكاسات وتداعيات الأزمة المالية العالمية إذ استقر حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة العاملة في المملكة عند رصيد قائم بلغ ١٣٣١٧ مليون دينار مقارنة مع ١٣٠٤٤ مليون دينار خلال العام الذي سبقه ٢٠٠٨ مسجلا نموا متواضعا بلغت نسبته حوالي ٢,١٪ عن مستواه السائد بنهاية العام ٢٠٠٨ في ظل تداعيات الأزمة العالمية. ثم عاودت البنوك التجارية العاملة في الأردن عام ٢٠١٠ بالتوسع في منح الائتمان المصرفي لمختلف قطاعات الاقتصاد الأردني لتصل إلى ١٤٤٥١,٥ مليون دينار ثم ١٥٨٥١,٢ عام ٢٠١١ ثم ليصل حجم الائتمان المصرفي إلى أقصاه بنهاية عام ٢٠١٣ ليبلغ ١٧٨١٧,٠مليون دينار أردني.

إن هذا التزايد في حجم الائتمان ربما يعزى إلى مجموعة من العوامل أهمها (الملاوي أحمد، المجالي أحمد ٢٠٠٨):

١. زيادة الطلب على الائتمان وخاصة أن الحكومة الأردنية تحدث التشريعات والقوانين باستمرار بهدف تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار.

٢. ارتفاع حجم الودائع لدى البنوك التجارية العاملة في الأردن والذي ربما يعود إلى الاستقرار العسكري والاستقرار السياسي في الأردن مقارنة مع الدول المجاورة وخاصة فلسطين.

الجدول رقم (١)

الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية البنكية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة العاملة في المملكة وتوزيعها حسب القطاعات للفترة (١٩٦٤- ٢٠١٢) (مليون دينار)

السنة	الاجمالي	الانشاءات	التجارة العامة	الصناعة	خدمات النقل	خدمات مالية	سياحة	الزراعة	التعدين	أخرى
١٩٦٤	٢٩,٢	٢,٢	١٤,٤	٣,٣	٢,٦	٠,٢	٠,٨	٠,٩	٠,٢	١,٥
١٩٦٥	٣٣,٣	٢,٤	١٧,١	٤,٣	٢,٣	٠,١	١,٠	٠,٧	٠,٠	١,٦
١٩٦٦	٣٩,٠	٣,٣	٢٠,٣	٤,٧	٢,٢	٠,٣	١,٠	٠,٦	٠,٠	١,٧
١٩٦٧	٣٨,٩	٥,٠	١٧,٤	٤,٢	١,٨	٠,٢	١,١	٠,٨	٠,٠	٣,٤
١٩٦٨	٤١,٠	٦,١	١٧,١	٤,٠	١,٨	٠,٢	١,٠	٠,٧	٠,٠	٤,٠
١٩٦٩	٤٥,٤	٧,١	١٩,١	٤,٠	١,٦	٠,٢	١,٠	٠,٧	٠,١	٥,٦
١٩٧٠	٤٥,٥	١١,٢	١٦,٩	٤,٠	٢,٤	٠,٢	١,٠	٠,٦	٠,٧	١,٥
١٩٧١	٤٦,٩	١٠,٥	١٩,٠	٣,٩	٢,٦	٠,٢	٠,٩	٠,٨	٠,٧	٢,٠
١٩٧٢	٥٠,٦	١٠,٧	٢١,٥	٤,٤	٢,٤	٠,٣	٠,٩	٠,٨	٠,٣	١,٨
١٩٧٣	٦١,٨	١٤,٤	٢٥,١	٥,٩	٢,٢	٠,٦	١,٤	٢,٠	٠,٤	١,٦
١٩٧٤	٨٥,٠	١٩,٥	٣٠,٣	١٠,١	٥,٣	٠,٧	١,٥	٣,٨	٠,٤	٢,٦
١٩٧٥	١٢٦,٧	٣١,٥	٥١,٤	١٤,٩	٣,٤	٠,٤	١,٨	٣,٦	٠,٣	٤,٧
١٩٧٦	٢٠٧,١	٥٠,٠	٨١,٦	٢١,٨	٧,٨	٠,٦	٢,٥	٥,٢	٠,٣	١٣,٦
١٩٧٧	٢٤٤,٠	٦٥,٨	٨١,٤	٢٦,٦	١١,١	٠,٦	٣,٤	٨,٣	٠,٢	١٥,٦
١٩٧٨	٣٣٢,٨	١٠٠,٦	١٠٠,٥	٣٦,٦	٨,٤	١,٢	٦,٦	١٢,٧	١,٧	١٩,٣
١٩٧٩	٤٦٥,١	١٥١,٠	١٣٤,٢	٥٦,٥	١٣,٠	٤,٨	٩,٧	١٧,٤	٤,٠	١٧,١
١٩٨٠	٥٦٣,٩	١٨٠,٨	١٦٧,٠	٦٨,٧	١٤,٥	٨,٧	١١,٨	١٧,٢	٤,٤	٢٠,٣

١٩٨١	٧٢١,٣	٢٠١,٠	٢٢٥,٨	٨٢,٤	٢٣,٣	٩,٤	١٥,٩	١٩,٤	٦,٨	٣١,٥
١٩٨٢	٨٨٧,٢	٢١٦,٨	٢٨٤,٩	٩٨,٥	٣٢,٩	١٩,٦	٢٠,٥	٢٤,٦	١٤,١	٤١,٢
١٩٨٣	١٠٣٠,٩	٢٧١,٣	٢٧٦,٧	١١٨,٤	٥٠,٥	٢٥,٦	٢٥,٧	٢٥,٦	٢٠,٥	٤٣,٠
١٩٨٤	١١٨٤,٨	٣٢٤,٠	٢٩٦,١	١٤٢,٤	٥٨,٥	٢٩,٦	٢٣,٧	٢٥,٦	٢٧,٤	٥٠,٩
١٩٨٥	١٢٧٤,٤	٣٣١,٦	٣٠٨,٥	١٥٧,٢	٦٤,٠	٢٦,٩	٢٩,٨	٢٦,٣	٣٢,١	٥٣,٢
١٩٨٦	١٣٩٥,٤	٣٥٣,٧	٣٣٨,٧	١٧٦,٧	٤٩,٤	٢٩,٢	٣٧,٥	٣٢,٧	٤٤,٣	٥٣,٤
١٩٨٧	١٥١٣,٠	٣٥٨,٢	٣٦٣,٧	١٧٥,٣	٣٨,٨	٣١,٥	٣٢,٥	٤٠,٠	٤٥,٤	٦٤,٥
١٩٨٨	١٦٣٤,٠	٣٧٤,٥	٤٠٢,٥	١٨٨,٢	٥٢,٠	٢٩,٣	٢٧,٠	٤٧,١	٣٣,٣	٦١,٤
١٩٨٩	١٧٢٩,٢	٣٩٩,١	٣٩١,٥	٢١٩,٧	٤٢,٩	٣١,٣	٣٠,٨	٤٧,٤	١٩,٣	٧٥,٧
١٩٩٠	١٨٦٣,٥	٤٢٢,٧	٤٠٧,٨	٢٢٤,٦	٤٥,٥	٤٥,٥	٣٣,٣	٥٣,٧	١٢,٣	١١٠,٨
١٩٩١	١٩٦٥,٨	٤٣٦,٣	٤٦٥,٩	٢٤٥,٣	٦٥,٥	٣٥,٦	٣١,٨	٤٩,٨	٥,٢	١١٠,١
١٩٩٢	٢٢١٨,٣	٤٦٣,٢	٥٢٥,١	٢٦٥,٨	٥٤,٠	٤٨,٨	٣٧,٣	٥٤,٤	٢٠,٠	١٦٠,٨
١٩٩٣	٢٧٤١,٣	٤٥٨,١	٦٣١,٨	٣٢٩,٦	٦٥,٠	١٧٤,٨	٣٢,٨	٦٥,٤	٥٦,٢	٨٨٤,٠
١٩٩٤	٣٢٤٨,٤	٦٨٧,٠	٧٩٨,٦	٤١٩,٩	١٩٨,٣	١٧٥,٣	٣٨,١	٧٥,٥	٥١,٧	٦٥٣,٥
١٩٩٥	٣٧٠٥,٧	٧٥٧,٤	٩٧٠,٤	٤٩٤,٨	١٩٥,٦	١٥٩,٥	٤٦,٤	٧٥,٧	٥٣,٥	٧٥٢,٦
١٩٩٦	٣٩٢٠,٣	٧٧٧,٨	١٠٣٥,٧	٥٠٥,٩	٢٠٠,٣	١٥٦,٤	٥٣,٦	٧٩,٥	١٠٤,٧	٧٩٢,٠
١٩٩٧	٣٩٧٩,٧	٧٧٥,٢	١٠٦٤,٥	٥٠٣,٩	٢١٧,٧	١٥٤,١	٧٠,٠	٩٣,٣	٨٦,٦	٧٩٤,٢
١٩٩٨	٤٢٨٥,٣	٧٩١,٤	١١٠٤,٧	٦١٥,٩	٢٢٣,٦	١٦١,٢	١٠٨,٧	١١٥,٣	٨٥,٩	٨٥٥,٦
١٩٩٩	٤٤٦٦,٠	٧٥٨,٧	١١٢٧,٠	٦٦٣,٣	١٩٧,٠	١٧٤,٠	١٤٠,٥	١١٧,٣	١٠٢,٩	٩٥٣,٣
٢٠٠٠	٤٥٤٦,٥	٧٤٤,٩	١١١٢,٥	٦٨٣,٤	١٣٤,٢	١٥٢,٨	١٥٥,٢	١٢٨,٠	١٠٠,٧	١٠٩٤,٨
٢٠٠١	٤٩٤٨,٩	٧٢٨,٩	١٢٠٦,١	٧٢٨,٦	١٣٢,١	١٥٠,٩	١٧١,٠	١٠٥,٥	٧٧,٧	١٣٢١,٧
٢٠٠٢	٥١٣٠,٠	٧٦٤,٩	١٢٥٠,٩	٧٨٩,٨	١٦٣,٦	١٣٩,٧	١٧٣,٥	١٠٢,٩	٩٥,٣	١٢٩٩,٧
٢٠٠٣	٥٢٦٢,٤	٨٠٤,٥	١٣٢٧,٣	٨٠١,٤	١٦٦,٦	١٣٣,١	١٧٢,٨	٩٨,٨	٧٨,٠	١٣٣٠,٩
٢٠٠٤	٦١٨٩,٢	٩٥٣,٢	١٤٧٢,٩	٨٩٥,٣	١٧٤,١	٩٧,٢	١٥٤,٩	١١٣,٦	٧٧,٧	١٧٥٦,٠
٢٠٠٥	٧٧٤٤,٣	١١٦٢,١	١٥٨٥,٠	٩٨١,٦	٢١٩,٦	١٧٦,١	١٨١,٢	١١٠,٩	٥٦,٥	٢٧١٧,٢
٢٠٠٦	٩٧٦١,٩	١٥٦٠,٨	١٩١٦,٦	١٠٩٣,١	٢٩١,٠	٢٤٢,١	١٩٥,١	١٤٠,٩	٤٢,٨	٣٦٤٢,٢
٢٠٠٧	١١٢٩٥,٦	١٩٤٢,١	٢٤٣٤,٧	١٣٤٨,١	٣٥٢,٣	٣٩٠,١	٢٥٥,٨	١٥٦,٢	٦٥,٧	٣٦١٦,٩
٢٠٠٨	١٣٠٤٤,٣	٢٢٩٣,١	٢٨٩٧,٥	١٥٩٧,٦	٣٧٠,٥	٤٣٧,٧	٣٦٦,٦	٢١٠,٠	٤٨,٣	٣٩٥٢,٧
٢٠٠٩	١٣٣١٧,٢	٢٥٨٢,٥	٣١٩٥,٤	١٦٣١,٢	٤٥٣,١	٤٣٤,١	٤٢٧,٩	٢٣١,٢	٦٠,٢	٣٣٩٢,١
٢٠١٠	١٤٤٥١,٤	٣١٦٧,٧	٣٥٩٤,٠	١٩٢٩,٠	٤٨٤,١	٤٠٨,٣	٤٥٧,٣	٢١١,٨	٥٥,٤	٣٠٩٣,٨
٢٠١١	١٥٨٥١,٢	٣٤٦٣,٦	٣٧٧٩,٠	٢٢٩٧,٢	٥٣١,٦	٤٣٠,٥	٤٩٣,٧	٢٢٩,٢	٧٩,٥	٣٤١١,٦
٢٠١٢	١٧٨١٧,٠	٣٧٨٢,٨	٣٧٨٠,٣	٢٥٨٥,٤	٥٥٢,٧	٤٩٠,٧	٤٨٢,٢	٢٦٤,٥	٧٣,٦	٣٧٩٩,٤

المصدر: بيانات سنوية/ البنك المركزي الأردني

تطور قطاع العقار في الأردن

إن مفهوم **سوق العقار** يعني جميع موجودات العقار بأشكالها (الأرض، البناء) واستخداماتها (إقامة، صناعة، تجارة، زراعة) المتداولة من خلال البيع أو الشراء في دائرة المساهمة والأراضي الأردنية.

وقد شهد الأردن خلال السنوات العشرين السابقة تطورًا عمرانيًا وإنشائيًا واسعًا، أدى إلى تزايد نشاط التداول في العقارات (الأراضي والمساكن) بشكل كبير وملحوظ، وما تبعه من تزايد الإنفاق على الأراضي والمساكن والأبنية العامة.

وقد جعلت الحركة غير المسبوقة في بيع وشراء الأراضي والعقارات من سوق العقار الأكثر نشاطًا من بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما دفع بكثير من المدخرين والمستثمرين الأردنيين والعرب إلى الاستثمار في هذا القطاع وزيادة الاهتمام به، حيث بلغ حجم التداول في سوق العقار الأردني خلال الفترة ١٩٩٠–٢٠٠٨ ما يقارب (٣٥) مليار دينار أردني. إلا أن أزمة الائتمان العالمي ضغطت أسعار كل شيء حتى الإنشاءات وذلك بعد ما هبطت أسعار المواد الأساسية وخصوصًا النفط، مما خفض كلف الإنشاءات العمرانية. كما انعكست الأزمة العالمية على توجهات البنوك الأردنية في تمويل القروض السكنية خشية انحسار السيولة مما دفعها إلى أن تعيد النظر في سياساتها السابقة وأصبحت تختار المقترضين المستوفين لشروط الأقراض بنسبة ١٠٠٪. ويظهر الجدول رقم (٢) حجم التداول في سوق العقار الأردني للأعوام ١٩٩٠–٢٠١٢

جدول رقم (٢) حجم التداول في سوق العقار الأردني (١٩٩٠-٢٠١٢)

السنة	حجم التداول (مليون دينار)	نسبة النمو (٪)
١٩٩٠	٤٧٨	–
١٩٩١	٥٦٨	٪١٨,٨
١٩٩٢	٧٢٣	٪٢٧,٣
١٩٩٣	٨٠٣	٪١١
١٩٩٤	٨٦٦	٪١٩,٨
١٩٩٥	١٠٦٣	٪٢٢,٧
١٩٩٦	١٠١٣	٪- ٤,٧
١٩٩٧	٩٤٩	٪-٦,٣
١٩٩٨	٨٤٧	٪- ١٠,٧
١٩٩٩	٨٣٦	٪- ١,٣
٢٠٠٠	٩٠٠	٪٧,٦
٢٠٠١	١١٠٠	٪٢٢,٢
٢٠٠٢	١٢٠٠	٪٩
٢٠٠٣	١٣٠٠	٪٨,٣
٢٠٠٤	٢٠٠٠	٪٥٤
٢٠٠٥	٣٥٠٠	٪٧٥
٢٠٠٦	٥٢٠٠	٪٤٨,٥
٢٠٠٧	٥٦٠٠	٪٧,٧
٢٠٠٨	٥٩٧٤	٪٦,٦
٢٠٠٩	٤٧٤٦	
٢٠١٠	٥٩٧٩	
٢٠١١	٦٤٣٠	
٢٠١٢	٥٢٨٣	
المجموع		

المصدر: دائرة المساحة والأراضي، تقارير مختلفة.

ويُرجِع خبراء اقتصاديون ومستثمرون محليون وعرب زيادة النمو في سوق العقار لأسباب عدة أهمها (صيدم مأمون، ٢٠٠٨)

١. عدم استقرار الأوضاع السياسية في المنطقة وبالتحديد (فلسطين والعراق) إضافة للتهديدات التي تتلقاها سوريا وإيران، مما جعل أبناء هذه الدول يبحثون عن مكان آمن لاستقرارهم.

٢. انخفاض أسعار الفوائد على القروض السكنية نسبيًا.

٣. ارتفاع حجم تحويلات الأردنيين المغتربين.

٤. وجود بيئة استثمارية آمنة وبنية تحتية متميزة في الأردن.

٥. الزيادة المستمرة في أسعار النفط، مما أدى إلى توفر المزيد من السيولة في دول الخليج العربي.

وحيث أن حجم التداول في سوق العقار الأردني يعتبر جزء لا يتجزأ من بيئة الاقتصاد الأردني، فإنه يتوجب دراسة دراسة معمقة ومعرفة أثر حجم الائتمان المصرفي على تطوره.

الإطار النظري للدراسة

إن وجود علاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي ككل أو أحد قطاعات الاقتصاد يبدو غير قابل للجدل، ولكن القضية التي لا تزال قابلة للنقاش هي اتجاه العلاقة السببية. العديد من الباحثين تناولو هذه القضية فمنهم من أكد أنه إيجابي ومنهم من تبين له أن العلاقة سلبية. وفيما يلي ملخص لهذه الأدبيات:

- **أولاً: الدراسات العربية**

- دراسة عبد العال شيرين (٢٠٠٩) بعنوان تأثير تطور الأسواق المالية والمصارف على النمو الاقتصادي في عينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين تطور القطاع المالي والمصرفي من جهة وانعكاساته على النمو الاقتصادي من جهة أخرى، وذلك لست دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي: الأردن، والمغرب، وعمان، وتونس، ومصر وتركيا وذلك ضمن الفترة (١٩٨٧-٢٠٠٧). حيث اعتمدت هذه الدراسة في جوهرها على دراسة التطور المالي من جوانبه المختلفة وعلاقته بالنمو الاقتصادي من خلال استخدام نسبة الائتمان المصرفي، ونسبة رأس المال، ونسبة القيمة المتداولة ونسبة معدل الدوران. ووظفت لهذا

الغرض النموذج العام للعزوم (GMM). وأظهرت النتائج ان جميع مقاييس التطور المالي والمصرفي ذات دلالة احصائية وتؤثر على النمو الاقتصادي. من جهة أخرى، أظهر النموذج المعدل بأن نسبة الائتمان المصرفي ذات تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، مم يشير الى ضعف النظام المالي وعدم قدرته على أداء وظائفه بشكل فعال في معظم دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبالأخص في الدول العربية.

- دراسة العجران، نوف (٢٠٠٨) بعنوان أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الائتمان الممنوح من البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية على الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي للفترة (١٩٧٠- ٢٠٠٥) وذلك عن طريق بناء واختبار نموذج قياسي مكون من دالة الإنتاج كوب دوغلاس (Cobb-Douglas). وتوصلت الدراسة إلى وجود متجه وحيد للتكامل المشترك، وبالتالي علاقة توازنية طويلة الأجل بين اجمالي الناتج المحلي غير النفطي والمتغيرات المستقلة (العاملين في القطاع الخاص، رأس المال للقطاع الخاص، والائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص). كما بينت الدراسة أنه في كل سنة تصحح ما نسبته (٠,٤٢) من انحراف الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي عن المستوى التوازني في الأجل الطويل.

- دراسة (القدير خالد، ٢٠٠٥) بعنوان تأثير الائتمان المصرفي لتمويل الواردات على الواردات في المملكة العربية السعودية

هدف البحث إلى تقدير دالة الطلب من الواردات الكلية للمملكة العربية السعودية باستخدام منهجية التكامل المشترك وتجزئة تباين خطأ التنبؤ ودوال نبضات الاستجابة المبنية على نموذج تصحيح متجهات الخطأ. وقد دل اختبار التكامل المشترك على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي والأسعار النسبية للواردات والائتمان المصرفي لتمويل

الواردات. كما دلت تجزئة تباين خطأ التنبؤ ودوال نبضات الاستجابة على أهمية الناتج المحلي الإجمالي، والأسعار النسبية للواردات، والائتمان المصرفي لتمويل الواردات في تفسير التقلبات في دالة الواردات الكلية. وأشارت دوال نبضات الاستجابة إلى العلاقة الطردية بين التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي والائتمان المصرفي لتمويل الواردات والتقلبات في الواردات، في حين كانت العلاقة عكسية بين التقلبات في الأسعار النسبية للواردات والتقلبات في الواردات.

- دراسة (مقداد وحلس، ٢٠٠٥) بعنوان دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين

قام الباحثان بدراسة دور البنوك الإسلامية في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية في فلسطين. ولم يكتف الباحثان بالبيانات المنشورة عن المصارف الإسلامية بل سعيًا إلى الاعتماد كذلك على البيانات الأولية، حيث تم تجميع البيانات من البنوك الإسلامية وفروعها مباشرة عبر استبانة صممت لهذا الغرض ووزعت على مدراء البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة فقط وبذلك فإن الدراسة لم تشتمل على كل فلسطين. وقد أكدت الدراسة الدور الذي تلعبه البنوك الإسلامية في تمويل التنمية من الناحية النظرية، غير أن النتائج الميدانية لأثر المصارف الإسلامية في فلسطين أكدت عدم قدرة المصارف الإسلامية في فلسطين من أن تلعب هذا الدور ورغم أن النتائج تشير إلى نجاح المصارف الإسلامية في تجميع المدخرات في فلسطين، إلا أنها أكدت الفشل الذريع في تقديم التسهيلات وخاصة في فلسطين مما يتضمن ضعف دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

- دراسة (الرفيق، محمد، ٢٠٠٨) بعنوان أثر التمويل المصرفي الإسلامي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتنمية في الجمهورية اليمنية «دراسة تحليلية قياسية»

هدفت الدراسة إلى التركيز على أثر التمويل المصرفي الإسلامي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتنمية في الجمهورية اليمنية، حيث أظهرت الدراسة أن هناك العديد من مصادر التمويل بشكل عام، وشكل التمويل المصرفي الإسلامي بشكل خاص أهمية كبيرة في الوقت الحاضر حيث تمكنت تلك المصارف من المساهمة في تمويل العديد من القطاعات الاقتصادية وقد وصلت نسبة مساهمة تلك البنوك (أربعة بنوك إسلامية) في تطور أرصدة القروض والسلفيات بالعملة المحلية إلى ٥٣,٨٪ في العام ٢٠٠٧ في حين بلغت مساهمة البنوك التجارية التقليدية (اثنا عشر بنكا) بنحو ٤٦,٢٪ لنفس العام. وقد توصلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية الى أن المصارف الإسلامية يمكنها أن تلعب دورًا كبيرًا في عملية تمويل المشروعات حيث تبين بأن أثر التمويل على الناتج المحلي الإجمالي كان إيجابيًا وذو دلالة إحصائية وأيضًا كان أثر التمويل على الإنفاق الحكومي إيجابي بالإضافة إلى ذلك تبين أن المصارف الإسلامية لها دور كبير في عملية التنمية الاقتصادية.

- دراسة الملاوي أحمد، المجالي أحمد (٢٠٠٨) بعنوان تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR): دراسة حالة الأردن (١٩٧٠-٢٠٠٣)

هدفت الدراسة إلى استقصاء أثر الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي الأردني خلال الفترة الزمنية (١٩٧٠-٢٠٠٣) وذلك من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي المتجة على بيانات سنوية. حيث اختبر الباحثان متغيرين فقط هما الناتج المحلي الإجمالي، الذي يعتبر من المؤشرات الهامة لقياس درجة النشاط الاقتصادي، والائتمان المصرفي. طبق الباحثان بعض الاختبارات الرئيسية في هذه الدراسة مثل اختباري أكايك وسشيوارتز، اختبار

جرينجر للسببية، تحليل مكونات التباين، بالإضافة إلى دالة الاستجابة لردة الفعل. وبينت نتائج الدراسة وجود علاقة تأثير تبادلية بين متغيري الدراسة. كما تبين أيضًا وجود قوة تفسيرية للائتمان في تفسير معظم التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن. وبشكل عام، أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي ومعنوي للائتمان على النشاط الاقتصادي الأردني.

- دراسة (شامية، عبدالله، ١٩٨٩) بعنوان الائتمان المصرفي وأثره على الإنتاجية في الاقتصاد الليبي

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء أثر العوامل النقدية (ممثلة بمستويات الائتمان المصرفي) على إنتاجية الاقتصاد الليبي خلال الفترة (١٩٧٠– ١٩٨٧) واستخدمت طريقة المربعات الصغرى في التحليل القياسي للنموذج المستخدم من نوع كوب – دوغلاس، وخلصت الدراسة إلى أن مساهمة الائتمان في الناتج المحلي الإجمالي كانت موجبة.

- دراسة (الجالودي، بسام، ٢٠٠١) الائتمان المصرفي في الأردن وأثره على الاستثمار للفترة (١٩٧٩– ١٩٩٧)

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء أثر الائتمان المصرفي على الاستثمار في الأردن خلال الفترة (١٩٧٩– ١٩٩٧)، حيث تم تطبيق طريقة المربعات الصغرى على نموذج قياسي خطي، وتبين من خلال الدراسة أن الاستثمار يتأثر إيجابيًا بمستويات الائتمان المصرفي.

- دراسة (نفد، عبد السلام وعبد الرسول، عماد، ٢٠٠٥)، بعنوان دور الائتمان المصرفي في تمويل قطاع السياحة في الجماهيرية العظمى دراسة قياسية تحليلية على الائتمان المصرفي لقطاع السياحة خلال الفترة (١٩٨٤-٢٠٠٣)،

هدفت الدراسة إلى التحقق من دور الائتمان المصرفي في تمويل قطاع السياحة في ليبيا باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS). وأظهرت الدراسة وجود علاقة طردية موجبة بين الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع

السياحة والناتج المحلي للسياحة، وأن ٩٨ ٪ من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي لقطاع السياحة يمكن تفسيره بالتغيرات التي تحدث في الائتمان المصرفي الممنوح له. وأنه كلما زاد الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع السياحة بـ ١٠٠ مليون دينار يزيد الناتج المحلي لقطاع السياحة بـ ٢ , ١١٥٨ مليون دينار.

- **ثانيًا الدراسات الأجنبية**

- دراسة (Blinder and Stiglitz, 1983) بعنوان **Money, Credit, Constraints, and Economic Activity**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين الائتمان المصرفي (ممثلاً باحتياطيات البنوك التجارية) والنشاط الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي الأمريكي خلال الفترة (١٩٥٢- ١٩٨١) واعتمدت بشكل أساسي على تقدير الانحدار المتعدد، وخلصت إلى أن هنالك أثراً إيجابيًا لهذه الاحتياطيات على الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي.

- دراسة (Afonso and Aubyn, 1998) بعنوان **Crdit Rationing and Monetary Transmission, Evidence for Portugal**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الائتمان المصرفي في النشاط الاقتصادي في البرتغال خلال الفترة (١٩٧٠- ١٩٩٧) وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجة. وتوصلت إلى إيجابية تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي البرتغالي، وبينت وجود قوة تفسيرية للائتمان المصرفي في تفسير الرقم القياسي الصناعي كمتغير ممثل للنشاط الاقتصادي.

- دراسة (Ibrahim Mansoor, 2006) بعنوان **Stock Prices and Bank Loan Dynamics in a Developing Country: The Case of Malaysia**

استخدمت هذه الدراسة نموذج الانحدار الذاتي المتجة بستة متغيرات، وبينت نتائجها أن القروض المقدمة من قبل البنوك التجارية في ماليزيا لا تؤدي إلى زيادة الناتج الحقيقي.

- دراسة (Friedman B. M. And Kuttner 1993) بعنوان **Economic activity and the short term credit markets**

هدفت الدراسة إلى قياس أثر التقلبات في حجم الائتمان المصرفي في الولايات المتحدة على التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR)، وخلصت الدراسة إلى أن التقلبات في حجم الائتمان المصرفي في الولايات المتحدة كانت في الواقع مسؤولة عن التقلبات في الناتج المحلي الاجمالي.

- دراسة (Iman Sharif, 2010) بعنوان **Bank credit and economic activity**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير تقلبات الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي في العديد من البلدان المتقدمة والنامية (الأرجنتين، البرازيل، فنزويلا، أندونيسيا، الهند، ماليزيا، تايلند، أستراليا، نيوزيلندا، بلجيكا، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، إسبانيا والمملكة المتحدة واليابان وتركيا وجنوب إفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية). واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) وأظهرت الدراسة بأن تقلبات الائتمان المصرفي هي المسؤولة عن الاضطرابات في الناتج المحلي الإجمالي في عينة بلدان الدراسة.

- دراسة (Oluitan Roseline Oluwatoy, 2012) بعنوان **Bank Credit and Economic Growth: Evidence from Nigeria**

ركزت هذه الدراسة على أهمية الائتمان المصرفي الحقيقي في حفز نمو الناتج الحقيقي لنيجيريا. وأظهرت الدراسة إلى أن الصادرات بشكل عام تؤثر سلبا على الائتمان. ومع ذلك، ففي الوقت الذي أظهر أن صادرات النفط تؤثر سلبا على الائتمان، فان الصادرات غير النفطية لديها علاقة إيجابية مع الائتمان. كما بينت نتائج الدراسة أن الائتمان المصرفي يرتبط بشكل إيجابي مع تدفقات رأس المال والواردات. ويرتبط كذلك ارتباطًا وثيقًا مع الانفتاح الاقتصادي على التجارة الدولية وتدفقات رأس المال غير النفطية.

- دراسة (Demetriades O. P. , & Hussein A. K. , 1996) بعنوان
Does Financial Development Cause Economic Growth?

هدفت الدراسة إلى التحقق من أثر التمويل على النمو الاقتصادي في ١٦ دولة من الدول الأقل نمواً بين عامي ١٩٦٠ و١٩٩٠وذلك باستخدام تقنية السلسلة الزمنية. وتبين للباحثان وجود علاقة في المدى الطويل بين مؤشرات التنمية المالية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ١٣ بلداً. بينما كانت السببية ثنائية الاتجاه في ستة بلدان والسببية العكسية في ستة بلدان في حين لم تظهر أي دليل على العلاقة السببية بين المتغيرات في جنوب إفريقيا.

- دراسة (Josephine Nwanyanwu Onyinyechi, 2010) بعنوان
An Analysis of Banks Credit on the Nigerian Economic Growth

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر الائتمانية للبنوك على النمو الاقتصادي في نيجيريا باستخدام الودائع المالية كدراسة حالة. وسعت على وجه التحديد لمعرفة إجمالي الائتمان المحلي للبنوك وإيداع الأموال التي تضخ في الاقتصاد النيجيري وأثرها على النمو الاقتصادي في البلاد ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي. وذلك باستخدام تقنية المربعات الصغرى. وكشفت نتائج الدراسة إلى أن معامل الإنتاجية الحدية من الائتمان المصرفي للاقتصاد المحلي هو إيجابي ولكن غير ذات أهمية. وهذا يعني أن الائتمان المصرفي لم يؤثر على القطاعات الإنتاجية بما فيه الكفاية لهذا الأخير. في ضوء ذلك، أوصت الورقة أن البنوك ينبغي أن تكون على استعداد لإعطاء كل من القروض قصيرة وطويلة الأجل لأغراض إنتاجية، وهذا سوف يؤدي في نهاية المطاف إلى النمو الاقتصادي. وأيضًا ينبغي اعتماد الرقابة الائتمانية المباشرة التي من شأنها أن تكون مفيدة للقطاع الإنتاجي للاقتصاد مثل قطاعات الصناعات التحويلية والزراعة.

منهجية الدراسة

تعددت طرق تحليل أثر الائتمان المصرفي على الأنشطة الاقتصادية. كاستخدام طريقة المربعات الصغرى مثل دراسة (شامية، الجالودي، نفد، JOSEPHINE) إلا أن استخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) والذي استخدمه كل من (الملاوي، Iman, Friedman, Ibrahim, Afonso) يعتبر من النماذج القياسية الحديثة لدراسة التفاعلات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية. حيث يتم في هذا النموذج كتابة كل متغير من متغيرات الدراسة كدالة خطية بقيم المتغير نفسه في الفترات السابقة وبقيم المتغيرات الأخرى في النموذج في الفترات السابقة. وكل ما يلزم في هذا النموذج هو تحديد متغيرات الدراسة وتحديد عدد فترات التباطؤ الزمني فقط.

ويمتاز نموذج (VAR) عن غيره في أنه يتطلب أقل ما يمكن من المتطلبات عند اختيار المتغيرات. حيث أن أنصار هذا النوع من النماذج القياسية يقتنعون بأن النظرية الاقتصادية ربما لا تكون قادرة على تحديد المتغيرات الاقتصادية المطلوبة بالشكل الدقيق.

وعليه فإن هذه الدراسة ستستخدم نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) لمتغريين هما متغير حجم الائتمان ومتغير حجم التداول في سوق العقار الأردني كمتغير ممثل للنشاط الاقتصادي. نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) سيختزل على النحو الآتي:

$$EX_i = \beta_0 + \beta_1 CF_i + U_i \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث إن:

EX_i: نمو قطاع العقار المتمثل بحجم التداول في سوق العقار.

CF_i: حجم الائتمان المصرفي.

β_0 ، β_1: معلمات النموذج القياسي المطلوب تقديرها.

U_i: حد الخطأ العشوائي.

وللحصول على نتائج هذا النموذج تم الاستعانة بالرزمة الإحصائية (RATS) لإجراء التحليل القياسي. كما أنه تم أجراء (Regression of Time Series Analysis)الاختبارات التالية: اختبار أكايك واختبار سشيوارتز لاختيار عدد فترات التباطؤ الزمني، اختبار جرينجر للسببية، تحليل مكونات التباين، ودالة الاستجابة لردة الفعل.

تحليل نتائج الدراسة

أولاً: تحليل النموذج القياسي للدراسة

لقياس أثر الائتمان المصرفي في نمو قطاع العقار باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR): دراسة قياسية تحليلية لحالة الأردن للفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)، استخدمنا لهذا الغرض النموذج القياسي الآتي:

$$EX_i = \beta_0 + \beta_1 CF_i + U_i \ldots\ldots (1)$$

حيث أن:

EX_i: نمو قطاع العقار المتمثل بحجم التداول في سوق العقار.

CF_i: حجم الائتمان المصرفي.

β_0 ،β_1: معلمات النموذج القياسي المطلوب تقديرها.

U_i: حد الخطأ العشوائي.

ولتحليل النموذج القياسي الوارد في العلاقة رقم (١)، تم استخدام أسلوب متجه الانحدار الذاتي Vector Auto Regressive (VAR)، ولتقدير معلمات النموذج القياسي السابق استخدمنا لهذا الغرض طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS).

وللتحقق من صلاحية النموذج القياسي الوارد في العلاقة رقم (١)، ينبغي إجراء بعض الاختبارات القياسية والإحصائية قبل إجراء عملية تقدير معلمات النموذج، وهي على النحو الآتي:

١- اختبار السببية: Causality Test

يستخدم اختبار السببية لتحديد نوع العلاقة السببية بين المتغيرات، وهل هي أحادية الاتجاه أم ثنائية، أو أنه ليس هناك علاقة سببية بين متغيرات الدراسة، ولتحقيق هذا الغرض تم استخدام اختبار سببية (جرينجر) التي تعتمد على احصاءة (F). ويعد اختبار سببية (جرينجر) من أسهل اختبارات السببية ولا يتطلب سلسلة زمنية كبيرة. والجدول رقم (١) يوضح نتائج اختبار (جرينجر) للسببية بين نمو قطاع العقار المتمثل بحجم التداول في سوق العقار (EX)، وحجم الائتمان المصرفي (CF):

الجدول (١): نتائج اختبار (جرينجر) للسببية

شكل الدالة	اتجاه العلاقة	معامل التحديد (R^2)	قيمة (F) المحسوبة
$EX = f(CF)$	CF→EX	0.899	187.686 **
$CF = f(EX)$	EX→CF	0.899	187.686 **

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (١)، بأن اتجاه السببية هو من حجم الائتمان المصرفي (CF) إلى حجم التداول في سوق العقار (EX)، وبالعكس، وهذا يعني بأن العلاقة السببية بين المتغيرين هي ثنائية الاتجاه، إن ما يؤكد ذلك قيم (F) المحسوبة في الحالتين وهي معنوية عند مستوى الدلالة (١٪).

٢- نتائج تقدير معلمات النموذج القياسي باستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR):

بعد أن تم التحقق من اختبار السببية، أصبح بالإمكان تطبيق **نموذج متجه الانحدار الذاتي** (VAR) لتقدير معلمات النموذج القياسي للدراسة والوارد في العلاقة (٢) الآتية:

$$EX_t = \beta_0 + \beta_1 CF_{t-1} + \beta_2 CF_{t-2} + U_i \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

والجدول رقم (٢) يوضح نتائج تقدير معلمات النموذج القياسي:

الجدول (٢): نتائج تقدير معلمات النموذج القياسي باستخدام طريقة (OLS)

Variables	Coefficients (β_i)	Std. Error	t-test	Sig.
Constant (β_0)	210.685	575.596	0.366	
CF_{t-1}	- 0.214	1.086	-0.197	
CF_{t-2}	0.269	0.931	0.289	
F_{ratio}	** 40.464	-	-	0.000
Adj. R^2	0.888	-	-	-
Akaike AIC	16.266	-	-	-
Schwarz SC	16.514	-	-	-

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (٢) السابق، ما يأتي:

١. صلاحية النموذج ومعنويته، إن ما يدعم ذلك قيمة (F) المحسوبة والبالغة (٤٠,٤٦٤) وكذلك إن قيمة الدلالة الإحصائية (.Sig) البالغة (٠,٠٠٠) هي أقل من مستوى المعنوية (١٪). وهذا يعني أصبح بالإمكان قياس أثر حجم الائتمان المصرفي (CF) في نمو قطاع العقار بالأردن المتمثل بحجم التداول في سوق العقار (EX) من جهة، وكذلك أصبح بالإمكان اعتماد النموذج لإغراض التنبؤ بنمو قطاع العقار في الأردن من جهة ثانية.

٢. تأكد ثبوت معنوية معامل انحدار ($\beta 1$) حجم الائتمان المصرفي (CF)، إن ما يدعم ذلك قيمة (t) المحسوبة والبالغة (١٣,٦٩٩) وكذلك أن قيمة الدلالة الإحصائية (.Sig) البالغة (٠,٠٠٠) هي أقل من مستوى المعنوية (١٪). وهذا يعني يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الائتمان المصرفي (CF) في نمو قطاع العقار بالأردن المتمثل بحجم التداول في سوق العقار (EX)، عند مستوى المعنوية (١٪).

٣. تشير قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (٠,٨٨٨) إلى أن حجم الائتمان المصرفي (CF) يفسر ما نسبته (٨٨,٨٪) من التغيرات الحاصلة في حجم التداول في سوق العقار (EX)، أما النسبة المتبقية والبالغة (١١,٢٪) فإنها تعزى إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج القياسي.

٤. تشير قيمة داربن – واتسون (D. W) إلى خلو بيانات السلسة الزمنية من مشكلة الارتباط الذاتي، إن ما يدعم ذلك قيمة (D. W) المحسوبة والبالغة (0.702)، وهذا يعني بأن قيمة (D. W) المحسوبة تقع ضمن منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي، أي أن (du < D. W < 4-du) حيث أن 1.018 < D. W < 2.982 عند مستوى المعنوية (١٪).

وعلى وفق النتائج السابقة، يكون النموذج القياسي التنبؤي على النحو الآتي:

$$EX_t = 210.685 - 0.214\,CF_{t-1} + 0.269\,CF_{t-2}$$

حيث أن:

EX_i: نمو قطاع العقار المتمثل بحجم التداول في سوق العقار

CF_{t-1}, CF_{t-2}: حجم الائتمان المصرفي لسنوات سابقة

ثانيًا: مناقشة النتائج

أسفرت نتائج تقدير النموذج القياسي للدراسة عن الآتي:

١. اتضح بأن متغيرات الدراسة (EX, CF) ساكنة (مستقرة) عند أخذ الفرق الثاني (٢) وعلى مستوى الدلالة (١٪)، مما يعني إمكانية استخدام أسلوب متجه الانحدار الذاتي (VAR) في الدراسة.

٢. أن اتجاه السببية هو من حجم الائتمان المصرفي (CF) إلى حجم التداول في سوق العقار (EX) وبالعكس، وهذا يعني بأن العلاقة السببية بين المتغيرين هي ثنائية الاتجاه. وعليه فإن للعلاقة السببية بين حجم الائتمان المصرفي (CF)، وحجم التداول في سوق العقار (EX)، تأثير إيجابي على نمو قطاع العقار في الأردن.

٣. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الائتمان المصرفي (CF) في نمو قطاع العقار بالأردن المتمثل بحجم التداول في سوق العقار (EX)، عند مستوى المعنوية (١٪). وهذا يعني بأن حجم الائتمان المصرفي (CF) يساهم بشكل كبير في نمو قطاع العقار بالأردن.

٤. بعد أن تم التحقق من صلاحية النموذج القياسي لهذه الدراسة، أصبح بالإمكان من تطبيقه لإغراض عملية التنبؤ بنمو قطاع العقار بالأردن.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- القدير خالد ٢٠٠٥، **تأثير الائتمان المصرفي لتمويل الواردات على الواردات في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** — المجلد ٢١ - العدد الثاني، ص ٢٠٣.
- السيسي، صلاح: **إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية**، دار الوسام. للطباعة والنشر، بيروت ١٩٩٨.
- العجران، نوف (٢٠٠٨)، **أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية**، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية ادارة الأعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
- عبد العال شيرين عبد الفتاح، ٢٠٠٩، **تأثير تطور الأسواق المالية والمصارف على النمو الاقتصادي في عينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، المجلة **العربية للعلوم الاقتصادية والإداريّة**، العدد ٤.
- شامية، عبدالله، «**الائتمان المصرفي وأثره على الإنتاجية في الاقتصاد الليبي**»، مجلة **بحوث اقتصادية عربية**، المجلد (١)، العدد (١)، القاهرة، مصر، ١٩٨٩ أ.
- الجالودي، بسام، «**الائتمان المصرفي في الأردن وأثره على الاستثمار للفترة (١٩٧٩- ١٩٩٧)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، **٢٠٠١**.
- مقداد، محمد ابراهيم وحلس، سالم عبدالله (٢٠٠٥)، **دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة المنعقد بكلية التجارة في بالجامعة الإسلامية ١٠ مايو ٢٠٠٥ م - في الفترة من ٨ -١٠ مايو.
- الرفيق، محمد، ٢٠٠٩، **أثر التمويل المصرفي الإسلامي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتنمية في الجمهورية اليمنية «دراسة تحليلية قياسية»**، بحث غير منشور.
- الملاوي أحمد، المجالي أحمد (٢٠٠٨) **تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه** (VAR): **دراسة حالة الأردن (١٩٧٠-٢٠٠٣)**، مجلة **النهضة**، المجلد التاسع، العدد الأول، ص ١٢٥.
- نفد، عبد السلام وعبد الرسول، عماد (٢٠٠٥)، **دور الائتمان المصرفي في تمويل قطاع السياحة في الجماهيرية العظمى دراسة قياسية تحليلية على الائتمان المصرفي لقطاع السياحة خلال الفترة (١٩٨٤-٢٠٠٣)**، مجلة **ساتل**، ص٢٦٧.
- البنك المركزي الأردني، **النشرة الشهرية**، عدة نشرات (١٩٩٠-٢٠١٣).
- دائرة المساحة والمساحة، **التقرير السنوي**، عدة تقارير (٢٠٠٧-٢٠١٣).
- صيدم، مأمون، **سوق العقار في الأردن**، غرفة تجارة عمان، إدارة الدراسات والتدريب، وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية، آب P. 5، **٢٠٠٦**.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

- Fisher, I. (1930), "The Theory of Interest" , (New York: MacMillan).
- Spellman, L. J. (1982), "The Depository Firm and Industry: Theory, History, and Regulation", (Academic Press, Inc).
- Schumpeter, Joseph A. (1912), "Theorie der Wirtschaftlichen Entwicklung" (The Theory of Economic Development). Leipzig: Dunker & Humblot, Translated by Redvers Opie, Cambridge, MA: Harvard University Press, 1934.
- Bagehot, Walter (1873), Lombard Street, 1962 ed. (Richard D. Irwin, Homewood, IL) Banque Centrale de Tunisie, Statistiques Financières.
- McKinnon, R I. , (1973), "Money and Capital in Economic Development", (Washington DC: Brookings Institution).
- Shaw, E. (1973), "Financial Deepening in Economic Development", (New York: Oxford University Press).
- Blinder, Alans and Josephe Stiglitz, "Money, Credit, Constraints, and Economic Activity", American Economic Review, No. 73, May, 1983.
- Afonso, Antonio and Miguelst Aubyn, "Crdit Rationing and Monetary Transmission, Evidence for Portugal" , Internet, http://www. bis. org/pub1/plcy03. htm. , 1998.
- Ibrahim, Mansor H. , "Stock Prices and Bank Loan Dynamics in a Developing Country: The Case of Malaysia", Journal of Applied Economics, Vol. 1X, No. 1, May, 2006, PP 71-89.
- Friedman B. M. And Kuttner 1993, Economic activity and the short term credit markets, Brookings Papers on Economic activity, Vol. 2.
- Iman Sharif, 2010, Bank credit and economic activity, Journal of Business & Policy Research Volume 5. Number 1. July 2010 Pp. 179 – 188.
- Oluitan Roseline Oluwatoy, 2012, Bank Credit and Economic Growth: Evidence from Nigeria, International Business and Management, Vol. 5, No. 2, pp. 102-110.
- Demetriades O. P. , & Hussein A. K. (1996). Does Financial Development Cause Economic Growth? Time Series Evidence from 16 Countries. Journal of Development Economics, 51(2), 387-411.
- Josephine Nwanyanwu Onyinyechi (2010), An Analysis of Banks Credit on the Nigerian Economic Growth 1992-2008, Jos Journal of Economics, Vol. 4, No. 1.

تأثير البعد «الجيوسياسي» في الأمن الإقليمي العربي (العراق نموذجًا)

دة. نادية سعد الدين*

المقدمة

استدعت التطورات الأسّية في العلاقات الدولية، خلال السنوات الأخيرة، حضورًا معتبرًا للجغرافيا السياسية، غداة ما استقر قبلاً «بأفولها»، أو، على الأقل، «ركودها»، بعدما أرّخت مفهومًا تقليديًا تلبَّسها تاريخيًا برداء «التشبيك» العلائقيّ المكاني- السياسيّ، دون مبارحته تمامًا، صوب استلال منظور شموليّ لمتغيرات حقلها الفكري، ومحددات المفاعيل الدولية والإقليمية المتداخلة.

وقد طالت ديناميات التغيير، التي أصابت هيكل القوى والسياسة الدولية، حيِّز «الجغرافيا» نفسه، إزاء نظام كونيّ يتَّسم بالتشابك، الاقتصادي والسياسي والثقافي والعسكري، وسيولة القضايا العابرة لحدود ما بعد العولمة والقاطعة لمسافات «القرية الكونيّة»، ما خلق حالة من «عولمة النطاقات الجغرافية»[١]، التي سمحت للعنصر الأمنيّ، أيضًا، ضمن معناه الأشمل للبعد العسكري بمفهومه الدفاعي، نحو «معاني البقاء والتماسك الاجتماعي وحماية المصالح والقيم الجمعيَّة، ضدّ التهديدات الخارجية»[٢]، بالتنقل، تأثيرًا متبادلاً، بين البيئات

---

* مديرة تحرير «الشؤون الفلسطينية» في جريدة «**الغد**»؛ أستاذة أكاديمية/الأردنّ.

(١) انظر: ورويك موراي،«**جغرافيات العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية**»، ترجمة سعيد منتاق، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٣٩٧، فبراير ٢٠١٣.

(٢) علي الدين هلال، «**تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم**»، **المنتدى**، السنة ١، العدد ٨، مايو ١٩٨٦، ص٥.

المحلية والإقليمية والدولية، المتمايزة، وربما المتضادّة، من دون أن يعني ذلك «نهاية الجغرافيا» أو إلغاء الانشغال بالمحلي والقومي لصالح الاهتمام بالكونيّ، فيما أذكت الأحداث والمتغيرات الجارية في منطقة الشرق الأوسط، منذ زهاء الأربع سنوات تقريبًا، مواطن أخرى لمفعول البعد «الجيوسياسي» ضمن نطاقها الإقليمي المحدود، ولدور المتغيرات المرتبطة بتأثير النظام العالمي في السياسات الإقليمية بالمنطقة.

بيد أنَّ حدوث خلل في إحدى مقومات «الجغرافيا السياسية»، أو كلتيهما، يصيب سلبًا الأمن الداخلي، ولا سيما مع توفر بيئة «حاضنة» لإشكاليات حادّة، ما يجعلها عرضة لمصادر تهديد، داخلية أو خارجية، تجد في غياب الأمن والاستقرار معولاً للتغلغل والنفاذ لتحقيق أهداف معيَّنة، مما يؤدي إلى انقسام النظام وتهديد استقرار النطاق الجغرافي حدّ التفكك، والذي لا يتوقف تأثيره السلبي عند النطاق المحلي فقط، بل يمتد إلى البيئة الإقليمية المحيطة[٣].

لا يبتعد المشهد الداخلي العراقي كثيرًا عن إسقاطات تأثير «الجغرافيا السياسية» في أمنه وسياسته الخارجية، إزاء ما يعتريه من مثالب الفرقة والتناحر و«المحاصصة الطائفية»، من دون تجاوز تبعات ما خلَّفه الاحتلال الأمريكي، الذي تم الإعلان رسميًا عن نهايته في ديسمبر ٢٠١١، من «دولة فاشلة»، بينما تسبب سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» على مساحات شاسعة من الأراضي العراقية، في تراكم مسوِّغات مضاعفة من الإضرار بكيانه الوطني.

وإذا كان منظور «الدولة الفاشلة»، في إحدى مراحلها «المنهارة»، يأخذ بناصية المؤشرات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية الداخلية، خلا المعطى الخارجي[٤]، فإن «نمذَجة» الحالة العراقية تجسّد «قولبة» تلك المتغيرات لصالح

(3) Louis J. Cantori & Steven L. Spiegel, The International Politics of Regions: A comparative Approach, (Englewood Cliffs New Jersey, 1970), pp. 1.

(٤) عبد الوهاب عمروش، «**الدولة المنهارة: قراءة أولية في أسباب ومظاهر ومراحل انهيار الدول**»، ملحق **اتجاهات نظرية**، **السياسة الدولية**، العدد ١٨٩، يوليو ٢٠١٢، ص ص٢٦-٢٧.

وضع الأخير في مقدمة مخرجات ما آلت إليه الأمور في ساحتها حدّ الاحتمالات المفتوحة لمصيرها، والتي تستبطن سيناريوهات تطبيق الفدرالية، أو التقسيم و«التفكك»، أو انهيار سلطة الدولة، في ظل محرِّكات تحديات «الجغرافيا السياسية» و«الهوية الوطنية» وإشكالية «الدولة/الأمة»، والاحتراب الطائفي والاقتتال البينيّ، وتغلغل «داعش» داخليًا، مقابل محددات تشكل قيودًا في مسار نفاذها.

وفي كلا الأمرين؛ يقع إضرار بالعراق، إما لإصابة موقعه ومكانته الإقليمية، وإما لإدامة النزاع الداخلي عند تذكيته بعناصر داخلية وخارجية، لتعميق «ولاءات» أولية استبدلت الدين، أو القبيلة، أو العرق بالأمة وعاءً حاضنًا للهوية والانتماء، وبالتالي الدوران في حلقة العنف المغلقة، التي يمتدّ تأثيرها على المستوى الإقليمي العربي.

لا تزعم هذه الدراسة صوغًا نهائيًا لتأثير البعد «الجيوسياسي» في أمن العراق، ضمن إطار الأمن الإقليمي العربي، إزاء سيرورة التفاعلات التي لا تمضي على نمط ثابت بفعل تداخل عناصر داخلية وخارجية متمايزة، وربما متضادّة، في ديناميات التغيير، إلا أن التأسيس لقراءة مواطن التأثير وانعكاساته المحتملة على العراق والمنطقة، يبقى هدفًا لمسعى قد يضيء على أبرز ملامح المرحلة القادمة.

في ضوء ما سبق؛ تحاول هذه الدراسة البحث في تساؤل رئيسي يتعلق بمدى تأثير البعد «الجيوسياسي» في أمن العراق واستقراره، ضمن سياق المشهد الإقليمي العربي، في ظل العناصر الداخلية والمتغيرات الجارية بالمنطقة، ومحددات المفاعيل الدولية.

وينبثق عن ذلك تساؤلات أخرى فرعية تدور حول تأثير «الجغرافيا السياسية» وضغوط التحديات الداخلية في زعزعة أمن العراق واستقراره، واحتمالات التقسيم أو التفكُّك، في ضوء المحرّكات المحفِّزة والمحددات المضادّة، وتبعات مفاعيل المشهد الإقليمي العربي والدولي، والتي تحاول الدراسة الإجابة عليها ضمن محاورها الستة.

ولن تتوقف الدراسة عند الإشكاليات المرتبطة بمفهوم «الجغرافيا السياسية»، والمصاحبة لأصول التسمية والتعريف، والنشأة والتأسيس، وأسباب الصعود وبواعثه ومن ثم الأفول قبيل الازدهار مجددًا، إلا ضمن الحدود التي تخدمها فقط.

أولاً: البعد «الجيوسياسي» والأمن: تأصيل نظري

تجد مفاعيل المنظومة الأمنية، بمفهومها الشموليّ، حضورها البارز في مواطن حقل «الجغرافيا السياسية»، بدءًا من منظوره التقليدي الدالّ على ثيمة التأثير الجغرافي – السياسي المتبادل، حدّ استلاله جوانب تحولات النظام الدولي المتغايرة.

ويُقصد بالجغرافيا السياسية عناصر الحجم الجغرافي للدولة، وموقعها، وطبيعة جوارها الجغرافي، وطبوغرافيا إقليمها، أرضًا وبحرًا، إذا كانت دولة بحرية.

وتقليديًا، يعدّ الحجم الجغرافي الكبير عنصر قوة للدولة، لما يمثله من عمق استراتيجي معتبر يعينها على اتباع سياسة استراتيجية تضمن لها الحماية في مواجهة عمليات هجومية حربية مضادّة، عدا ما توفره من موارد اقتصادية متنوعة ومتباينة. أمّا إذا كانت المساحة الجغرافية للدولة كبيرة مقابل محدودية عدد السكان، أو الحجم الديمغرافي، فإن كبر المساحة الجغرافية قد يمثل عامل ضغط أو إجهاد أو إضعاف.

وبالمثل؛ يشكل الموقع الجغرافي للدولة، سواء أكان بحريًا أم بريًّا، وطبيعة الجوار الجغرافي، من حيث كبر أو صغر عدد كياناته وشكل العلاقة السائدة بينها، عما إذا كانت تعاونية أم صراعية، عنصرّين مؤثرين في أمنها وسياستها الخارجية معًا.

ولم يستبعد منظرو «الجغرافيا السياسية» من تحليلاتهم ثقل احتمالية نشوب النزاع والحرب بين دولتين تتقاسمان منطقة حدودية[٥]، إذ يشكل التجاور دافعًا للصراع وعدم الاستقرار عبر إثارة قضايا الحدود[٦]، ولكنه، في المقابل، قد يعدّ عامل تكامل من خلال سيولة المبادلات والعلاقات، استنادًا إلى طبيعة العلاقات داخل الإقليم ومتغيريّ التماسك وتوزيع القوة.

ويتساوق هذا مع عنصريّ المناخ، الذي يؤثر في قوة الدولة وظروفها السياسية، وطبوغرافيا الأرض في إقليم الدولة، ما إذا كانت جبلية وعرة وصعبة، أو سلسلة يسهل الانتقال فيها من نقطة إلى أخرى، عبر ساحتها، دون صعوبات. وإذا كانت الطبوغرافيا السهلة تصبّ في مصلحة الدولة من حيث زيادة القدرة على الانتقال، وإحكام السيطرة الفعالة على إقليمها، فإنها، لا سيما في حالة قلّة الكثافة السكانية، يمكن أن تمثل عنصر تهديد للدولة وأمنها القومي، لأنها تجعل من الهجوم أو الغزو أو الاحتلال من جانب أطراف أخرى أمرًا ممكنًا وغير مكلف. وبالعكس، يكون تأثير الطبوغرافيا الصعبة والوعرة، حيث تجعل الدخول للدولة أو الانتقال عبر أجزائها، عملية مكلفة اقتصاديًا[٧]، وسياسيًا وأمنيًا.

بيد أن تحولات هيكل النظام العالمي أحدثت متغيرات في مفهوم «الجغرافيا السياسية» نفسه؛ فلم تعد تضاريس الدولة، على تنوعها، بأمر ذي بال كثيرًا أمام التقنية العسكرية والتكنولوجية المتطورة، مثلما قد تشكل الكثافة السكانية عنصر ضعف وليس قوة للدولة، عند غياب منسوب التماسك أو التجانس المجتمعي، وتعدد الجماعات العرقية «الإثنية»، المرافقة لنزعات انفصالية، ضمن رقعة جغرافية خارجة عن قبضة السلطة، مما يضحي خطرًا على كيانها لدى وجود تهديد خارجي يحظى بتأييد قنوات داخلية مناوئة للنظام.

---

(5) Dina A. Zinnes, "Three Puzzles in Search of A Researcher: Presidential Address", International Studies Quarterly, Vol. 24, No. 3 (Sep., 1980), pp.315-324.

(6) John O'Loughlin, "Spatial Models of International Conflicts: Extending Current Theories of War Behavior", Annals of the Association of American Geographers, Vol. 76, No.1, (Mar., 1986), pp.63-80.

(٧) مصطفى علوي، «**قابلية التأثير: إعادة تعريف خرائط المصالح والعلاقات الخليجية**»، **السياسة الدولية**، ملحق **تحولات استراتيجية**، العدد ١٩٧، يوليو ٢٠١٤، ص١١.

وباتت مناعة الحدود الحصينة موضع شك إزاء التغيرات التي فرضتها العولمة في النظام العالمي، بما أنتجته من سيولة تدفقات اقتصادية وسياسية وثقافية عابرة للحدود، ومؤسسات عالمية أممية وشركات متعددة الجنسيات ومتخطية القوميات، و«فورة» معلوماتية ومعرفية استلّت مداميك العصر الافتراضي للتنقل بين شبكات التواصل الاجتماعي، وجَوْب فضاءات العالم بوسائل تكنولوجية عابرة لحدود ما بعد العولمة، مما أبرز نظريات «نهاية الجغرافيا» وفتح دائرة جدل لا متناه، حول دور الدولة ووزنها في الساحة العالمية[٨].

وصحب هذا مراجعة مفاهيمية لأقانيم «الجغرافيا السياسية» من عقر دارها، على يد «الجيوبوليتيكا النقدية» التي ساهمت في بحث طرائق مواكبة «الجغرافيا السياسية» للعولمة[٩]، وعدم حصرها في عنصر «المجال المكاني»، وتنوُّع موقعه وتجانس سكانه، فقط، وإنما شمولها، أيضًا، لمتطلب بسط سيادة الدولة ضمنه[١٠]، بما يعرف «بممارسات المكان»، عبر الانشغال بأساليب ممارسة السلطة السياسية وضبط شرعيتها[١١]، فيما قاد تأثر حقل «الجغرافيا السياسية» بدراسات المناطق و«النظم الإقليمية»[١٢]، التي سادت إثر متغيرات الحرب الباردة وظهور ما يعرف بالإقليمية الجديدة، إلى الاهتمام بتحليل أثر السياسة الرسمية في الجماعات والأفراد، وبالمواطنة والهوية القومية،

---

(٨) لمزيد من التفاصيل انظر: ورويك موراي، «**جغرافيات العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية**»، مرجع سابق، ص٢٠١، ص٢١٥-٢٢٢.

(٩) بيتر تيلور، مولن فلنت، «**الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر: الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات**»، ترجمة عبد السلام رضوان، إسحق عبيد، الجزء الأول، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٨٢، يونيو ٢٠٠٢، ص١٨٥.

(١٠) ألكسندر دوفاي، **الجغرافية السياسية: جيوبوليتيك**، ترجمة حسين حيدر، بيروت، عويدات للنشر والطباعة، ٢٠٠٧، ص٦.

(11) R. B. J. Walker, Inside/ Outside: International Relations as Political Theory, Cambridge University Press, Cambridge, UK, 1993.

(١٢) لمزيد من التفاصيل انظر: بيتر تيلور، مولن فلنت، «**الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر: الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات**»، مرجع سابق، ص٢٥١-٢٥٢.

ضمن البعد «الجيوسياسي»[١٣]، والانشغال، من خلال مدرستي الوظيفية والتكامل الأقاليمي، بالتهديدات الداخلية والخارجية التي تؤثر في أمن الدولة واستقرارها، مثل طبيعة الخواص الطبيعية لأراضي الدولة، وضعف قدرتها على توحيد مكوناتها المجتمعية في نسيج مترابط، ووهن ميكانيزمات التماسك المجتمعي، وغلبة التباينات اللغوية أو العرقية أو الدينية، وتفاوت مستويات المعيشة، مما يسهم في تفكيك أواصر الترابط السكاني وتمزيق أوصال الدولة، وينذر باندلاع الحروب الأهلية، وأحيانًا، بالتقسيم، لا سيما عند عجز الدولة عن إلحاق الهزيمة بالعدو الخارجي أو ضبط العصيان الداخلي بهدف الانفصال عنها، أو لدى توفر مناخ «الميوعة السياسية» المساند، التي تعدّ من ملامح كل نقلة جيوبولوتيكية جديدة[١٤]، إذ قد تمتد تأثيراتها السلبية إلى البيئة الإقليمية المحيطة، أو عند تصدير الأزمة الداخلية، حينما تصبح الأمة مهددة بتمزق داخلي بسببها، إلى الخارج لأجل حفظ تماسكها بحرب دولية، أو على الأقل التلويح بعدو خارجي.

ويزيد من حجم التهديدات ما طرأ من اختلاف في أدبيات الصراع حول طبيعة الأطراف الداخلة فيه، بخاصة عقب أحداث سبتمبر ٢٠٠١، الذي يشكل من منظور «الجغرافيا السياسية» نظامًا جيوسياسيًا عالميًا جديدًا[١٥]، حيث أصبح الصراع أو المواجهة بين نظام عالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية مقابل جماعات وأطراف وليس بين دول حتى وإن كانت داعمة لها، وغداة اندلاع حراك التغيير في أكثر من دولة عربية، بما صاحبه من تطورات وتفاعلات متباينة، وذلك بعدما طرأ قبلاً تغيير على مفهوم الحرب والصراع ذاته، الذي لم يعد بين الدول فقط وإنما بات بشكل ملاحظ يدور داخل الدول نفسها، أو أن

(13) Paul Clok, Philip Crang, Mark Goodwin, Introducing Human Geographies, London, Arnold, 1999.

(١٤) بيتر تيلور، مولن فلنت، «**الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر: الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات**»، مرجع سابق، ص٢٥٩-٢٦١ وص٢٩٢-٢٩٥.

(١٥) ورويك موراي، «**جغرافيات العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية**»، مرجع سابق، ص٢٣٥.

تدخل فيه حركات وجهات تستند إلى مرجعية عقائدية سياسية وفكرية وتحمل رؤية معينة تجاه الأحداث والقضايا المحيطة بها.

ثانيًا: «الجغرافيا السياسية» للعراق

لم يشفعْ الحجم الجغرافي الكبير، نسبيًا، للعراق، الممتد عبر مساحة تبلغ ٤٣٨,٣١٧ كم٢ [١٦]، ولا الكثافة السكانية المعتبرة، المقدرة بنحو ٣٥,٠٩٥,٧٧٢ نسمة[١٧]، في إكسابه المنعة الاستراتيجية الحصينة أمام «المعاوّل الخارجية» والاضطرابات الداخلية التي تعتري أوصاله منذ سنوات، مثلما لم يحلْ توسط العاصمة، بغداد، في جسم الدولة، دون سقوطها بعد أقل من تسعة عشر يومًا تقريبًا على بدء شنّ الحرب الأنجلو – أمريكية في ٢٠ آذار (مارس) ٢٠٠٣، إزاء تقنية «الهجوم المضادّ» العسكرية الثقيلة والعابرة للحدود، ولا أن تكون بمنأى عن تهديدات تنظيم «داعش»، الذي يسيطر حاليًا على مساحات شاسعة من الأراضي العراقية.

فيما قاد ضعف النظام العراقي في إحكام قبضته على كامل مساحة العراق المترامية، إلى بروز بؤر الفتن الداخلية والنزعات الانفصالية و«تسلل» تنظيم «داعش» حدّ «التغلغل» و«التمددّ» بين أراضيه.

وحضرت مفاعيل «الجغرافيا السياسية» والتوجهات الإيديولوجية المتباينة والانقسامات الطائفية، في طبيعة العلاقة بين العراق ودول جواره الست، منها قوتان إقليميتان مهمتان هما تركيا، شمالاً، وإيران، شرقًا، عدا القوة الخليجية التقليدية، المملكة العربية السعودية، جنوبًا، على غرار موقع الكويت منه، فضلاً عن سورية والأردن، غربًا، بما انعكس، بشكل أو بآخر، على أمن العراق واستقراره، وأدخل المنطقة في أتون تحالفات متنقلة ونزاعات وصراعات

(١٦) انظر موقع وزارة الخارجية العراقية، على الرابط التالي:
http://mofa.gov.iq/about-iraq

(١٧) حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط العراقية، لعام ٢٠١٣، المتوافر على الرابط التالي: http://www.cosit.gov.iq/ar/2013-01-31-08-43-38

ممتدة، وصلت ذروتها مع اندلاع نيران الحروب، مثل الحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨٠ – ١٩٨٨)، التي تُعرف أيضًا بحرب الخليج الأولى، وهي الحرب المعقدة والحادّة والأطول في تاريخ المنطقة، وذات التأثير الكبير والخطير في تعزيز الوجود والنفوذ الغربي في المنطقة.

ومع الدعم السعودي والكويتي الاقتصادي للعراق في تلك الحرب، إلا أن ذلك لم يمنع بغداد من اجتياح الكويت، في ٢ آب (أغسطس) ١٩٩٠، في حرب اختلطت فيها الجوانب السياسية وخلافات الحدود والديون وإنتاج النفط، مع البعد الديني، حينما أضاف الرئيس العراقي (الراحل) صدام حسين كلمة (لفظ الجلالة) «الله أكبر» على العلم العراقي في محاولة لتلبيس الغزو رداءً عقيديًا وكسب دعم العالم الإسلامي. إلا أن النتائج الفادحة لحرب الخليج الثانية أو عملية «عاصفة الصحراء»، التي وقعت من ١٧ كانون الثاني (يناير) حتى ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٩١، قد غيّرت موازين القوى بالمنطقة وأثرت في جغرافيتها السياسية، بما أحدثته من تدمير البنية التحتية والعسكرية للعراق، وفرض العقوبات الاقتصادية عليه، وتكريس شماله منطقة عازلة آلت لاحقًا حكمًا ذاتيًا كردستانيًا، عدا شقّ الصف العربي إلى انقسام خطير لم يشف من تبعاته حتى اليوم.

وإذا كانت حرب الخليج الأولى قد أدت إلى تعاون عراقي مع دول الخليج العربية، في مواجهة إيران، ومعها سورية، فإن حرب الخليج الثانية أدت إلى تعميق التحالف أو التعاون العربي – الخليجي ضدّ العراق، بل إن مصر وسورية انضمتا آنذاك إلى التحالف الدولي – الإقليمي الذي قادته الولايات المتحدة، وشاركت فيه دول خليجية وأوروبية، بينما وقفت الأردن واليمن إلى جانب العراق، وذلك يعني أن التأثير الذي أحدثته تلك الحرب في الخرائط الجغرافية – السياسية للمنطقة كان مختلفًا تمامًا عما أحدثته حرب الخليج الأولى.

وأدّى الاحتلال الأمريكي للعراق، في العام ٢٠٠٣، إلى آثار كبيرة على الخريطة الجغرافية السياسية والطائفية في المنطقة. فالعراق الذي كان يقوده ويحكمه السنّة، منذ استقلاله في خمسينيات القرن العشرين حتى آنذاك، بات

محكومًا بائتلاف حكومي يسيطر عليه شيعة العراق، مما أدى، ضمن أشياء أخرى، إلى تغيير جوهري في خريطة الجغرافيا السياسية للمنطقة، أمام تحالف، أو على الأقل، تعاون إيراني – عراقي – سوري، يمتد إلى «حزب الله» في لبنان، حيث يتشكل للمرّة الأولى ذلك الكيان الشيعي الإقليمي الذي يمثل تهديدات جوهرية للمنطقة التي تعيش فيها أغلبية سُنِّيّة، مما غيّر كثيرًا من خريطة الصراع الجيو – سياسي الراهن والمحتمل، ليس فقط في العراق ومنطقة الخليج العربي، بل أيضًا في منطقة بلاد الشام، أو في المركز من العالم العربي، وربما قد يمتد تأثيره إلى مصر ودول أخرى منه[١٨].

أما على مستوى طبوغرافيا الأرض والبحر؛ فإن الحدود البحرية للعراق لا تزيد على ٦٠ كم مع الخليج العربي، الذي يعدّ منفذه البحري الوحيد على العالم، فيما يعتبر ميناء أم قصر في البصرة من أهم موانئه المطلة عليه، بما قد يشكل عبئًا استراتيجيًا مع حالة الكرّ والفرّ لتنظيم «داعش»، أسوة بما حصل عند تمدده في مناطق غرب العراق وسيطرته على مناطق واسعة في محافظة الأنبار، حيث شكل وجوده فيها فاصلاً بين الحدود الأردنية والعمق العراقي، ما عطَّل إمكانية تنفيذ اتفاق التعاون العراقي – الأردني- المصري في مجالي النفط والغاز الطبيعي، الذي تم توقيعه في آذار (مارس) ٢٠١٤ بعمان، لمدّ خط أنابيب من البصرة إلى العقبة وصولاً إلى العريش المصرية، والذي من شأنه، عندما يبصر النور في العام ٢٠١٨، توفير مسار آمن ومستدام لتصدير النفط والغاز العراقيين، وتوفير مصدر لإمدادات الطاقة لمصر ومداخيل سنوية تتجاوز ستة مليارات دولار للأردن[١٩]، وذلك أسوة بالدائر، حاليًا، في بيجي على المحور

---

(١٨) مصطفى علوي، «**قابلية التأثير: إعادة تعريف خرائط المصالح والعلاقات الخليجية**»، مرجع سابق، ص١٤.

(١٩) «**سيطرة داعش على الأنبار والمصالح النفطية لتل أبيب وواشنطن**»، تقرير، قناة الميادين الفضائية، ٢٠١٥/٦/١٩، متوافر على الرابط التالي:
http://www.almayadeen.net/news/arab_rest.

الاستراتيجي بين بغداد والموصل من معارك طاحنة، لمحاولة طرد «داعش» من الأجزاء التي يسيطر عليها من المصفاة[٢٠].

وفي المقابل؛ يتمتع العراق بتباين سطحه الجغرافي؛ من سهول دجلة والفرات، والأهوار في الجنوب الشرقي، والمرتفعات الجبلية الواقعة في كردستان العراق وشرقي البلاد على الحدود مع إيران وتركيا، فيما تحتل الهضبة الصحراوية، الكائنة غرب العراق، نصف مساحته تقريبًا.

أما بالنسبة للموارد الطبيعية، التي تقع في مقدمتها النفط والغاز الطبيعي والفوسفات والزيت الخام والكبريت، فلطالما شكلت عبئًا جيوسياسيًا على الدولة؛ إذ يعدّ الصراع السياسي على النفط أبرز تحدٍّ في مستقبل المشهد العراقي، كونه المصدر الأساسي للدخل القومي في العراق ولتمويل موازناته العامة السنوية، ومطمع كثير من الدول الرامية إلى التحكم في السياسة الداخلية للبلاد، ومحل نزاع داخلي بهدف السيطرة على الوزارات السيادية، خاصة النفط، فضلاً عن الصراع بين الحكومة المركزية وحكومة كردستان على محافظة كركوك التي تملك ثلث النفط العراقي، ومع المحافظات على صلاحيات تنفيذ المشاريع، وسط إشكاليات البطالة وضعف البنية التحتية وتفشي الفساد في أغلب قطاعات الدولة. ويشكل عنصر النفط أحد أسباب معارضة «الفدراليات» في ظل تعاظم النفوذ الإيراني في البصرة التي يوجد فيها نحو ٩٠٪ من احتياطيات البلد النفطية[٢١].

ثالثًا: ضغوط «الجغرافيا السياسية - البشرية» وأمن العراق

تتداخل مفاعيل متباينة في أُسّ مسوّغات عدم الاستقرار والأمن في العراق، تجد، حينًا، تأصيلها الفعلي في ضغوط «الجغرافيا السياسية»، بينما

---

(٢٠) «**البيشمركة تستعيد ٧ قرى من «داعش» وبغداد تشهد مظاهرات عارمة**»، تقرير، قناة روسيا اليوم الفضائية، ٢٠١٥/٨/٢٩، متوافر على الرابط التالي:
http://arabic.rt.com/news/792465-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82.

(21) Denise Natali, "Coddling Iraqi Kurds", Foreign Policy, 4 April, 2012, [http://Mideast.foreignpolicy.com/posts/2012/04/04/coddling-iraqi-kurds]

تستلّ، أحيانًا، من التحديات الداخلية والمحركات الخارجية، المتمايزة، وغالبًا المتضادّة، المعتملة داخل ديناميات التغيير، معاول غلبة الاضطراب والتوتر على طبيعة المشهد العراقي.

إشكالية «الدولة/ الأمة»

تعود إشكالية «الدولة/ الأمة» في العراق إلى سياق تشكُّل الدولة السابقة، وتبعات الدور المؤثر الذي مارسه الاحتلال الأمريكي، وما يزال إما مباشرة أو بالوكالة، بأشكال مفجعة.

فقد أحدث استحكام التسلطية السياسية وغياب التجديد في الحقل السياسي المنعكس مباشرة على شكل النظام والممارسة، والتنوع المجتمعي وضعف التنمية الاقتصادية المستدامة، تناقضًا بنيويًا وخللاً في صميم بنية الدولة العراقية، التي لم تتشكل بمنطق التعبير عن الوحدة العضوية والمؤسسة الوطنية الجامعة للبنى الاجتماعية داخلها، ما أعاقها عن تأدية وظائفها في توفير الأمن والتنمية، وإقامة دولة القانون والمؤسسات وتشكيل المجتمع الحديث الذي تستمد منه شرعيتها، في ظل مكونات اجتماعية لا تربطها بالدولة أطر وهياكل قانونية تتم ممارستها فعليًا بالرغم من منظومة التشريعات والأنظمة النافذة، بسبب ضعف التجربة التاريخية للدولة كمؤسسة مستقرة ودائمة، ومعيقات تأسيسها بوصفها تجسيدًا للإرادة العامة ورعاية تنظيم الحقوق والحريات وضمان الأمن والوحدة الجمعية[٢٢]، فظلت دولة «القبيلة»، التي لا يتميز بها المجال السياسي، بمعنى غياب الفصل بين المجتمعين الأهلي والسياسي والدولة[٢٣]، هي السائدة.

ألقت تلك التحديات بظلالها على قضية قيام الدولة في العراق، وطالت شكل الدولة نفسه المستند إلى بنية مركزية هيمنت على مختلف القطاعات

(٢٢) علي الربيعي، «**تحديات بناء الدولة العراقية: صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية**»، المستقبل العربي، العدد ٣٣٧، مارس ٢٠٠٧، ص٧٩.

(٢٣) برتران بادي، **الدولة المستوردة: غربنة النصاب السياسي**، ترجمة شوقي الدويهي، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٦، ص٢٩ ص٦٦.

الحيوية والمرافق الخدمية، عبر جهاز بيروقراطي ضخم وجهاز أمني ضارب لضمان مركزية السلطة، ما أنتج توحيدًا كاملاً بين الدولة والسلطة، وتطويقًا اقتصاديًا وتوظيفًا لإمكانيات الدولة في خدمة النظام السياسي القائم، مما أثر سلبيًا على حقوق المواطنين السياسية.

وقد استمر هذا الحال مع «الدولة الجديدة» في ظل الاحتلال، الذي رسَّخ جوانب سلبياتها نحو إذكاء النعرات الطائفية، وتدمير البنى المجتمعية، وتشويه أُسّ المواطنة، فيما قاد انفصال الدولة في العراق عن المجتمع إلى غياب التوافق بين السلطة والمجتمع، فلم تعدّ العملية السياسية تتطابق مع وحدة المجتمع نفسه، فأنتج شرخًا واسعًا بين الدولة كهيكل تنظيمي لإدارة المجتمع والسلطة والمجتمع الأهلي، مقابل ضعف جهود بناء الدولة، نتيجة غياب الأطر السياسية التي تمتلك حوامل اجتماعية للنهوض بالمهمة، مما سمح «بحاكمية» العلاقات الطائفية – القبلية، وانسلاخ الدولة عن المجتمع نظير تعبيرها الضيّق عن مصالح فئة أو فئات اجتماعية محدودة وليس المصالح العليا للبلاد، وعدم تمثيلها الحقيقي لمكونات المجتمع، وتكريس الفوارق البينية وتشويه النسيج الاجتماعي، وسدّ الطريق على قوى سياسية تسعى إلى الحكم طبقًا لمنظور مختلف[٢٤].

وتشكل نزعة التفكير الطائفي، الملازمة لبنية الدولة العراقية عبر ممارسات أنظمة الحكم المتعاقبة منذ تأسيسها والمغذيّة بفعل الاحتلال، أبرز تحديات بناء «الدولة/ الأمة» في العراق، إزاء وقوف نزعة الولاء الجمعيّ العمودي طائفيًا عائقًا حقيقيًا أمام إضفاء القيمة الأساسية لانتماء المواطنة والعلاقات الأفقية، وتكريس الهويات الخصوصية.

(٢٤) إيمان رجب، «**تعقيدات هيكلية: التأثيرات الإقليمية لأزمة الحكومة العراقية**»، **السياسة الدولية**، العدد ١٨٩، تموز (يوليو) ٢٠١٢، ص١٣٤.

أزمة الهوية الوطنية العراقية

أدى الاحتلال الأمريكي، وما يزال سواء مباشرة أم بالوكالة، على وتر التنوُّع الإثني «العرقي» والمذهبي والديني لتأجيج صراع ساعد، إلى جانب أطراف أخرى، في اختزاله «مناطقيًا»، مستفيدًا من حالة «الفوضى» غير الخلاقة، وعجز الحكومات المتعاقبة عن التمثيل المجتمعي؛ إذ يشغل العرب الغالبية بنسبة ٨٥٪، مقابل ١٥-١٧٪ أكراد، حيث يقدر عدد سكان إقليم كردستان بنحو ٤ ملايين نسمة، بينما ينتمي زهاء ٩٠٪ منه إلى الديانة الإسلامية، منهم حوالي ٥٣٪ سنّة و٤٣٪ شيعة، مقابل نسبة ٤٪ للأقليات[٢٥]، من الآشوريين والتركمان والمندائيين العراقيين والأرمن والشركس والشبك والغجر، وغيرهم.

وإذا كان الاحتلال قد استهدف إعاقة بناء الهوية الوطنية، باختيار الأنموذج الذي أعيدت هيكلة النظم العراقية بموجبه لتحقيق مصالحه الاستراتيجية، واستثمار التعدد المجتمعي في إحداث شرخ بين شرائحه، وإذكاء نعرته وإحكام السيطرة على الدولة، فإن الأخيرة، التي أسَّست ابتداءً هوية مجتمعية غير موجودة سلفًا لم تتجاوزها بهوية موحَّدة تستوعب الهويات الفرعية السابقة على قيامها، ضمن وعاء حاضن للهوية والانتماء، وإنما اتخذ الصراع الذي نشب بعد الاحتلال، في جانب منه، صورة تجاذب، مرفق بتحالف مضادّ، حول تحديدها وطبيعة مكوِّنها، مما شكل انتهاكًا للمواطنة بعدما تحوَّل ولاء الفرد من المستوى الوطني العام إلى الفئوي الخاص[٢٦]، وولَّد إشكاليات مضافة وسط ما يجري بالمنطقة اليوم من تنازع «هوياتي» بين الهويات القومية والوطنية والدينية، امتد تأثيره إلى الداخل العراقي، وترك بصماته في خلط مفاهيمي انعكس سلبًا على مفاعيل تكوين الهوية الوطنية وتحديد طبيعتها.

---

(٢٥) جريدة **العراق اليوم**، بغداد، ٢٠١٢/٥/١٤. وأيضًا انظر:
الموقع الإلكتروني للمعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، على الرابط التالي:
www.airss.net/site/2012/12/30/%D8%A3%D8%B9%D8%AE=

(٢٦) شمخي جبر، «**ثقافة الهوية والمواطنة: الهويات الفرعية والهوية الوطنية**»، مجلة **ميزوبوتاميا**، العدد ١٠، شتاء ٢٠٠٩، ص١.

ولم ينجح الخطاب السياسي العراقي في بلورة مفهوم واضح يأخذ بخصوصية المجتمع العراقي وانتماءاته على قاعدة الهوية الوطنية، بينما انخرطت «نخبة» السلطة وقوى سياسية أخرى خارجة عنها في مضمار عملية سياسية صنيعة الاحتلال، عبر تشكيل مجلس الحكم المؤقت، في تموز (يوليو) ٢٠٠٤، بصيغة رسمية للمحاصصة الطائفية والعرقية، وغلبة الأسس العرقية على عملية التصويت في انتخابات عام ٢٠٠٥ والتي تحولت إلى تعداد عرقي ومهَّدت الطريق أمام تعميق تقسيم البلاد بموجبها، وتشكيل حكومة انتقالية وفق المحاصصة الطائفية في توزيع الوزارات[٢٧]، وفرض دستور، تم الاستفتاء عليه في ٢٠٠٥/١٠/١٥، ضاعت من بنوده ملامح الهوية الوطنية لصالح المكوِّنات الفرعية[٢٨]، فضلاً عمّا يعتريه من إشكالات انتماء العراق إلى وسطه العربي والإسلامي، وتحديد طبيعة الدولة وعلاقتها بالدين.

ولا تمنع المواطنة المتساوية والجامعة للمواطنين في هوية وطنية، بغض النظر عن دياناتهم وقوميتهم، من احتفاظ الأكثرية القومية والأقلية القومية بهويتها، بيد أن تحلُّل الدولة من هذه الهوية وتأكيدها على الانتماءات الطائفية كصلة بين المواطن والدولة، وليس الاندماج الوطني[٢٩]، يجعلها تذهب بالمجتمع نحو محاصصة طائفية أشبه بتعايش قد يتحول إلى احتراب وخصومة في أي وقت، فيما يقود مسعى التعامل مع الشرائح المجتمعية باعتبارها طوائف مسيّسة أو مذاهب قابلة للتسييس إلى تقسيم المنطقة لمحاصصة طائفية يصبح معها التحول الديمقراطي مستحيلاً.

---

(٢٧) رشيد الزيدي، «**أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال**»، المجلة **العربية للعلوم السياسية**، العدد ١٤، ربيع ٢٠٠٧، ص٢٣-٢٤.

(٢٨) انظر نص الديباجة في دستور جمهورية العراق، أغسطس ٢٠٠٥.

(٢٩) وجيه كوثراني، «**أزمة الدولة في الوطن العربي**»، **المستقبل العربي**، العدد ٣٩٠، أغسطس ٢٠١١، ص١١٢.

الاحتراب الطائفي

أذكت القوى الطائفية سلبًا عنصر التعدد المجتمعي في العراق، فجرى صياغة العملية السياسية لا وفق تعامل الأطر السياسية مع الأفراد بصفتهم مواطنين، ولكن بعدّهم مجموعات طائفية وحاملاً اجتماعيًا لأحزاب السلطة التي تقود الدولة، عبر ضخّ خطاب طائفي يعلي الانتماء الطائفي على الانتماء للدولة مع ربط مصالح الفرد به، وتكريس أطر تقسيمية للمجتمع قائمة على أسس طائفية مضادّة للديمقراطية، وتعزيز تنمية كيانات طائفية على حساب وحدة الدولة والتماسك الاجتماعي، وإدارة الشأن العام من موقع تعبيرها عنها، مما أدى إلى اختزال كل ما يسهم في تنمية الانتماء والهوية الوطنية، بعيدًا عن إعادة بناء الدولة وفق منطق «الدولة/الأمة».

وتسترت ما يسمى ديمقراطية التوافق الطائفي وراء ممارسات «طائفية»، دون أن تستهدف التحسينات الشكلية التي أجريت على شكل الحكم، من برلمان وانتخابات، في تغيير جوهري للسلطة، في حين تبنت القوى السياسية خارجها آلية التقسيم الطائفي و«الموالاتي» للمجتمع، على حساب الولاء للدولة.

ويزيد من ذلك تضارب المصالح بين ممثلي الطوائف على مستوى السلطة، فلم تساهم «شرَعنة» الولاء الطائفي في فتح مسار سياسي خالٍ من العنف، وإنما إلى شلل في أجهزة الدولة وإعاقة البناء المؤسساتي، وإنتاج قوى متطرفة تعاظَم دورها في استشراء العنف مهددة وحدة الدولة بالانحلال، وتعميق مسببات الانقسام المجتمعي، دستوريًا وسلوكيًا، حتى يظهر مجتمعًا غير متجانس، لا يمكن إدارته إلا من خلال العلاقات الطائفية، لتلبيسها نمط المنتظم السياسي الوحيد الذي تكتسب به الطوائف كيانها السياسي واستقلالها الذاتي، ومشاركتها في تقاسم السلطة، باعتباره المناخ المناسب لتحركها، فيما أدت هيمنتها على العملية السياسية إلى تكريس الهويات الضيقة بوصفها أساس الانتماء بديلاً عن هوية المواطنة الشاملة[٣٠]، بما يشكل عائقًا حقيقيًا أمام الممارسة السياسية الديمقراطية وتحقيق الاستقلال الناجز.

(٣٠) علي الربيعي، «**تحديات بناء الدولة العراقية: صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية**»، مرجع سابق، ص٩٤-٩٥.

نزعات انفصالية

تلوح بين الفينة والأخرى، وفق معطيات المرحلة، مطالبات انفصالية عن الجسم العراقي «الأم»، تتنقل بين الاستقلال التام والحكم الذاتي والفدرالية. ويبرز في مقدمتها مطلب الحركة القومية الكردية تارة بالفدرالية وفق شروطها، وطورًا التهديد بإعلان الاستقلال تحت وطأة تنفيذ مطالبها التي يتعلق شق منها بالتنمية والنفط ، وأخرى بخصوص محافظة كركوك (التأميم)، وتوظيفها في الحراك الداخلي.

ويسعى إقليم كردستان العراق من خلال الحكومة الإقليمية في أربيل إلى تجسيد صفة الكيان السياسي «شبه المستقل» صاحب الصلاحيات الأقرب إلى مواصفات الدولة منها إلى الفدرالية، دون الإقدام، حتى الآن، على خطوة عملية لنفاذه فعلاً، وذلك في ميدان العلاقات الدولية والدبلوماسية والجيش والميزانية والمالية، وحق عقد الاتفاقيات التجارية والاقتصادية الدولية، كما حصل بالنسبة للتنقيب عن النفط واستخراجه في منطقة دهوك في كردستان العراق[٣١]، والانفتاح على تركيا، بوصفها الشريان الحيوي للإقليم ومنفذه الوحيد إلى العالم الخارجي، ما تسبب في توتر العلاقات بين تركيا ورئيس الحكومة العراقية السابق نوري المالكي، الذي كان يرى فيه خطرًا على موقع ونفوذ حكومته المركزية[٣٢].

وبالرغم من تثبيت فقرة الفدرالية في الدستور العراقي، والتي تتعكز عليها الحركة الكردية، إلا أن الموقف منها ظل رجراجًا داخل الطبقة السياسية العراقية، إزاء القلق من تحولها إلى نوع من التقسيم الطائفي[٣٣]، أو ربطها بمخططات خارجية مضادّة.

---

(٣١) عبد الحسين شعبان، «**تضاريس الخريطة السياسية العراقية**»، **المستقبل العربي**، العدد ٣٣٣، نوفمبر ٢٠٠٦، ص٥٢.

(٣٢) جريدة **الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٣/١١/٢٩.

(٣٣) أحمد تركي، «**أعراض ما بعد الاحتلال: التداعيات السياسية والأمنية للانسحاب الأمريكي من العراق**»، **السياسة الدولية**، العدد ١٨٧، يناير ٢٠١٢، ص١٤٩.

تحديات حاضرة

لم يحلّ التغيير الحكومي، في أيلول (سبتمبر) ٢٠١٤، (بتسلم رئيس الوزراء حيدر العبادي دفة المهام من سلفه المالكي)، كثيرًا من التصدعات الداخلية الناخرة في استتباب أمن العراق واستقراره، نظير عمق ما أفضت إليه «التشوهات» من إعاقات طاردة لصيغة الاستلال الديمقراطي نحو السير الدائم على حافة الحرب الأهلية ونذر «التفكك» الكياني، إزاء ساحة رخوة وجاذبة لتدخل خارجي لم يستكن أواره يومًا.

وبالرغم من حداثة عهد الحكومة، إلى حدٍّ ما، قياسًا بعمرها الزمني، أمام مأزق التحديات، إلا أن قصر المعالجة عبّرت عنه التظاهرات الشعبية العارمة التي عمّت، وما تزال، أرجاء البلاد، بما فيها العاصمة بغداد[٣٤]، باستثناء محافظة الأنبار التي يسيطر تنظيم «داعش» على أغلب مدنها، والتي تشابه نظيرتها أيام رئاسة المالكي للحكومة، خلال عامي ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٤، سواء من حيث المطالب؛ التي تتجاوز الشقّ الخدميّ، كما يلوح ظاهرها العام، صوب التغيير الشمولي، عبر «حل البرلمان وإيقاف العمل بالدستور وتشكيل حكومة جديدة ومحاسبة الفاسدين، وتشريع قانون تجريم الطائفية وإصلاح المؤسسة القضائية[٣٥]، أو لجهة المعالجة الحكومية الأمنية للاحتجاجات، والاحتكام إلى المرجعية الدينية الشيعية.

إذ يلاحظ احتماء العبادي بالمرجع الشيعي من أطراف مضادّة للإصلاح، لم يسمّها، وذلك عند إعلانه الاستجابة لدعوة المرجع الشيعي السيد علي السيستاني في حزمة الإصلاحات السياسية التي أعلنها، في ٢٠١٥/٨/٩، ووافق عليها مجلسا الوزراء والنواب، حول «إلغاء مناصب نواب رئيس الجمهورية

---

(٣٤) «**البيشمركة تستعيد ٧ قرى من «داعش» وبغداد تشهد مظاهرات عارمة**»، تقرير، قناة روسيا اليوم الفضائية، مرجع سابق.

(٣٥) «**متظاهرو كربلاء يفوضون العبادي إيقاف العمل بالدستور وحل البرلمان**»، تقرير، وكالة المدى برس، ٢٠١٥/٨/٢٨، متوافر على الرابط التالي:
http://www.almadapress.com/ar/news/54755/%D9%85%D8%AA%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D9%88-

ورئيس الوزراء، وإبعاد المناصب العليا عن المحاصصة الحزبية والطائفية، والتحقيق في ملفات الفساد ومحاكمة الفاسدين»[٣٦]، مما يضع شكوكًا حول قدرته على قيادة «ثورة تغيير» ضد نظام المحاصصة الطائفية والتأسيس لدولة مدنية لا دينية، والخروج من مثالب المرحلة التي وسمت سلفه، بسبب «الإمساك بالسلطة وإحكام السيطرة على الأجهزة الأمنية والسياسية»[٣٧]، في ظل «غياب دولة القانون وحماية الفساد وضعف مؤسسات الدولة»[٣٨]، وانتشار الطائفية، التي وصلت ذروتها في أعقاب نزاع بين السنّة والشيعة عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨، بما يدلل على بقاء ذات الإشكاليات الداخلية.

ويزيد من ذلك، تنامي سيطرة تنظيم «داعش» في مساحات شاسعة من الأراضي العراقية، بعدما استطاع «التسلل» في أوصالها في أثناء الاحتلال الأمريكي للعراق، عبر تنظيم «القاعدة»، ومن ثم «التغلغل» بعد انسحاب القوات الأمريكية، مما أتاح ولادة جديدة للتنظيم «الأم» وبعث الحياة في جسد «داعش» وتكوين سلالة جديدة أكثر عنفًا وأشد فتكًا. ويأتي ذلك وسط إشكاليات العراق الداخلية، بما يستنزف قدرات الدولة في صدّ هجمات «داعش» والدفاع عن الساحات البعيدة عن يده المتطرفة، وبالتالي ضخّ الموارد في قنوات بعيدة، إلى حد ما، عن التنمية وحل معضلات البلاد.

---

(٣٦) «**مجلس النواب العراقي يقرّ بالإجماع الإصلاحات المقدمة من مجلس الوزراء**»، تقرير، قناة بي بي سي العربية، ٢٠١٥/٨/١١، متوافر على الرابط التالي:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/08/150811_iraq_reforms

(37) Barak A. Salmoni, "Responsible Partnership: The Iraqi National Security Sector after 2011", Policy Focus (Washington Institute for Near East Policy), no. 112 (may 2011), p. 14, [http://www.washingtoninstitute.org/templateC04.php?CID=343]

(38) Special Inspector General for Iraq Reconstruction, Quarterly Report and Semiannual Report to the United States Congress, 30 January 2012, [http://www.sigir.mil/files/quarterlyreports/January2012/Report-january-2012.pdf].

رابعًا: محددات المشهد الإقليمي العربي

تأثَّرت الأطر العلائقية للعراق مع دول جواره بتبعات أحداث ومتغيرات المنطقة، الممتدة منذ زهاء الأربع سنوات تقريبًا، إزاء تنامي الحركات الإسلامية المتطرفة، تحت «حلم» إقامة الدولة الإسلامية، والتنازع «الهويّاتيّ» بين الهويات الوطنية والقومية والدينية، والنزعات الطائفية والمذهبية المتنامية، و«الولاءات» الأولية، و«التحركات» الانفصالية، وذلك ضمن سياق مسار تحوليّ قد لا تستقر ملامحه وقواعده إلا بعد فترة زمنية، وفق ديناميات التغيير وسرعتها[٣٩]، والمحددات الداخلية والإقليمية والدولية المتداخلة.

إذ بالرغم من ثبات السياسة التركية تجاه أمن العراق «الجيوسياسي» والاقتصادي، ووحدة أراضيه، لما له من انعكاسات، بطبيعة الحال، على تركيا، إلا أن العلاقات الثنائية في زمن رئيس الحكومة السابق نوري المالكي اتسمت بالتوتر والخلاف حول ملفات سياسته الطائفية، والعلاقة مع كردستان العراق، والموقف من الأزمة السورية، التي اندلعت في آذار (مارس) ٢٠١١، عدا العلاقة العراقية – الإيرانية الوطيدة، فيما أضاف صعود تنظيم «داعش» في ساحات عراقية شاسعة، معطىً آخر سلبيًا على المصالح التركية في العراق.

وقد يحدد مستقبل العلاقات الثنائية في ظل رئاسة الحكومة العراقية الجديدة، عاملي توجه الحكومة العراقية والنفوذ الإيراني والأمريكي ومدى تأثيرهما في قرارها، إلا أن ثمة مؤشرات غير مشجعة قد تقطع الطريق على هذا التوجه، إزاء تكريس النفوذ الإيراني في العراق، والذي عبرت عنه معطيات سياسية دالَّة، منها اختيار العبادي، وهو العضو القيادي في حزب الدعوة الذي ينتمي إليه المالكي، والذي يتمتع بامتدادات في إيران، اختار طهران لكي تكون أول محطة يزورها، منذ توليه مقاليد رئاسة الحكومة، وذلك في ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٤، عدا الزيارات الثنائية المتبادلة على خط طهران وبغداد،

(٣٩) ناصيف حتيّ، «**المسار التحولي للنظام العربي الجديد**»، مجلة **الدراسات الفلسطينية**، العدد ٩٣، شتاء ٢٠١٣، ص٢٣-٢٤.

وتصريحات العبادي المشيدة بدعم إيران لبلاده في الحفاظ على أمنه ومحاربة «داعش»[٤٠].

ويزيد من خطورة هذا التشابك العلائقي إصرار طهران على عدم التراجع عن برنامجها النووي، بالرغم من الاتفاق الذي وقَّعته مع القوى الدولية مؤخرًا حول البرنامج النووي الإيراني، ومسعاها لتحقيق هدف الحصول على مكانة القوة الإقليمية الأساسية في منطقة الشرق الأوسط (وفق مشروع رؤية ٢٠٢٠ الذي أعده مجلس تشخيص مصلحة النظام)، وعدم التوقف عن مساعي تعميق دورها في العراق، ومحاولة فتح قنوات التواصل مع بعض الدول الخليجية، مثل قطر والسعودية، لتقليص حدّة التضييق عليها وفتح بعض النوافذ أمامها، وسط ضغوطات خارجية وداخلية قد تشكل محددات لمساعيها، ومتغيرات جارية في المنطقة، بخاصة الأحداث السورية.

يأتي ذلك في ظل صراع إقليمي تركي – إيراني – إسرائيلي للسيطرة على «الدولة المركز» في المنطقة، وتنافس تركي – إيراني تجسد في بناء «كتلة سنِّية» تقودها تركيا لمواجهة «كتلة شيعية» تقودها إيران، وسط خشية سعودية من امتداد فكرة التنظيمات السياسية إليها، مما يفتح آفاقًا للاضطراب فيها.

وبالرغم من توافق السعودية، مع دول مجلس التعاون الخليجي، حول الخطر الإيراني على المعادلة الأمنية الخليجية، واتهام طهران بتأجيج الصراع المذهبي الشيعي في المنطقة، إلا أن الخلافات البينية، التي وصلت ذروتها مؤخرًا، تحول دون استلال سياسة خليجية خارجية جمعيَّة، كما تجلى في كثير من ملفات المنطقة، مثل مصر وسورية واليمن، بالإضافة إلى الملف النووي الإيراني.

---

(٤٠) «**العبادي: إيران سارعت لمساعدتنا في حرب «داعش» حينما تأخر الغرب**»، تقرير، قناة روسيا اليوم الفضائية، ٢٠١٥/١/٢٥، متوافر على الرابط التالي:
http://arabic.rt.com/news/771832%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D9%8

ولا تنفصل قراءة الموقف السعودي من مجريات الأحداث في العراق عن معادلة تنافس الرياض وطهران، والمتغيرات الدائرة في المنطقة، لا سيما في مصر إزاء الدعم السعودي للرئيس عبد الفتاح السيسي ومناهضة الإخوان المسلمين، وفي سورية إزاء الدعم الإيراني لنظام الرئيس بشار الأسد و«حزب الله» اللبناني، من دون تجاوز تبعات ما تعانيه الساحة السعودية من انعكاس صعود تنظيم «داعش» في الأراضي العراقية.

أما الأردن فليس أفضل حالاً؛ وهو الغارق بأزمته الاقتصادية وبتدفق اللاجئين السوريين إلى أراضيه نتيجة الأزمة السورية، فضلاً عن حراكه الداخلي، الذي يخبو حينًا وينشط أحيانًا، للمطالبة بالإصلاح، ومحاذير تبعات الأحداث الجارية عند ساحتيّ جواره، السوري والعراقي، لا سيما المتعلق منها بتمكن تنظيم «داعش» من مقاربة الحدود صوب «التغلغل» تجاه الأراضي الأردنية، أو تمدّده داخليًا؛ في ظل نمو التيار السلفي الجهادي، وانخراط أعداد كبيرة من المقاتلين الأردنيين ضمن صفوف «الدولة الإسلامية»، ومحاذير نقل ما اختبروه فيها لدى عودتهم من ساحات المعارك، ما يجعل الأردن حبيس فكيّ كماشة تضيق حلقتها في ظل التوترات بالمنطقة.

خامسًا: المحددات الدولية

لم تكن الحرب ضدّ الإرهاب، التي تقودها الولايات المتحدة منذ سنوات، في منظور «الجغرافيا السياسية»، سوى رسم لخطوط جيوسياسية جديدة وفق رغبات وخطط القوى الغربية[٤١]، التي حضرت جليًا في خريطة العراق، ضمن مفاصل تاريخية حاسمة وممتدة، حتى اليوم، مثلما تجسدت في حرب الخليج الثانية عند إعلاء واشنطن «ولادة نظام عالمي جديد» بما يتفق مع قيادتها لمرحلة القطبية الأحادية، وذلك خلافًا لمعطيات حرب الخليج الأولى التي سعى النظام العراقي للاستفادة من مرحلة الحرب الباردة للقطبية الثنائية الأمريكية – السوفيتية في تعزيز علاقته مع روسيا وتطوير قدراته العسكرية الهجومية ضدّ إيران.

(٤١) ورويك موراي، «**جغرافيات العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية**»، مرجع سابق، ص٢٣٦.

وتحت مسمّيات الديمقراطية والحرية في المجتمعات العربية؛ صاغت الولايات المتحدة مبادرة «الشرق الأوسط الكبير»، في العام ٢٠٠٣، من بين ثنايا احتلال للعراق، ولكنه خلَّف «دولة فاشلة»، عقب العبث بكيانها الوطني ونسيجها المجتمعي، وإذكاء النعرات الطائفية والمذهبية، وتغذية مولِّدات العنف والاقتتال الداخلي، فيما نشط مخطط تقسيم العراق في عهد إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، ولا سيما في ظل سيطرة المحافظين الجدد على مقاليد الأمور آنذاك، من خلال إقرار مجلس الشيوخ الأمريكي، في ٢٠٠٧/٩/٢٦، مشروع (نائب الرئيس الأمريكي الحالي) جون بايدن حول تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات على أسس عرقية طائفية، كردية في الشمال وسنِّية في الوسط وشيعية في الجنوب، بينما أخذت صيغًا أخرى في عهد الرئيس باراك أوباما، منها احتلال اقتصادي على شكل استثمارات للشركات الأمريكية في مجالات حيوية، وزرع آلاف العاملين، منهم أمنيون، في سفارة الولايات المتحدة في بغداد[٤٢].

ولم تغب فكرة التقسيم عن العراق ولا المنطقة عن الأجندة الأمريكية الغربية، عبر مخطط التفتيت على أسس طائفية وعرقية، واستثمار بعض التفاعلات المرتبطة بحراك التغيير العربي، والخلافات القائمة داخل وبين الدول العربية والإسلامية لجهة تعميقها، ودفعها إلى مستوى التناقضات الرئيسية، وتفجيرها كلما كان ذلك ممكنًا، من أجل تنفيذ مخطط «التفكيك» بعد السيطرة، عملاً بنظرية أن «اختلال التوازن القائم في إدارة الدولة من خلال المتضمنات التفكيكية على الصعيد الجغرافي، وفي مقدمتها الضعف المؤسسي، وعدم التطابق بين السلطة والدولة، والتناقضات القائمة داخل القطر الواحد، والصراع بين الكيانات الإثنية «العرقية» المتعددة للاستئثار بالسلطة، تزامنًا مع إذكاء الصراع، في إطار ما يطلق عليه «الفوضى الخلاقة»، قد يساعد في تعميق وتسريع حالة التفكك، بعد تغييب النزعة القومية التي تحدّ من نزعة الانفصال عن الخريطة «الأم»[٤٣].

---

(٤٢) عبد الحسين شعبان، «**تضاريس الخريطة السياسية العراقية**»، مرجع سابق، ص٥٨.

(٤٣) سالم النجفي، «**أزمة الدولة القومية المعاصرة: التفكيك والاندماج**»، **المستقبل العربي**، العدد ٣٤٠، يونيو ٢٠٠٧، ص٤٤-٤٥. وأيضًا انظر: «**الشرق الأوسط: خرائط جديدة ترسم**»، سلسلة ترجمات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات»، بيروت، رقم ٧٤. وأيضًا:
Parag Khanna, The New World, The New York Times, 22/9/2012.

يأتي ذلك في ظل التغير في هيكلية النظام الدولي الذي يتمثل في صعود روسيا والصين وإصرارهما على التحول نحو القطبية التعددية، والتنافس الأوروبي – الأمريكي- الروسي - الصيني على تشكيل بنية المنطقة حسب مصالح كل منها، ما تكثَّفت دلالاته في موقف الدولتين من الأزمة السورية، والموقف الروسي من أزمة أوكرانيا، والذي يعكس إدراكًا للمأزق الأمريكي العام كقوة دولية، وإعادة تركيز استراتيجيتها العالمية على آسيا والمحيط الهادئ، دون الانفلات كليًا من المنطقة، مقابل انشغال أوروبا بهمومها الداخلية، ما قد يؤثر سلبًا على دعمها لشركائها العرب.

سادسًا: البعد «الجيوسياسي» والأمن في العراق: مسارات محتملة

تجد معادلة «التأثير الخارجي/ التكييف الداخلي» تأصيلها «الجيوسياسيّ» الحاضر في المشهد العراقي، نظير مسارات محتملة غير محمودة، ما لم تتم معالجة الإشكاليات القائمة.

وإذا كانت فكرة تقسيم العراق قد طرحت، قبلاً، أمريكيًا، وما تزال لائحة بطرائق متباينة، ولكن ليس من مصلحة الداخل العراقي أو المحيط الإقليمي والدول الغربية انقسامه أو تفككه، لما له من تداعيات خطيرة لن تتوقف عند الساحة العراقية فحسب وإنما ستمتد تأثيرها إلى فضاءات أخرى مجاورة، في ظل المتغيرات الجارية بالمنطقة.

إذ بالرغم من تهديد إقليم كردستان العراق بين الفينة والأخرى بالانفصال، إلا أنه ليس جديًا وإنما يتم توظيفه سياسيًا، مقابل مطلب مُلحّ بالفدرالية ضمن وحدة العراق. وعند حساب تقدير النواتج فإن الانفصال لا يخدم حكومة الإقليم الكردي؛ حيث يبقيها منطقة مغلقة محاطة بتركيا وسوريا وإيران، دون منافذ بحرية، أو مرفأ تجاري، فضلاً عن نيلها نحو ١٧٪ من ميزانية العراق. ومع أن خططها لتطوير احتياطها من النفط قطعت شوطًا بعيدًا فإنها لن توفر لها أموالاً كافية لاستبدال الموارد التي تحصل عليها من بغداد حاليًا ولأعوام عدة مقبلة، كما أنها لا تستطيع إيصال نفطها إلى الأسواق الدولية

من دون موافقة الجارة تركيا، التي لا تؤيد نزعة الانفصال الكردية، إذ ترى فيه تهديدًا حقيقيًا لأمنها، تحسبًا من محاكاة تجربته لديها، فيما مجمل القوى السياسية الأخرى، أسوة بالموقف العام العراقي، لا تؤيد أي مشروع للانفصال أو التقسيم، وتعتبر هذه الفكرة مرفوضة تمامًا من السُّنة، في ظل تمركز النفط العراقي في المنطقة الجنوبية الشيعية والشمال الكردي، في حين يسيطر السنة على أقسام من بغداد، كما هي مرفوضة من الشيعة الذين لهم اليد الطولى في العراق وليس من مصلحتهم التقسيم والتفكيك والانحسار في إطار كتلة سياسية تحتكم على مساحة أقل بكثير مما تسيطر عليه الآن.

وليس لدول الجوار مصلحة في التقسيم، الذي سيجرّ ويلاته عليها أيضًا، ومنها دول الخليج العربية في ظل التقسيم السنّي الشيعي، وتعاظم الدور الإيراني الذي يعدّ مصدر تهديد أمني استراتيجي بالنسبة إليها، إزاء عدم حسم قضايا خلافية عالقة، وفي مقدمتها استمرار التدخل الإيراني في شؤونها الداخلية، وتعزيز الاحتقان المذهبي بالمنطقة، ومواصلة احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث.

وللسعودية مصلحة، أكثر من غيرها، في عدم تفكك العراق وعدم إحكام قبضة الشيعة على الحكم دون ضابط من مصالح السُّنة وبما يسمح في تعزيز النفوذ الإيراني في ساحته. ويستقيم ذلك مع تحدي امتداد نشاط تنظيم «القاعدة» إلى داخل الدول الخليجية والدول العربية المجاورة في حال تأليب الأوضاع في العراق نحو أي اتجاه من التقسيم والتفكك. كما يتداخل، بشكل أو بآخر، مع مآل الأحداث السورية، في ظل التدخل العسكري الروسيّ الأخير.

وقد لا تستمر العمليات العسكرية الروسية في سورية إلا لأشهر قليلة، وربما أكثر، من دون أن تصبح واسعة النطاق، بقدر أفغانستان، ولكن إذا لم يجر التوصل إلى حل سياسي مع موسكو في سورية، فإن الأزمة قد تطول بلا أفق قريب، مما قد تضطر الولايات المتحدة معه إلى تغيير استراتيجيتها في سورية، وربما في الشرق الأوسط عمومًا.

وينسجمّ الرفض السوري لإنشاء وطن خاص بالأكراد في المنطقة الواقعة على الحدود العراقية السورية التركية، مع الموقف التركي؛ إذ إن أي مزايا أو

مكاسب يحصل عليها الأكراد في العراق سيكون لها مردود سلبي على الاستقرار السياسي داخل تركيا وعلى الأخص مطالب أكراد تركيا في الحكم الذاتي وحق تقرير المصير.

وبموازاة ذلك، لا تجد العواصم الغربية، لا سيما واشنطن التي طرحت سابقًا المشروع، نفعًا من تقسيم يسمح بتعاظم النفوذ الإيراني في العراق والمنطقة، بالرغم من أن الانسحاب الأمريكي الرسمي من الأراضي العراقية قد جسَّده فعليًا، وبالتالي فإن واشنطن تريد إبقاء العراق دولة واحدة مع ضبط الأطماع الممكنة للزعامة الشيعية، وعودة العراق إلى دوره التقليدي في وقف المطامح الإيرانية.

الخاتمة

شكلّ البعد «الجيوسياسيّ»، مع الإشكاليات الداخلية المتراكمة، عنصريّ ضغط على أمن العراق واستقراره، مثلما أرخيا احتمالات مفتوحة غير محمودة. فإذا كان احتمال تطبيق الفدراليات أو تقسيم العراق وتفكيك كيانه ضئيل النفاذ، بسبب عوامل داخلية وخارجية مضادّة، إلا أن المعضلة تكمن في متوالية مأزق الهوية الوطنية، والاحتراب الطائفي الداخلي، وصعود تنظيم «داعش» في المناطق العراقية، بما قد يقود البلاد إلى موجات مضافة من تحديات تنذر بإدامة عناصر عدم الاستقرار في العراق، بما يصعب معه استعادة لحمة الوطن في المستقبل القريب.

لغتنـــا العربيـــة

أ. ثابت الطاهر*

انطلقت في الآونة الأخيرة تحركات ونشاطات، وعقدت ندوات، وألقيت محاضرات في الأردن وفي عدد من الأقطار العربية، تهدف للدفاع عن اللغة العربية، والدعوة للتمسك بها والحفاظ عليها في وجه الهجمة التي تتعرض لها بأشكال وأساليب متنوعة. وقامت أقطار عربية بإصدار قرارات، واتخاذ إجراءات محدّدة بهدف حماية اللغة العربية – التي تمثّل هوية الأمة العربية، وتعتبر الوعاء للفكر والتراث والثقافة العربية، ولذا فالبُعد عن اللغة هو بُعد عن الهوية. ويرى الدكتور عبد السلام المسدّي أن وهن اللغة أو موتها مرتهن بوهن الأمة أو قوتها، فيما يرى الأستاذ الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري أن أمر قوة الدولة والأمة في العلاقة باللغة بدأ أولاً عند ابن حزم وابن خلدون، وعند القوميين الألمان والفرنسيين في القرن الثامن عشر وما بعده، ولتأكيد أهمية اللغة كوسيلة للتعبير والتفكير، فقد ذكر الدكتور ناصر الدين الأسد في كتابه «**اللغة العربية وهوية الأمّة – مستقبل اللغة العربية في عالم متغير**»– أن اللغة هي وسيلة تعبير ووسيلة تفكير، وإذا أمكن التعبير بلغة غير اللغة الأم، فإنه لا يمكن التفكير إلّا بها، لأن اللغة تنفرد وحدها وتتميز من حيث هي وسيلة للتفكير.

---

* الأمـين العـام لاتحاد رجـال الأعمال العرب، ونائب رئيـس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، وعضـو منتدى الفكر العربي/الأردن.

ولا شك أن كل الإجراءات والقرارات والمبادرات التي صدرت، والندوات التي عُقدت في الآونة الأخيرة لحماية اللغة العربية جاءت كرد فعل لما لوحظ في الآونة الأخيرة من ضعف الاهتمام باللغة العربية، لا بل محاولة تهميشها وإهمال استعمالها في قطاعات مختلفة – علمًا بأن الدساتير في معظم الدول العربية نصت على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية لتلك الدول.

وقبل أن أتحدّث عن القرارات والمبادرات الأخيرة التي صدرت حول هذا الموضوع، لا بد من الإشارة إلى أن الاهتمام باللغة العربية، والحرص على دعمها والحفاظ عليها ليس جديدًا، فقد تجلّى هذا الاهتمام على المستويات العربية والدولية منذ سنوات بأشكال وأساليب مختلفة.

فعلى المستوى العربي الرسمي، تجدر الإشارة إلى أن القمّة العربية التاسعة عشرة التي انعقدت في الرياض عام ٢٠٠٧ اتخذت قرارًا أكّد «دور اللغة العربية في التعبير عن الإرث الحضاري، وتطوير العمل العربي المشترك».

وتضمن إعلان دمشق الصادر عن القمة العربية التي انعقدت في دمشق عام ٢٠٠٨: «التأكيد على ضرورة إيلاء اللغة العربية اهتمامًا ورعاية خاصة، باعتبارها وعاءً للفكر والثقافة العربية، ولارتباطها بتاريخنا وثقافتنا وهويتنا، لتكون مواكبة للتطور العلمي والمعرفي في عصر العولمة والمعلومات، لتصبح أداة تحديث في وجه محاولات التخريب والتشويه التي تتعرض لها ثقافتنا العربية». وشدّد إعلان دمشق كذلك على «دور اللغة العربية في الحفاظ على الهوية، تداركًا لتأثير الضعف اللغوي على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية».

وكانت قد عقدت في باريس عام ٢٠٠٤ ندوة تربوية شاركت فيها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وجمعية الدعوة الإسلامية العالمية، وصدرت عن الندوة توصية بإنشاء هيئة عالمية للغة العربية، تكون إطارًا جامعًا للدول والمجتمعات الناطقة باللغة

العربية، وتعمل على تيسير تعليمها، والسهر على تطويرها، وتوسيع دائرة انتشارها.

وكان صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل رئيس مؤسسة الفكر العربي قد اقترح على أمين عام جامعة الدول العربية، عقد قمّة ثقافية عربيّة تحت رعايتها، على غرار القمّة الاقتصادية العربيّة التي عُقدت في الكويت عام ٢٠٠٩. وعلى أثر ذلك وبناءً على تجاوب الأمانة العامة بجامعة الدول العربية على هذا الاقتراح، دعت مؤسسة الفكر العربي لاجتماع تحضيري لبحث الإعداد لمؤتمر القمّة الثقافية المقترح، وشارك في الاجتماع ممثلون عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وممثلون عن مجامع اللغة العربية، وعدد من ممثلي المؤسسات الثقافية في الوطن العربي. وعقد بعد ذلك في شهر نيسان عام ٢٠١٠، اجتماع تشاوري موسّع بدعوة من سمو الأمير خالد الفيصل – وشارك في الاجتماع بالإضافة للمشاركين في الاجتماع التحضيري – شريحة واسعة من المفكرين والمثقفين والأكاديميين العرب – وكان لي شرف المشاركة في هذا الاجتماع – وقال سمو الأمير خالد الفيصل في كلمته الافتتاحية «إن إنقاذ اللغة العربية من أهم القضايا الملحّة على المشهد الثقافي». ولكن التحضير للقمة الثقافية المقترحة تعثّر بعد ذلك بسبب الأحداث التي وقعت في عدد من الأقطار العربية.

أما على المستوى الدولي، فقد اعترفت الأمم المتحدة باللغة العربية، واعتبرتها إحدى اللغات الست الرسمية لهذه المنظمة الدولية. كما أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠٠٨ عامًا دوليًا للغات، وأسندت لمنظمة اليونسكو مهمة تنسيق الأنشطة المتعلقة بذلك، وكانت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم قد اعتمدت يوم ٢١ شباط من كل عام يومًا للغة الأم.

أعود بعد ذلك للمبادرات التي صدرت في السنوات الأخيرة الماضية للدفاع عن اللغة العربية، والدعوة للاهتمام بها والحافظ عليها في وجه الهجمة التي تتعرض لها. ولعلّ من أبرز هذه المبادرات التي صدرت في الآونة الأخيرة كانت الدراسة التي قامت بها مؤسسة الفكر العربي التي يرأسها صاحب السمو الملكي

الأمير خالد الفيصل، وجعلت المؤسسة عنوان هذه الدراسة التي صدرت عام ٢٠١٢ «**لننهض بلغتنا**». وفي كلمته لتقديم هذه الدراسة قال سموّه: «والمؤسسة إذ تضع تنمية الاعتزاز بثوابت الأمة على رأس أهدافها، تدرك أن تمكين اللغة العربية والعمل على مواكبتها لمستجدات العصر الرقمي، وإنقاذها من محاولات طيّها تصبح ضرورة حتمية – لا للحفاظ على لسان الأمة وثقافتها فحسب، بل لحماية أمنها القومي كذلك». واعتبر سمو الأمير خالد الفيصل أن هذه الدراسة التي قام بها جمع من علماء الأمة وخبرائها – بناءً على دراسة ميدانية في إحدى عشرة دولة عربية – «تمثّل خطوة هامة على طريق إنقاذ لغتنا العربية وآليات النهوض بها».

وفي الاجتماع الذي عُقد في دبي بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٥ صدر الإعلان بإصدار هذه الدراسة، ووقع الإعلان صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل، وعدد من وزراء الثقافة، والأساتذة الذين قاموا بالدراسة وممثلو عدد من مجامع اللغة العربية والمؤسسات الثقافية في الوطن العربي – وكان لي شرف حضور هذه المناسبة المهمة.

هذا، وأكّد الإعلان الذي صدر بعنوان «إعلان لننهض بلغتنا» أن «اللغة العربيّة مكوّن أصيل من مكوّنات هوية الأمة، وهي التي تمثل ذاكرتها وثقافتها الحضارية، وبأن التاريخ لم يسجل نهضة علمية لشعب من الشعوب بغير لغته الوطنية، ما يجعل من اللغة العربية قضية أمن قومي بلا منازع، كما أن موجبات إعلاء شأن اللغة العربية ودعمها لا يتعارض مع اعتبارات الانفتاح على الثقافات العالمية وتعلّم اللغة الأجنبية».

ولن أحاول هُنا استعراض التوصيات المقترحة التي تضمنها «إعلان لننهض بلغتنا»، لأنني أرى أن هذه الدراسة وما تضمنته من أفكار وتوصيات جديرة بالاهتمام والدراسة والتحليل والمتابعة.

وقد صدرت عن مؤسسة الفكر العربي عام ٢٠١٢ مبادرة مهمة أخرى بعنوان «عربي ٢١» – ويسعى هذا المشروع إلى الإسهام في تطوير تعليم اللغة العربية،

وهو مشروع تنفذه مؤسسة الفكر العربي بدعم من مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، وشركة أرامكو السعودية، ويسعى المشروع من خلال محاوره إلى رفع مستوى المعرفة لدى المعنيين وصانعي السياسات التربوية بأهمية إتقان مهارات اللغة العربية من قبل الأطفال والناشئين، وتطوير طرائق تعليمها وتعلمها، والتشجيع على المطالعة بها... وقد أولى المشروع اهتمامًا خاصًا بمحور تشجيع القراءة في الوطن العربي، وتحديدًا على كتب الأطفال، كمورد أساسي لغرس حب المطالعة لدى الأطفال والناشئة العرب. ووضع المشروع معايير علمية لتصنيف كتب أدب الأطفال، ومعايير جودة لتقييم نصوصها الأدبية والعلمية، كما وضع المشروع نظامًا لجائزة كتابي – وهي جائزة إقليمية تتميز في كونها تتيح مشاركة الأطفال من بلدان عربية عدّة لتقويم ما كتب لهم واختيار الكتب الفائزة. كما أطلق المشروع حملة «بالعربي عام ٢٠١٢» لتشجيع الأطفال والناشئة على القراءة باللغة العربية.

وعلى مستوى محور إعداد المعلمين؛ سعى المشروع إلى تنظيم ورشات عمل لتصنيف كتب أدب الأطفال هدفت إلى رفع مستوى معرفة المعلمين بأهمية الكتب المصنّفة لتشجيع الأطفال والناشئة على القراءة باللغة العربية.

ونظّم مشروع «عربي ٢١» طاولة مستديرة بعنوان «واقع إعداد معلمي ومعلمات اللغة العربية في الوطن العربي» في شهر تشرين الثاني عام ٢٠١٢ – حضرها ممثلون عن عدد من الدول العربية. ولا شك أن هذه المبادرة ومشروع «عربي ٢١» جديرة بكل الاهتمام والتقدير.

وما دمت بصدد الحديث عن المبادرات التي صدرت حول هذا الموضوع المهمة، أشير إلى أن المجلس الدولي للغة العربية عقد مؤتمره الأول في بيروت في شهر آذار عام ٢٠١٢، وكان بعنوان «اللغة العربية لغة عالمية: مسؤولية الفرد والمجتمع والدولة». وشارك في المؤتمر ممثل عن منظمة اليونسكو، وممثل عن جامعة الدول العربية، وعدد كبير من المسؤولين والباحثين والمختصين والإعلاميين والمهتمين والمحبين للغة العربية في جميع التخصصات والمهن،

يمثلون ٤٧ دولة. وشهد المؤتمر حضور تجمع متنوّع ومتعدّد في نوعية المشاركين وجنسياتهم واهتماماتهم وتخصصاتهم وأبحاثهم ودراساتهم.

وخلصت الأبحاث والدراسات وأوراق العمل التي قُدمت خلال جلسات المؤتمر إلى أن اللغة العربية في خطر، وأنه ينبغي إعادة النظر بمسؤولية وموضوعية وشفافية ومصداقية في قضية اللغة العربية من قبل الجميع، وفي مقدمتهم القيادات العربية، وصنّاع القرار، والمسؤولون في المؤسسات الحكومية والأهلية، إضافة إلى أفراد المجتمع في الوطن العربي.

وخرج المؤتمر بعددٍ من التوصيات ترتبط بقضايا التشريع، والتعليم، والأنظمة التعليمية، والإعلام والثقافة، والتعريب، والترجمة، والبحث العلمي، ومجامع اللغة العربية، كما أكّد المؤتمر ضرورة مواجهة ضعف اللغة العربية من قبل الجميع قبل فوات الأوان.

وبالإضافة لهذه المبادرات آنفة الذكر، فقد صدرت في عدد من الدول العربية نداءات ومطالبات ومبادرات تؤكد كلها ضرورة دعم اللغة العربية وإصدار التشريعات اللازمة بهذا الشأن، واتخاذ الإجراءات على المستويات كافة وفي مختلف القطاعات لمواجهة الهجمة التي تتعرض لها لغتنا العربية، والدعوة للتمسك بها ومقاومة محاولات تهميشها. ولا بدّ من الإشارة والإشادة في هذا المقام بالمبادرة التي كان قد قام بها الرئيس الجزائري «بومدين»، والتي ألزم بموجبها المسؤولين بالتخاطب وتبادل المراسلات الرسمية باللغة العربية.

ومن بين المبادرات اللافتة التي صدرت في الآونة الأخيرة، المبادرة التي صدرت في المملكة الأردنية الهاشمية، والتي أطلقها الأستاذ بلال حسن التل – مدير مركز البيرق للدراسات والمعلومات – كمشروع وطني للدفاع عن اللغة العربية تحت شعار «لغتي وطني وهويتي». ويأتي هذا المشروع بسبب «ابتعاد أهل

اللغة العربية عنها»، وتراجع استعمالها في المرافق والقطاعات المختلفة كافة – خصوصًا لدى نسبة عالية من الشباب – الأمر الذي يشكل خطرًا كبيرًا على الهوية الحضارية للمجتمع بمكوناته الثقافية والتاريخية والاجتماعية. يضاف إلى ذلك، أن اللغة العربية، وهي اللغة التي نزل بها القرآن الكريم، مكوّن أساسي من مكونات الاستقلال السياسي والثقافي[1].

وتم تشكيل لجنة عليا للمشروع الوطني للدفاع عن اللغة العربية برئاسة الأستاذ الدكتور ناصر الدين الأسد، وتضم اللجنة في عضويتها مجموعة من الأساتذة الأفاضل وعددٍ من المهتمين باللغة العربية بالإضافة للأستاذ بلال التل المنسق العام للمشروع.

وقد برر القائمون على المشروع الوطني للدفاع عن اللغة العربية إطلاقهم للمشروع بما يأتي:

- للدفاعِ عن وجود أمتنا، لأن الأمةَ واللغةَ متلازمتان. ولا تزولُ الأمةُ إلا بزوالِ لغتِها، ولأنَ اللغةَ هي التي تُميز أمةً عن أخرى، ومجتمعًا عن آخر.
- لوقفِ التراجعِ الذي أصاب استعمالَ اللغةِ العربيةِ ومكانتَها في مجتمعِنا، حتى صرنا نتبادلُ التهانيَ بمناسباتِنا باللغةِ الأجنبيةِ من خلالِ رسائلِ الجوّال. كما أنَّ المارّ في شوارعِنا، يُصعقُ من كثرةِ أسماءِ المحلاتِ الأجنبية، ومن كثرةِ اللوحاتِ الإعلانيةِ المكتوبةِ باللغةِ الأجنبية، مع غيابٍ للغةِ العربيةِ عن مطاعمِنا ومقاهينا وفنادقنا. بل صار كلُّ طالبِ لوظيفةٍ يسعى إلى أن تكونَ سيرتُه الذاتية، وكلُّ أوراقهِ الرسميةِ مكتوبةً باللغةِ الأجنبية، وكأنها لغةُ البلادِ الرسمية.

(١) أشير بهذه المناسبة إلى بيان عمّان الثقافي الذي صدر في المؤتمر الأول لوزراء الثقافة في الوطن العربي عام ١٩٧٦ وأكّد وجوب العمل على تعميم استعمال اللغة العربية في التعليم ووسائل الإعلام والثقافة، باعتبار أن اللغة هي أهم دعامة للوحدة العربية، والوعاء الصحيح للثقافة الأصيلة للأمّة.

- لمنع انتشارِ اللغةِ الجديدةِ التي صارَ يتخاطبُ ويتراسلُ بها شبابُنا، والتي تُعرفُ (بالعربيزي) لأنَّ انتشارَ هذه اللغةِ يشكلُ خطرًا يهددُ هويتَنا الوطنيةَ، وانتماءَنا القوميَّ، ومنظومَتَنا الاجتماعيةَ والقيمية.
- للدفاعِ عن الذوقِ العام، لأنَّ اللغَة هي أداةُ بناءِ الذوقِ العامِ الذي يحكمُ المجتمَع، ويميزُهَ عمّا سواهُ من المجتمعاتِ والأمم. وهيَ بذلك كلِّه تكوّنُ وجدانَ الأمةِ وعقلَها وروحَها، والأمةُ التي تتخلى عن لغتها أو تُهينُها، تتخلى عن وجدانِها وعقلِها وروحِها وتفقدُ خصوصيَتها وذوقَها العام.
- لهذا كلِّه صارَ الدفاعُ عن اللغةِ العربيةِ وإعادتُها إلى الصدارةِ، خاصةً في التعاملِ اليومي للمجتمعِ بكلِّ مكوناته، واجبًا دينيًا وقوميًا ووطنيًا يجبُ أن يتصدى لأدائه العالمُ بعلمه، والمُعلمُ في مدرسته وجامعته ومعهده، وربُّ الأسرةِ في منزله، والأمُّ مع أطفالها، والتاجرُ في متجرِه أو مصنعه؛ والثريُّ بمالِه ينفقُه على تعليمِ اللغةِ العربيةِ والدفاعِ عنها، لأنَّ كلَّ واحدٍ من هؤلاءِ على ثغرةٍ من ثغورِ الأمةِ، يجبُ أن يدافعَ عنها من خلالِ الدفاعِ عن لغتِها.

وقد أعلن المشروع عن أهدافه بما يأتي:

- بناءِ وعيٍ لغويٍ يؤسسُ لنهضةٍ ثقافيةٍ تؤدي إلى نهوضٍ حضاريٍ شاملٍ للأمة.
- إذكاءِ روحِ الحماسة في الأمةِ نحو لغتِها والاعتزازِ بهذه اللغةِ، وبناءِ وعيِ الأجيالِ على هذه اللغة.
- مقاومةِ الهزيمةِ النفسيةِ في الأمةِ التي يُعتُبر الموقفُ من اللغةِ العربيةِ أحدَ أهمِّ تجلياتِها.
- تغييرِ صورةِ اللغةِ العربيةِ في أذهانِ أهلها من لغةٍ مقعرةٍ خشبيةٍ جامدةٍ إلى لغةٍ سهلةٍ محببةٍ حيويةٍ قادرةٍ على استيعابِ معطياتِ العصر.
- نشرِ حبِّ اللغةِ العربيةِ والاعتزازِ بها كجزءٍ من الكرامةِ الشخصيةِ والكرامةِ الوطنية.

- كسرِ حاجزِ الخوفِ بين الناسِ وبينَ الحديثِ باللغةِ العربية.
- العملِ على جعلِ اللغةِ العربية جزءًا أساسًا من النظامِ العام.
- جَعْلِ الأمنِ اللغوي جزءًا أساسًا من أمنِ الأمة.
- حمايةِ أبنائنا من خطرِ تغولِ اللغةِ الأجنبيةِ على نموهم العاطفي والعقلي والجسدي وقدراتهم اللغويةِ وحمايتهم من خطرِ التداخلَ اللغوي، وكذلكَ الاختناقُ اللغويُّ ومخاطرُ التأتأة.
- التنبيه إلى مشكلةِ تراجعِ استخدامِ اللغةِ العربيةِ وتراجعِ احترامها في الحياةِ اليوميةِ للمجتمعِ ودلالاتِ هذهِ المشكلةِ ثقافيًا وسياسيًا واجتماعيًا.
- دراسةِ المشكلاتِ التي تواجُه اللغةَ العربيةَ في الحياةِ اليوميةِ لأبناءِ الأمةِ.
- تطويعِ منجزاتِ العصرِ العلميةِ وأدواتِها للغةِ العربية.

ويمتاز «المشروع الوطني للدفاع عن اللغة العربية» بأنه تجاوز الجانب النظري في الحديث عن اللغة العربية والدفاع عنها، ونحا منحنىً عمليًا من خلال طرح مشاريع وتطبيقها في الحياة اليومية من خلال فرق عمل متخصصة يعمل كل منها مع قطاع من قطاعات المجتمع، وتضم هذه الفرق نخبة من الخبراء في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والقانونية والأكاديمية والتربوية والإعلامية، والتقنية وغيرها.

وقد حددت اللجنة الوطنية للنهوض باللغة العربية أهدافًا للمشروع تتضمن:

١. الحفاظ على الهوية العربية متمثلة في لغتنا الأم (اللغة العربية)؛
٢. الاهتمام باللغة العربية على أنها وعاء للمعرفة، وسبيل الأمة نحو التوجه إلى مجتمع المعرفة؛
٣. معالجة القضايا المعاصرة للغة العربية المهمة لتوجه الدول العربية نحو مجتمع المعرفة؛
٤. تدارك تأثير الضعف اللغوي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

٥. وضع برامج قومية ووطنية لمعالجة قضايا اللغة العربية ذات الأولوية؛
٦. تحديث مناهج تعليم اللغة العربية واستخدام ثقافة المعلومات والاتصالات؛
٧. تعزيز استعمال اللغة العربية في الإعلام والإعلان.

وشكّلت اللجنة فرقًا متخصصة لمتابعة تنفيذ أهداف هذا المشروع، ومن هذه الفرق فريقًا لمراجعة مناهج اللغة العربية في المدارس، وفرقًا لنشر الوعي اللغوي في الأوساط الجامعية، والإعلامية، والدينية، والقانونية، والفنية، والأسرية، والشبابية، وفي مجال وسائل الاتصال المختلفة. وقد قامت هذه الفرق بنشاطات متعددة كلّ في مجال اختصاصها، وحققت الكثير من الإنجازات في إطار أهداف المشروع.

وقدّمت اللجنة العليا للحكومة مسودة مشروع قانون حماية اللغة العربية، وأجرت لقاءات مع عددٍ من رؤساء الوزارات، ورئيسي مجلسي النواب والأعيان لشرح أهداف هذا المشروع، والتأكيد على ضرورة إصداره.

أمّا على المستوى الرسمي، فكان رئيس الوزراء في المملكة الأردنية الهاشمية قد وافق بتاريخ ٢٠١٠/١/١٩ على تنسيب معالي وزير التربية والتعليم المتضمن قرار مجلس مجمع اللغة العربية رقم (٢٢٠٠٩٧) المؤرخ في ٢٠٠٩/١٢/١٣ بتشكيل اللجنة الوطنية الأردنية للنهوض باللغة العربية – للتوجه نحو مجمع المعرفة– برئاسة الأستاذ الدكتور عبد الكريم خليفة رئيس مجمع اللغة العربية آنذاك وعضوية عشرة من الذوات من أعضاء المجمع، ومن ذوي الخبرة والاختصاص ومن وزارة التربية والتعليم.

وصدر هذا القرار تجاوبًا مع مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة الذي أقرّته القمّة العربية التي عقدت في دمشق عام ٢٠٠٨ وفي الدوحة عام ٢٠٠٩.

وقد أقرّت اللجنة الوطنية الأردنية للنهوض باللغة العربية أربعة مشروعات وهي:

١. اللغة العربية في ميدان التواصل على شبكة الإنترنت والهاتف المحمول.
٢. صورة اللغة العربية في وسائل الإعلام والاتصال.
٣. اللغة العربية في القضاء الأردني وكليات الحقوق في الجامعات الأردنية.
٤. مشروع الكفاية باللغة العربية.

وقد تم إنجاز المشروعات الثلاثة الأولى، وقام بتنفيذ كل منها فريق عمل شكّله مجلس المجمع - يضم نخبة من الأساتذة والخبراء المتخصصين في كل من هذه المشروعات.

وقد أقرّ مجلس الوزراء الأردني في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤/٣/٥ مشروع قانون حماية اللغة العربية لعام ٢٠١٤، والذي جاء ليؤكد أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة وفقًا لأحكام المادة (٢) من الدستور الأردني، وللحد من استخدام اللغة العربية الدارجة على حساب اللغة العربية السليمة والمؤسسات الخدماتية والإعلامية والتربوية والتعليمية والأكاديمية، ويسرني أن أشير إلى أن الإرادة الملكية السامية قد صدرت في شهر أيار عام ٢٠١٥ بإقرار هذا القانون – قانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٥ باسم «قانون حماية اللغة العربية» ويسرني أن أرفق مع هذه الدراسة نسخة عن هذا القانون، وقراءة هذا القانون تغني عن الخوض في تفصيلاته وأهدافه.

هذا وقد صدرت إرادة ملكية سامية بتعيين الأستاذ الدكتور خالد الكركي رئيسًا لمجمع اللغة العربية في الأردن - خلفًا للأستاذ الدكتور عبد الكريم خليفة، وسبق للأستاذ الدكتور الكركي أن شغل مناصب وزارية مختلفة في الأردن، ثم رئيسًا للجامعة الأردنية، ورئيسًا للديوان الملكي الهاشمي.

وقد تساءل الكاتب إبراهيم كشت في بحث له في جريدة الرأي الأردنية بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٠ - هل باتت اللغة العربية بجلالها وعظمتها بحاجة إلى حماية؟ وهل تحمل تسمية القانون الذي نحن بصدده (قانون حماية اللغة العربية) دلالة على حاجة هذه اللغة فعلاً إلى الحماية؟ ورأى الكاتب أن الجواب هو «نعم». وقال أن اللغة العربية بحاجة للحماية من أبنائها وأهلها والناطقين

بها أنفسهم، فقد صار بعضهم أو كثير منهم ينبذ لغته أو يستبدلها، بل وربما يخجل أحيانًا من استعمالها ويفاخر باستخدام اللغة الإنجليزية بدلاً منها - وكأن اليابانيين والكوريين والألمان -مثلاً- قد نبذوا لغتهم ليبلغوا ما هم عليه من تطور؟

وبالإضافة لما تقدّم كان مجلس الوزراء قد أقرّ قانون مجمع اللغة العربية الأردني لسنة ٢٠١٤، والذي يهدف إلى تمكين المجمع من تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها، وتعزيز استقلاليته وخصوصيته في الحفاظ على سلامة اللغة العربية والنهوض بها، ووضع معاجم مصطلحات وإجراء الدراسات والبحوث المتعلقة باللغة العربية. وبموجب مشروع القانون يتم إعادة النظر بطريقة تعيين رئيس المجمع، بحيث يتم انتخابه من أعضاء المجلس العاملين بدلاً من تعيينه بقرار من مجلس الوزراء، فضلاً عن منح مجلس المجمع مهمات وصلاحيات أوسع لتحقيق أهداف المجمع.

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، تولي الدولة أيضًا اهتمامًا كبيرًا للغة العربية باعتبارها اللغة الرسمية للدولة، ولغة دستورها، وباعتبارها إحدى أهم الركائز التي تجمع بين ابناء الأمة العربية، فهي لغة القرآن: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾؛ ووعاء التراث العربي الأصيل. وقد ورد فيَ الميثاق الوطني لَلإمارات (عَام ٢٠١٢) «أن الثقافة المتميزة للإمارات العربية المتحدة ستظل مبنية على قيم إسلامية متقدمة ومعتدلة، ولغة عربية غنية مؤهلة، تمكّن من الاعتزاز بالتقاليد الإماراتية والموروث الثقافي ودعم الوحدة الوطنية». ونتيجة للاهتمام الزائد باللغة الإنجليزية في المدارس والمنشآت والأسواق - هذا الاهتمام الذي جاء على حساب اللغة العربية - فقد اتخذت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة مواقف مشرّفة في هذا المجال، حيث أولى صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، وحكّام الإمارات للغة العربية اهتمامًا بالغًا، ودعوا إلى ضرورة التركيز على تدريس اللغة العربية واختيار أكفأ المعلمين للقيام بذلك، وإخضاعهم لدورات تدريبية مركّزة، كما وجهوا بضرورة توعية المجتمع بكل فئاته بأهمية اللغة العربية ومكانتها العظيمة، ليساهم كل في مجاله لخدمتها. ولهذا السبب تم إنشاء جمعيات أدبية ومجالس ثقافية، وإقامة المهرجانات الشعرية الفصيحة أو النبطية على حد سواء.

ويعتبر إنشاء جمعية حماية اللغة العربية في الشارقة في دولة الإمارات عام ١٩٩٩ من أهم الإنجازات في مجال حماية اللغة العربية الفصحى، وذلك بهدف خدمة لغة الضاد، وتنمية الاعتزاز بها في نفوس أبنائها والتنبيه لأهميتها، ومخاطبة وسائل الإعلام، والهيئات العاملة في الدولة بأهمية تفعيل استخدامها في المراسلات والدعاية والإعـلان، وطالب الدكتور رضوان الديسي مدير تحرير مجلة «**العربية**» الصادرة عن جمعية حماية اللغة العربية، بالمحافظة على مظاهر الاهتمام باللغة العربية، واشتراط معرفة اللغة العربية خاصة عند استقدام الخدم الذين يعيشون داخل البيوت ويؤثرون على الأطفال. كما طالب بتشكيل مجمع للغة العربية في دولة الإمارات العربية أسوة بالمجامع الأخرى في القاهرة ودمشق.

أمّا سمو الأمير الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات العربية وحاكم دبي – ففي مناسبة إعلان ميثاق اللغة العربية، أعلن عام ٢٠١٣ عن إطلاق حزمة من المبادرات الخاصة باللغة العربية، وكانت مبادرته بعنوان «العربية لغة حياة» تهدف إلى تنمية الانتماء للغة العربية، وتعزيز تناولها في مجالات الحياة كافة، وإبراز دورها في تقوية الهوية الوطنية والقومية، حيث قال سموّه «لغتنا العربية هي هويتنا، وهي رمز عزتنا وحضارتنا وثقافتنا العربية والإسلامية– علينا جميعًا أن نحترمها ونثمنها في أوساط حياتنا لتظل أميرة لغات العالم، وهي لغة حيّة غنيّة نابضة بالحياة بقيت محافظة على أصالتها لأكثر من ألفي عام، والمساهمة في الحفاظ على اللغة العربية هي قيمة إسلامية وفريضة وطنية، وترسيخ لهويتنا وجذورنا التاريخية – وهذا الإعلان عن ميثاق اللغة العربية ما هو إلّا إعلان وفاء للغتنا الأم، التي باتت تعاني الاغتراب بين أبنائها» وأكد سموّه «أن رؤية الإمـارات ٢٠٢١» تهدف إلى جعل الدولة مركزًا للامتياز في اللغة العربية، مشددًا سموّه على أن اللغة العربية هي أداة رئيسية لتعزيز هويتنا الوطنية لأنها المعبّرة عن قيمنا وثقافتنا وتميّزنا التاريخي. وأعلن سموه عن تشكيل مجلس استشاري يرأسه وزير الثقافة، ويضم نخبة من العلماء والأكاديميين والمختصصين في مجال اللغة العربية، للإشراف المباشر على تطبيق ورعاية كل الجهود المبذولة لتعزيز مكانة اللغة العربية ورعايتها، وتطوير

وضعها بالتنسيق بين جميع الجهات الحكومية والخاصة على مستوى الدولة. كما تم الإعلان عن تشكيل لجنة عربية دولية مكوّنة من خبراء شخصيين تهدف إلى إحياء اللغة العربية وجعلها لغة العلم والمعرفة، وتطوير أساليب تعليمها بشكل عصري– مع تأكيد أهمية تأصيل ثقافة القراءة كثقافة مجتمعية باعتبارها مسألة في غاية الأهمية. وتضم اللجنة أعضاء متخصصين من الأكاديميين والعلماء والكتّاب والتربويين، بالإضافة إلى خبراء عالميين بأساليب تعليم اللغات، وذلك بهدف تعليم اللغة بشكل سليم.

وقد شملت المبادرات الخاصة بميثاق اللغة العربية التي صدرت في الإمارات، الدعوة إلى رعاية الطلبة المبدعين في اللغة العربية وإطلاق كلية للترجمة، وإنشاء معهد لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، بالإضافة إلى إطلاق حملات إلكترونية لتمكين المحتوى العربي على الشبكة العنكبوتية. وفي هذا الإطار، أعلن مجلس محمد بن راشد للسياسات عن مبادرة إلكترونية لتعزيز المادة العربية على الشبكة المعلوماتية. ووجه سموه إلى ضرورة اعتماد اللغة العربية في التعاملات الحكومية الداخلية والخارجية، وفي الخدمات الحكومية كافة المقدّمة للجمهور، وإعطاء الأولوية في المواد الإعلامية المعروضة على القنوات المحلية لدعم اللغة العربية.

وقد تضمنت القرارات توصيات صادرة في إطار مبادرة ميثاق اللغة العربية والتي شملت:

- زيادة الجهود المبذولة في تعزيز اللغة العربية في المجال التعليمي والتربوي، ابتداءً بالتأهيل الممتاز لمعلمي اللغة العربية، وتطوير مهاراتهم وتحديث طرق التدريس لديهم، بالإضافة إلى برمجة مناهج اللغة العربية وتقويتها لتمكين الطالب منها.
- مخاطبة وسائل الإعلام بأجهزتها السمعية، والمرئية، والمقروءة لتفعيل دورها البارز في تحسين مستوى المواد والبرامج المقدّمة باللغة العربية، وزيادة المواد الإعلامية المعززة لمكانة اللغة العربية في حياتنا.

- التواصل مع الجهات الراعية لجوائز التميز والجودة ودعمها مع اعتبار اللغة العربية من المعايير المؤهلة للفوز.
- متابعة لافتات المحلات التجارية في الشوارع والإعلانات التجارية في الصحف للوقوف على الأخطاء الإملائية والنحوية وتصحيحها، لوقف هذا التشويه في لغتنا الجميلة.

وذكرت بعض الأنباء أن بلدية دبي أصدرت قرارًا يلزم جميع المطاعم العاملة في دولة الإمارات بإصدار قائمة الطعام باللغة العربية جنبًا إلى جنب مع اللغة الإنجليزية- ولا أدري إن كان قد تم تطبيق هذا القرار أم لا؟

وقد أعلن مؤخرًا عن مكتبة العرب التي أسسها الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، وهي عبارة عن مكتبة إلكترونية تضم كتبًا وأعمالاً شعرية وسيرًا ذاتية ودوريات ومقالات متاحة مجانًا تهدف إلى سد الفجوة بين عدد متحدثي اللغة العربية وبين توفر المحتوى الرقمي فيها.

وفي المملكة العربية السعودية، وتنفيذًا لتوجهات سمو الأمير خالد الفيصل وزير التربية والتعليم السابق، أصدرت إدارة التربية والتعليم في منطقة الرياض تعميمًا يتضمن ضوابط وآليات لاعتماد اللغة العربية الفصحى لغة التخاطب في البيئة التعليمية والإدارية، وتم تشكيل لجنة التحدث بالفصحى برئاسة مدير عام التربية والتعليم، مهمتها عقد الاجتماعات بمديري الأقسام والإدارات ومديري ومديرات المدارس لحثّهم على تطبيق الخطط والبرامج بهذا الشأن، وسيجري تكريم المدارس المتميزة في تطبيق هذه البرامج، بمن فيهم المعلمون والمعلمات والطلاب والطالبات، وإقامة مسابقات لغوية تنافسية على مستوى المدارس لتفعيل الالتزام باللغة العربية الفصحى، كما تمّ تأكيد دور الإعلام في تعزيز مفاهيم المجتمع التربوي وفكره برفعة اللغة العربية وتعزيز الانتماء لها.

أمّا في دولة قطر، فقد أقرّ مجلس الوزراء القطري في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٦/٢/١٠ قانون حماية اللغة العربية. ويُطالب مشروع القانون بوضوح أن تلتزم الوزارات والمؤسسات الرسمية، والمؤسسات التعليمية الرسمية في

جميع مراحل التعليم، والبلديات، باستخدام اللغة العربية في جميع ما يصدر عنها من أنظمة وتعليمات ووثائق ومعاملات ومراسلات وإعلانات. كما أنه يُلزم مؤسسات التعليم العالي التي تشرف عليها الحكومة بالتدريس باللغة العربية في جميع مراحل العلوم والمعارف.

وفي مملكة البحرين تم إطلاق جائزة للمحتوى الإلكتروني تهدف إلى تشجيع الحكومات والمؤسسات والأفراد على تقديم محتوى عربي مناسب ومستمر باللغة العربية.

والآن .. وبعد كل هذه المبادرات التي صدرت، والندوات التي عُقدت، والقرارات التي اتخذت على المستويات كافة، لا يملك المرء إلّا أن يتساءل لماذا، وكيف وصلنا إلى هذه المرحلة في تراجع استخدامنا للغتنا والاهتمام بها؟ هذا في الوقت الذي بدأت فيه بعض الدول الأجنبية تدريس اللغة العربية في معاهدها- سواءً لأغراض ثقافية أم سياسية[٢]. وهل كانت لكل هذه القرارات والمبادرات نتائج إيجابية؟ وهل لمس المواطن العربي تزايدًا بالاهتمام باللغة العربية والحفاظ عليها؟ أم أن هذه القرارات والمبادرات لم تحظ بالاهتمام الكافي والمتابعة الفعّالة والضرورية؟ وكيف يمكن أن نُعالج هذا الموضوع المهم.

من أجل ذلك، أرى أنه لا بد من معرفة وتحليل الأسباب التي أدت إلى تهميش اللغة العربية وتراجع استخدامها، وضعف الاهتمام بها، لننتقل بعد ذلك إلى ما يمكن أن يشكل حلولاً وتوصيات لمعالجة هذا الموضوع.

١. أرى أن معالجة هذا الموضوع يجب أن تبدأ في البيت... في الأسرة؛ وأشير في هذا المجال إلى الحياة الأسرية - كيف كانت في عقودٍ مضت، وكيف هي الآن. فبعد أن كان الوالدان يتابعان باهتمام وبشكل مباشر تربية أبنائهم في مرحلة الطفولة، ومتابعة دراستهم - تغير الحال في كثير من الأسر بسبب

(٢) ذكر الدكتور عيد الدحيات في محاضرة له في منتدى شومان الثقافي بعمان أن جامعة كامبردج في بريطانيا كانت قد أنشأت عام ١٦٣٢م كرسي أستاذ لتدريس اللغة العربية.

التغير الذي طرأ على الظروف المعيشية لمعظم الأسر، الأمر الذي اضطر الأب للتفرّغ لعمله ولكل ما يوفر له دخلاً مناسبًا لمواجهة أعباء الحياة المتزايدة، كما اضطرت الأم – في كثير من الحالات – للعمل، إما لمساعدة زوجها في تحمّل أعباء الحياة، أو لرغبتها بالشعور بالاستقلالية في العمل لتأمين دخل مالي خاص لها يساعدها على توفير احتياجاتها الخاصة، واضطرت الأسرة في هذه الحالة للاستعانة بالمربيات الأجنبيات اللواتي يخاطبن الأطفال بلغاتهنّ.. وبالتدريج، بدأ الطفل يلتقط بعض الكلمات والعبارات من لغة المربيات، وبدأ اهتمامه باللغة العربية يضعف – ولم يعر الوالدان الاهتمامم الكافي لذلك بسبب مشاغلهم.

٢. وعندما انتقل الطفل إلى المدرسة، كانت أمامنا صورة جديدة. فإذا ذهب الطفل في مرحلة الدراسة الأساسية إلى مدرسة حكومية، فإن الصفوف في معظم هذه المدارس تكون مكتظّة بأعداد كبيرة من الطلاب – الأمر الذي لا يمكّن المعلّم من إعطاء الوقت الكافي للطلاب – يضاف لذلك شكوى بعض أولياء الأمور من طريقة تدريس اللغة العربية، وضعف المعلمين في عددٍ من هذه المدارس، مما يجعل الطالب يشعر بصعوبة تعلّم لغته بالشكل المناسب. قال لي أحد الأصدقاء أنه اضطر لنقل ابنه إلى مدرسة أهلية خاصة – على الرغم من – ارتفاع رسوم الدراسة – في هذه المدارس – وهذا الحديث ينقلنا إلى موضوع المدارس الخاصة، فهذه المدارس نوعان: المدارس الأهلية المحلية، والمدارس الأهلية الأجنبية. وعلى الرغم من أن عددًا من المدارس الأهلية المحلية أثبتت كفاءة جديرة بالتقدير، من خلال معدّل العلامات العالية التي يحصل عليها المنتسبون إليها وخريجوها – فإن عددًا من هذه المدارس تحاول إعطاء اهتمام أكبر لتعليم اللغة الإنجليزية في سنيّ مرحلة التعليم الأساسي الأولى – أسوة بالمدارس الأهلية الأجنبية التي تعطي الاهتمام الأكبر للغة الإنجليزية – ولهذا، تشعر بعض تلك المدارس بفخر عندما تقدّم أطفالها وصغارها في حفلات مدرسية وهم ينشدون أناشيد باللغة الإنجليزية، بدلاً من الحرص على تعليمهم أناشيدنا الوطنية باللغة العربية. ولقد أصبح التباهي بإلحاق الأطفال والأولاد

منذ مرحلة الدراسة الأساسية في مثل هـذه المـدارس سمةً يفخر بها الأهل – رغم ارتفاع الرسوم المدرسية لهذه المدارس كما أسلفت – لا بل تلجأ بعض العائلات للتحدث مع أبنائها في البيت باللغة الإنجليزية لإثبات كفـاءتهم بها – هذا في الوقت الذي تحرص فيه عائلات عربية اضطرت للهجرة والإقامة في أمريكا – على سبيل المثال– على التحدث مع أبنائها في البيت في أمريكا باللغة العربية حتى لا ينسوا لغتهم الأم.

ويلاحظ أن الفوارق بين مستوى الطلاب الذين يدرسون في مدارس أجنبية وأولئك الذين يدرسون في مدارس حكومية أو مدارس أهلية أخرى، قد تؤدي إلى فوارق اجتماعية تنتقل لمرحلة الدراسة الجامعية.

وأود أن أوضح هُنا أنني لا أدعو لعدم تعلّم اللغات الأجنبية في مدارسنا العامة والخاصة – لا بل إن هذا أمر ضروري لا بد منه – ولكن لا يجوز أن يكون ذلك على حساب اللغة العربية، ولا يجوز أن نغفل الأثر السلبي للعولمة على الثقافة والهوية الوطنية ولغتنا العربية.

وأرى أن على وزارات التربية والتعليم أن يكون لها رأي وتوجيه في مناهج الدراسة في المدارس الخاصة – خصوصًا الأجنبية منها – للتأكد من إعطاء الاهتمام الكافي باللغة العربية، وتخصيص عدد كاف من ساعات التدريس في الصفوف المختلفة للغة العربية – بالإضافة إلى الاهتمام باللغة الإنجليزية وغيرها من اللغات الأجنبية.

٣. يرتبط موضوع عدم الاهتمام باللغة العربية في هذه المرحلة بالنتائج المترتبة على ذلك، لدرجة أننا نلاحظ أن الطالب يصل إلى المرحلة الإعدادية من الدراسة وهو – في كثير من الأحيان– لا يتقن الكتابة والقراءة بلغة عربية سليمة. وأذكر أننا في مرحلة الدراسة الابتدائية قبل عقود من الزمن كانت هناك حصص خاصة للمطالعة – تعلمنا خلالها الكثير من قراءة كتب كامل الكيلاني وأمثاله من الكُتّاب، وكانت هناك حصص للخط العربي، تعلمنا خلالها

كيف نكتب لغتنا بخط واضح لا تشوبه شائبة، وكانت هناك حصص وفحوص في الإملاء للحرص على كتابة اللغة العربية بأسلوب سليم نتجنب فيه الأخطاء.. ولكن أين نحن الآن من كل ذلك؟ بل إن الوضع الأكثر إيلامًا تلك التصريحات التي صدرت مؤخرًا من مسؤولين عن قطاع التربية والتعليم في الأردن أكدوا أن طلابًا في الصفوف الثلاثة الأولى في مرحلة الدراسة الأساسية لا يعرفون القراءة والكتابة باللغة العربية، وطلابًا على مقاعد الدراسة الجامعية لا يجيدون الكتابة بلغة عربية صحيحة، حتى إنك إذا طلبت الآن من طالب، أو حتى من خريج جامعي أن يكتب بحثًا أو طلبًا باللغة العربية، فإنك ستجد ما يكتب مليئًا بالأخطاء اللغوية والنحوية – هذا إن استطعت أن تقرأ خطه!!

٤. إن تدريس اللغة العربية في المرحلة الأساسية من مراحل التعليم يجب أن يحظى بكل اهتمام، وأرى أن بالإمكان معالجة ذلك من خلال:

- تأهيل المعلمين الذين يدرِّسون اللغة العربية في هذه المرحلة تأهيلاً مناسبًا، لأن طريقة المعلم في التدريس، وأسلوبه في التعامل مع الطلاب في هذه المرحلة، هو الذي يمكن أن يقرّبهم من لغتهم أو يباعد بينهم وبينها.
- إعادة النظر في مناهج اللغة العربية لهذه المرحلة، والتأكد من حسن اختيار الكتب المدرسية المناسبة وجودتها، وتخصيص عدد كاف من ساعات التدريس للغة العربية – ومن المفيد تخصيص ساعات خاصة لتعلّم وإتقان الخط العربي، والإملاء – أي الكتابة بلغة سليمة خالية من الأخطاء.
- تخصيص ساعات خاصة للمطالعة، بدءًا من مرحلة الطفولة، ثم في جميع مراحل الدراسة اللاحقة، والحرص على حُسن اختيار الكتب المناسبة لكل مرحلة من مراحل الدراسة، وإعطاء جوائز لأفضل وأكثر المطالعين من الطلاب، ومناقشتهم في مضمون الكتب التي قرأوها وما استخلصوه منها.

- الحرص على التخاطب بين المعلّم والطلاب بلغة عربية سليمة، وتشجيع الطلاب على التخاطب في ما بينهم بهذه اللغة. ويرى الدكتور ناصر الدين الأسد أن التعليم وبرامج ووسائل الإعلام هُما السبيل للعمل على النهوض باللغة وآدابها وثقافتها.
- إنتاج برامج تلفزيونية مناسبة للأطفال في المراحل العمرية المختلفة تساعد على ارتباطهم بلغتهم وثقافتهم وتاريخهم.

٥. في مجال الحديث عن أبنائنا وطلابنا في هذه المرحلة، تجدر الإشارة إلى طارئ جديد، أو ضيف ثقيل على لغتنا – على الرغم من أهميته بشكل عام – دخل على أبنائنا في هذه المرحلة، وهو (الإنترنت) – ووسائل الاتصال الحديثة– فكان لذلك دور كبير في ضعف اهتمام أبنائنا بلغتهم العربية، وانصرافهم عن المطالعة، ذلك أن التخاطب من خلال هذه الوسائل يتم في الغالب بلغات أجنبية. فتراهم يمضون الساعات الطوال وهم جالسون مع الإنترنت – دون رقابة من الأهل لمعرفة ماذا يشاهدون – أو تداعب أصابعهم أحرف (الكمبيوتر) أو الهاتف النقال وسائر وسائل الاتصال الحديثة، في رسائل مع أصدقائهم ومن يحبّون، ويمضون أوقاتًا طويلة في ذلك، وكل ذلك يتم في الغالب بلغات أجنبية، بحيث أصبحت لغتنا العربية بعيدة عن وسائل وآليات التواصل الحديثة. وقد صرفهم كل هذا عن المطالعة – بداعي أنهم قادرون على استخراج أي معلومة يريدونها من هذه الأجهزة، دون الحاجة للمطالعة والرجوع للكتب والمراجع – حتى مكتبات المدارس والجامعات بدأ يتراجع عدد زوارها والمستفيدين منها باستمرار بسبب ذلك.

وأرى أنه مع كل الإيجابيات لهذه الأجهزة والأدوات والتكنولوجيا إلّا أنها لا تخلو من السلبيات التي أشرتُ إليها، وقد قرأت مؤخرًا خبرًا يفيد أنه تم في إحدى مدن الولايات الأمريكية (بنسلفانيا) تأسيس عيادة خاصة لمعالجة (إدمان الإنترنت)، وفي الوقت الذي اتفق فيه مع كثيرين على أن من الضروري

أن يستفيد أبناؤنا من هذه الأجهزة ويتقنون استعمالها والرجوع إليها، إلا أنه يجب عمل الترتيب المناسب بحيث لا يزيد الوقت الذي يصرفونه على ذلك عن الحد المعقول الذي لا يؤثر على صحتهم واهتماماتهم الأخرى، بالإضافة للاهتمام بما يشاهدونه على شاشات هذه الأجهزة.

٦. أعود الآن لموضوع التعليم، فأقول إنه لما كان التعليم الأساسي هو القاعدة التي يبنى عليها التعليم الجامعي، فمن الطبيعي أنه إذا كان التعليم الأساسي ضعيفًا أو دون المستوى المقبول، فسينعكس ذلك على مستوى التعليم الجامعي، ثم على مستوى خريجي الجامعات. ويعترف كثيرون من الأساتذة الأفاضل بتدني مستوى التعليم الجامعي بشكل عام في معظم الأقطار العربية، وإن كان ذلك بنسب متفاوته. وحدثني بعض أساتذة الجامعات أنهم يواجهون صعوبات في التدريس. أولاً بسبب التفاوت الملحوظ في المستوى العلمي للطلاب – كنتيجة لسياسات القبول الجامعي في بعض الأقطار العربية – وثانيًا بسبب العدد الكبير من الطلاب في الفصل الواحد.

يلاحظ أن بعض الجامعات خصوصًا الجامعات الخاصة تقوم بتدريس الكثير من الموضوعات باللغة الأجنبية – بداعي أن هذا من شأنه أن يساعد الطالب الذي يرغب في مواصلة دراساته العليا في الخارج – ومرّة أخرى أقول بأنني لست ضد الانفتاح على الثقافات واللغات الأجنبية، لكن من الأهمية بمكان أن لا يكون ذلك من خلال إهمال لغتنا العربية، على اعتبار أن اللغة هي هوية الأمة، والأمة التي تفقد هويتها لن يكون لها مكان في هذا العالم. وإذا كانت دول كثيرة في العالم مثل اليابان والصين وفرنسا وألمانيا تستعمل لغاتها في المحادثة والتخاطب والتعليم، وإذا كانت إسرائيل تستعمل اللغة العبرية في التعليم – وهي من اللغات الميتة عالميًا– فلماذا لا نستعمل لغتنا العربية كذلك. ولارتباط اللغة بالثقافة، فإني أرى أن ضعف الاهتمام باللغة العربية سيؤدي إلى ضعف اهتمام أبنائنا بثقافتنا العربية، هذا الضعف الذي يكاد يصل إلى مرحلة الجهل بثقافتنا وبرموزنا الثقافية والعلمية في وطننا العربي.

وأرى أن استعمال اللغة العربية على مستوى الدراسة الجامعية يجب أن يحظى باهتمام كبير، وأن يُدرَّس هذا الموضوع بعناية فائقة.

٧. هذا، وقد نتج عن إهمال استعمال اللغة العربية في مراحل التعليم المختلفة، وإعطاء الأولوية للغات الأجنبية، أن الكثيرين من أبنائنا وشبابنا أصبحوا يتخاطبون في ما بينهم ويتحادثون إما بلغة أجنبية –إنجليزية كانت أم فرنسية– أو يمزجون في أحاديثهم بين اللغة العربية وكلمات أو عبارات باللغة الأجنبية - ويعتبر بعض شبابنا أن التحدث باللغة الأجنبية مظهرًا من مظاهر الثقافة العالية! حتى إن عملية (التغريب) هذه - انتقلت للكثير من أسماء محلاتنا التجارية!

أذكر في هذا المقام حادثة مرّت بي قبل سنوات في مطار البحرين، حيث كنت مع بعض الزملاء نتحدث بلغتنا في قاعة المسافرين في فترة انتظارنا للانتقال من رحلة لأخرى، وكانت تجلس بالقرب منّا مجموعة من الشباب العرب، وكانوا يتحدثون في ما بينهم باللغة العربية ويمزجون بها كلمات أو عبارات أجنبية كثيرة، وكانت تجلس بالقرب منّا سيدة، بدا أنها أجنبية، اقتربت منّا وعرفتنا على نفسها بأنها مستشرقة، وأنها تعلّمت اللغة العربية، وقد شعرت بحزن وألم عندما كانت تسمع شبابًا عربًا يمزجون لغتهم العربية بكلمات وعبارات أجنبية – وقالت لماذا هذا؟ إن لغتكم العربية لغة غنية، وهي من أجمل اللغات.. فلماذا تشوهونها بإضافة كلمات أو عبارات أجنبية وأنتم تتحدثون بها؟ طبعًا.. هذا سؤال أوجهه لكل من يفضل أو يتباهى بالمزج بين لغته الأم ولغة أجنبية في أحاديثه!

٨. إذا انتقلنا إلى جانب مهم آخر من جوانب حياتنا، وهو موضوع الإعلام، نلاحظ الإهمال الواضح للإعلام المرئي والمسموع باستعمال اللغة العربية الفصيحة، وعندما تستعمل يلاحظ في الغالب عدم التقيّد بأبسط قواعد اللغة، الأمر الذي يدفع المتحدث للجوء إلى اللهجات العامة المحلية التي تختلف من قطر لآخر. وأرى أن موضوع استعمال اللغة العربية الفصيحة في وسائل الإعلام

المختلفة أمرٌ ضروري ومفيد، لأنها اللغة التي يمكن فهمها في مختلف الدول العربية على اختلاف اللهجات المحلية من بلدٍ لآخر.

الآن، وبعد استعراض الأسباب التي أدّت إلى تراجع استعمال اللغة العربية – أرى أنه لا بد من اتخاذ الخطوات والإجراءات الممكنة كافة للتمسك بلغتنا العربية، والاهتمام بها، والدفاع عنها في وجه الحملة التي تتعرض لها وأرى أن هذه مسؤولية مهمة وعامة، يجب أن يشارك الجميع في تحمّلها والتعاون لحمايتها – بدءًا من الأسرة، من البيت، وانتقالاً للمدرسة، والجامعة، ومؤسسات الدولة، والمؤسسات الخاصة ومؤسسات المجتمع المدني كافة. ومن الطبيعي أن يكون لمجامع اللغة العربية إسهام كبير في هذا المجال.

يقول البعض إنه لا بد من توفر الإرادة السياسية الملزمة لاستعمال اللغة العربية وللاهتمام بها، وهُنا أتساءل: إذا كانت الدساتير في معظم الدول العربية قد نصّت على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة؛ وإذا كانت القمم العربية قد أكّدت في اجتماعاتها المختلفة ضرورة الاهتمام بدعم اللغة العربية؛ وإذا كانت هيئة الأمم المتحدة قد اعترفت باللغة العربية واعتبرتها إحدى اللغات الست الرسمية لهذه المنظمة الدولية؛ فما هي الإرادة السياسية المطلوبة بعد ذلك؟!

وفي حديث للدكتور عبد السلام المسدّي في محاضرة له في منتدى عبد الحميد شومان الثقافي بعمان، ذكر أن السيادة الاقتصادية رمز للسيادة السياسية، والسيادة السياسية مستحيلة بدون ثقافة لغوية، وأضاف أنه لا مجال للعرب اليوم للانخراط بكفاءة واقتدار في المنظومة الإنسانية بكل أبعادها إلّا بجبهة ثقافية عنيدة – ولا ثقافة بدون هوية حضارية، ولا هوية بدون إنتاج فكري، ولا فكر بدون مؤسسات علمية متينة، ولا علم بدون حرية معرفية، ولا معرفة ولا تواصل ولا تأثير بدون لغة قومية.

وأرى من الجدير بالذكر أن أشير إلى الكتابين القيّمين للأستاذ الدكتور عبد السلام المسيّري في موضوع اللغة العربية - وهُما كتاب «العرب والانتحار اللغوي» الذي صدر عام ٢٠١١، وكتاب «الهوية العربية والأمن اللغوي» الذي صدر عام ٢٠١٤.

وكانت مؤسسة عبد الحميد شومان قد أصدرت عام ٢٠١٣ كتابًا بعنوان «اللغة العربية وهوية الأمّة» - تضمّن محاضرات لعدد من الأساتذة الأفاضل حول هذا الموضوع، قدمت في منتدى عبد الحميد شومان الثقافي في الفترة بين ٢٠٠٤ و٢٠١٢».

تجدر الإشارة في هذا المقام أيضًا إلى كتاب للأستاذ الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري بعنوان «السياسة اللغوية في البلاد العربية»، كما أشير إلى المحاضرة القيّمة التي ألقاها الأستاذ الدكتور الفهري في مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي في الرياض عام ٢٠١٥، بعنوان «السياسة اللغوية والتخطيط-مسار ونماذج»، وتعتبر هذه الدراسة مرجعًا قيّمًا للباحثين والدارسين في هذا الموضوع.

بعد كل ما اتخذ من قرارات، وتم من أبحاث ودراسات، أرى أن المهم تنفيذ القرارات والتوصيات التي اتخذت وتتخذ بهذا الشأن، ومتابعة تنفيذها - ويرى كثيرون أنه لا بد لتفعيل تلك القرارات والتوصيات من وضع التشريعات اللازمة لذلك، وفي الوقت الذي أؤيد ذلك، وأبارك مثل هذه الخطوة، إلا أنني أرى أنه ليس من المهم فقط وضع التشريعات من قوانين وأنظمة وتعليمات، لكن الأكثر أهمية هو تنفيذها، ومتابعة تنفيذها على المستويات كافة وفي القطاعات كلها- فلا يجوز أن تظل لغتنا العربية تشعر بالغربة في وطنها، وكما يقول الأستاذ الدكتور الفهري «أن اللغة العربية اليوم تتوجه إلى استعادة وضعها الطبيعي».. إنها مسؤولية الجميع!!

كتب وقراءات ونقد

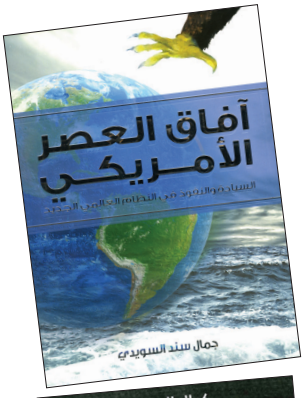

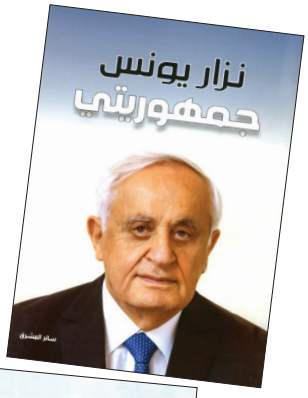

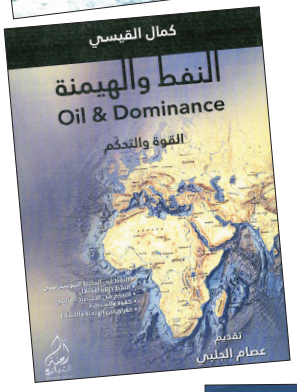

قراءة في كتاب

«جمهـــوريـــتـــي»

للدكتور نزار يونس*

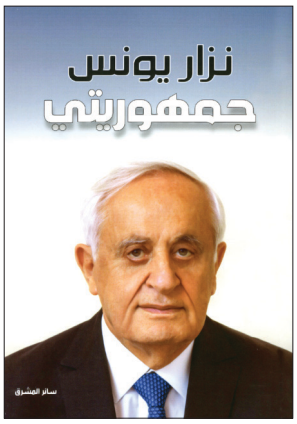

الناشر: دار سائر المشرق للنشر والتوزيع
مكان النشر وتاريخه: بيروت، ٢٠١٥

أ.د. صلاح جرار**

نحن أمام مفكّر عربيّ جادٍ ومتميز في جهوده ورؤاه وتطلّعاته الإصلاحية، وبين يدي كتابٍ قيم ونفيس وغنيٍ في محتواه ونادرٍ في بابه، وهو كتاب لا يقف عند حدود الدعوة للإصلاح، فدُعاة الإصلاح في الوطن العربي لم يَدَعُوا موطئ قدم لأحدٍ سواهم لكثرتهم، وإنما هو كتاب يشتمل على برنامج إصلاحي شامل ودقيق يستند إلى فكرٍ مستنير ورؤية عميقة وشاملة وتجارب شخصية وقراءة فاحص واعية للواقع اللبناني.

ويبدو الكتاب من غلافه الخارجي الأول - أي من صفحة عنوانه - إلى غلافه الخارجيّ الخلفيّ حيث خلاصة الخلاصة، ممتعًا وشائقًا وجذّابًا، جاذبيةً مدهشة في العنوان، وجاذبية ذكية في المقدمة، وجاذبية ممتعة في المعالجة والمضامين، وجاذبية أخاذة في الخواتيم، وبالوقوف على عنوان هذا الكتاب نجد أربعة أبعاد ظاهرة وخفية:

---

* التعقيب الذي قدّمه الكاتب في حفل إشهار كتاب «جمهوريتي»، برعاية ومشاركة صاحب السموّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال المعظّم، في منتدى الفكر العربي، مساء يوم الأربعاء ٢٠١٦/٢/٣.

** أستاذ الأدب العربي في الجامعة الأردنية، ووزير الثقافة الأسبق، وعضو منتدى الفكر العربيّ.

البُعد الأوّل: هو البعد الذاتيّ المتمثل في ضمير المتكلم الياء: «جمهوريتي»، فكأن الجمهورية التي يتحدث عنها المؤلف تخصّه هو وحده، ولا شك في أنه يقصد بذلك تلك الجمهورية التي هي من إنشاء فكره وخياله، على غرار تلك الجمهورية التي تخيلها أفلاطون من قبل.

البُعد الثاني في العنوان: هو البُعد الوطني اللبناني، صحيح أن الجمهورية اللبنانية لم تذكر في العنوان، لكن عندما يكون المؤلف لبنانيًا وينتمي إلى الجمهورية اللبنانية، فمن الطبيعي أن تكون كلمة جمهوريتي سواء وردت في عنوان الكتاب أو على لسان المؤلف هي لبنان.

وأما **البُعد الثالث** في العنوان فهو البعد القوميّ، وهو ينبثق من الهويّة اللبنانية كما وردت في مقدمة الدستور اللبناني: «لبنان عربيّ الهويّة والانتماء، وهو عنصر مؤسس وعامل في جامعة الدول العربيّة وملتزم مواثيقها»، وحيث يشير المؤلف إلى مسألة مهمة في دور لبنان القومي عندما يقول: «لبنان لم يكن يومًا أكبر أو أبهى من يوم كان فيه وطن مثقفي العرب وأحرارهم ومقاومي الجهّل والاستبداد على أراضيهم، عندما كانت بيروت حاضرة العالم المشرقيّ وجامعته ودار نشرِه ومركزَ ابتعاث نهضته في الفكر والأدب والفنّ والشعر والغناء».

إن البُعد القوميّ في العنوان ينبثق من عروبة لبنان وشعبها وثقافتها.

وأما **البُعد الرابع** في عنوان الكتاب فهو البُعد الإنساني، فلا يمكن لأي قارئ وهو يقرأ عنوان «جمهوريتي» إلا أن يستدعي ذهنه كتاب «جمهورية أفلاطون» ومكانته في التراث الإنساني.

أقول إن عنوان الكتاب ذو جاذبية خاصة يشغل ذهن القارئ من اللحظة الأولى ويدفعه إلى الإبحار في صفحات الكتاب أولاً للوقوف على ما أراده المؤلف بهذا العنوان، حيث يجد القارئ بعد ذلك جواذب أخرى تشده إلى الاستمرار في قراءة ما تضمنه الكتاب من أفكار ورؤى وتصورات ومقترحات وبرامج.

ولدى شروع القارئ في قراءة المقدمة فقد يتوهم للحظة أنه يقرأ سيرة شخصية للمؤلف، وأنتم تعلمون ما للسيرة من جاذبية عند القارئ، مما يغري القارئ في المضيّ في قراءة فصول الكتاب، ليجد عملاً متقنًا منظمًا ومدروسًا بعناية وفي هندسة دقيقة واعية، إلى أن يصل القارئ إلى الخاتمة حيث يفتتحها المؤلف بما يشبه الاستمرار في كتابة السيرة الشخصية ولكن من زاوية قصة التأليف، فتغري القارئ بالاستمرار حتى الصفحة الأخيرة، إن كتابة المقدمة والخاتمة بما يشبه السيرة الشخصية تحمل إيحاءً من المؤلف أنّه المؤلف ولبنان شيء واحد، وأن سيرة الوطن هي نفسها سيرة المؤلف، المنغمس في قضايا وطنه وهمومه انغماسًا يجعل منها شيئًا واحدًا.

ولم تكن موضوعات الكتاب وطريقة عرضها هي المصدر الوحيد لجاذبية هذا الكتاب، بل نجد للغة المؤلف جاذبية خاصة، تذكّرني بما أردّده دائمًا من أنّ اللبناني إذا تكلم كلامًا عاديًا جاء كلامه شعرًا. وأن لا أقصد هنا فقط شاعرية اللغة في هذا الكتاب، فموضوع الكتاب يتطلب لغة من نوع خاص وشاعرية من نوع خاص أيضًا، فالحديث عن الوطن يستنهض المشاعر فتأتي اللغة ممزوجة بالدفء والجمال، ولكن الحديث عن الإصلاح يتطلب لغةً لا مجاملة فيها، لكن المؤلّف هاهنا استطاع أن يمزج بين متطلبات المشاعر الوطنية ومتطلبات البرنامج الإصلاحي بلغة جذابة وأنيقة ودقيقة، وأهم ما في هذه اللغة دقة المؤلف في اختيار مفرداته ومصطلحاته من غير عشوائية ودون إغفال لجمال العبارة. إن الكلمة الأولى في هذا الكتاب «جمهوريتي» تحتمل الكثير من المعاني والأبعاد والدلالات والتساؤلات، ولا يقدر على ذلك إلا من امتلك القدرة على المزاوجة الفطنة والذكية بين لغة الكتاب ومقاصده.

ولعل المؤلف وهو يميل إلى هذه اللغة المشرقة الرصينة والمتقنة والجميلة يريد أن يثبت للقارئ ما خصّ به الفصل الثالث من القسم الثالث تحت عنوان: الفرادة في لبننة اللغة العربية، وفي إشارته بعد ذلك إلى ما سمّاه «اللسان اللبناني الفصيح».

يتألف كتاب «جمهوريتي» من مقدمة وثلاثة أقسام وخاتمة، ويتألف كل قسم من مدخل وفصول.

خُصص القسم الأول لخريطة طريق للإصلاح السياسي: استكمال تطبيق ميثاق الوفاق الوطني، وخصص القسم الثاني لخريطة الطريق للنهوض الاقتصادي والاجتماعي: اقتصاد لمستقبل لبنان، وجعل القسم الثالث بعنوان: «من أجل لبنان وطن الثقافة والحرية».

ولئن كان الحديث عن القسم الثالث المخصَّص للجانب الثقافي يشدّني أكثر للحديث عنه، إلا أن ترتيب الكتاب وتسلسل فصوله يقتضي أن أعرج على الفصلين الأول والثاني أولاً، طرح المؤلف في مقدمته جميع الأسئلة المركزية المهمة المتصلة بالحالة اللبنانية، وتساءل عن الفرصة والإرادة للعيش معًا في جمهورية زمنية محرَّرة من العصبيات والانتماءات والولاءات الفئوية، وعما إذا كانت لدى طوائف لبنان الرغبة في استعادة دورها ككيانات روحية وثقافية والابتعاد عن النزاعات السياسية، وجاءت هذه المقدمة على صورة سيرة شخصية مثيرة حددت الأسباب التي دفعته إلى الاستقالة من عمله والتفرغ للعمل الوطني، وصياغة مشروع الجمهورية في أبعاده الثلاثة: الإصلاح السياسي، والنهوض الاجتماعي والاقتصادي، والمشروع الثقافي اللبناني.

وفي القسم الأول المخصص لوضع خريطة طريق للإصلاح السياسي، يجعل المؤلف هذه الخريطة تقوم على: استكمال تطبيق ميثاق الوفاق الوطني وبدأه بنص رسالة وجهها إلى العماد ميشال سليمان غداة انتخابه رئيسًا للجمهورية سنة ٢٠٠٨، كان أهم ما فيها قوله: إن أهم ما جاء في ميثاق الطائف «تأكيده على أن التخلي عن النظام الطائفي هدف وطني واجب التحقيق». وأن هذا الميثاق قد قضى «بأن يرأس رئيس الجمهورية هيئة للحوار يُعهدُ إليها استشراف نظام بديل لنظام المحاصصة، يؤكد صيغة العيش المشترك ويحقق المساواة والعدالة بين اللبنانيين خارج القيد الطائفي وتمهد لبناء دولة عصرية محققة حاضنة لشعبها، وأمينة لمواثيقها ومسلماتها».

ويستعرض المؤلف المواثيق والتفاهمات اللبنانية للعيش معًا ويذكر منها:

أ- العقد الضمني التأسيسي بعد أحداث ١٨٦٠ (بروتوكول متصرفية جبل لبنان).

ب- الأعراف المرعية خلال فترة الانتداب.

ج- الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ عشية إعلان استقلال لبنان، وأهم ما فيه: «ينتمي للعرب، وهو إذا يتضامن مع الصالح العربي تضامنًا كاملاً، ينأى عن الدخول في سياسات المحاور التي يمكن أن تتجاذب الأقطار العربية في ما بينها».

وأهم ما فيه كذلك: «ليس لبنان وطنًا للمسيحيين وحدهم ولا للمسلمين وحدهم، إنه وطن العيش المشترك للطرفين اللذين يمثلان جناحي الوطن على قدم المساواة مع ما يعني ذلك من مشاركة في الحكم والقرار».

د- وثيقة الوفاق الوطني في الطائف (١٩٨٩) وقد رحب بها اللبنانيون واعتبروا أن التنفيذ بها يعد حلاً نهائيًا للقضايا التي أدى الاشتباك حولها في الماضي إلى الحروب والصراعات. وقد أدرجت هذه الوثيقة في مقدمة الدستور.

ثم يعرض المؤلف للمسلّمات التأسيسية للحوار، وهي: تشخيص علّة الأزمة المزمنة، واعتبار الدولة مستحيلة في ظل نظام المحاصصة، وأزمة الاجتماع الوطني من تداعيات النظام، وحياد الدولة اللبنانية موجب ميثاقي، وتفادي الخلط بين الغاية والوسيلة، واعتبار الديمقراطية التوافقية إجهاضًا لميثاق الطائف، والاعتراف بتعددية المجتمع اللبناني.

ثم يعرض لإشكاليات تطبيق ميثاق الطائف ثم يضع خريطة طريق لاستكمال الميثاق من خلال ما سمّاه «العقد الاجتماعي» وتقوم لهذه الخريطة برأي على جانب كبير من الأهمية حيث يقول: «المقومات المتوافرة لتألق بلدنا أهم بكثير كما لدول صغيرة أصبحت حاضرات عملاقة، ففي إمكاننا إذا صمّمنا وعزمنا على إقامة دولة حقيقية منجزة، أن نتصدّر خلال عقد أو عقدين من الزمن مسيرة الدول الناهضة وأن نحقق مشروع الوطن اللبناني، أرض الحرية والثقافة. ويدعو المؤلف في هذه الخريطة إلى مباشرة الحوار الوطني واللجوء إلى

الديمقراطية الميثاقية بدلاً من الديمقراطية التوافقية لضمان حقوق المواطنين بالمساواة والعدالة، وإقامة نظام سياسي ضامن للمساواة والحرية والديمقراطية.

وفي القسم الثاني من هذا الكتاب يتناول المؤلف خريطة طريق للنهوض الاقتصادي والاجتماعي، فبعد أن يعرض للوضع الاقتصادي الراهن في لبنان وميزات لبنان التفاضلية في الاقتصاد المعولَم يتحدث المؤلف عن استحالة نجاح الاقتصاد في ظل نظام المحاصصة، ثم يصنع ملامح خريطة الطريق للنهوض الاقتصادي والاجتماعي. ويرى أن مسؤولية النهوض الاقتصادي هي مسؤولية مشتركة بين الدولة والقطاع الخاص والشعب، ثم يضع مجموعة من الشروط لنجاح هذه النهضة مثل، التخطيط الإنمائي، وضمان المبادرات الفردية، وتنمية الثروة البشرية من خلال التعليم والثقافة واقتصاد المعرفة، وشرط التكامل بين النهوض الاقتصادي والتنمية البشرية من خلال التعليم والثقافة واقتصاد المعرفة، وشرط التكامل بين النهوض الاقتصادي والتنمية العمرانية، وشرط التكامل بين النهوض الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، من تعليم ورعاية صحية واجتماعية، وشرط التكامل بين خطة النهوض وكفاءة البنى التحتية، ويدعو المؤلف في هذا الإطار إلى إصلاح المؤسسات والشركات العامة وإصلاح المالية العامة الذي يشمل معالجة آفة الدين العام والإصلاح الضريبي والسياسات النقدية.

أما القسم الثالث من الكتاب فقد جعله المؤلف بعنوان: من أجل لبنان وطن الثقافة والحرية. إن تأجيل هذا القسم من قبل المؤلف ليكون القسم الأخير من الكتاب والمؤلف، وإن كان أطال الحديث في السياسة والاقتصاد ولم يطل الحديث في الثقافة، إلا أنه لم يخفِ انحيازه للثقافة والحرية فاطلق عليهما في صفحة الإهداء صفة «أغلى الغوالي: الحرية والثقافة»، بل هو يرى في مدخل هذا القسم رأيًا مهمًا في الثقافة حين يقول: «لبنان، إذا حاولنا البحث عن علة وجوده، لا نغالي إن اعتبرناه في الدرجة الأولى مشروع ثقافة وحرية، إذا اجتمعت في هذه الرقعة الضيقة من الأرض كل ثقافات العالم القديم وحضاراته، وجعلت منه موئلاً لتساكنها وتلامحها». ثم يضيف: «إن مشروع استعادة الوطن اللبناني المعافى إما أن يكون في جوهره مشروع ثقافة وحرية أو لا يكون».

إن الالتفات إلى دور الثقافة في الإصلاح السياسي والاقتصادي هو بحد ذاته ميزة من ميزات هذا الكتاب، إذا قلما نجد أصحاب المشاريع الإصلاحية ينظرون خارج حدود السياسة والمال، ففي الثقافة كما يقول المؤلف «جوهر الأجوبة المعقدة التي يصوغها الإنسان، في البحث عن معنى وجودة، وعند سعيه إلى التحرر من معايير الزمان والمكان، لممارسة حرية غير رازحة ولا مقيدة ولا مسدودة. فهي الخيار الأضمن لعقلنة مقاربات البشر للأقدار المهيمنة على مصائرهم، بأبعادها البيولوجية والاجتماعية والروحية والمادية».

ويرى المؤلف أن النهوض الثقافي «من شأنه أن يوفر المناعة والتماسك اللازمين للمجتمع في مواجهة التجاذبات والتناقضات الناجمة عن التطورات والمتغيرات المتسارعة، وهذه النهضة لن تحصل ما لم يجند لها العلماء والفلاسفة والأدباء والشعراء والفنانون كل طاقاتهم...»، وفي رأيي أنه كلما زادت قابلية أي مجتمع للتفكيك على أسس طائفية أو مذهبية أو عرقيه أو سواها زادت حاجته للعمل الثقافي لتحقيق المناعة والتماسك ومن أهم مقومات النهوض الثقافي كما يشير إليها المؤلف: الحرية والبيئة الثقافية، والاعتقاد بأنه لا بديل عن الثقافة إلا الثقافة.

وعندما يتوقف الدكتور نزار يونس في هذا الكتاب عند فرادة التراث الثقافي اللبناني، والفرادة في مزاوجة الحداثة بالفكر والأدب، والفرادة في لبننة اللغة العربية، وفرادة لبنان التاريخية في ثقافة العيش معًا، فإنه لا يقصد بذلك قطعًا عزل الثقافة اللبنانية عن الثقافة العربية، فالثقافة في لبنان هي ثقافة عربية روحًا ولغة ومضمونًا، ولكن لا يحلو حيز جغرافي مهما كبر أو صغر من خصوصية ثقافية من محيطها إلى خليجها، فإننا كثيرًا ما نجد لها اسمًا مختلفًا في قرية أو مدينة أو بلد عربي آخر. لكن ما قصد إليه الدكتور نزار يونس في تسليط الضوء على هذه القرارات اللبنانية هو أن يجعل منها عناصر تسهم في توحيد الصف اللبناني ما دام يشترك بها اللبنانيون كافة.

وفي الختام فإن كتاب «جمهوريتي» للدكتور نزار يونس هو خلاصة خبرات وتجارب ومشاهدات ومطالعات وأفكار ورؤى، وكان قد عبر عن بعضها في مؤلفات أخرى منها: «**لبنان الآخر**» الصادر سنة ٢٠٠٠، و«**الطريق إلى الدولة**» ٢٠٠٢، و«**برلمان الغد**» ٢٠٠٦، و«**رسالة إلى ألما**» ٢٠٠٧، وكلها تكشف عن قلق الدكتور نزار يونس على وطنه لبنان وسعيه الجاد والمخلص لمواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي واجهت وتواجه وطنه.

إنه يقدم لنا نموذجًا للمثقف والمنتمي الذي لا يتوقف عند الدعوة إلى الإصلاح بل يتعداه إلى اقتراح برامج للإصلاح المطلوب.

إن كتاب «جمهوريتي» وإن كان مخصصًا لوطن المؤلف لبنان، إلا أنه يمكن تطبيقه في كثير من الدول العربية التي تعاني من التفكيك والنزاعات الداخلية وتحديات الحاضر والمستقبل، فالحديث عن الحرية والعدالة وكرامة الإنسان وإلغاء المحاصصة ونشر الديمقراطية وغير ذلك مما دعا إليه المؤلف، ليس مطلبًا لبنانيًا بل هي مطالب جميع المجتمعات التي تسعى إلى تحقيق الإصلاح والنهضة والاستقرار والتقدم في كل زمان ومكان.

إن المؤلف كما يظهر لنا في هذا الكتاب – ليس شخصية سياسية فقط، بل هو سياسي ومثقف معًا، ومشروعه الإصلاحي، وإن بدا ذا وجه سياسي واقتصادي واجتماعي، إلا أنه في جوهره مشروع ثقافي، وهذا ما يضمن له القدرة على النجاح في حال تطبيقه والأخذ به، لأن أي مشروع نهضوي أو حضاري لا يستند إلى قاعدة ثقافية متينة فإن مآله الإخفاق.

وأخيرًا أستطيع القول إن هذا الكتاب القيم هو واحد من الجهود الإصلاحية البارزة التي تستحق التنويه والتخليد والاستفادة مما ورد فيه من رؤى وأفكار ومقترحات وبرامج.

البحث وخيارات المنهج الموضوعي
قراءة في كتاب «أصول العقائد البارزانية»

للباحث فريد أسـسـرد

الناشر: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، مكان النشر وتاريخه: السليمانية/ العراق، ٢٠١٢.

أ. يوسف يوسف*

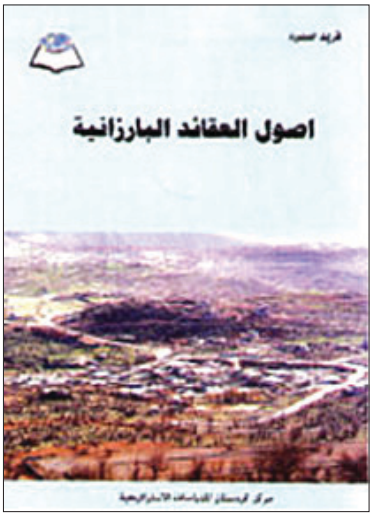

تعتبر دراسات العقائد بصرف النظر عن التصنيف الأجناسي لهذه العقائد، دينية كانت أو سواها، واحدة من أصعب الدراسات، ولربما تعتبر في نظر البعض أشدّها خطرًا، خصوصًا إذا لم يكن الباحث أو الدارس مؤهلاً التأهيل الكامل للقيام بمثل هذه المهمة، التي لا يجرؤ على القيام بها غير الباحثين الكبار، ممن يمتلكون الخزين المعرفي المتنوّع والهائل في آن معًا، وبما يضع الباحث فيهم في هذا الميدان من الدراسات في منزلة القادر على إجراء المقاربات والمقارنات بالدقّة المتناهية، بين العقيدة التي يتناولها وغيرها من العقائد. صحيح أن هذه الصعوبات ستختلف حدّتها، وهي قد تزيد وترتفع وتيرتها، أو قد تقلّ ويكون تأثيرها محدودًا، وذلك طبقًا لأسباب ذاتية

* ناقد وباحث من الأردن مقيم في كردستان.

ترتبط بالباحث ذاته وعلمه ونزاهته، وأخرى موضوعية ترتبط بما هو متوافر في ميدان البحث من مراجع وعتبات وسواها من أدوات المنهج كالمعاينة والاختبار عن قرب. بيد أن الباحث الذي يحرص على أن تكون لدراسته صفة الموضوعية والرزانة في طرح التصوّرات لن يكتفي بكل ما سبقت الإشارة إليه.

هنا، وعند الحديث عن منهج تتوافر فيه مختلف أسباب الموضوعية والدقّة، يذهب العقل بنا إلى البيروني[٢] العالم الشهير، لما لمنهجه في دراسة العقائد والأديان من قيمة علمية كبيرة، تفيد في تأطير ما نذهب إليه في هذه المقاربة إلى كتاب (العقائد) للباحث فريد أسسرد. والبيروني الذي آمن بالمبدأ القائل بأن (الخبر) ليس كمثل (العيان)، أولى في الوقت نفسه اهتمامًا كبيرًا بقناة العين -الاتصال المباشر في بحوثه وفي المنهج التحليلي الذي استخدمه في هذه البحوث. ومن هنا كان ذهابه إلى الهند من أجل أن تكون دراسته للأديان المنتشرة فيها عميقة وموضوعية وعلى قدر كبير من الصحة، ولكي يحقّق بها تميزًا عن غيره ممن درسوا العقائد في هذا البلد، وهو التميّز الذي استطاع تحقيقه من خلال كتابه الشهير (تحقيق ما للهند)[٣]. وبصرف النظر عما في الكتاب من الرأي والاجتهاد، فالبيروني في الوقت الذي أدرك فيه أهمية تحرير العقل - عقل الباحث مما علق به من ثنائيات أساء استخدامها الكثيرون ممن سبقوه في دراسة أديان الآخرين ومعتقداتهم؛ كمثل ثنائيات: الكفر والإيمان؛ الحقّ والباطل؛ الخطأ والصواب؛ المذموم والمحمود، وسواها، فقد عمل على تحرير نفسه وعقله من قيود العاطفة الدينية التي كان يعتقد بأنها ربما تذهب بصاحبها المذهب الخاطئ، وبما يبتعد بدراسته عن الطريق الصحيح. لقد كان من بين أشدّ ما يخشاه أن تذهب به تلك العاطفة، ومثلها الإيمان بالمركزية وضرورة إلغاء الآخر أو نفيه، إلى ما لا يحمد عقباه، من تقديم دراسات لا قيمة لها بتاتًا في قياس معايير النجاح في المنهج الذي اختاره.

وإذا ما قصدنا الكشف عن أبرز مقوّمات المنهج الذي استخدمه البيروني، أمكننا القول بأنه ظلّ يميل فيه إلى استخدام عنصري الجدل والحجّة لإقناع المتلقي بصواب ما يذهب إليه من الرأي والاجتهاد، كما أنه طرد من عقله فكرة الإيمان بمبدأ الوصاية على الآخر في الدين والعقيدة، وذلك لعدم موافقة هذا المبدأ لشرطي الجدل والحجة سابقي الذكر. ولعله وصل إلى هذه القناعات التي أصبحت أساسية في منهجه، بعد أن اكتشف بقراءاته بأن الكثيرين ممن سبقوه قد ضعفت دراساتهم وأطروحاتهم، أو أنهم لم يستطيعوا أن يقدموا بحوثًا راقية تنزع إلى الكمال المنهجي، بسبب عنصري الاستعلاء الديني الذي يتأتى من العاطفة وسوء الظنّ بالآخر، وبسبب العقل الذي يؤمن بالمركزية المتأتية من خلال التراكم التاريخي الذي رسم فيه أولئك الباحثون صورًا نمطية لكل الذين يخالفون المسلمين في الفكر والعقيدة، وعلى مثال ما نراه من الصور النمطية التي رسمتها الثقافات الغربية للعرب والمسلمين على حدٍّ سواء.

ليست الغاية هنا المقارنة بين منهجين في البحث: أحدهما وهو الأسبق في تاريخ ظهوره استخدمه البيروني في كتابه (تحقيق ما للهند)، والثاني الذي استخدمه فريد أسسرد في كتابه (أصول العقائد البارزانية). كما أننا لا نقصد المفاضلة بين البيروني (الخوارزمي)، الذي عاش قبل ألف عام تقريبًا، وبين فريد أسسرد (الكردي) الذي يُعاصرنا، وإنْ كان لا يفوتنا القول بأن البيروني قد نال شهرة لم يبلغها سوى القلائل من الباحثين عبر التاريخ، وهي الشهرة التي نظن بأنها تنتظر أسسرد إذا ما واصل طريقة البحث على ذات المنوال الذي نراه في منهجه في كتاب (العقائد)، ونقصد إزالته مختلف الحواجز التي كان من الممكن أن تفصله عن الابداع في موضوع بحثه، كمثل حاجز العاطفة القومية وتأثيراتها على الخطاب الذي يقدّمه، وكذلك حاجز العاطفة السياسية باعتباره أحد مفكّري حزب سياسي كردي آخر سوى الحزب الذي يتناول عقائده في كتابه، ومثلهما كذلك حاجز اختلاف العاطفة الدينية، التي كثيرًا ما يُساء استخدامها وتقود إلى ولادة خطاب يغلب عليه الجهل والتشنّج في الرأي، بصرف النظر إنْ كانت العاطفة مع الدّين أو ضدّه. وإذا كان البيروني قد أشار إلى خطورة

حاجز اللغة وإلى أهمية المعاينة عن قرب، مما دفعه للذهاب إلى الهند ومجالسة علمائها وتعلُّم لغتها وعقائدها، فإن أسسرد الذي هو كردي كمثل موضوع كتابه، يكون قد حقق شرط المعاينة، وكذلك شرط كسر حاجز اللغة، وهما الخاصيتان اللتان سوف تمكنانه من اكتشاف المنظومة البارزانية من داخلها، والتي هي إحدى منظومات الكرد البارزة والأساسية في تاريخهم المعاصر.

البارزانيون نتاج عقائدهم، هذا ما يقوله فريد أسسرد في مقدمة الكتاب. ويقينًا فإنه بهذا القول إنما يعني التلميح إلى الوجود الذي يتأسس على العقيدة، التي بدونها على ما يذهب إليه، فإن البارزانيين بالأبعاد التي يقصدها ما كان يمكن أن يكون لهم وجود. صحيح أن الكثيرين من غير الكرد قد سمعوا بالبارزانيين وسعيهم إلى التحرر، كما وأن اسم زعيمهم الملا مصطفى البارزاني قد شاع في أوساط السياسيين من غير الكرد، إلا أن الغالبية منا لا تكاد تعرف شيئًا عن زمن ظهور البارزانية كعقيدة وحركة زاوجت بين الدين والسياسة، ولا عن ظروف نشأتها، والمرجعيات التي استمدت منها قواعدها الروحية والسلوكية في الحياة، بل ولربما يكون الجهل بهذه الجوانب مطبقا، وأن ما نعرفه قد لا يتجاوز التسمية في معظم الحالات.

العبارة السابقة سوف تضع الباحث أمام مهمة ليست يسيرة في مجمل الأحوال، بالنظر لمجموعة التشابكات التي يمكن أن تنشأ جراء الارتباط بين العقيدة والوجود بالمعنى المادي القيمي. ومن يحرص على النجاح في مهمة بحثية كهذه – دراسة العلاقة بين العقيدة والوجود البشري، عليه أن يكون ممن يمتلكون خزينًا معرفيًا هائلاً يؤهله للقيام بالمهمة التي ليس من الصائب تقليل صعوباتها، ليس في مجال دراسة العقائد البارزانية التي يتناولها الباحث فقط، وإنما في مجالات دراسات أي من العقائد التي ظهرت في المنطقة، ووضع كل واحدة منها في سياقها التاريخي، ومعرفة العلاقات بينها، وعلاقاتها بعقائد الآخرين مما ظهرت في الغرب والشرق كليهما معا، وكذلك الالمام بتأثيراتها

ببعضها، وهكذا إلى ما يفيد في الكشف والتحليل والوصول إلى استنتاجات دقيقة حول هذه العقيدة أو تلك من عقائد المنطقة، والأبنية الذهنية التي أنجزتها. ومما يؤكد صحة هذا الطرح ومعقولية المقارنات بين العقائد البارزانية وسواها مما ظهرت خلال القرون الماضية، قول أسسرد: ومن دون هذه العقائد ما كان باستطاعة البارزانيين أن يجدوا لأنفسهم مكانًا في التاريخ[٤].

ومن بين ما يمكن أن يلاحظه قارئ الكتاب خصوصًا إذا كان ممن يعرفون مناهج البحث وأنواعها وأهم عناصرها وشروطها لكي تكون مناهج مجدية، أن الباحث الذي أكمل في العمل سبع سنوات ليظهر كتابه في هذه الصورة الجميلة، استغرقته حركتان متلاحقتان لا تنفصل إحداهما عن الأخرى: واحدة بقيت تضعه في نقطة الاتصال المباشر بعقائد البارزانيين، وهي الحركة التي نراها في قوله: من بين كل القبائل يعتمر البارزانيون وحدهم عمامة حمراء. يحمل اللون الأحمر مدلولات تتصل بجذورالعقائد البارزانية. وقد ظلت هناك فكرة خاطئة، لم تثبت صحتها على الاطلاق، تربط بين شعار الأحمر كشعار للبارزانيين وبين الشيوعية. بيد أن هذا الشرط لا أساس له من الصحة على الإطلاق، حتى بين البارزانيين، وعلى وجه الخصوص الشباب منهم[٥]، وحركة أخرى ثانية تضعه في المكان البعيد الذي ينفصل فيه عنها، ليس ليقصيها من قناة العين التي يحدق من خلالها إليها بنظرة حادة تحاول النفاذ إلى الأعماق، وإنما ليجادل ويقارن وليبحث عن الحجج وليستنتج بهدف اكتشاف الحقيقة، غايته في مناقشة موضوعة أصول العقائد البارزانية، وهي الحركة التي يمكن أن نكتشفها من قوله: ليس واضحًا ما إذا كان لقب (خدان) يعبّر عن خصوصية تفرّد بها بعض زعماء المشيخة، لكن خصوم البارزانيين استغلوا تعدد المعاني اللغوية للقب للطعن في صحة البنيات الأيديولوجية للعقائد البارزانية. تعطي كلمة (خدان) في اللغة الكردية معنى (خاون) (بفتح الواو) أي صاحب أو مالك، وهي بهذا المعنى المجرد لا تثير أية شبهات ولا يفهم منها سوى التعظيم، لكن التقارب الواضح بين كلمة (خدان) وكلمة (خدا) (بضم الخاء) التي تعني الرب، أثار شكوكًا في صحة المقصود اللغوي للقب عند البارزانيين[٦].

يرى فريد أسسرد بأن تاريخ البارزانيين يبدأ من التكية – المركز الديني الذي منحهم هوية خاصة، واعتدادًا بالنفس، وشعورًا بالتميز عن جيرانهم، ومثل ذلك الإحساس بالأحقية في القيادة. وهذه التكية أيضًا، بقيت وعلى امتداد العقود المتواصلة، تدفع الأفراد المؤمنين بالعقيدة البارزانية، من أجل الاندماج بمجموع المؤمنين الآخرين بها. هكذا أوجدت التكية البارزانية بنيات أيديولوجية كان لها دورها في قيام نظام يتأسس على قيم العدالة وتعاون البارزانيين فيما بينهم، لإيجاد منظومتهم في سياقاتها المتنوعة، التي تغطي مختلف شؤون حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. هذه الفلسفة التي تشكل في جوهرها فلسفة الفقراء، تركت أثرًا جديًا في العقائد البارزانية. إن التيقن من هذا الميل، هو الذي حمل الفلاحين الفقراء على تأييد تكية بارزان في صراعها مع الارستقراطية الزراعية. وبالمقارنة مع المشيخات الكردية الأخرى، حافظت مشيخة بارزان حتى زوالها في عام ١٩٦٩، على تبجيلها للفقر، على العكس من كل المشيخات القادرية والنقشبندية الأخرى التي تحوّل تبجيل الفقر فيها إلى جزء من التراث الصوفي القديم، بسبب تحوّل ارستقراطيتها إلى ارستقراطية دينية – زراعية[٧]. وهذه التكية إلى جانب ما سبق ذكره، رسمت حدودًا لعلاقات البارزانيين مع محيطهم، وهو الآخر الذي كان من شأنه اضفاء خصائص المتانة والقوة والتماسك على حياتهم الداخلية على امتداد الفترة منذ أصبح للتكية دور في نهايات القرن السابع عشر (١٨٨٠) وحتى عام ١٩٦٩ – زوال المشيخة كما سبقت الاشارة.

كنا قد أشرنا إلى حركتي الاتصال والانفصال المتلاحقتين في منهج أسسرد، الذي هو الآخر كمثل سابقه البيروني، لا يؤمن بمبدأ الوصاية، الذي ربما يجعله يحبّذ طقسًا على سواه، أو منهجًا في الحياة على غيره، إذعانًا لعواطف من نوع ما، دينية أو سياسية. وبسبب هذا المنهج فقد استطاع المحافظة على حياديته،

وصفاء سريرته، ونزاهة الاستنتاجات التي يتوصل إليها. وهذه جميعها يمكننا تبينها واقتفاء آثارها من خلال توقفنا أمام حركتي الاتصال والانفصال سابقتي الذكر، وهما الحركتان اللتان باعد بهما أسسرد بين أن يكون باحثًا جادًا، وبين أن يبقى مجرد باحث استاتيكي جاء إلى دنيا الكتابة محملاً بقناعات راسخة توارثها عمن سبقوه من المفكرين والباحثين، وبقيت كما هي على حالها، ثابتة، ومقيدة لمختلف الخطوات التي يمكن أن يقوم بها في بحثه واجتهاده كليهما معًا، على اعتبار أن البحث المجرد الذي يخلو من الاجتهاد لا قيمة له.

سوف يلاحظ قارئ كتاب (العقائد) بأن المؤلف ألزم نفسه بالبحث عن الحقيقة وعلى وفق ما أعلن عنه في المقدمة. ولأن هذا هو هدف الكتاب، فإنه وكما نرى لم يقدم لنا خطابًا حاله كمثل ما هي عليه الحال في الكثير من الخطابات التي ينتجها كثيرون، يعيد إنتاج الثنائيات البائسة التي يستخدمها عدد غير قليل من الباحثين، ونقصد تلك التي يحدد فيها الباحث نفسه بأحد حكمين: فإما الحكم بوجود جمال مطلق في الخطاب أو قبح مطلق، وإما القيام بمدحه من ألفه وحتى يائه أو ذمه ذمًا مطلقًا لا هوادة فيه. إن خطابًا من صفاته إعادة إنتاج الثنائيات التي أشرنا إلى بعضها، لا يمكن أن يقدمه باحث نزيه وحيادي، وإنما باحث آخر سواه تنحصر غايته في الانتصار لعقيدته هو وليس للحقيقة. ومن علامات حرص أسسرد على البحث عن الحقيقة قوله: ومن شأن تحليل البنيات الأيديولوجية للعقائد البارزانية، أن يكشف عن جذور إسماعيلية واضحة. ولا ريب أن عملية استكشاف الجذور الإسماعيلية في العقائد البارزانية لا يستقيم دون تحليل البنيات الأيديولوجية للعقائد الإسماعيلية وتطورها على امتداد مرحلة طويلة من التاريخ [٨].

لقد أدرك فريد أسسرد صعوبة الطريق التي كان عليه المضي فيها للوصول إلى الحقيقة المرجوة – أصول العقائد البارزانية والمرجعيات التي ساهمت في تكونها. كان يعرف أنه أمام حركة عرفت التقية واستخدمتها، ولذلك فقد

اختار المنهج الذي سيتمكن باستخدامه من الوصول إلى مبتغاه والكشف عما في الأعماق المتخفية غالبًا تحت الظاهر المضلل. وفي توصيف هذا المنهج الذي اختاره دون سواه يقول في المقدمة: إن الكشف عن ماضي العقائد وجذورها عمل شائك، لأن دراسة الجذور تتطلب التوغل في ماضٍ سحيق حافل بالتصورات والرؤى والعقائد والنظريات. ولما كان من غير الممكن على وجه الاطلاق تحديد واكتشاف كل محطات التطور الفكري لأية عقيدة بدقة متناهية، يكون من شأن اللجوء إلى التحليل أن يترك أثرًا إيجابيًا على ربط المحطات التاريخية المهمة، وتدعيم الرؤى الفكرية بمصادر متجددة من المعرفة. هذا البحث ذهب أبعد من ذلك، إذ لم يكتف بالتحليل بل اعتمد كذلك على المقارنة بين العقائد [٩].

ما سبق يجعلنا نقول بأن صاحب كتاب (العقائد) في اختياره المنهج الذي يؤسسه على قاعدة المقارنة والجدل والحجاج جميعها معًا، بقي في مختلف وحدات الكتاب – فصوله ومباحثه، كمثل الناقد البنيوي الذي لا يتوانى عن الشغل المتواصل والذهاب إلى أبسط الوحدات في النص، لتفكيكها والكشف عما فيها من الشيفرات التي تفيد في الكشف عن الأسرار وأنماط التماثل والتشاكل بين هذا النسق من هذه العقيدة أو تلك، وبين النسق البارزاني – بؤرة المتن وغاية الباحث عن الحقيقة. والنسق البارزاني كما يبين الباحث فريد أسسرد، نسق باطني وفيه نزوع إلى كتمان ما حرص مؤسسوه الأوائل على اعتبارها أسراراً تجب المحافظة عليها وعدم البوح بها أمام الأغيار من غير التابعين له، وهو الأمر الذي جعل طريق أسسرد إلى الحقيقة شائكة وصعبة.

في فصل (الأصول) الذي فيه من المباحث ما يحملنا إلى كل من الإسماعيلية والصوفية، الحركتين الشهيرتين في التاريخ الاسلامي، وعلى الرغم من بعد المسافة الزمنية التي تفصلهما عن زمن ظهور البارزانيين إلى حيز الوجود، يلاحظ أسسرد أنه ثمة هناك علاقة بين العقائد البارزانية في تموضعاتها السلوكية وبين هذين الأصلين، اللذين يرى بأنه ثمة قاسم مشترك بينهما

يتمثل بالنظر إلى النصوص الدينية المقدسة نظرة مختلفة عن نظرة الإسلام الرسمي، قوامها عدم الاكتفاء برؤية الظاهر من هذه النصوص. ومما يذهب إليه في مقارناته، أن النظام الاقتصادي الاجتماعي الذي أنشأته الإسماعيلية في جنوب العراق، هو بالضبط ما أنشأته تكية بارزان لاحقًا في أواخر القرن التاسع عشر. أو في تعبير آخر، فإذا كانت الحركة الإسماعيلية الشيعية قد ارتدت رداء الحركة المضادة للأرستقراطية الزراعية، فإن المشيخة البارزانية قد ارتدت الرداء نفسه، ونجحت الاثنتان: الإسماعيلية والبارزانية في قيادة كفاح الفلاحين ضدّ الارستقراطية الزراعية.

ومما نلاحظه من خلال مثل هذه المقارنة وسواها من أوجه التماثل، أن أسسرد الذي يبين خطابه لنا طبيعة مقارباته المعرفية التي يعتمد عليها في كتابه، قد جعل عملية الإدراك تتحقّق من خلال قناة الجدل والحجاج، التي استطاع باستخدامها التخلص من دواعي الذم والمدح المجردين، وهي الدواعي التي تخلو تمامًا من نوازع التعصب الفكري المذمومة، على اعتبار أنه ليس من الكرد البارزانيين، وإنما من الأغيار حتى لو كان يشترك مع البارزانيين في القومية وفي اللغة وسواهما. وسوى هذا فإن مما نلاحظه، ان صاحب (العقائد) يؤسس استنتاجاته على وفق ما تحتمه ثقافته الموسوعية الرصينة والعميقة، وكذلك قراءاته المختارة بدقة متناهية، لما يعتبرها الأصول من الحركات التي صار للبارزانيين ارتباط بها، وهي القراءات التي تجعله ابن عصره، من حيث طريقة التفكير والاستنتاج، أو في معنى آخر، فإذا كانت الأخبار المدونة قد ظلت رافدًا مهمًا في معرفة الكثير من جوانب العقائد البارزانية، وهي الصفة نفسها التي كان البيروني الأوزبكي قد أسس عليها منهجه، إلا أن أسسرد الذي لا يؤمن بثقافة الهيمنة، ولا بكل ما هو مأثور أو متوارث من القول، يضع كل ما يقرأه في مجال الاختبار قبل الاستفادة منه، وهو في هذا السلوك الذي يحسب لصالح الدقة في الاستنتاج، يكون قد أوجد لذات الباحث التي في أعماقه كرجل فكر واستنتاج، قيمة كبيرة لا يستطيع أن يحققها إلا من يكون صاحب باع طويلة، وقامة عالية في البحث والدراسة.

لسنا نعرف إن كان فريد أسسرد قد قرأ كتاب البيروني (تحقيق ما للهند) فاستفاد من المنهج الذي استخدمه أبو الريحان فيه أم لا، ولكن مما لا شك فيه، أنه في كتابه العقائد حافظ على علمية المنهج الذي استخدمه البيروني هو الآخر في تأليف كتاب التحقيق. ولما كانت التكية البارزانية، ومثلها المشيخة البارزانية، والنسق البارزاني في أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والدينية جميعها مما في الواقع الكردي وليست مما يمكن أن يختلقه الباحث في التاريخ، فإن أسسرد يكون في منهجه قد وصل إلى النقطة التي لم يسبقه أحد من الباحثين في الوصول إليها، ونقصد الانتباه إلى ما تمكن تسميتها بالروافد المشتركة بين الذاكرات المتباينة، على الرغم من اختلاف أزمنتها وأماكن وجودها وأنساقها: وليس هناك شك في أن الصوفية لها جذور غنوصية، وأن الغنوصية ساهمت في تمتين الميول الصوفية في عدد من الأديان السماوية وغير السماوية. والغنوصية مجموعة من الآراء والأفكار تمت صياغتها في إطار فلسفي، وتحولت بفعل ذلك إلى دين فلسفي، وبلغت من القوة ما سمح لها أن تتسلل إلى العقائد المانوية والمسيحية والإسلامية بدرجات متفاوتة وبأشكال مختلفة [١٠].

ويقول أسسرد في الفصل الثاني حول نظام التقية الذي وجد طريقه إلى العقائد البارزانية: يؤلف البارزانيون بلا شك جماعة متكتمة وقد احتفظوا بأسرار معظم عقائدهم[١١]. إن الكرد الذين استمرت عملية أسلمتهم مدة اثني عشر قرنًا، عرفوا التقية قبل أن يطبقها البارزانيون في حياتهم. ومما يقوله أسسرد: يقترب وضع العقائد البارزانية كثيرًا من وضع العقائد الدرزية في سوريا ولبنان. فكما حققت العقائد البارزانية لنفسها بعد انتشارها وصراعها المرير مع محيطها هامشًا كبيرًا من الأمن، حقق الدروز قبلهم بمئات السنين نفس الدرجة من الأمن. وكلتا الطائفتين حققتا لنفسيهما مجتمعين مغلقين على درجة فائقة من القدرة على الاحتفاظ بالأسرار[١٢].

هكذا يكون أسسرد في التفاتته إلى الروافد المشتركة بين الذاكرات الدينية والاجتماعية والسياسية، وإشاراته إليها في مواقع مختلفة من كتابه، قد حافظ على إطار المنهج الذي يقوم على المقارنات بين المنظومة البارزانية وسواها من المنظومات، وإن باعد بينها وبين تلك المنظومات حيز المكان والزمان، وهو مما يدفعنا إلى الاستنتاج بأن الظاهرات الدينية وإن تباينت في ظاهرها، فإنها لا بدّ تتشابه في أبنيتها الرمزية والمفهوماتية، فهل هذا يعني أن فريد أسسرد وصل إلى الحقيقة التي وعدنا بالبحث عنها؟

على امتداد ثلاثمائة صفحة يتكون الكتاب منها، وبصرف النظر عن العنوانات التي يضعها المؤلف لفصوله، فقد بقي أمينًا لمبدأ المقارنة الذي أعلن في المقدمة عن رغبته في استخدامه. وعلى هذا نجده يقول في الفصل الثالث: وبالنظر لكون العقائد البارزانية مرتبطة أساسا ببنيات صوفية صلبة، فإن ميلها إلى تغليب العلاقة مع المسحوقين يبدو منطقيًا بالكامل. هنا تتعارض العقائد البارزانية بشكل كامل مع عقيدة كالوهابية لا تتضمن بنياتها أية تجربة صوفية، وتشكل مجرد حركة أرثوذكسية لتنقية الدين من الشوائب [١٣]. ويقول في الفصل الرابع وهو يبحث عن مقاربة يبرر من خلالها استنتاجًا آخر من استنتاجاته: إن الشروط التي وضعتها الغنوصية للمخلص انتقلت لاحقًا إلى عقائد الشيعة، وبلغت عند الإسماعيلية أوجها. ويظهر من التمعن في طبيعة العقائد البارزانية، أن هذه العقائد تتضمن نظرية المخلص بشكل كامل تقريبًا. ويمكن ملاحظة أن البنيات الأيديولوجية للعقائد البارزانية تسبغ صفة المخلص على زعمائها الروحيين من خلال التقديس اللامتناهي، وتعزيز نظام الطاعة إلى أقصى حد، وإقرار دور إيسكاتولوجي للشيوخ[١٤].

وفي السياق ذاته من التحليل والتقصي، يربط أسسرد في المبحث الذي يحمل عنوان (العمامة الحمراء) بين رغبة البارزانيين بالتميز عن سواهم من المحيطين بهم وبين العمامة الحمراء التي يضعونها فوق رؤوسهم. وهنا فإنه من

أجل تصحيح تلك النظرة الخاطئة كما يصفها والتي بقيت تربط هذه العمامة بالشيوعية، يبحث في جذور العقائد البارزانية التي جعلت العمامة الحمراء شعارًا. إن خطل الربط بين شعار البارزانيين كما يقول وبين شعار الشيوعية لا يحتاج إلى أدلة. وأول إشارة واضحة إلى العمائم الحمراء عند البارزانيين، وردت في عام ١٩٠٩ في قصيدة يمجد فيها قائلها معركة قادها الشيخ عبدالسلام الثاني البارزاني ضدّ إقطاعيي قبيلة زيبار. وإلى ما يذهب إليه، فإن الشعار الأحمر يرتبط في العقائد البارزانية بعقيدة طبقية وبظروف محددة. يقول: يؤدي رمز الأحمر في العقائد البارزانية نفس المهمة التي يؤديها الختان في اليهود والاسلام. فهو بالأساس رمز للتمييز بين المؤمنين وغير المؤمنين. إن التمييز الذي يؤديه رمز العمامة الحمراء في العقائد البارزانية، إنما بين مؤمنين بالعقائد البارزانية وغير مؤمنين بها داخل إطار الدين الواحد – الإسلام، وبعكس ما نراه في حالة الختان، فإنه بين جماعتين غير منسجمتين[١٥].

لقد كان من شأن هذا الوعي الموسوعي الذي نتبين منه سعة في الاطلاع والمعرفة، أنه لم يوقع أسسرد في الحفرة القاتلة كما هي الحال عند الكثيرين ممن خاضوا تجارب مشابهة في التأليف، بعد أن تكون قد أصابت الواحد منهم طعنة الاعتقاد القاتلة بوجوب أن يكون الوصي على الاخرين، فيحاسبهم كيفما يشاء، ويصدر عليهم ما يشاء من الأحكام. وإلى ما نذهب إليه من أشكال هذا الوعي هذا القول: تعطي كلمة (خدان) في اللغة الكردية معنى (خاون) بـ (بفتح الواو) أي صاحب أو مالك. وهي بهذا المعنى المجرد لا تثير أية شبهات ولا يفهم منها سوى التعظيم. لكن التقارب الواضح بين كلمة (خدان) وكلمة (خدا) (بضم الخاء) التي تعني الرب، أثار شكوكًا في صحة المقصود اللغوي للقب عند البارزانيين[١٦].

ومما يؤكد ما نذهب إليه قول أسسرد في الخاتمة: لقد أقامت العقائد البارزانية مجتمعًا تحكمه القيم السامية، وأعطت للجماعة هوية خاصة بالاعتماد

على القواعد الأخلاقية الراسخة. وتشكل حقبة الأربعينات بداية منعطف كبير في حياة المشيخة. ففي هذه الحقبة اندمج البارزانيون بالسياسة، وجعل ذلك علاقتهم ببغداد تصل إلى مستوى عال من التوتر والتصادم[١٧]. فهل يعني هذا أن الولوج في السياسة قد سرّع في أمر انتهاء الحقبة البارزانية في حياة الكرد على الرغم مما كان لها من دور كبير في تاريخهم النضالي؟

يقول فريد أسسرد: إن العقائد البارزانية كمنظومة قيمية مترابطة سائرة إلى زوال، ولذلك أسبابه. فمنذ عام ١٩٦٩ يعيش البارزانيون بلا قيادة دينية تحظى بالاجماع، وبذلك صارت الحياة الدينية للبارزانيين حرة، بمعنى أن الاطار الأدبي للالتزام الديني لم يعد قويا كما كان في السابق. وقد أفضى ذلك من الناحية العملية الى تهاوي المبررات النظرية للعقائد وتضعضع عنفوان مجموعة كبيرة من القيم العريقة. إن منظومة القيم البارزانية تندرج بمنظومة القيم السنية وتفقد أصالتها وشروطها المميزة[١٨].

لربما تكون هي الدعوة يوجهها المؤلف للعودة إلى الأصول التي كان للبارزانيين عندها دور قوي في التاريخ الكردي، حتى لو كانت هذه الأصول تضعهم عند نقاط التماس والعلاقة مع من يتعامل معهم حاملو القيم السنية باعتبارهم أعداء، وهنا على الكرد الذين يبحثون عن مصالحهم كقومية ووجود، البحث عن الموقع الذي يحقق لهم ذلك، لكي يضعوا أقدامهم فيه.

إن دراسة العقائد وكما نتبين من هذا الكتاب ومن غيره من الكتب، تحتاج لا شك إلى المعرفة الواسعة والعميقة بمختلف عناصر العقيدة التي يتم تناولها بالبحث. وهذا المنهج الذي اختاره أسسرد بدقة، وتمثله في كتابه في صرامة شديدة، جعل كتاب (العقائد) واحدًا من أهم الكتب التي تصدر في هذا الميدان عمومًا، وليس في ميدان الدراسات عن الكرد والبارزانيين وحدهم. لقد تعامل مع موضوعته بمنأى عن الاعتقاد بوجوب تطبيق منطق الأبوة والوصاية التي تتحول فيها أعداد كبيرة من البشر إلى عبيد. إننا أخيرًا أمام كتاب يفرّق صاحبه وبجدارة الباحث المثقف بين خطاب ينبغي أن يتأسس على ما في العقل من الطاقات، وذاك الآخر الذي يقوم على الجهل فلا يحقق صاحبه شيئًا يكاد يذكر.

الهوامش

(١) فريد أسسرد، **أصول العقائد البارزانية**، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٢، السليمانية/ العراق.

(٢) أبو ريحان محمد بن أحمد البيروني (٣٦٢-٤٤٠هـ)، وله العديد من المؤلفات التي منها (**الآثار الباقية من القرون الخالية**) و(**المسعودي في الهيئة والنجوم**) و(**راشيكان الهند**).

(٣) البيروني، **تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة**، دار الطليعة، بيروت / ١٩٨٣.

(٤) فريد أسسرد، **أصول العقائد**، ص٧.

(٥) أسسرد، **أصول العقائد**، ص١٥٤.

(٦) أسسرد، **أصول العقائد**، ص١٨٠.

(٧) أسسرد، **أصول العقائد**، ص٤٣.

(٨) أسسرد، **أصول العقائد**، ص١٣.

(٩) أسسرد، **أصول العقائد**، ص٨.

(١٠) أسسرد، **أصول العقائد**، ص٣٨.

(١١) أسسرد، **أصول العقائد**، ص٥١.

(١٢) أسسرد، **أصول العقائد**، ص٦٤.

(١٣) أسسرد، **أصول العقائد**، ص٨٢.

(١٤) أسسرد، **أصول العقائد**، ص١٣٥.

(١٥) أسسرد، **أصول العقائد**، ص١٥٨.

(١٦) أسسرد، **اصول العقائد**، ص١٨٠.

(١٧) أسسرد، **أصول العقائد**، ص٢٩٢.

(١٨) أسسرد، **أصول العقائد**، **ص** ٢٩٣.

قراءة في كتاب

آفـــاق العصـــر الأمـريكـي

السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد

للدكتور جمال سند السويدي*

الناشر: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية
مكان النشر وتاريخه: أبو ظبي، ٢٠١٤ (الطبعة الثالثة)

د. فيصل غرايبه**

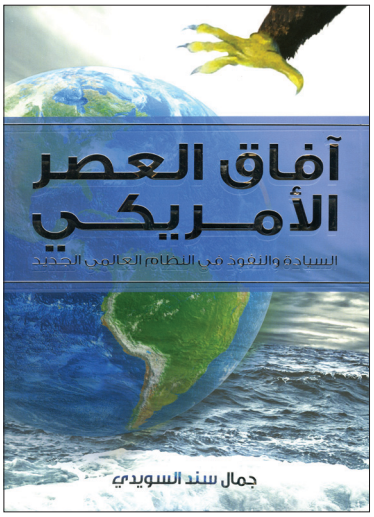

يحتاج القرن الحادي والعشرين إلى استعداد ذهني مناسب لتكنولوجيا العصر وإبداعاته، ويتطلب اتساعًا في الرؤية، لكي تواكب الشعوبُ والمجتمعات النامية، ومنها مجتمعنا العربي، مواقفَ وأفكار ورؤى الشعوب والمجتمعات المتقدمة، وخاصة أن هذا الزمن يتميز بالانفتاح بين الشعوب والتفاعل بين المجتمعات، فلا تستطيع أن تسد النوافذ أمام القادم من أفكار واتجاهات وابتكارات واختراعات وصناعات. وليس بإمكان الشعوب أن تقيَ عاداتها وتقاليدها وأعرافها من تأثير التيارات الخارجية التي تحاول تغييرها. فوسائل الاتصال تطوَّرت بسرعة، وبإمكانها الوصول إلى بصر العالم وسَمْعه في كل بقعة منه، وقد قدَّمت نفسها بصورة جاذبة ومؤثرة ومثيرة، مما يجعل الفرد

---

* المدير العام لمركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، وعضو منتدى الفكر العربي/الإمارات.
** استشاري اجتماعي وباحث أكاديمي، وعضو منتدى الفكر العربي/الأردنّ.

والمجتمع في تَوْقٍ إلى التغيير والتجديد، فكرًا وعملاً، خاصة إذا ما أحسَّ الإنسان (الفرد والمجتمع) أن من واجبه ومصلحته اكتساب ما استجدَّ واستُحدِث من وسائل الحياة وأساليب العيش.

فالانفتاح العالمي يؤثر على مجمل الحياة الإنسانية، ويؤثر فيه الاقتصاد الأقوى بصورة أكبر، وتبتلع فيه الثقافات الحديثة وسريعة التأثير الثقافات الهادئة التقليدية الراكدة، وهذا هو التحدي الأكبر لمختلف شعوب العالم وأُممه. ويتطلب منها تنمية قدرتها لتختار ما يتلاءم مع ظروفها، وتحسن المزج بين الأصالة والتجديد، وبين التقليدية والحداثة، لتصبح أكثر قوة بالإنتاج المادي والثقافي، وأكثر إشعاعًا بالمعرفة والابتكار، وأكثر تماسكًا بالعلاقات والتفاعلات.

نحو مجتمع منظَّم ينشر العدالة بين أبنائه

المجتمع الذي نَنشُد هو المجتمع المنظَّم الذي ينشر العدالة بين أبنائه، ويغطّيهم بمظلَّة الأمان الاجتماعي، فلا جوع ولا جهل ولا مرض، ولا منافذ للانحرافات المسلكية، فيستغل وقته بدقَّة، ويستثمر أمواله برُشد، ويستفيد من إمكانات أبنائه ويطوِّرها بما يتناسب مع احتياجاته. وهو المجتمع القادر على مواجهة التحديات من غير لهاث وراء الآخرين، أو انبهار بهم أو انسياق لهم، بل على أساس اختياره الحر بقوة وثقة وفاعلية. فالتحدي الذي يواجه المجتمعات النامية، ومن بينها المجتمع العربي، هو أن تعيد تأسيس أوضاعها على أركان ثلاثة، هي: إنجاز التنمية، وإطلاق الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان.

ولكن الاقتصاد العربي في مختلف أقطاره يتعرض لمتغيرات عالمية وضغوط دولية، في الوقت الذي يتدنى فيه الأداء، وتعاني قواه العاملة من البطالة خاصة بين خرِّيجي الجامعات، وتتشبع فيه الأجهزة الحكومية بالمستخدمين، ويبقى القطاع الخاص محدود الاستيعاب، وتظل الأراضي الزراعية تضمحل، وترتفع تكاليف المعيشة.

العولمة بين التفاؤل والتشاؤم

تبرز (العولمة) كأبرز ملمح دخل العالم به القرن الجديد، بكل ما تحمله هذه الظاهرة العالمية من تفاؤل من وجهة نظر العالم الأوَّل، ومن تشاؤم من وجهة نظر العالم الثالث؛ إذ تفتح أسواق الدول الصناعية لاستيعاب صادرات العالم الثالث، وتحفز المؤسسات لتحسين الإنتاج، وتزيد من حدَّة المنافسة بين الدول، وتستفيد الدول من نظم ضبط قواعد السلوك والتعامل في إطار التجارة الدولية. ويقابل ذلك غياب العدالة والمساواة والتكامل الدولي في مجالات الاستثمار، وسرعة انتقال الأزمات الاقتصادية أو الخسائر، التي تتعرض لها بعض الأسواق المالية. كما أنَّ أيَّ دولة عربية لا تستطيع بمفردها مواجهة العولمة الاقتصادية. فإذا ما تم التنسيق بين جميع الدول العربية، فإنَّها تستطيع التَّحاور مع الاقتصاد العالمي بندية وكفاءة، وأن تَحُدَّ من السلبيات وتنتفع أكثر بالإيجابيات.

والإنسان في نظر الرأسمالية الإمبريالية مجرد كائن حي يعمل دون تفكير، يتحول بالإيحاء الغربي الإمبريالي إلى مستهلك نَهِم مهملاً متطلباته الإبداعية والثقافية الخاصة. وبذلك ينشأ الإنسان في أجواء الاستهلاك أكثر مما ينشأ في أجواء الثقافة والفكر والقيم. ولقد أدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في حسابها، كزعيمة للرأسمالية الحديثة، قضايا التربية والثقافة والفكر والقيم في تعاملها مع الشعوب والمجتمعات المختلفة، ليس لأهمية هذه القضايا أخلاقيًا وروحيًا في نظرها، ولكن لتتخذ منها حصان طروادة للدخول إلى تلك المجتمعات وإخضاع شعوبها. فقد دخلت في صراعات مع الحضارات الأخرى، لتحقيق تفوقها باعتبارها المحرِّك الرئيسي الفاعل للنشاط الاقتصادي الرأسمالي العالمي، وعمدت «بطريقتها الخاصة» إلى تحويل فكرة «الحوار بين الحضارات» إلى فكرة «صراع الحضارات».

ليس ثمة ما يفصل بين وطني وعالمي

بعد أن أصبح العالم قرية الكترونية تتدفق فيها المعلومات، لم يعد ما يفصل بين «وطني» و«عالمي». فالإعلام الوطني يستورد معظم مواده من الخارج، ويُكثِر من المواد الترفيهية ليتجنب مواجهة القضايا الحيوية والجادة. ويستحوذ الإنترنت

على اهتمامات الناس ويعتمدونه بكونه مصدرًا حديثًا وسريعًا للمعلومات، وللمتعة والتسلية، في الوقت الذي ما يزال الإعلام العربي فيه عاجزًا عن تغيير الصورة المشوّهة للعرب في الإعلام الغربي، في حين أن الإمبريالية العالمية لم تعد دولاً، بل مجموعة شركات متعدية الجنسية، وما تمارسه في الجنوب يعتبر استغلالاً.

لا يمكن أن ننظر إلى العالم النامي «الجنوب»، بوصفه ظاهرة قائمة بذاتها منعزلة عن العالم من حولها، في الوقت الذي يحاول فيه العالم المتقدم «الشمال» تشكيل المجتمع كما يريد هو أن يكون، مستغلاً ضعف المجتمع النامي لأن يشكل نفسه من جديد، لذلك يمعن الشمال في التحكُّم في مصير غيره، ويخلق أو يؤجِّج الصراعات العرقية أو الدينية في أي مكان خارج حدوده، ليعيد اقتسام العمل بالروح الإمبريالية التي كانت سائدة حتى نهاية القرن المنصرم.

السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد

وفقًا لهذه الحيثيات صدر للدكتور «جمال سند السويدي» كتاب بعنوان: «**آفاق العصر الأمريكي**» وبعنوان فرعي: «**السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد**»، بطبعته الثالثة ٢٠١٤. وهو سِفْر ضخم يقع في ٨٥٨ صفحة من القطع الكبير، ويتألف من سبعة فصول وتمهيد وخاتمة وملاحق وهوامش ومراجع وفهارس وإهداء، وقد صدر في عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة «أبوظبي»، وجرى إشهاره في منتدى الفكر العربي في العاصمة الأردنية «عمان»، ويتناول فيه مؤلفه هذا العصر الذي ما يزال العالم يستشرف آفاقه، ويُتوقَّع له أن يستمر لخمسة عقود مقبلة. وتبرهن إحصاءاته على تفوُّقه النوعي في الاقتصاد والتطور العسكري وموارد الطاقة والنقل والتعليم والثقافة والتقدم التقني، وهو تسعى لبناء النظام العالمي الجديد، الذي تحيط به عوامل عدة تؤثر فيه، في مقدمتها العلاقة بين الحضارات وموقع القوة في العلاقات الدولية والعوامل الاقتصادية والتفوق العسكري والتطور التقني والتقدم

المعرفي والتحديات والمتغيرات الجديدة وسلوك القوى الكبرى، وفقًا لاستراتيجيات القوة العظمى؛ هذه القوة الذكية المتطورة المتشكِّلة من القوتين الصلبة والناعمة، والتي سيكون الاقتصاد المحرِّك الفعلي لآليات التغير ضمن مراتب القوى، في حين يتميز الاقتصاد الأمريكي بالمرونة وبدرجة عالية من الاعتماد على القوى الداخلية للنمو، وسيتمكن من خلال ترشيد استهلاك الطاقة، مستقبلاً من الاعتماد على الذات بما يجعل امريكا في موقع قوة أفضل من كل من الصين والاتحاد الأوروبي. وإضافة إلى ما أحدثته وسائل التواصل الاجتماعي، من تغيير ملموس في اتجاهات الرأي العام العالمي والمحلي. فقد نجحت هذه الولايات المتحدة الأمريكية، في توظيفها في تشكيل النظام الذي تريده، وقيادته وفق استراتيجية كونية تهدف إلى الحفاظ على التفوق الأمريكي، وعمدت الولايات المتحدة إلى إثباته بطرق شتى، حتى أصبح استخدام القوة المسلحة سمته الرئيسية، ودرجت فيه الولايات المتحدة وحلفاؤها على الاعتماد عليها لفرض مصالح القوى الكبرى، مثلما تم تطويع مجلس الأمن الدولي لإضفاء الشرعية على التدخل العسكري كاجراء سياسي مُكمِّل، كما استغلت هذا المنحى لممارسة القوة في الإدارة والثقافة والإعلام، في استخدام مصطلحات جاذبة ونشر مفاهيم محبَّبة والترويج لوجهات نظر تلاقي التأييد لدى الشعوب، وتتشجَّع الحكومات للترويج لها وطرحها في اللقاءات والمؤتمرات، مثل: «الشفافية» و«الحوكمة» و«الحكم الرشيد»، والتحدث والتأكيد على سمات المجتمع المدني العالمي، والإلحاح على ضرورة دعمه محليًا من قبل الأنظمة والحكومات، حتى أصبح ذا دور مؤثر في وضع السياسة العالمية، بعد أن برز كطرف مقابل للحكومات يعبر عن مواقف الرأي العام العالمي عالميًا، والمحلي على مستوى الدول كلّ بمفردها وداخل حدودها. واستطرادًا لذلك عمدت القوى العالمية والدولية إلى نقل القضايا وموضوعات الحريات والحقوق والبيئة من أطرها المحلية إلى إطارها العالمي. إلا أن العامل الاقتصادي والعامل المعرفي والتقني، يبقيان العاملين الحيويين في تحديد البنية الهرمية الحالية لهذا النظام.

فهم أعمق للنظام العالمي من منظور تاريخي

يضيف د. جمال السويدي إلى ذلك، أن هناك حاجة إلى فهم النظام العالمي وآليات عمله من منظور تاريخي بشكل أعمق، كي لا يبدو مفهوم النظام العالمي كأنه اصطلاح علمي معزول عن الواقع في مختلف مراحل التاريخ القديم منه والحديث. ولذلك فإن المؤلِّف سعى إلى رسم صورة تشخيصية متكاملة، تساعد على فهم التحولات التاريخية، حتى يدرك الإنسان في دوله جميعًا طبيعة الواقع العالمي المعاصر. ولذلك بادر في أحد فصول كتابه، وبتفرد بحثي، بعرض تاريخي أطَّرَ لرؤية علمية متوازنة في التأريخ للنظام العالمي، من دون تجاهل وجود تأثير للشرق في العلاقات الدولية على مر التاريخ. والتقط صورة مقطعية لحالة النظام العالمي في مختلف مراحله التاريخية، لإدراك التطورات الحاصلة في آليات عمله، ناقش في ثناياها ظاهرة العولمة بأبعادها وتأثيراتها بعمق وتوسع في الوقت نفسه، باعتبار أن الحالة العولمية تشكل السمة الأبرز للنظام العالمي الجديد قيميًا وثقافيًا واقتصاديًا، مما حداه إلى التشديد على أهمية إخراج الأديان والمقدسات من فلك الصراعات بين الدول، وتوجيه الدعوة الملحَّة إلى تنظيم حوار حقيقي بين أتباع الأديان والحضارات، يصدُّ المجتمع العالمي عن إشعال الفتن بين الطوائف، وخلق الصراعات بين الثقافات.

دور عالمي لأمريكا يعكس تفوقها

لقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية - كما يُثبِت المؤلف - إلى إرساء دور كوكبي(عالمي) لنفسها يعكس تفوقها، وكأنها ولدت من ذاتها امبراطورية جديدة، لم تعد تعتمد على القوة العسكرية ظاهريًا ودبلوماسيًا، منذ بداية عهد أوباما، عندما تجدَّد الحديث بكثرة عن ضرورة التخلي عن الأسلوب الخشن في السياسة الأمريكية، وطفى على السطح مصطلح «القوة الناعمة»، ثم تبعه استخدام مصطلح «القوة الذكية» التي تمزج بين القوتين الصلبة والناعمة؛ إذ تكوَّنت قناعة

لدى أصحاب القرار الأمريكي بأن «التأثير الأمريكي» في جميع أنحاء العالم، ليس وظيفة القوات المسلحة وحدها، ولكنه بفعل ثلاث قوى، هي: «قوة الدبلوماسية» و«قوة الاقتصاد» و«قوة النموذج».

لقد مهَّد لذلك ما أثَّرت به الأحداث الاقتصادية على موازين القوى العالمية، ومن تلك الأحداث: التوصل إلى اتفاقية بريتون وودز لإعادة بناء النظام العالمي ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقد انبثق عنها إنشاء مؤسسات دولية اقتصادية، من أهمها: صندوق النقد والبنك الدوليين، حيث مارست دول عظمى نفوذها من خلالهما، فتدخَّلا في عمليات الاصلاح الاقتصادي الكلي بالدول النامية.

اقتصاد المرونة والابتكار والاعتماد على القوى الداخلية للنمو

لقد تصاعد الاقتصاد الصيني خلال العقدين الماضيين من نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، إلا أنه ما يزال يمثل نحو نصف حجم الاقتصاد الأمريكي، كما أن هذا الاقتصاد الناشىء(أي الصيني) ما يزال في مصاف اقتصادات الدول النامية؛ فالاقتصاد الأمريكي يتميز بـ «مرونة كبيرة» وبـ «درجة عالية من الاعتماد على القوى الداخلية للنمو»، وعلى «مستوىً راقٍ من الابتكار»، مقابل اعتماد الصين على «الاستثمار الأجنبي» و«التصدير» و«رخص تكلفة الأيدي العاملة في الصناعة». وفي الوقت نفسه تتصاعد درجة اعتماد الولايات المتحدة على الذات في إنتاج الطاقة بابتكاراتها في مجالي الغاز والنفط الصخريين، وكذلك تحوّلها التدريجي إلى الاعتماد على موارد الطاقة غير التقليدية.

دراسة مسحية لعينة من السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة

من أجل دعم وجهة نظرة وتقوية تحليله لـ«الوضع الداخلي» و«الدور الخارجي» الأمريكيين، أجرى الباحث د.جمال سند السويدي دراسة مسحية لعينة من السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة. للكشف عن اتجاهات الجمهور حول النظام

العالمي الجديد، أظهرت أن نسبة كبيرة بلغت ٨٠,٥ ٪ من العينة أبدت اهتمامها بالأخبار العالمية، وأن معدل المعرفة العام بالأمم المتحدة وصل إلى ٧٤,٠ ٪، وبلغ معدل الثقة العام بالأمم المتحدة ٦٨,٥ ٪. وأفاد ٨٥,٠ ٪ أن شبكة الانترنت تعزل الشباب عن الواقع ومشكلاته، ورأى ٧٠,٣ ٪ من المستجيبين أنه سيكون للدين دور مهم في المجتمع وفي العلاقات الدولية بصفة عامة، وأفاد ٦٨,١ ٪ من أفراد العينة أن الأزمة الاقتصادية والمالية التي يمر بها العالم في السنوات الأخيرة، تتصدر قائمة المشكلات التي تواجه النظام العالمي الجديد.

وتوصَّلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن للأحادية القطبية تأثيرها في العالم، فعلى المستوى السياسي سينقسم العالم إلى قسمين؛ قسم سيكون حليفًا أو تابعًا للولايات المتحدة الأمريكية، فيحصل على دعمها، وقسم سيكون معاديًا لها، فيظل معرَّضًا لعقوباتها. فهي كقطب مهيمن على النظام العالمي الجديد سيدعم قيم الديمقراطية والحرية وحقوق الانسان، في الوقت الذي تعتمد فيه على كثير من الآليات لإحكام سيطرتها على النظام وتأثيرها فيه، كاستخدام القوة الصلبة المتمثلة بالقوة العسكرية والعقوبات الاقتصادية والسياسية، واستخدام القوة الناعمة كذلك، المتمثلة بالإعلام والمساعدات الإنسانية والغزو الثقافي. وفي الوقت ذاته ستشهد الأمم المتحدة تراجعًا لدورها العالمي لحساب القطب المهيمن، وستبقى القوى الأساسية كالاتحاد الأوروبي تدور في الفلك الأمريكي.

ملامح النظام العالمي الجديد ذي الحراك الواسع

يرسم مؤلف الكتاب في ضوء ما سبق ملامح النظام العالمي الجديد (ذي الحراك الواسع والغائب عن أروقة صنع القرار في الكثير من هذه الدول)، فهو - أي هذا النظام - يميل إلى القطبية الأحادية، وتُحقِّق فيه الولايات المتحدة الأمريكية قصب السبق على غيرها من دول العالم، في حين تتزايد فيه الضغوط على النظام الرأسمالي، ليتم تحديثه وتمكينه من الاستمرارية والبقاء، بالاستفادة من التجربة الشيوعية والاشتراكية عمومًا، وستتراجع فيه استخدام الصراعات العسكرية التقليدية، وتتزايد فيه درجة الاعتماد على التطوُّر المتسارع في التقنية

ووسائل الاتصال والتواصل. ويتجه المجتمع البشري في ظل النظام العالمي الجديد نحو «تنميط القيم والثقافة» في نموذج عالمي موحَّد (يتسيَّده) النموذج الأمريكي.

بون فاصل بين القوة العظمى الوحيدة وبقية القوى

ويُظهِر الكتاب بدقة البَوْن الواسع الفاصل بين القوة العظمى الوحيدة على قمة النظام العالمي الجديد «الولايات المتحدة الأمريكية» وسائر القوى الكبرى «الاتحاد الأوروبي وروسيا» التي تطمح إلى منافستها ومزاحمتها في العقود والقرون المقبلة.

ويلفت د.جمال سند السويدي -عند حديثه عن المنطقة العربية، بوصفها مركز أحداث متفاعلة ومتجددة، ونقطة تماس تضمُّ كثيرًا من الملفات الاستراتيجية ذات الصلة الوثيقة بـ «العصر الأمريكي»- إلى منظومة القيم التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من هيكل النظام العالمي الجديد وتُعدُّ روحًا له، والتي أسهمت بدور أبرز في الإطاحة بالأنظمة التي أطيح بها في الربيع العربي، بعد أن ساهمت بشكل حيوي مؤثر في تشكيل الموقف الأمريكي، الذي تخلّى عن حلفائه الاستراتيجيين.

ثم يعود المؤلف إلى «الاقتصاد» الذي سيكون المحرِّك الفعلي لآليات التغيير داخل منظومة النظام العالمي الجديد، ليثير تساؤلاته عن طبيعة الأزمة الاقتصادية العالمية القادمة، وإذا ما كانت ستأتي من الشرق بدلاً من الغرب، وسط مخاوف من بعض الجوانب الاقتصادية التي تتسم بالهشاشة في بعض الدول ذات الاقتصاد والإنتاج القويين كالصين واليابان، ولا سيما أن الولايات المتحدة الأمريكية تتقدَّم في ترشيد استهلاك الطاقة، بما يمكِّنها من الاعتماد على الذات في المستقبل، ويجعلها في موقع قوة أفضل من كلٍّ من الصين والاتحاد الأوروبي في الطاقة والإنتاج.

ادعاء النموذج القدوة

على النقيض من ذلك وفي مواجهته، وبعد التطواف السريع والمقتضب لما جاء في كتاب «**آفاق العصر الأمريكي**»، يمكن القول إنه ليس هناك بلد في العالم ولا قارَّة كما يقول «آلان تورين» يمكنها الادعاء بأنها نموذج يتعين على باقي أجزاء

الكوكب الأرضي أن تحذو حذوه، وإلا تعرضت إلى الإفقار أو الزوال. هذا ما أكده «جريجوري كلايز» في حديثه عن المعارضة القوية لمحاربة الثقافة، وفرْض سياسة الحماية الثقافية بالعولمة، التي اعتبرها فصلاً من مسرحية طويلة ومستمرة تحاول فيها الثقافة الأمريكية الفتيَّة والعدوانية أنْ تضرب الثقافة العريقة في أوروبا، وتغزو الثقافات الأخرى في العالم. وحتى إن كانت الثقافة الأمريكية تعبِّر عن حُسْن نيَّتها من باب التحديث والتجديد، فإن هناك افتراضًا خاطئًا باصطناع التناقض بين التقليدية والحداثة؛ إذ إن إحداهما لا تلغي الأخرى بطبيعة الحال.

إنسانية العلاقات الإنسانية بمواجهة الشطط

لعل القيام بالدور الذي يؤكد إنسانية العلاقات الإنسانية كفيل بمواجهة شطط العولمة وتجاوزاتها في محاولة فرض نموذج ثقافي بعينه، خدمة لأغراض اقتصادية ومحاصرة العولمة بالعالمية والحد من انتشار الهيمنة الثقافية الأمريكية، بالاعتماد على تعارف الثقافات والحضارات وحوارها وتفاعلها، دون فرض قسري، وتأكيد أهمية الإنسان ودوره، والحفاظ على العلاقات الإنسانية بروحها ومعناها الإنساني لكي تبرز مكانة الإنسان في منظومة التنمية على مستوياتها القطرية والإقليمية والعالمية، الأمر الذي يثير الرغبة في البحث عن المواصفات المناسبة لإنسان هذا العالم في مواجهة تعسف النظام العالمي الجديد بنواياه الخبيثة.

وَضَع «مفهوم التنمية البشرية» «الإنسان» في محور تدور العوامل الأخرى في فَلَكِه، ويكون خياره الأهم أن يعيش حياة طويلة وصحية، ويحصل على المعارف والموارد الضرورية لتوفير مستوىً لائقٍ من المعيشة، والحرية السياسية والاقتصادية، واحترام حقوقه كإنسان. وهو بذلك يدحض فكرة وضع الأفراد وجهًا لوجه مع قوى السوق التي لا تبحث سوى عن الربح بأي شكل، والتي يتبناها النَّمط

الرأسمالي للتنمية، الذي يدخل فيه النظام العالمي الجديد إلى العالم من جديد، مهملاً انعكاسات الاقتصاد على الإنسان، باعتباره الهدف الأساسي للتنمية. لهذا لم تنظر مثل هذه الأنماط التنموية إلى ظواهر اجتماعية بدأت تطفو على السطح كالبطالة والفقر والجريمة وتوتّرات الناس وضيقهم بالحياة، وخوفهم من المستقبل وقلقهم على المصير. وما يزال البحث مستمرًا عن «رأسمالية ذات طابع إنساني وعولمة مسؤولة «منذ انعقاد مؤتمر منتدى دافوس عام ١٩٩٩ والمؤتمرات التي تلته، بغية إعادة بناء الالتزام الدولي على ركائز «التنمية» و«حقوق الإنسان» و«الديمقراطية»؛ إذ إنه في غياب التنمية بمفهومها الإنساني الشامل ينتشر الفقر ويسود التخلف، وفي غياب الديمقراطية يسود الفساد وينتشر الانحراف وتضيع الرقابة والمحاسبة.

تدخُّل القانون الدولي لتحقيق الرفاهية الاجتماعية

على هذا الأساس تدخَّل القانون الدولي لتحقيق الرفاهية الاجتماعية للمجتمع العالمي، وهو ينبِّه على أنه لا يجوز أن يُنظَر إلى القانون على أنه من خَلْق مجتمعٍ ما، بقدر ما يجب أن ينظر إليه باعتباره تعبيرًا عن التضامن الاجتماعي في المجتمع الدولي، بأبعاده التي رسمها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي ترتكز على رفع مستوى المعيشة، وتحقيق التعاون الدولي للاستفادة من متطلبات العلم الحديث في إقامة التوازن المتناسق بين التقدم المادي والروحي والثقافي والخُلُقي. من هنا نُدرك سرَّ التراجع الحاصل عن فكرة «تشييء»الإنسان حتى داخل العالم الرأسمالي نفسه، مثلما نلحظ عدم إيمان سائر مجتمعات العالم بتلك الفكرة، التي تقوم على إهمال إنسانية الإنسان، والنظر إليه على أنه عنصر رأس المال القابل للمقايضة والتبادل، يمكن تحويله إلى طاقة لتوليد رأس المال وزيادته وتراكمه من جديد.

خاتمة - إطلالة تجعلنا نتخلى عن تشاؤمنا

هذه الإطلالة كذلك تجعلنا نتخلى بالتدريج عن تشاؤمنا من قرن جديد غير سعيد لإنساننا العربي خاصة وللبشرية جمعاء، فـ «إلفن توفلر» في معرض شرحه لطبيعة الصراع في المستقبل، يرى أن النظرية الموجبة للصراع لا تؤيد ما ذهب إليه «صمويل هنتجتون» من أن الصراع الأساسي الذي سيقوم هو بين الآخرين والغرب، ولا يؤيد ما أعلنه «بول كندي» من أن أمريكا في حالة تدهور، ولا يُقرُّ ما رآه «فرانسيس فوكوياما» من أننا نواجه نهاية التاريخ. بل إن الصراع المحتمَل هو بين ثلاث حضارات مختلفة متمايزة هي «الزراعة» و«الصناعة» و«الكمبيوتر»، مما يُشعِرنا بأهمية «الإدارة» و«الحِذْق» و«الإبداع»، ولن يتحقق ذلك إلا بتشكيل الإنسان الجديد وفق نسقٍ علميٍّ واعٍ لمتطلبات المستقبل، وقادرٍ على مواجهة تحدياتها، وترتيب حياته وفقًا لهذا النسَق، حتى لا تحفُّ المخاطر بحياته من جديد.

ويشكِّل هذا الإعلان دعوة إلى العرب وسائر العالم الثالث من أجل التركيز على بناء المجتمع بروح العلم، الأمر الذي لا يمكن أن يتم إلا من خلال ممارسة البحث والتطوير. وهذا ما يحمله كُنْه الكتاب، بكل ما يجب أن ينطوي عليه البحث العلمي العربي الجديد، من أجل مستقبل الإنسان ورفاهيته. ولهذا فإنَّ التغيير الثقافي الاجتماعي أصبح مطلبًا مشروعًا، كما أنَّ التقدُّم أصبحت له معايير عالمية متفق عليها. والإنسان العربي في هذا الخِضمِّ العالمي ينبغي أن يكون لديه من الفهم والعلم والدراية ما يستطيع به أن يوجد لنفسه مكانًا في هذا العالم المتسارع، الذي تتدفق فيه المعلومات كل يوم وكل ساعة.

عن كتاب
النفط والهيمنة *Oil & Dominance*
القوّة والتحكّـم

تأليف: أ. كمال القيسي

الناشر: دار آمنة للنشر والتوزيع
مكان النشر وتاريخه: عمّان، ٢٠١٥

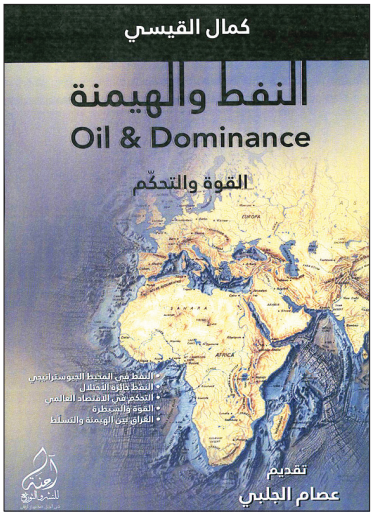

النفط قوة سياسية واقتصادية وأداة تحكُّم واستنزاف تحيط به عوامل جيولوجية واقتصادية ومالية وجيوسياسية، من أبرز مظاهرها عدم اتّساق حقائق الجيولوجيا للأحواض النفطية مع محيطها الجيوسياسي في مناطق عديدة حول العالم. وستستمر هذه المظاهر لتؤثّر في تشكيل الاتّجاهات والأبعاد المستقبلية لسوق النفط العالمي. إن عدم الاتّساق سينعكس في تصاعد النزاعات والصراعات، ممّا سيثير احتمالية «عسكرة الطاقة» بسبب ندرة النفط، وتناقص مصادر التجهيز، وحدّة التنافس من

---

* خبير اقتصادي ومستشار في شؤون الطاقة والنفط، وعضو منتدى الفكر العربي/العراق.

حولها. فاستمرار الاضطرابات في المحيط الجيوسياسي، خاصّة في منطقة الشرق الأوسط، سيؤثّر على القدرة الكليّة لزيادة وإدامة الطاقة الإنتاجية للنفط والغاز في المستقبل، نظرًا لعلاقة ذلك بنوعية القرارات السياسية والاستثمارية في الدول الرئيسية المنتجة والمصدّرة. والنفط صورة من صور الهيمنة التي تزداد حدّة واتّساعًا كلما توسّعت وتعقّدت المصالح الجيوبوليتيكية للقوى الكبرى، وازدادت حدّة التنافس بينها على القوة الاقتصادية.

وسيؤدي نفط الشرق الأوسط دورًا كبيرًا في استراتيجيات السيطرة والتحكّم في اتجاهات الطاقة العالمية لعدّة عقود قادمة، ومفتاح ذلك العراق، نظرًا لعظم احتياطيّاته النفطية. فالقيود الجيوسياسية المفروضة لإعادة هيكلة الشرق الأوسط، وسعي القوى الكبرى إلى تغليب مصالحها، إلى حد تغيير حكّام الدول النفطية، قد يزيد من حالات الاضطرابات والنزاعات، والصراعات الداخلية وغياب الأمن والاستقرار عن المنطقة لفترة طويلة من الزمن.

ولم يعد موضوع الطاقة موضوعًا وطنيًا، نظرًا لتعدُّد وتداخل عناصر وعوامل تُنشئها دينامية التغيير في البيئة العالمية ووسائل الهيمنة. وفي إطار ذلك تخطّط الدول الصناعية الكبرى إلى تمكين مصالحها النفطية في شرق البحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا، انطلاقًا من مبدأ استراتيجي يقضي «أن التركيز اللامتناهي لأشكال القوة يتطلب إحكام السيطرة والهيمنة على موارد العصر (الطاقة، العلم، التكنولوجيا) وأسعارها، لضمان التفوّق السياسي والاقتصادي والمالي».

ويتّصف عالمنا اليوم بهيمنة تجمُّعات من القوى السياسية والاقتصادية والمالية، تتجسّد في منظومات وآليات عالمية ذات تأثير عظيم على دول الجنوب (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية، G20 وG8).

ومن آليات العولمة، شركات عملاقة عابرة للقارات تملكها طبقة رأسمالية تستظل بقوى الهيمنة العالمية، التي تُهيّء البيئة المناسبة لتلك الشركات في تحقيق تراكم وتركيز في الثروة (شركات النفط العالمية وغيرها). وتهدف تلك التجمعات الكبرى وفي مقدّمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى الهيمنة على الطاقة والتكنولوجيا والمال وسيطرة الدولار في التجارة العالمية. إن فرض استخدام الدولار كآلية مالية عالمية يحقق لأمريكا القدرة في السيطرة على ميزان مدفوعاتها، من خلال تصدير عجزها التجاري المزمن إلى الخارج، وإحكام الهيمنة على الاقتصاد العالمي من خلال تسلّطها النقدي.

ويرى بعض السياسيّن الغربيّين أن الموقع الجغرافي الذي يُستخرج منه النفط في منطقة الشرق الأوسط يمثّل خطأ جيولوجيّا من الواجب تصحيحه، من خلال إشعال حرب عامّة مدمّرة في المنطقة، تتيح الفرصة لإعادة رسم خريطة المنطقة من جديد، لأن دولها عبارة عن تشكيل اعتباطي جرى على هامش اتفاقية فرساي. إن استمرار التحكّم والتلاعب بالمصالح الجيوسياسية لدول المنطقة، وزرع الفتنة بينها، والتدخّل والضغط لتحويل سياساتها الوطنية خارج السياقات الطبيعية التي تقضيها المصالح المتّسقة والمتوازنة ، تعتبر لعبة مدمّرة غاية في الخطورة، تستوجب الحذر والتحرُّك باتّجاه إحكام التنسيق والتعاون بين الدول العربية، والاّ فستكون الخاسر الأكبر لقرن آخر من الزمان. وتكمن الخيارات الاستراتيجية المتاحة أمام دولنا العربية النفطية في اتِّباع سياسة معتدلة لأسعار النفط، تعمل على توسيع دائرة سوق النفط العالمي والحدّ من اندفاع الشركات النفطية العالمية في تطوير مصادر طاقة بديلة، وأيضًا تنويع وتطوير علاقات ثنائية متوازنة تعمل على تعميق تكامل القطاعات أفقيًا وعموديًا على المستوى الوطني، وتطوير الاعتماد الاقتصادي المتبادل في النطاق الإقليمي.

ويشبه غزو العراق واحتلاله – في جوهره وغاياته– حرب البوير المدمّرة في جنوب إفريقيا من أجل الذهب والماس، كما يشبه أيضًا احتلال بريطانيا للعراق في بداية القرن الماضي. فالغزو كان وما يزال هدفه النفط، وجعل العراق قاعدة متقدّمة تعمل كآلية استراتيجية في خدمة التوسّع والامتداد والاحتواء والردع، وسيادة الهيمنة وتأمين المصالح على المدى المنظور والبعيد.

لقد تحوَّل الغزو والاحتلال الأمريكي إلى فشل سياسي ذريع في إقامة «النموذج»، وجعل من خروج أمريكا من العراق بقدر صعوبة بقائها فيه. ولا يمكن أن تتحقق المصالح الأمريكية في العراق ما لم يكن للإدارة الأمريكية علاقات ثنائية طبيعية مع عراق موحَّد ديمقراطي تحكمه نخب وطنية حقيقية نزيهة.

وفي إطار الهيمنة على النفط، تدخّلت حكومات القوى الكبرى بشكل مباشر وغير مباشر في تأمين حصول شركاتها النفطية العالمية على امتيازات تفضيلية طويلة الأمد، وإحكام سيطرتها على الاحتياطيات النفطية. وكان لديها الاستعداد الكامل لدعمها من خلال التدخل السياسي والاقتصادي والعسكري إذا اقتضى الأمر، وما حدث في الماضي والحاضر القريب خير دليل على هذه الحقيقة الصارخة. ففي أعقاب الغزو قام المحتل الأمريكي بإصدار جملة من القرارات أحدثت تغييرات هيكليّة سياسية واقتصادية واجتماعية تعتبر خرقًا لما جاء في قرارات محكمة هيج لعام (١٩٠٧) واتفاقية جنيف (١٩٤٩) وبروتوكولاتها التابعة لها. ومن التغييرات المفروضة، العقود النفطية التي أُبرمت تحت ظل الاحتلال والتبعية (جولات التراخيص) التي تفتقر جميعها إلى الأهلية القانونية والمهنيّة، ممّا يعرضها للنقض عند زوال التأثيرات والظروف التي صاحبت إبرامها. كما أن فساد الحكومات المتعاقبة هو الآخر يبطل تلك العقود، لأن أهلية الدولة من أهلية الحكومات ورجالها (الفساد والإفساد الدولي). فالعقود التي لا تمثّل إرادة

المواطنين ومصلحتهم تعتبر باطلة وفق أحكام القانون الدولي، ولذا فالعراق يستحق التعويض عن كل ما لحقه من تدمير في الممتلكات والاقتصاد والأرواح، وعمّا جرى للأطفال والنساء والشيوخ والمعوقين والسجناء والنازحين واللاجئين في المنافي (الكلف الاستبدالية والتعويضية والإنسانية).

النفط في العراق قوة متحكّمة في المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والدولة فاقدة للهيبة والسيادة والقوة. فهيبة الدولة تتمثّل في قوى مادية وبشرية ومعرفية وعلمية ومكوِّنات مجتمعية موحَّدة، ونُخَب من السياسيين والاقتصاديين والتربويين والقضاة والقيادات التنفيذية العليا النزيهة الحكيمة الكفوءة تقود المجتمع. كما أن الدولة فاقدة للسيادة لأن السيادة سلطة حاكمة منفردة سائدة على جميع السلطات الأخرى داخل إداراتها السياسية وفي محيطها الإقليمي، ومستقلة عن جميع السلطات الأجنبية، وقادرة على التكيّف في الإطار الدولي. ويتبع ذلك أنّها فاقدة للسيادة الاقتصادية أيضًا، لأنّها عاجزة عن قيادة الاقتصاد باتّجاه تحقيق بيئة سياسية واجتماعية تتّسق مع الإطار العام للقيم، الذي يعتبر الركن الأساس في إنجاز العدالة الاجتماعية. ويفتقر الحكم في العراق لطاعة الشعب الذي يعتبر المرتكز الشرعي الأعلى لنظام الدولة، والقوة الذاتية العظمى للحكم والحاكمين، وبحجبها تتعطّل إرادة الدولة والحكومة ورجالها. لذلك عجزت الدولة والحكومة والبرلمان عن احتواء المآزق والكوارث والمعضلات التي اجتاحت عموم العراق لأكثر من عشر سنوات، وعجزت عن إطلاق عملية الإعمار والبناء والتنمية الحقيقية. فالحكم يعتبر تجسيدًا للقوة الكامنة في كافة أشكال التوظيف، التي تستند إلى شرعية حقيقية يقرّها الشعب والتنظيم السياسي والاجتماعي، لأن عمل الدولة والحكومة هو توظيف أشكال القوة في بُعدها القسري وليس الأخلاقي.

فما يدور في العراق حرب أهلية طاحنة، والخروج منها يتطلّب تحركًا إقليميًا ودوليًا يتجسّد في قيام الأمم المتحدة بإرسال قوات دولية لحفظ السلام، وتنظيم مؤتمر دولي لفض النزاعات والصراعات، والاتفاق على خريطة طريق لبناء نظام الدولة، مرورًا بمرحلة انتقالية يجري خلالها تأمين الحفاظ على الموارد النفطية والبنى التحتية والإنسان. والعراق بحاجة ماسّة كذلك لخطّة إنقاذ دولية، نظرًا لانتشار فوضى المليشيات والسلاح، وتردّي الظروف الأمنية والإنسانية، حتى أصبح المجتمع جميعه مكشوفًا أمام كافة أشكال العنف والقتل والاضطهاد والتصفية.

قرأت يومًا «إنَّ من لا قضية له لا حياة له» .. قضيتي العراق وأهله وكيفية إعادة بناء الدولة والمجتمع على أسس عقلانية عصرية جامعة، لا يُعرَف فيها ظلم ولا خوف ولا جوع.

قراءة في كتاب
«الأصوليّة بين الظلاميّة والتنوير»

للدكتور الطيّب تيزيني

الناشر: الدار السورية اللبنانية للنشر
مكان النشر وتاريخه: دمشق، ٢٠١٢

قراءة وتعليق: أ. يوسف عبد الله محمود

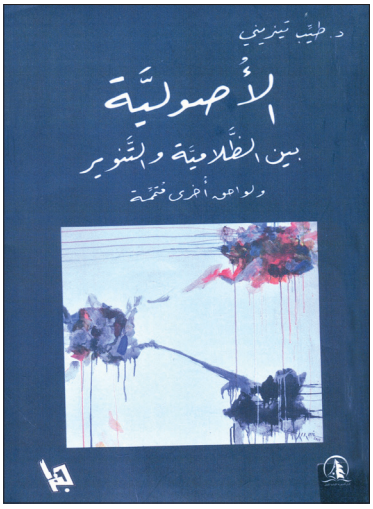

كثيرًا ما تلقانا أقوال تكرّس «التخلف» والانقطاع عن حداثة العصر كقول بعضنا «إن الأسلاف لم يتركوا شيئا للأخلاف». وهو توجّه نحو «أصولية» مفرقة في «دلالتها الماضوية» ترفض متطلبات التغيير التي يحتمها تطور الحياة الإنسانية فكرًا وسياسة وفنًا وعلمًا واقتصادًا.

وقد أدى هذا إلى نشوء «ظلاميّة» تعادي حرية الفكر وتخرج «العلمانية» من نسيج الفكر الإنساني.

يشير د. طيب تيزيني إلى أن الحياة الثقافية العربية تشهد اليوم صراعات بين مفهومين هما «العقلانية» و«الظلامية»، والمؤسف أن الاستبداد العربي الذي تعيشه الكثير من المجتمعات العربية والإسلامية المعاصرة قد ساند في «الظلامية» بصورة أو بأخرى من حيث تهيّب «العقل» و«البصيرة المتنوّرة» لأنهما يساندان الانفتاح على «الحداثة» ومقتضياتها.

---

* كاتب وناقد/ الأردنّ.

ينتقد المؤلف ما أسماه بـ «علوم التوازن بين ضخامة مشكلاتنا وبين ضعف مواجهتها على الصعيد النظري والمنهجي والثقافي العمومي». وتلك في رأيه «نقطة الضعف الكبرى في عالمنا العربي، تسعى إلى تأبيدها نظم أمنية عربية، همّها العمل على ابتلاع أي رهان تاريخي عقلاني ديمقراطي على صيغة ما من مشروع عربي جديد في النهضة والتنوير» (ص١٢٤).

ومنذ بدايات عصر النهضة في القرنين الماضيين وقف «الاستبداد» مدعومًا بالاستعمار في وجه أية «استنارة» حقيقية، وأجهض أي مشروع يتوخى مقاربة النهضة والتنوير مقاربة حقيقية.

ينتقد د. تيزيني ما اعتبره «مفارقة حادّة في تعاظم تناقض له حضوره الملحوظ في المجتمعات العربية، يقوم على اتساع دائرة الظلامية من طرف، وعلى ضحالة الفكر التنويري الذي يتوجه نقديًا إلى هذه الأخيرة، من طرف آخر» (ص ٣٨٥).

يقف وراء هذه المحاولات البائسة لإحداث «توازن» زائف بين «التنوير» و«الظلامية» نظم سلطوية حاكمة تنتج خطابًا تلفيقيًا سلطويًا يهدّد ويتوعد «إما أن تقبلوا بنا –يعني القبول بالاستبداد– فتكسبوا التوازن الاجتماعي والسياسي بين مختلف المجموعات الناشطة، وإما أن تؤلبوا عليكم الظلاميين وتقعوا فريسة للتنويريين المتهمين بأنهم «عُملاء حضاريون» للغرب يستهترون بالعقائد الدينية وبالخصوصيات الوطنية والقومية وغيرها» (ص ٣٥٨).

المحصلة إن النظام السياسي العربي ضغط على «الظلاميين» و«التنويريين» معًا عبر «استراتيجية إحداث توازن رُعب في المجتمعات العربية والإسلامية» (ص ٣٥٩).

توازن الرعب «هذا الذي تمثّله السلطة حاملة السلطوي، أتاح الفرصة للقوى الأجنبية أن تدخل على الخط مدعومة بقوى العولمة الثقافية التي تكرّس هذا «التوازن» الزائف والمضلّل أصلاً» وفي تطرقه إلى إشكالية «تسييس الدين، ويرى المؤلف أن إقحام الدين في السياسة قد تمّ قَسْرًا، إذ من المستحيل أن يتآخى الديني مع السياسي. والذين يحاولون ذلك يعقّدون العمل السياسي في الحياة العربية الراهنة» (ص١٩).

وفي هذا السياق تصدق مقولة «الدين لله والوطن للجميع». أما تسييس الدين فمن شأنه أن يفاقم «الطائفية» و«المذهبية»، ويُغيّب «المواطنة»، ويحرّض على «التطرف» و«التكفير» على نحو ما نعيشه اليوم.

يرى د. تيزيني أن ذلك لن يتم «بعيدًا عن العدالة في توزيع الثروة الوطنية – والسلطة السياسية وفي المشاركة الحقة في الإعلام على أساس التعدّدية، كما في مبدأ التداول السلمي للسلطة» (ص٥١).

ولن يتم تسييد هذا «السلام» الذي نادى به الإسلام قرآنًا وسنّة نبوية شريفة إلا إذا سادت العقلانية والقيم الدينية المستنيرة والمحفزة على التقدم البشري حياتنا العربية والإسلامية، ولن يعم السلام مجتمعاتنا إلا إذا جَسّدنا إنسانية الإسلام في كل مفاصل حياتنا.

لن يستقيم حالنا كعرب ومسلمين إلا إذا قرأنا «الإسلام» «قراءة منغمسة في مصالح البشر المتغير»، بعيدًا عن التعصب والانغلاق. مثل هذه القراءة تعدّ «أيديولوجيا تنويرية لا تجد غضاضة في التشارك مع الآخرين ممن يحملون هذا الموقف ويدافعون عنه بأيدولوجيات وطرائق أخرى» (ص٧٦).

هذه «الأيديولوجيا التنويرية» لن تطرد من رحابها «العلمانية التي تدعو إلى «التعدّدية»، واحترام «العقل» لا يترك مجالات لمن يريدون توظيفه قسرًا بغية تدمير المجتمع الديمقراطي وتمزيقه إلى مجتمعات إثنية وطائفية».

في كتابه يشير المؤلف إلى أن ثمة أسئلة جديدة تطرحها التغييرات الاقتصادية والسياسية والأيدلوجية والتكنولوجية، كلها تقع في صُلب حداثة العصر. في هذا السيّاق ينتقد الشعار الذي طرحه إسلاميون أصوليون والقائل بأن «الإسلام هو الحل مبدأ ونهاية»، عادًا إياه «عائقًا أمام التفكير العلمي الإبداعي الوفي، وعلى الجميع أن يشتركوا في استكشافه وتحويله إلى آليات فاعلة في عملية مواجهة الحطام العربي والإسلامي». (ص١٩٩).

إن الوقوف في وجه «الأسئلة الجديدة، حتى ترسيخ «التخلف» يعني استمرار «الانغلاق التاريخي في الفكر السياسي العربي» ص(٢٤٨). وعليه فإن مقولة «الإسلام هو الحل» لم تعد كافية لتلبية مطالب «الواقع المشخّص» بمستجداته الحياتية.

إن «الواقع المشخّص» يتطلب دراسة هذه المعضلات والإشكالات. أما إدارة الظهر لهذه «المنظمة المعرفية» فمعناه تجاهل لغة العصر والإبقاء على مُسلّمات تم تجاوزها».

وفي تذكير منه بإنسانية الإسلام وحرصه على ترسيخ العدالة بين البشر بصرف النظر عن مرجعياتهم الدينية الاعتقادية، يحيلنا إلى «دستور المدينة» الذي قدّمه النبي محمد ﷺ بوصفه خطوة نوعية على طريق التنظيم الاجتماعي الديني لسكان المدينة «يثرب» بعد أن انتقل إليها من مكة، علمًا بأن هذا الدستور أتى قبل أكثر من ألف وأربعمائة عام «بوصفه ضابطًا للعيش المشترك بين كل أطياف المدينة إيّاها، تاركًا لهؤلاء أن يعودوا إلى مرجعياتهم الدينية بحرية» (ص٣٥٥).

أتساءل هنا: أيننا كبشر من هذه القيمة الإنسانية الرفيعة التي احتفى بها الإسلام منذ نشأته الأولى!

أين نجد مثل هذا «التنظيم الاجتماعي الديني» في هذه الأيام. ما نجده هو هذا الاستنفار لـ «الطائفية» و«العرقية» و«المذهبية»!

أختم بالقول إنّ «تقديم النص الديني الفقهي على أنه نصّ غدا فوق التاريخ» إشكالية تحول دون الإجابة عن أسئلة كبرى معرفية وتاريخية تطرحها الحياة المعاصرة.

مثل هذا التقديم يعني التسليم بالتفسير الفقهي الواحة للنص الديني، مما يتعارض مع «التاريخية والتركيب والحداثة والعلمانية».

ما هو مطلوب اليوم أن «نُعصرن» النصّ الديني، بقدر أو بآخر تحريرًا له من «الفظاظة الإيدلوجية الجموديّة» المعادية لأي إصلاح ديني منشود، ولم يتأنى ذلك إلاّ من خلال منهجية النصّ القرآني على نحو يلبيّ مطلب المواءمة بين النص والواقع.

ولن تتم هذه المواءمة إلاّ إذا ضبطنا العلاقة بين الروحي والزمني «بحيث يكون الأول منطلقًا لضمير البشر ذي المصادر المتعدّدة، ويكون الثاني حبكة لاختلاف مصالحهم ولصراعاتهم المفتوحة (ص٣٨٢).

يبقى أن أقول إن كتاب «الأصولية بين الظلامية والتنوير» للدكتور طيب تيزيني دعا إلى النظر العقلي النقدي لكل ما يصدر عن (الدين) و(الفكر الديني)، بهدف التعميق أولاً، وتقريبه من الآخر بكيفية عقلية مرنة ثانيًا من منطلق «قراءة جدليّة» للنص الديني تؤكد على فضائه الإنساني.

دعوة للمشاركة بالدراسات والبحوث المُحكمة في مجلّة «المنتدى»

محور العدد القادم:

- **المجتمعات العربية في مهبّ الإعلام الجديد والثقافة الرقميّة**

(العدد ٢٦٦، صيف ٢٠١٦)

تدعو المجلّة الباحثين والكُتّاب في الجامعات والمعاهد العلميّة ومراكز الدراسات والبحوث والمعنيين للمشاركة في الكتابة في المحور المشار إليه وما يتفرّع عنه من قضايا، وفقًا للشروط الآتية:

- أن لا تكون الدراسة أو البحث منشورة/ منشورًا من قبل في أي من المنشورات الورقيّة أو عبر الوسائل الإلكترونيّة، وأن يتعهَّد الكاتب بعدم نشره قبل تسلُّم رد هيئة تحرير مجلة «المنتدى» بقبول النشر أو الاعتذار.
- أن تتسم الدراسة/ البحث بالمنهجيّة العلميّة والموضوعيّة، والجدّة في الأفكار والطرح، ويُراعى التوثيق وفق قواعد البحث العلمي،
- الحرص على سلامة اللغة العربيّة نحوًا وصرفًا والأسلوب الواضح. وعند إيراد نصوص بلغات أجنبية ضمن الدراسة/ البحث ترجمتها نصًّا.
- أن لا تزيد عدد صفحات الدراسة/ البحث عن (٣٠) صفحة مطبوعة على الكمبيوتر بحرف *Simplified Arabic 16*، وتُدرج الهوامش وقائمة المصادر والمراجع في نهاية الدراسة/ البحث بحرف *Simplified Arabic 14*.
- يُدرَج التوثيق في الهامش ويُعطى أرقامًا متسلسلة حتى نهاية الدراسة/ البحث، ويكون توثيق المصادر والمراجع بالشكل الآتي: (المؤلِّف/ الكاتب، عنوان الكتاب/ عنوان الدراسة أو المقالة، الناشر/ اسم الدورية ورقم العدد وتاريخه، مكان النشر/ الطبع، السنة (للكتب)، رقم الصفحة. وعند تكرار استعمال المصدر أو المرجع يكتب: اسم المؤلف، الكتاب/ عنوان الدراسة أو المقالة، اسم الدورية (ويُشار إليه بعبارة المصدر السابق نفسه، أو مصدر سبقت الإشارة إليه).

- تُرسَل الدراسة/ البحث إلى البريد الإلكتروني لمدير تحرير المجلّة *(kayed@atf. org. jo)*، أو تُسلّم على *CD* لمدير التحرير في مقرّ المنتدى، في موعد أقصاه شهر واحد قبل صدور العدد الذي يتضمَّن المحور المتعلق بموضوع الدراسة/ البحث، مع السيرة الذاتية للكاتب وصورة شخصيّة حديثة.
- تحوَّل الدراسات والبحوث الواردة وفق الإجراءات التحكيمية المتبعة إلى أستاذين متخصصين في موضوعها، وتؤخذ النتيجة من حاصل مجموع العلامتين مقسومة على اثنين، ويُبلَّغ الكاتب بالقبول أو الاعتذار.
- لا تنشر المجلّة إلاَّ الدراسات والبحوث التي تنجح بالتحكيم، وهيئة التحرير غير ملزمة بإعادة ما لم يقبل نشره أو إبداء أسباب عدم القبول.
- لهيئة التحرير أن تستكتبَ أو تكلِّف باحثين وكُتَّابًا للكتابة في موضوعات معيّنة، وتُعامل دراساتهم وبحوثهم وفق هذه الشروط ودون استثناء أيٍّ منها.
- تدفع المجلّة مكافآت رمزية لأصحاب الدراسات والبحوث المقبولة للنشر.

المنتدى

قسيمة اشتراك
في المجلة وفي كتب المنتدى

أرجو قبول اشتراكي في: مجلة المنتدى ❑

مجلة المنتدى: الإصدارات السّنوية (الكتب) ❑

الاســم: .....

العنوان: .....

قيمة الاشتراك*: طريقة الدفع: **نقدًا** ❑

حوالة بنكية (صافي القيمة): بنك الاتحاد / الجبيهة

رقم الحساب/ بالدينار: IBAN JO 46UBSI1090000160101556615101

رقم الحساب/ بالدولار: IBAN JO 05UBSI1090000160201556620102

سويفت كود: **SWIFT:** UBSIJOAXXXX

التوقيع: .....

التاريخ: .....

* تملأ هذه القسيمة وتُرسل مع قيمة الاشتراك إلى العنوان الآتي:

منتدى الفكر العربي: ص. ب ١٥٤١ عمّان ١١٩٤١ الأردنّ

	المجلة	المجلة + الكتب
داخل الأردن	للأفــراد: (٢٠) عشرون دينارًا أردنيًا للمؤسسات: (٤٠) أربعون دينارًا أردنيًا	للأفــراد: (٥٠) خمسون دينارًا أردنيًا للمؤسسات: (١٠٠) مئة دينار أردني
خارج الأردن	للأفــراد: (٥٠) خمسون دولارًا أمريكيًا للمؤسسات: (١٠٠) مئة دولار أمريكي	للأفــراد: (١٥٠) مئة وخمسين دولارًا أمريكيًا للمؤسسات: (٣٠٠) ثلاثمائة دولار أمريكي